المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

- **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

- تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة والأربعون | عشرة وخمسمئة | آب/أغسطس 2021

المحتويات

■ دراسات

□ **الوطن العربي: احتجاجات وثورات... وخيارات** ..... بوبكر بوخريسة 7

يتحدث كثير من الباحثين اليوم الذين آمنوا يومًا بـ«الربيع العربي»، عن «خريفٍ عربي». لكن المصطلحَين مضلّلان، لأنهما يعكسان واقعًا متشابكًا للبلدان العربية. يتطلب التعرّف إلى أحداث وتحولات في هذا الحجم، تناوُل تأثير دول وأطراف خارجية انخرطت في تلك الأحداث، بحثًا عن مصالحها بعيدًا من حدودها. وعندما نُجري تحليلات توقعنا في الغلطة السياسية، فإننا نسهم في مضاعفة خطورة الوضع، بدلًا من حله. وهكذا، من العَصيّ أن نفهم أن الذين يحاربون الاستبداد والفساد، ليسوا ديمقراطيين بالضرورة. فما الرهان الذي يدور اليوم في الوطن العربي؟ وفي أية حقبة من تاريخها تتموضع هذه المنطقة؟ وكيف تحولت ثورات الربيع العربي إلى حروب بالوكالة.

□ **التواصل الصامت والخفي: تكنولوجيا قراءة العقل بين الواقع والخيال وأبعادها الفلسفية** ..... صلاح عثمان 21

التواصل في أوسع مفاهيمه هو تلك العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعلومات والمشاعر وتبادلها مع الآخرين. تتم هذه العملية عادةً من خلال التحدث أو الكتابة. لكن ثمة تواصل غير ملموس لا يزال نادر الاستخدام يرتكز أساساً على طاقات دماغية تتيح للناس التواصل في ما بينهم عبر حقول للطاقة وموجات مغناطيسية ينتجها النشاط الدماغي تتيح نقل الأفكار والمعلومات بين البشر بطريقة لامادية خفية. وقد ساعدات ثورة المعلومات الأخيرة على تعميق التجارب على أبعاد هذه الطاقة الخفية للعقل البشري وإمكانياتها وآليات عملها. تركز هذه الدراسة على دور الثورة المعلوماتية في إضفاء أبعاد وطموحات جديدة على ما يُعرف بالتواصل الصامت والخفي بين البشر.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **الإنسان والمجال: البحث في جدل الهوية وتعدد المقاربات** ..... مولاي المصطفى البرجاوي 35

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة إشكالية المجال بأسسه الطبيعية والبشرية والاجتماعية والتربوية والنفسية... إلى جانب الإنسان بوصفه كيانًا محوريًا في كل عملية تغيير تلحق بالكائن الجغرافي في إطار من العلاقة الجدلية، كون المجال أولًا واقعًا بصريًا وجغرافيًا، يمنح الإنسان فرصة التملك والتواصل والسكن والتدبير، وكونه ثانيًا مجالًا للإدراك، وثالثًا مجالًا للعلاقات الاجتماعية، حيث الضمير الجمعي، والنسق الاجتماعي/ الفاعل البشري، هو الذي يحدد المجال أو المجالات التي يتفاعل فيها ومعها، ويحدد كذلك شدة ومدة التفاعل من خلال تحديد أو فهم النموذج الثقافي لهذا المجال؛ وتتحدد الهوية التي يعمل على إنتاجها وإعادة إنتاجها.

□ **الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة خلال حكومات نتنياهو** ..... عيسى فاضل نزّال 52

الاستيطان الإسرائيلي هو أحد أخطر أوجه الاستعمار، الذي يقوم على دعوة وتجميع شتات اليهود، وإسكانهم في فلسطين مقابل اقتلاع شعب البلاد الأصلي من أرضه، تحت مسمى «الصهيونية». وليس من المبالغة القول إن «إسرائيل» منذ احتلالها للأراضي العربية سنة 1967، لم يكد يمر عليها يوم من دون القيام بأعمال استيطانية جديدة في تلك الأراضي، بهدف خلق واقع جديد يخدم مشروعها التوسعي الاستعماري في المنطقة. تبحث هذه الدراسة في سياسة «إسرائيل» الاستيطانية تجاه الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية والجولان)، التي وصلت إلى مراحل خطرة في عهد حكومات نتنياهو، باتت تهدد استمرار وجود من تبقى من أبناء الأراضي المحتلة في أرضهم.

□ **المنظمات غير الحكومية وعلاقتها**
بالحاجات الإنسانية في اليمن ..... موسى علاية ولاو أسخوبلن 74

تسعى هذه الدراسة لفهم العوامل التي تقف وراء تموضع وانتشار المنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن، وهي تقدم صورة حول طبيعة التوزيع الجغرافي لهذه المنظمات، فتوفر دليلًا واضحًا للمنظمات المحلية نفسها وكذلك للمانحين الذين يعملون في الساحة اليمنية. وتبين الدراسة أن العوامل السياسية وعوامل الحاجات أو العوامل الإنسانية لا تحدد مكان عمل المنظمات غير الحكومية المحلية أو تموضعها في اليمن، بل إن المصالح الذاتية والأنانية هي من تحدد ذلك، ولا سيما في أماكن المدن الرئيسية والحضرية، وكذلك في أماكن تموضع المنظمات غير الحكومية الدولية في اليمن. وبالتالي هي تساهم سلبًا في مكافحة الفقر وتقليل معاناة الناس هناك.

■ كورونا في عالم قلق (ملف ـ 3)

□ **الواقع الصحّي في تونس زمن وباء كورونا** ..... سامي عطية 96

أظهرت دراسة المنظومة الصحية في تونس في ظل جائحة كورونا أن هذه المنظومة تعاني اختلالات كبيرة تؤثر في حياة الناس في تونس أفرادًا ومجتمعًا. تقدم هذه الدراسة عرضاً وصفيًا تحليلياً للواقع الصحّي في تونس، في ضوء الوضع الدّيمغرافي للمجتمع التونسي وحالة اللامساواة في التغطية الصحّية بين الفئات الاجتماعيّة المختلفة. ونظرًا إلى أنّ تونس تتميّز عن بقية الدول العربيّة الإسلاميّة بأنّها وضعت سياسة مبكّرة لتنظيم الأسرة وتمتاز بانخفاض الخصوبة فهذا يضعها في فئة البلدان ذات البنية الديمغرافيّة المتقدّمة. وهذا أمر يتيح تحديد العلاقة الوثيقة بين التغيّر الدّيمغرافي والوبائي والسياسات المعتمدة داخل النّظام الصحّي في تونس.

□ **تداعيات كورونا وتأثير رأس المال الاجتماعي**
في علاقة الدولة – المجتمع ..... شرين محمد فهمي 120

يُعد مفهوم رأس المال الاجتماعي من أبرز المفاهيم السائدة في العلوم الاجتماعية، ومنها حقل العلوم السياسية، وفي القلب منها فرع السياسة المقارنة. تهدف هذه الدراسة أساساً إلى إيضاح حدود تأثير رأس المال الاجتماعي في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل جائحة كورونا، وذلك بالتركيز على الأطر النظرية للمفهوم مع إبراز بعض النماذج التطبيقية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد توصلت الدراسة إلى أن ثمة جدالاً كبيرًا بين الدارسين والباحثين حول تحديد مفهوم دقيق ومحدَّد لرأس المال الاجتماعي، الأمر الذي ترتب عليه تعدد التعريفات الخاصة بالمفهوم وفقًا لزاوية اهتمام كل باحث، فضلًا عن تعدد أبعاده وطرائق قياسه.

□ **كورونا وضرورة مراجعة المنظور الرأسمالي التنموي المهيمن:**
سيناريوهات الممكن والمرغوب فيه ..... محمد عبد المنعم شلبي 139

ينظر هذا البحث في ما وراء جائحة كورونا وتأثيراتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، حيث تبرز الحاجة إلى مراجعة جادة وجوهرية لمجمل المنظومة الرأسمالية العالمية، التي أظهرت عجزاً واضحًا تجاه أزمة كورونا، وما ترتب عليها من تراجع معدلات النمو، وتضخم البطالة، وزيادة معدلات الفقر... إلخ. وفي هذا الصدد يلجأ البحث إلى الدراسات المستقبلية والتعاطي مع مستقبل المنظومة الرأسمالية في ظل الجائحة، وما قد يحمله من سيناريوهات ممكنة من ناحية، وسيناريوهات مرغوب فيها من ناحية أخرى، لا بهدف طرح تنبؤات تتسم بالضبط والإحكام الكامل، بل من أجل إجراء عصف ذهني يُفعّل خيار البدائل والممكنات، وبالتالي البحث في مستقبلات بديلة.

■ مقالات وآراء

□ **المغرب العربي وإشكالية التحول من موضوع إلى فاعل إقليمي ودولي** ..... زاوي رابح 158

■ كتب وقراءات

□ **مديح الهويات الرخوة** (حسن رشيق) ..... عبد الواحد خواضي 165

□ **النساء السلاليات بالمغرب: أوضاع ومطالب (تقرير دراسة سوسيولوجية)** (عمار حمداش)..... محسن أموعسان 169

□ **السودان على طريق المصالحة** (محمد الحسن ولد لبات) ..... عبد الحسين شعبان 177

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 181

الكتب العربية: الديمقراطية: طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية؛ الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط؛ سورية الطريق الصعب من الحرب إلى السلم؛ إسرائيل: دولة بلا هوية

الكتب الأجنبية: Iraq after the Invasion: From Fragmentation to Rebirth and Reintegration; Protecting China's Interests Overseas: Securitization and Foreign Policy; I Alone Can Fix It: Donald J. Trump's Catastrophic Final Year.

التقارير البحثية: A Strategy for Iraq: Guidelines for the Biden Administration; NATO Future: Three Trajectories.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من لوحة زيتية
للفنان التشكيلي المغربي الراحل
الجيلالي الغرباوي

العالم العربي: احتجاجات وثورات... وخيارات

بوبكر بوخريسة(*)

جامعة باجي مختار، عنابة – الجزائر.

يتحدث كثير من الباحثين اليوم الذين آمنوا بـ«الربيع العربي»، عن «خريف عربي». لكن المصطلحَين مضلّلان، لأنهما يعكسان واقعًا متشابكًا للبلدان العربية، إذ إن التعرّف إلى حدث من هذا الحجم، يتطلب تناول تأثير الدول التي لم تنخرط فيه، وتدافع عن مصالحها بعيدًا من حدودها. وعندما نُجري تحليلات توقعنا في الغلطة السياسية، فإننا نسهم في مضاعفة خطورة الوضع، بدلًا من حله. وهكذا، من العَصيّ أن نفهم أن الذين يحاربون الطغيان، ليسوا ديمقراطيين بالضرورة.

فما الرهان الذي يدور اليوم في الوطن العربي؟ وفي أية حقبة من تاريخها تتموضع هذه المنطقة؟ للإجابة عن هذين التساؤلين، تكون المقاربة العرضية مفيدة وضرورية. لكن هذا يجب ألّا يحجب حجم الحالات واختلاف درجاتها وليس طبيعتها.

أولًا: تكيّف مؤلم مع الاقتصاد المُعولم

تجد البلدان العربية نفسها منذ أكثر من ثلاثين سنة، في مرحلة انتقالية، لا تختزل في إجراء انتخابات حرّة وتعددية للمرة الأولى. وهنا، تعَد المرحلة الانتقالية حيوية جدًا؛ فهي تتميز بعاملين مترابطين اثنين: مشكلات التكيّف مع اقتصاد السوق المعولَم وارتياب على المستوى السياسي. وتبدو المشكلات التي تعانيها الدول العربية، ذات طبيعة بنيوية وسيكولوجية.

1 ـ رهان الإصلاحات البنيوية

عندما حصلت البلدان العربية على الاستقلال، تبنّى بعضها نموذج الاقتصاد الحرّ، بينما اختارت دول أخرى نموذج الاقتصاد الاشتراكي. لكن، في اللحظة الراهنة، يتطلب الأمر من هذه الدول، أن تحقق قفزة نوعية، لكي تصبح تنافسية في سوق عالمية، بينما يسجل اقتصادها تراجعًا يصعب تجاوزه، بسبب اختلال الوعي الجمعي والإرادة السياسية. وبما أن اقتصاد البلدان العربية غير جاذب، ويسوده مناخ أعمال رديء، فإنه يجذب أقل من 1 بالمئة من استثمارات الاتحاد الأوروبي.

(*) البريد الإلكتروني: boukhrissa_boubaker@yahoo.fr.

وتظل البطالة تتفشى في الوطن العربي بصفة مستديمة. في تونس، غداة الثورة التي أطاحت الرئيس بن عليّ يوم 14 كانون الثاني/يناير 2011، كانت البطالة تصيب 40 بالمئة من السّكان[1] وفي مصر، فإن 70 بالمئة من العاطلين عن العمل يتألفون من الشباب. كما تمسّ البطالة قرابة 30 بالمئة من الشباب في المغرب والجزائر. يؤدي هذا الوضع إلى نمو الاقتصاد الموازي الذي يعدّ المصدر الثاني للفساد وضياع الإيرادات الضريبية. وفي الإشارة إلى بطالة الجامعيين، يبرز ما يشكّك في صدقية التعليم العالي وقيمة الشهادات. وأن التطرّف الديني «الإسلاموي» يتغذى من اليأس الذي يطبع الشباب. ورغم أن الزيادات الديمغرافية تميل إلى التراجع، فإن سكان جنوب المتوسط سيتزايدون بمعدل 48 بالمئة، خلال السنوات الثلاثين المقبلة، مقابل 3 بالمئة في أوروبا، في المرحلة نفسها[2].

من أجل رفع تحدي البطالة وتداعياتها يستدعي الأمر أن تخلق الحكومات العربية قرابة 50 مليون فرصة عمل. ويجب أن يحقق النمو الاقتصادي وتيرة نمو مستمرة بين 7 و8 بالمئة. وفي الوقت الراهن، لا يتعدى معدل النمو 3.8 بالمئة ويتراجع خلال سنوات الجفاف.

ومن أجل رفع تحدي البطالة وتداعياتها يستدعي الأمر أن تخلق الحكومات العربية قرابة 50 مليون فرصة عمل. ويجب أن يحقق النمو الاقتصادي وتيرة نمو مستمرة بين 7 و8 بالمئة. وفي الوقت الراهن، لا يتعدى معدل النمو 3.8 بالمئة ويتراجع خلال سنوات الجفاف، ليبلغ 1.8 بالمئة، كما هو في المغرب والجزائر. لكن معدلات النمو في الجزائر مغلوطة لأن 97 بالمئة من الإيرادات تتأتى من المحروقات، كما هي الحال في السعودية والبلدان الخليجية. ويعزو المسؤولون السياسيون هذه الضائقة إلى عدم كفاية المساعدة الخارجية للتنمية، إذ يطالب البعض بـ«مخطط مارشال» للقضاء على المشكلة.

للتذكير، فإن بلدانًا مثل الجزائر وليبيا والعراق قد توافر لدى كل منها على ما يعادل 15 مرة «مخطط مارشال»، بفضل تصدير المحروقات. لكن، لم يتمكن أي من هذه البلدان من تحقيق النمو. وفي شأن الإمارات الخليجية، فإنها تخلط بين الثروة والنمو، إذ يرتكز اقتصادها على الأيدي العاملة الآسيوية وأصبح السكان المحليون يمثلون أقليات[3]. وتستثمر الأموال التي تجنيها الإمارات جزئيًا في الخارج. وأن منجزاتها في البنى التحتية العملاقة غير متناسبة، إذ يظل كل ذلك هشًا ويصعب

(1) حمادي الرديسي، «تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة،» **سياسات عربية** (الدوحة)، العدد 18 (2016)، ص 5ـ16.

(2) Yousef Courbage, «La Démographie en rive sud de la Méditerranée au XXIe siècle: changement de perspectives,» *Espace, populations, sociétés*, vol. 1, (1997), pp. 11-26.

(3) Philippe Cadène and Brigitte Dumortier, «L'impact politique des flux migratoires dans les États du Conseil de Coopération du Golfe,» *L'Espace Politique*, vol. 4 (2008).

التحكم فيه. نلاحظ إذًا، أنه لا يكفي أن تتوافر لهذه البلدان الأموال من أجل التنمية، إذ إن هناك شروطًا أخرى لتحقيق التنمية تتعلق بالجانب السيكولوجي للأفراد.

2 ـ العوائق السيكولوجية

على «الورق» والخطابات، تبدو شروط التنمية متوافرة: مؤسسات تعترف بالحرّيات وقوانين الاستثمار مغرية. لكن، هناك بونًا بين المبادئ المعلنة والواقع، إذ ينطبع هذا الواقع بالفساد. إن سيكولوجيا الأرقام الضخمة تطبعها اللاعقلانية، والعجز عن وضع منظمات فاعلة والارتجال. ونعثر على علامات اللاعقلانية في العلاقة بالزمن التي لا يمكن السيطرة عليها. بيد أن هذا البعد الذي يتضمن تنظيم الأهداف وتحديدها، مغيَّب في البلدان العربية[4]. وإذا كان «مخطط مارشال» قد أثبت نجاحه في أوروبا، فإن ذلك يعود إلى أن الشروط السيكولوجية في الانطلاقة كانت مجتمعة.

هناك بعدٌ آخر للعقلانية، يتوجب على العرب أن يتمكنوا منه. هذا ما يسميه إدغار موران عقلانية «النقد الذاتي» التي تعيد النظر في الذّات، بينما يبرع العرب في إلقاء مسؤولية إخفاقاتهم على الآخرين.

يؤكد البعض أن فشل بلدان «الجنوب» يعود إلى عامل الدّين. يعَدّ الإسلام إذًا، عقبة في وجه التنمية. لكن، يمكننا هنا إبداء اعتراضين اثنين: منذ القرن السابع للهجرة، تمكن الإسلام من تأصيل نسق معتقد جديد وشكل منبع دينامية سمحت للمسلمين بشيد أنجح الحضارات الإنسانية. ومن جهة أخرى، فإن قيم الإسلام تشجع على المبادرة والربح والاستثمار. وهذا ما جعل بعض الإسلاميين يقول: «لقد فشلنا، لأننا ابتعدنا عن الإسلام. لنعدْ إلى الحقيقة الأولى من الرسالة وسنقضي على كل مشكلاتنا. وأن دستورنا هو الإسلام. وأن كل شيء موجود في القرآن»[5].

يعكس هذا الخطاب حالة فشل وإفلاس في العقل. وإذا لم يكن الإسلام هو المسؤول عن الفشل الراهن للعرب والمسلمين فهو لا يمثّل «الحل» لكل مشكلاتهم. إن العالم العربي، مثلما هو عليه عام 2021، يختلف عن العالم الذي شيّده المسلمون بين القرن السابع والقرن الثالث عشر للهجرة، إذ تُولد الحضارات، تنمو وتنحط لمصلحة حضارات أخرى. يجد المسلمون مرارة في تقبل هذه الحقيقة. ومن أجل انطلاقها من جديد، يجب أن تغترف من مصادر إلهام أخرى. ولا يتعارض ذلك، مع تمسُّك العرب والمسلمين بدينهم وتقاليدهم. لذلك، فإن الحداثة ليست شيئًا آخر عدا الوثبة الحيوية التي تسمح بالتكيّف مع ضرورات العصر.

---

(4) بوبكر بوخريسة، «التنمية الصناعية في الدول العربية والواقع الجديد،» **مجلة العلوم الإنسانية** (قسنطينة ـ الجزائر)، العدد 18 (2002)، ص 33ـ39.

(5) بوبكر بوخريسة، كمال عرقوب وسفيان ساسي، **الدّين والتنمية... نماذج إسلامية** (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص 18ـ21.

وهناك بعدٌ آخر للعقلانية، يتوجب على العرب أن يتمكنوا منه. هذا ما يسميه إدغار موران عقلانية «النقد الذاتي»[6] التي تعيد النظر في الذّات، بينما يبرع العرب في إلقاء مسؤولية إخفاقاتهم على الآخرين. ويشيرون إلى المعمّر القديم والإمبريالية والصهيونية. وهكذا، فإن ما يحدث منذ 2011، في البلدان العربية ينسب إلى «تآمر» الغرب ضد الإسلام. وتعَدّ التدخلات الخارجية، سبب العنف الذي يستشري هنا وهناك. لكن، لم تُطرح المسألة التي تسمح بالخروج من الأزمة: «ما هي مسؤوليتنا في الإخفاقات التي نواجهها؟».

إن العقلانية في أبعادها الثلاثة – النظري والنقدي والنقد الذاتي ـ يمكن اكتسابها. ويتطلب الأمر وجود وعي مقدّم للفعل ووضع برنامج تربوي ـ في استراتيجيا التنمية ـ يعطي نظرة جديدة عن الذات والعالم. لكن هنا تكمن المعاناة: إن النظم التربوية في البلدان العربية غير متلائمة والخبرة المحلية غير كافية. ومن المستحسن أن يكون قادة البلدان مؤهلين للقيام بهذه المعاينة، وهو ما يساعدهم على الانفتاح على المساعدة الخارجية من البلدان التي تمثل رمزًا للنجاح. وهذا أمر ممكن، من دون المساس بـ«هوية» الشعوب.

ثانيًا: من انحراف المفاهيم إلى أخطاء التحليل

إذا أردنا إعداد تصنيف، انطلاقًا من الأحداث التي تجري في الوطن العربي منذ عام 2011، نكتفي بمفهومين اثنين: ثورات، يعني انتفاضات بلا دون قادة وبلا برنامج حقيقي، ترفع شعارات، مثل: «ارحل»... «يرحلوا قاع»... تتميز طريقة احتجاجها بالمحدودية، ما يفسّر قابلية اختراقها من جانب الإسلاميين أو الجيش. كما أن هناك حروبًا أهلية، عندما ينفجر مجتمع مدني ولم تعد توجد دولة ولا سلطة مركزية. وأن ما يمثل «النظام» لم يعد يسيطر إلا على جزء من الإقليم. وما تبقى، صار بين أيادي مجموعات مسلحة متقاتلة، مثلما هي الحال في سورية.

وأخيرًا، هناك نموذج آخر: تتميز الجزائر في عشرية 1990 بخصائص التصنيفين السابقين، مع اختلافها عنهما[7]. لكن، نموذج سوسيولوجيا الثورة غير موجود، إذ لا يمكن الحديث عن الثورة، إلّا وفق شروط غير متوافرة هنا، مثل: البنية الثقافية، الفكرية – فلسفة الأنوار، الماركسية ـ تنظيم صارم وشعارات تعبوية وقيادات كاريزمية.

1 ـ بلدان ضحية الثورات

يمكن الحديث عن ثورات حدثت في تونس ومصر والبحرين، وأدت في اثنتين منهما إلى سقوط دكتاتوريات استبدادية تحكم منذ عدة عقود. وقد خرج الإسلاميون منتصرين فيهما، بفضل انتخابات تعددية، لكنهم، اضطروا إلى مغادرة السلطة بسرعة. في القاهرة، كان ذلك بفضل تظاهرات الجماهير

(6) Edgar Morin, «La Crise de la rationalité,» *Raison présente* (Média et société), no. 61, 1ère trimestre 1982, pp. 87-96.

(7) ريكاردو رينييه لاريمونت ويوسف محمد الصواني، محرران، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ترجمة لطفي زكراوي (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 7ـ26.

وتدخل الجيش الذي قام بعملية «تصحيح» وتبرئة ثم تحرير الرئيس السابق حسني مبارك. وفي تونس، كان ذلك ثمرة توافق يعود إلى التاريخ الخصوصي لتونس (النزعة البورقيبية...)، عند انتخاب باجي قايد السبسي على رأس الدولة، عام 2014، بعد عجز الإسلاميين عن تصحيح الوضع الاقتصادي. في حين تعلق الأمر في البحرين، بثورة الأغلبية الشعبية، ضد الطبقة الحاكمة. لقد تم سحق هذه الثورة، بتدخل قوى الأمن المحلية ومساندة السعودية والإمارات العربية المتحدة[8].

تعَدّ الجزائر حالة خاصة. ففي تشرين الأول/أكتوبر من عام 1988، قمع الجيش تظاهرات مخلفًا المئات من الضحايا. وباستفادته من عبر التاريخ منح النظام حرية التعبير والتعددية الحزبية. وفاز الإسلاميون بالانتخابات البلدية الأولى وخرجوا منتصرين في الدورة الأولى بالانتخابات التشريعية عام 1991. عندها تدخل الجيش ووضع حدًا لتلك التجربة. وتم استبعاد الإسلاميين الذين التحق كثير منهم بالجبال وعرفت الجزائر بعدها «العشرية السوداء» (1991ـ2000)[9]. واليوم، لا تزال توجد بعض الخلايا المسلحة في منطقة القبائل وجزء من الجنوب المتاخم للحدود الليبية.

لكن، لا يمكن القول بأن الجزائر خرجت من عين الإعصار. فالنظام يعتمد على سياسة «وفاق وطني». وبفضل تصدير المحروقات «يشتري» النظام السّلم الاجتماعي. و«السيناريو الجزائري» قد حدث في مصر، منذ أن أطاح الجيشُ الرئيسَ محمد مرسي يوم 3 تموز/ يوليو 2013 وسجن المناضلين من «الإخوان المسلمين»[10].

2 ـ حروب بالوكالة تخلّف فوضى ودمارًا

تحولت الانتفاضات الشعبية في بعض البلدان العربية إلى حروب أهلية أو حروب بالوكالة؛ ففي **سورية** ما لبثت الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية التي أشعلت احتجاجات شعبية في بعض الأرياف السورية، أن تحولت إلى حرب إقليمية – دولية بالوكالة استُدرج لها عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب إلى جانب المقاتلين السوريين الذين لقوا دعماً عسكريًا وماليًا من بلدان عربية وإقليمية ودولية مختلفة لخدمة أجندات سياسية تحملها تلك الدول؛ فدُمرت البلاد وشُتت السّكان وهُجِّر الملايين منهم، ووقعت أطرافٌ واسعة من الأراضي السورية تحت سيطرة الدولة الإسلامية للعراق والشام (داعش) لسنوات، وما لبثت أن احتُلت أطراف أخرى من الأراضي السورية من جانب الولايات المتحدة في شرق سورية ومن جانب تركيا في الشمال، وهي أراض ما زالت تركيا تسعى لتتريكها عبر تغيير تركيبتها الديمغرافية تمهيداً لضمها إلى أراضيها. تدور كل هذه المأساة في بلد عربي كان له دور محوري في القضايا العربية، وخصوصاً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي دعم فصائل المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وفي مواجهة سياسات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي التي انتهجتها بعض الدول العربية. وهو أمر لا يمكن تفسير ما حصل ويحصل في سورية من حروب بالوكالة ومن تدخلات عسكرية مباشرة بمعزل عنه.

---

(8) جيهان عبد السلام عوض، **أمريكا والربيع العربي: خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص 252ـ253.

(9) بوبكر بوخريسة، «الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية،» **إضافات**، العدد 12 (2010)، ص 140ـ160.

(10) عبد الفتاح ماضي، «تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات،» **سياسات عربية**، العدد 18 (2016)، ص 18ـ40.

أما في **ليبيا**، فإن الأمر يتعلق بحرب أهلية، دارت ولا تزال تدور، منذ تدخل الحلف الأطلسي ضد نظام القذافي الذي استولى على الحكم في أيلول/ سبتمبر 1969. ومنذ سقوط هذا الأخير، لم تعد هناك دولة، بل حلّت مكانها ميليشيات مسلحة تتقاتل، للسيطرة على الثروات وبخاصة النفط. وتم تفريغ ترسانات أسلحة القذافي لمصلحة هذه الميليشيات والجماعات الإسلامية بمن فيها تنظيم القاعدة في المغرب العربي. وما لبثت هذه الحرب أن تحولت إلى حرب بالوكالة تستخدمها قوى ودول عربية وإقليمية لمصالحها وحساباتها الجيوسياسية.

أما في **اليمن**، الذي لم تسفر الانتفاضة الشعبية فيه عن تأسيس نظام سياسي متوافق عليه بين مختلف الجماعات السياسية والعشائرية والمذهبية والجهوية السائدة في البلاد، وفرضت التدخلات الخليجية تسوية في السلطة أججت الصراع المسلح مع جماعة الحوثيين الذين تربطهم تقاطعات سياسية ومذهبية مع إيران. الأمر الذي استدعي تدخلاً عسكرياً مباشراً من جانب السعودية، التي شنت على رأس تحالف عربي مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية بأحدث الأسلحة وتقنيات الاستطلاع، حربًا تدميرية ضد مناطق واسعة من اليمن تسيطر عليها جماعة الحوثي، أسفرت حتى الآن عن موت عشرات آلاف اليمنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ، وتدمير الكثير من القدرات العسكرية للجيش اليمني، وبخاصة الطيران العسكري وأنظمة الدفاع، فضلاً عن مئات المنشآت المدنية والمواقع الأثرية، وتشريد الملايين من المدنيين من بيوتهم وقراهم؛ وفرضت حصاراً جوياً وبحرياً وبرياً على هذه المناطق أدى إلى إفقار وتجويع الكثير من أبناء الشعب اليمني وفقدان أمنه الصحي والغذائي. واليوم، بعد مرور أكثر من ست سنوات على شن هذه الحرب لم يحقق التحالف الذي تقوده السعودية أي إنجاز يذكر فيها سوى الموت الدمار والفقر والجوع والمرض التي حلت بالشعب اليمني، في حين زادت في المقابل من القوة العسكرية للحوثيين ومن التعاطف الشعبي والقبلي معهم.

إضافة إلى الاحتجاجات والثورات والإرهاب والحروب بالوكالة في ليبيا وسورية والعراق، والحرب والحصار والاحتلال في اليمن، هناك مشكلات أخرى تطل برأسها، مثل: التغيرات المناخية في الوقت الذي لم تتخذ فيه الدول العربية أي إجراء للاحتماء ضدها.

أما **العراق**، الذي دمر الغزو الأمريكي عام 2003 كل مقومات الدولة فيه، بما فيها الدستور والمؤسسات العامة والجيش...، أعادت سلطة الاحتلال الأمريكي بناء هذه المؤسسات ووضعت الدستور على أسس طائفية ساهمت في تأجيج الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في المجتمع العراقي وتزايد الخطوات الانفصالية لدى الأكراد في شمال البلاد. وما لبثت الساحة العراقية أن شهدت طفرة في عسكرة المجتمع على نحو طغت فيه الجماعات الدينية والجهادية وسط العراقيين العرب، والعرقية وسط العراقيين الكرد. وودخل العراق بعد الانسحاب الأمريكي في نزاعات دموية عكست إلى حد بعيد التناقضات والاستقطابات بين الأطراف الإقليمية، وبخاصة السعودية وإيران، وسط تصاعد موجة الاحتقان الشعبي تجاه تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتدهور الوضع المعيشي، مقابل تعمق مظاهر الفساد وهدر المال العام والترهل الإداري

والمؤسسي حتى وسط المؤسسة العسكرية التي أظهرت فشلها الذريع في مواجهة احتلال داعش لمدينة الموصل ومناطق واسعة من الأراضي العراقية.

ثالثًا: تفكيك وإعادة تشكيل الوطن العربي

إضافة إلى الاحتجاجات والثورات والإرهاب والحروب بالوكالة في ليبيا وسورية والعراق، والحرب والحصار والاحتلال في اليمن، هناك مشكلات أخرى تطل برأسها، مثل: التغيرات المناخية في الوقت الذي لم تتخذ فيه الدول العربية أي إجراء للاحتماء ضدها.

تواجه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة من التحديات: ارتفاع منحى تزايد السكان من 357 مليونًا عام 2015 إلى زهاء 468 مليونًا بحلول عام 2025. لكن، حتى وإن تراجعت معدلات الخصوبة، سيتزايد عدد السكان[11]. ويتألف سكان البلدان العربية من الشباب الذين يعاني 30 بالمئة منهم البطالة. وبطالة الشباب ترجمت بالاحتجاج والفوضى والإرهاب.

1 ـ تعديل بنيوي للنظام السياسي

على مدى أكثر من أربع سنوات، عرف الوطن العربي اضطرابات لم يشهد مثيلًا لها منذ ستين سنة. فمنذ الاستقلال، لم تحدث تغيرات في النظام السياسي-الاستراتيجي بهذا الحجم. تجري هذه التغيرات في العمق والزمن، إذ سقط زين العابدين بن عليّ يوم 14 كانون الثاني/يناير 2011 وجاء الدور على حسني مبارك يوم 11 شباط/ فبراير، بينما اغتيل معمر القذافي يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها. وغيّرت المملكة المغربية دستورها في الفاتح من تموز/يوليو ما مكن إسلاميي حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى السلطة يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر[12]. وغادر الرئيس اليمني عليّ عبد الله صالح، الحكم عام 2012.

وفي جهات أخرى (سورية، العراق، وبعدها في الجزائر والسودان)، طالبت شعوب أخرى بذهاب حكامها وبممارسة حقوقها. في 22 شباط/فبراير عام 2019، خرج ملايين الجزائريين إلى الشارع للمطالبة بتنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وانتشرت حركة الاحتجاج المعروفة باسم «الحِراك»، في جميع أرجاء البلاد. بعد استقالته، استمرت الحركة في تظاهرات حاشدة في عدد من المدن. أجرت السلطات الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2019، التي فاز بها عبد المجيد تبّون. وتم عرض دستور «الجزائر الجديدة» الذي تم التصويت عليه في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رغم امتناع نسبة مرتفعة من الجزائريين عن المشاركة فيه.

طبعت هذه الظاهرة في الدول العربية، بتحقيق تقدم ديمقراطي وحالات نزاعية ثقيلة: حرب أهلية في سورية وزعزعة النظام في العراق، من جانب الدولة الإسلامية. كما ينبني هذا التغيّر

---

(11) «لمحة ديمغرافية عامة عن الشيخوخة في المنطقة العربية: الاتجاهات والأنماط والآفاق،» في: **تقرير السكان والتنمية العدد الثامن: الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية** (بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2017)، ص 19ـ37.

(12) Khalid Mouna, «The Role of Civil Society in Morocco: Towards Democracy or Autocracy?,» *MED RESET*, no. 13 (June 2018).

على اتجاهات سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية عميقة، ستزن بكل ثقلها على مستقبل الوطن العربي. إن تحولات الوطن العربي لا تأتي في شكل جيل عفوي، إذ انطلقت شرارتها الأولى من إشكاليات قديمة، تبلورت وأدت إلى الأزمة ثم إلى الانفجار.

2 ـ أفول نموذج الاستقرار الاستبدادي

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت البلدان العربية تحرّرها؛ بعضها ـ مثل الجزائر ـ بآلام الحروب الكولونيالية. وقد برز نموذجان اثنان من الحكم. نموذج المَلَكِيات في بعض بلدان المشرق العربي وفي الخليج، كما في ليبيا والمغرب، ونظام الحكم التقدميّ والمتولد من التيارين البعثي والناصري. خلال هذه الحقبة الأولى، كانت الولايات المتحدة والغرب، تبحث عن استقرار المنطقة للتصدي للاتحاد السوفياتي الذي عدّ خطرًا داهمًا (إنشاء حلف بغداد). وبدأت الدول الملكية تؤمّن ذلك الاستقرار، لكنها كانت هشة. وأزاحت الثورات المصرية والسورية والعراقية وبعدها الثورة الليبية الملوك والحكومات التابعة وحملت لواء نظام جديد.

في هذه المرحلة كان الجيش يسير دواليب الدولة إلى حين وضع أسس إدارة مدنية ونخبة سياسية. ويقود هذه المرحلة الانتقالية مجموعة من العقداء الذين برز من بينهم زعيم كاريزمي (ناصر، بومدين، القذافي، ... إلخ). وتقع طموحات كبيرة على هؤلاء القادة العسكريين الشبان في كثير من الحالات. لكن النموذج الأولي للأوليغارشيا الأوتوقراطية المستنيرة، سيتطور نحو نموذج استبدادي كلاسيكي[13]. ولكن، لن تخرج معظم البلدان العربية من هذه المرحلة «التقليدية»، بل ستؤسس دكتاتوريات على مدى ثلاثين سنة أو يزيد!

في البداية، كان التعارض بين هذين النموذجين والغرب قويًا. لكن وبالتدريج، تطورت العلاقات بين مختلف الأطراف. وقد رأى الغرب والولايات المتحدة في هذين النموذجين من الحكم، شكلًا من الاستقرار بينما برز خطر جديد منذ عام 1979 في إيران: المذهبية الإسلاموية الراديكالية. وقد أطلق وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فيدرين على هذا النموذج عبارة نموذج «الاستقرار الاستبدادي»[14].

3 ـ الثورة المضادة

بعد سقوط الدكتاتوريات، كان مجيء الحركات الإسلاموية إلى السلطة في تونس ومصر والمغرب منتظرًا، لأنها كانت مبنيَنة اجتماعيًا وسياسيًا أكثر من غيرها. لكن الضربة القاضية لم تكتمل بالنسبة إلى الإسلاميين في السلطة. ففي تونس، لم تثبت حكومة حركة النهضة قدرتها على إدارة شؤون البلاد. وسيترجم هذا الفشل بتشكيل حكومة تكنوقراطية، واعتماد دستور توافقي، تلته هزائم متتالية للإسلاميين في الانتخابات الرئاسية (فاز بها قايد السبسي).

---

(13) بوبكر بوخريسة، «إشكالية السلطة في الوطن العربي،» مجلة **التواصل** (الجزائر)، العدد 20 (2007)، ص 129ـ138.

(14) Jean-François Daguzan et Jean-Yves Moisseron, «La Libye après Kadhafi: Essai de prospective géopolitique du conflit libyen,» *Hérodote, Géopolitique du Sahara*, vol. 142, no. 3 (2011), pp. 78-97.

أما في مصر، فقد وصل الإخوان المسلمون إلى السلطة بفضل ثورة قادها الجيش عن بعد. لكن ميثاق الحكومة لم يصمد، عندما بادر الرئيس محمّد مرسي إلى محاربة جذور الدولة العميقة، ومحاولة أسلحة مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية. وتمثل رد الفعل في إقالة محمد مرسي وسجنه وجرت عملية سياسية-دستورية، توجت بدستور جديد (دستور مصري «حقيقي»)، ثم انتخاب الجنرال عبد الفتاح السيسي. بينما لا تزال التجربة تتابع مسيرتها في المغرب، تحت رقابة دقيقة من البلاط.

رابعًا: إعادة توزيع أوراق القوة والاصطفاف الاستراتيجي

أعادت الحركات الاحتجاجية العربية عام 2011 توزيع الخرائط الاستراتيجية للمنطقة، إذ فتح زوال نظام معمر القذافي فضاء الساحل أمام تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (الإسلام الجهادي) وتزايد التذمر المحلي. وأصبح البعد الاقتصادي (ثروة اقتصادية إجرامية) مع انتقال الأسلحة، انطلاقًا من ليبيا، يمثل إشكالية لزعزعة أمن الفضاء الصحراوي-الساحلي. وأصبحت هذه المنطقة الجبهة الجديدة، ما بعد أفغانستان. أوقفت العملية الفرنسية (سيرفال في مالي) زحف الجماعات التي استولت على نصف البلد. لكن هذه المشكلة تنتشر من هذا البلد نحو جنوب ليبيا وتجتهد فرنسا في تنفيذ استراتيجيا احتواء لها، في هذه المنطقة.

كما خلط سقوط حسني مبارك أوراق لعبة القوة في الشرق الأوسط. بعد إضعاف صدام حسين وسقوطه، أصبح حسني مبارك هو القوة العربية الحقيقية في مواجهة إيران. ومن المبكر التنبؤ بما سيفعله عبد الفتاح السيسي. وبما أن العلاقات الدولية تخشى الفراغ، صارت مكانة مصر مطمع العديد من البلدان العربية الأخرى. وبعد مرحلة تردّد بادرت قطر والسعودية والإمارات إلى ملء هذا الفراغ[15].

وفي هذا الإطار تلعب إيران في هذه «اللحظة العربية»، على مستوى جبهتين اثنتين. من جهة، فإنها تدعم الحركات التي تستهدف كسر السلطات السّنية التقليدية ومن جهة ثانية، فإنها تدعم الحليفين السوري والعراقي، لأن سقوطهما يعني، إضعاف مركزها في الشرق الأوسط وتهديدًا لحزب الله في لبنان. وتكون العربية السعودية وقطر قد قادتا هذه السياسة في الجامعة العربية، بشأن المسألة السورية وطالبتا بضرورة ذهاب بشار الأسد. ولم يكن موقف السعودية بعيدًا من الموقف الإيراني[16].

لكن هذه القضايا ليست بهذه البساطة... هنا نلاحظ بأن ظهور الدولة الإسلامية وإعلان الخلافة، قد أربك لعبتهما الإقليمية. وإذا كانت الفواعل الخليجية قد اعتقدت بأنها أبرمت صفقة ناجحة مع الجماعات الإسلاموية في سورية والعراق، فإن الوحش الإسلاموي قد تحرّر من رقابتهما. وأن إعلان

(15) معتز سلامة، «الصعود: التمدد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة 46، العدد 185 (2011).

(16) David Rigoulet-Roze, «Arabie saoudite: La Question de la succession et l'équilibre interne et externe du royaume,» *Note de la FRS* (Fondation pour la recherche stratégiqu), no.12 (juillet 2014).

الخلافة من قبل أبو بكر الحسيني (البغدادي القريشي)، يعَدّ إعلان حرب ضد دول الخليج والعربية السعودية، بوصفها حامية الأماكن الإسلامية المقدسة.

بدت إسرائيل وقتها هي الخاسر الأكبر من تطور هذه الأحداث. فقد وجدت إسرائيل في النظم الاستبدادية العربية حلفاء موضوعيين لها، إذ إنها تحافظ على استقرار الوضع المفيد لاستقرارها، ووجدت نفسها في عزلة لم يعرفها هذا الكيان، منذ معاهدة السلام مع مصر (1979). ومن جهة أخرى، بدا تفكيك سورية وكأنه يمثل حدثًا إيجابيًا. لكن، صعود العناصر الإسلامية الراديكالية (جبهة النصرة والدولة الإسلامية)، يمثل خطرًا أكبر من الأعمال التي تنفذها إسرائيل في سورية، للحفاظ على التوازن بين القوى.

تميزت العشرية الأخيرة بتنامي التوترات الجيوسياسية في الوطن العربي. وعلى أساس الصراعات في ليبيا وسورية واليمن، انخرطت القوى الإقليمية والعالمية في معركة تأثير عميقة. إذ ساهمت هذه الأخيرة في خنق الاحتجاجات وحالت دون حدوث تغيرات جوهرية في النظم العربية. واحتد النزاع بين السعودية وحلفائها (الإمارات ومصر) وإيران. هذا المعطى الجديد، هيكل الديناميات السياسية والعسكرية في سورية واليمن وليبيا. وهكذا، أضعف انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018، التأثير الإيراني.

وتمثل التغيّر الفرجوي بتقارب دول عربية مع إسرائيل، من أجل لجم القوة الإيرانية كما تزعم هذه الدول. إذ أقدمت البحرين، والإمارات، والمغرب والسودان على تطبيع علاقاتها مع الدولة العبرية. زيادة على إزالة التوتر بين قطر والقوى الخليجية الأخرى، في القمة الخليجية الـ 41 بمدينة «العلا» (5 كانون الثاني/يناير 2021) في السعودية والذي ما فتئ يؤثر في الصراع الليبي لكبح التمدد الاستراتيجي التركي. هكذا، بدت الإمارات حليفًا رئيسيًا للسعودية، أمام التهديد الإيراني ومحاربة الإخوان المسلمين الذين يتلقون دعمًا عسكريًا ولوجيستيًا من تركيا في ليبيا.

خامسًا: العامل المجهول: تداعيات الوباء

من الصعب التكهن بما ستؤول إليه تداعيات الوباء اليوم على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على بلدان الوطن العربي. هناك عامل يجب متابعته بوجه خاص سنة 2021: تطور منحنيات سعر النفط والغاز. لقد تميزت سنة 2020 بهبوط تاريخي لأسعار البرميل أدى إلى توترات بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط، في ربيع 2020. ومنذ ذلك التاريخ، فإن انكماش التجارة الدولية، جعل الطلب يستقر عند مستوى منخفض، لكن أسعار النفط استعادت عافيتها وتبدو توقعات السنة الحالية (2021) متفائلة.

لكن تدهور الحالة الوبائية، قد يغرق البلدان المرتبطة بالريع البترولي في وضع متأزم. هذه هي حال الجزائر التي صارت حالتها هشة. ويمثل دور الريع في بقاء النظم الدكتاتورية عاملًا حاسمًا يجعلها ترى في التراجع المنتظم لأسعار النفط خطرًا عليها، الأمر الذي قد يدفعها نحو مزيد من التغيير والديمقراطية. على المدى المتوسط، قد يؤدي الوباء إلى زعزعة العلاقة بالعولمة والتبادلات والحراك. وقد يؤدي هذا المعطى دورًا إيجابيًا في إحداث تغيير عميق في النماذج الاقتصادية للدول الريعية.

سادسًا: الخيارات الثلاثة للوطن العربي

مرّ الوطن العربي بأسوأ أزمة منذ الاستقلال، كما يتصارع اليوم مع مشكلات، مثل: الحرب الأهلية والإرهاب وبطالة الشباب والتغيرات المناخية. وترتبط الكيفية التي ستخرج بها المنطقة من هذه الحقبة بالدول العربية ذاتها التي تتمثل مهمتها بتحديد الأولويات والانكباب على حل المشكلات الاستراتيجية. وبحسب رد فعله، سيكون الوطن العربي على موعد مع ثلاث وجهات مستقبلية: إما أن تتفاقم الأزمات ويبقى الوضع على ما هو عليه، وإما أن يحكم على وجوده بالتشرذم وإما أن يتخلص منها ويصبو إلى مستقبل أفضل.

1 ـ إبقاء الوضع على ما هو عليه

في الوقت الراهن، يبدو أن المخرج المحتمل أكثر من غيره، هو أن تركز السلطات العمومية على مسائل الأمن وتبذل ما يكفي من الجهد للتصدي للتحديات السياسية والبطالة والتبعية لاستيراد المواد الغذائية. وستشرع الدول في إجراء إصلاحات اقتصادية وخلق 51 مليون فرصة عمل، ما يسمح بالحفاظ على مستوى البطالة الحالي، لكنها لن تدفع ما يكفي لإعادة تشييد بناها الاقتصادية. وبدلًا من وضع بنى وسياسات قد تحدّ من تأثيرات التغيرات المناخية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتطوير التكامل الاقتصادي الإقليمي وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، فإن الدول العربية ستستمر في الاعتماد على المساعدات الخارجية، وتقمع الصراعات السياسية والإرهاب.

لكن، إذا لم تتمكن هذه الدول من معالجة جذور الاضطرابات السياسية، فيجب عليها أن تدفع تكلفتها الاقتصادية. خلال الربيع العربي، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي، لتبلغ 0.3 بالمئة في تونس، و0.8 بالمئة في المغرب، و4.3ـ بالمئة في مصر، و3.3ـ بالمئة في الأردن ومعدل 10.7ـ بالمئة في اليمن. لكن، ستنشأ حلقة مفرغة بين النمو الاقتصادي المتواضع والعنف[17]، إذ تخلق حالة اللاأمن شروط اللاأمن: عندما لا تقوم الدول بإصلاحات اقتصادية في العمق، سيمثل النمو الضعيف والبطالة مرتعًا للاكتئاب والعنف اللذين يجعلان الاقتصاد يعاني بموازاة مع ذلك.

وسيخلق التركيز على الأمن والاستقرار، على حساب الاقتصاد والتعدّدية السياسية، حالة لاأمن كبيرة. وفي الوقت الراهن، لا تبدو البلدان العربية مستعدة للشروع في الإصلاح على نطاق واسع. ولكنها تتخذ تدابير للحؤول دون تفاقم الوضع. هذا ما يفسر تخلي مصر عن بعض الإعانات والدعم، جهود تونس لجذب الاستثمارات المباشرة الخارجية ومحاولات دول الخليج تنويع اقتصاداتها. لكن، هذه التدابير غير كافية، لأنها لا تأخذ في الحسبان مطالبات عام 2011.

وعليه، يمكننا أن نتوقع حدوث اضطرابات واحتجاجات، رغم إجراء تعديلات سطحية. وأن المستنقع المهم للشباب دون عمل، سيظل مرتعًا خصبًا لكل أنواع الاضطرابات الداخلية وأولها الإرهاب الذي سيخلق مشكلات، رغم الانتصارات التكتيكية التي حققتها تلك الدول. ويعود ذلك

---

(17) إبراهيم البدوي، «إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي: دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل،» في: مجموعة من المؤلفين، **السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

إلى أن الدول كافة توظف مناهج القمع المفرط، من أجل التصدي له. لكن، بعض البلدان العربية لم تتمكن من كبحه تمامًا. ونجحت الدول التي تمتلك أموالًا وآليات لإعطاء ضربة قاصمة للشبكات الإرهابية، على غرار السعودية والمغرب، في إبقاء المشكلة بعيدة، بينما دول أخرى مثل مصر والجزائر تعالج المشكلة، دون حلها بصفة كاملة. وأخيرًا، فإن البلدان التي تعيش عنفًا ممتدًا وتواجه غيابًا جزئيًا أو كليًا للدولة، مثل: ليبيا وسورية ولبنان، اليمن والعراق، لا تزال بعيدة من استعادة مقدراتها. ولذلك، سيظل الإرهاب مهيمنًا في المنطقة. في الحالة هذه، سيجد الوطن العربي نفسه غارقًا في مواجهة التحدّيات التي واجهته عام 2011.

2 ـ المستقبل المظلم

هناك خيار آخر أمام البلدان العربية: لا يمكن للبلدان العربية أن تقوم بأدنى شيء استجابة للتحديات الراهنة وتركز جهودها على مواجهة المعارضة السياسية والإرهـاب. ويحتمل اعتماد هذا السيناريو، لأن التوقعات الاقتصادية المتفائلة – التي تراهن على تحقيق نمو بمعدل 5 بالمئة والاستقرار النسبي في سعر المواد الأولية ـ قد تؤدي بأصحاب القرار السياسي إلى تأجيل إجراء الإصلاحات الجوهرية. لكن، عندما نؤلف بين اللاأمن والإعانات وعدم استقرار أسعار السلع الغذائية، فلن يحد هذا من النتائج الاقتصادية وحسب، لكنه يبطئ الاقتصاد برمّته. وأن أحد القطاعات التي تعتمد عليها دول عربية متعددة، يعني السياحة، يكون مضطربًا بسبب اللاأمن إن أحجم السياح الأوروبيون عن التوجه إلى مصر وتونس. وأن تبعية البلدان المنتجة للنفط حيال هذا القطاع، قد جعلتها ضعيفة، عندما انخفض مستوى سعره، لأنها تدعم الإنفاق الاجتماعي منذ 2011، بفضل ريع البترول[18].

هذه الحالة تعني أنه في عام 2025، ستبلغ بطالة الشباب في البلدان العربية 35 بالمئة، ليس هذا وحسب، بل تعني أيضًا أنها لم تقضِ على اللاأمن. وفي غياب إطار إقليمي لحل النزاعات، فإن دولًا مثل ليبيا واليمن وسورية ستمثل جراحًا تنزف وستؤثر في البلدان المجاورة لها. وفي هذا السياق، لن يعود الأمر يتعلق بقضية إصلاح، بل ببقاء الدولة. وقد يؤدي تفكيك ليبيا إلى بروز جماعة مثل داعش في شمال أفريقيا، بفضل تهريب البترول.

وعليه، تصبح القرصنة في البحر المتوسط ممكنة وغير مستبعدة. وسيستمر الأردن ولبنان في معالجة مسألة اللاجئين، ما دامت الحرب في سورية قائمة. ويبدو أن الحل على المدى البعيد، لم ير النور بعد. وإن كان على اللبنانيين السّنة والمسيحيين أن يشكلوا ميليشيات، فإنه لا يمكن استبعاد الحرب الأهلية. وكلما كانت هناك حالة من اللاأمن، فإنها ستؤدي إلى شعور بالخطر، ما يغذي الإنفاق في ميدان الدفاع. والجزائر التي رفعت ميزانيتها العسكرية بنسبة 10 بالمئة، يقظة عندما يتعلق الأمر بالإرهاب ولكنها تهمل مسائل الإصلاح السياسي. وستصبح الحالة أسوأ من عام 2011.

(18) Rapport de suivi économique de la région MENA, *Inégalités, soulèvements et conflits dans le monde arabe* (Paris: World Bank, 2015), pp. 12-34.

3 ـ من أجل مستقبل أفضل...

يتوافر أصحاب القرار السياسي على إمكان اتخاذ تدابير، تساعدهم على السباحة في هذه المياه العكرة. ويتمثل أحد التدابير في تبني برنامج تكامل اقتصادي إقليمي، عادة ما يتم التنويه به، لكنه يظل حبيس الأدراج. وإن إنشاء منطقة عربية للتبادل الحرّ وتقليص تكاليف النقل بنسبة 5 بالمئة وتجديد زهاء 20 بالمئة من اليد العاملة الأجنبية في الخليج، قد يُحدث انقلابًا في الاقتصادات العربية، حسب تقرير للأمم المتحدة. وسيتراجع معدل بطالة اليد العاملة الفنية، بنسبة 8 بالمئة في مصر، و7.2 بالمئة في المغرب وبنسبة 6.9 بالمئة في تونس. وسيرتفع الناتج الداخلي الخام، بخاصة في مصر (بمعدل 6.2 بالمئة) وتونس (بمعدل 4.2 بالمئة). وإذا تطلب الأمر أن تدخل البلدان العربية إصلاحات جوهرية في التربية، فسيتوج ذلك بتراجع نسب البطالة عند فئة الشباب[19]. وقد يتطلب مخطط عربي مثل مخطط «مارشال»، ميزانية تقارب 100 مليار دولار أمريكي، لكي يعيد إصلاح الاقتصادات المتعثرة للبلدان العربية، خلال خمس سنوات. وقد تقدم هذه الميزانية المساعدة الضرورية للبلدان العربية، لكي تشرع في إصلاحات اجتماعية وتحفز النمو الاقتصادي.

إن تقليص حجم بطالة الشباب، يجفف منابع التجنيد المحتمل للإرهابيين. حتى وإن ظلت البلدان العربية تعمل على مواجهة التهديدات الإرهابية، فإن المسألة ستختزل في حالة من الإزعاج بدلًا من كونها تهديدًا استراتيجيًا. إن التوليف بين التكامل السياسي ومحاربة الإرهاب، سيحقق نتائج جيّدة تحرم الإرهابيين مواردهم. لكن، يجب دعم التعاون بين النظم الشرطية (الأمنية) للبلدان العربية. وسيعمل تبادل المعلومة، ومذكرات التوقيف والتسيير المشترك للحدود، على ترقية الأمن ويساعد على بناء علاقة ثقة في منطقة لا تزال ضحية الريبة والحذر. كما قد يخلق ذلك، شروط وضع آلية إقليمية لحل الصراعات وفضاءً شبيهًا بمجال شنغن في أوروبا (تفرض معظم البلدان العربية تضييقًا في مجال التأشيرات (الفيزا) على المواطنين العرب). وسيسمح هذا الإطار الإقليمي، بمعالجة جملة من القضايا، مثل الأزمة الليبية والحرب في سورية ويخلق شروط أمن وسلام مستديم.

وستظل حالة عدم الاستقرار السياسي قائمة في المنطقة، لكن عواملها لن تكون هي ذاتها. إن إدارة التظاهرات في مصر والجزائر ولبنان لن تؤدي إلى استقطاب الحياة السياسية. وأن التقدم الاجتماعي الحقيقي، يمكن أن يتحقق. ويمكن ترقية العلاجات في ميدان الصحة، التربية، النقل العمومي، ما يولّد شعورًا بالسعادة. وإن الشعور العام بالاستقرار، سينشط الاقتصاد: الاستثمار الخارجي المباشر سيرتفع. وأن الشبكات الطاقوية على المدى الطويل، مثل مشروع الطاقة بين دول شمال وجنوب المتوسط (Desertec et Medgrid) التي أُجِّلت مطولًا، قد تُناقَش من جديد.

وسيسمح الانتعاش الاقتصادي لمعظم البلدان العربية، بتقليص عجز ميزانياتها. ورغم أن الأسعار العالمية للمواد الغذائية المرتفعة وغير الثابتة، تمثل أزمة للوطن العربي، فإن الآليات الأساسية قد تقلص تأثيرها، زيادة على التغيرات المناخية. وبفضل التوليف بين المخزونات الاحتياطية، والتنظيم التجاري، وترقية إنتاج المواد الغذائية، ستكون البلدان العربية قادرة على

(19) Organisation internationale du Travail (OIT), *Les Jeunes et l'emploi en Afrique du nord: Rapport de synthèse* (Genève: OIT, 2017), pp. 7-23.

إدارة استقلاليتها، إزاء استيراد المنتجات الغذائية. تقع المسؤولية إذًا على عاتق أصحاب القرار العرب، في المفاضلة بين هذه الخيارات الثلاثة، وأن يتحملوا تبعات خيارهم.

باختصار

تكشف لنا الاحتجاجات والثورات والحروب الأهلية في الوطن العربي عن عدد من المشكلات: تدفع هذه البلدان ضريبة حصولها على الاستقلال في حدود اصطناعية، فرضتها القوى الخارجية على المنطقة، أين تشكل فلسطين فيها تراجيديا. وقد ارتكب قادة هذه البلدان أخطاء ثقيلة، عندما سجنوا مصير شعوبهم في منطق الدولة-الأمة، وهو المفهوم المستورد من أوروبا. ونتيقن اليوم من ذلك، عندما تشتد التناقضات: عندها تسود التماهيات الجزئية والأركائيكية بالدّين، وبالجمعيات الإخوانية وبالقبيلة.

كما تفتقر السلطات إلى المشروعية ولم تثبت كفاءتها في ميدان التنمية وتأمين العيش بين مكونات شعوبها. عندها، تطلّ المذهبية الإسلاموية: إنها مؤشر وعلامة. إنها التعبير السياسي عن القلق واليأس والذّل. وبخلاف حالة الخوف، إزاء الحداثة التي تعَد عملية تغريب وخطرًا على الهوية، كانت هذه الأخيرة، على مدى قرون الإسمنت الذي هيكله الإسلام.

وفي آخر تحليل، تعكس المذهبية الإسلاموية أزمة الإسلام السياسي الذي فشل في تأسيس مجتمع وأفراد يرتبطون بفضل نسق المعتقد ويتقاسمون المصير نفسه. وبهذا، فإن الإسلاموية هي علامة ضعف وليست حلًا موثوقًا. وفي قلب مرحلة التحوُّل، توجد إذًا مسألة جوهرية تتعلق بالهوية. إن لم تتمكن الشعوب من إعادة الارتباط بها وإثرائها، فإنها ستفشل في تسوية المشكلات الملتصقة بعملية التحول: اقتصاد السوق المعولم والنظام السياسي العقلاني، يُستلهم من النموذج الديمقراطي، إذ إن الديمقراطية هي ثقافة. وسيكون هذا الفشل مأسويًا وسيؤدي إلى عواقب خطيرة لا تحمد... □

التواصل الصامت والخفي: تكنولوجيا قراءة العقل بين الواقع والخيال وأبعادها الفلسفية

صلاح عثمان(*)

أستاذ المنطق وفلسفة العلم، رئيس قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة المنوفية ـ مصر.

مقدمة

التواصل في أوسع مفاهيمه هو تلك العملية التي يتم من خلالها نقل وتبادل الأفكار والمعلومات والمشاعر مع الآخرين. تتم هذه العملية عادةً من خلال التحدث أو الكتابة، لكن ثمة أنماطًا للتواصل غير المنطوق أو المكتوب؛ مثل التواصل بلغة الجسد، والتواصل الإشاري، وتواصل المرء مع نفسه بالتفكير في تجاربه الذاتية ومعطيات واقعه. وعلى العموم، تنقسم أية عملية تواصل إلى ثلاثة أجزاء: المُرسل (Transmitter)، والرسالة (Message)، والمُتلقي (Receiver). ولكي ينجح التواصل، لا بد أن ينجح المُتلقي في تسلُّم الرسالة، ومن ثم يُفسرها وفقًا لمقصد المُرسل.

لا شك في أن لعملية التواصل تلك أهميةً بالغة في حياة الإنسان ومسيرته التطورية والحضارية، وفي تكوين طرائق عيشنا وعملنا ومواقفنا، بل في تشكيل الطبيعة النوعية لأفكارنا ومشاعرنا وقيمنا وثقافتنا وهوياتنا أيضًا. ويبدو أن هذا هو سبب التفكير الفلسفي في أنماط التواصل وأخلاقياته. والحق أنه إذا كانت ثمة سمةٌ تُميز عالمنا المُعاصر عما عداه في ما يتعلق بعملية التواصل، فإن هذه السمة بلا مُنازع هي ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تغشى تفاصيل حياتنا اليومية كافة.

إن تطوير الحوسبة (عتادًا وبرمجيات Hardware & Software)، والتوجيه الإلكتروني لشرائح واسعة من البشر على المستوى الدولي، وتنامي شبكة الإنترنت التي تقلصت معها وبها أبعاد عالمنا الجغرافي، وانتشار تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي... إلخ، كل ذلك أدى إلى تغيير جذري في أنماط التواصل وطبيعتها؛ لقد وضعتنا أمام ما نسميه «الفرد الرقمي» (Digital Individual)، و«المجتمع الرقمي»، و«المواطنة الرقمية»، في فضاءٍ إلكتروني واسع المدى، تتعدد فيه الهويات، وتتداخل القيم، وتتهاوى الخصوصية، وتُزيف المشاعر، وتنبثق حقوق وواجبات جديدة تضع الهوية بمفهومها التقليدي في مأزق.

(*) البريد الإلكتروني: salah.mohamed@art.menofia.edu.eg.

يُركز هذا المقال على دور هذه الثورة المعلوماتية في إضفاء أبعاد وطموحات جديدة على ما يُعرف بالتواصل الصامت والخفي (Voiceless and Invisible Communication)، وذلك انطلاقًا من فرضٍ رئيسٍ مؤداه أن تكنولوجيا قراءة العقل قد باتت قاب قوسين أو أدنى من تجاوز عتبة الخيال إلى عينية الواقع، ومن ثم انتهاك خصوصية العقل وكشف أسراره والتلاعب به في سهولة ويُسْر، الأمر الذي يستدعي سُرعة وضع تشريعات أخلاقية وقانونية جديدة تُشبع شروط الحاضر والمستقبل.

أولًا: التواصل الصامت والخفي (طموحات وتطورات)

التواصل الصامت والخفي يعني بدقة قدرة العقل على الاتصال بعقل شخصٍ آخر من دون وجود وسيط فيزيقي بينهما، وقد تتعدد أنواعه بمعانٍ مختلفة كما ذكرنا، لكن أهمها ما يُعرف بالقراءة العقلية أو قراءة الأفكار (Mind Reading).

في سنة 1892 نشر القاص والسيناريست الأمريكي وليام هاربن قصة من قصص الخيال العلمي، عنوانها **في سنة عشرة آلاف**، تحدث فيها عن عصورنا المُظلمة، تلك التي كان فيها البدائيون – وهم نحن الآن بمنظوره – يتواصلون من طريق أصوات ينطقونها، أو كلمات يكتبونها، وهو ما أدى إلى تعدد الأعراق واللغات والحضارات، وإلى المغالطات والمُراوغات الفكرية التي أدت بدورها إلى نشوب الحروب والصراعات، ثم يمضي مُتخيلًا كيف اخترع أحد أبطال الرواية (جون سوندرز) سنة 4051 ما أطلق عليه اسم «التليغراف الفكري» (Thought Telegraphy)، الذي كان بمنزلة علامة بدء على انطلاق علم القراءة العقلية في المدارس والجامعات، حتى إنه في سنة 5000 لم يعد يتواصل بالكلمات المنطوقة أو المكتوبة سوى الفئات الأدنى من غير المتعلمين. ويُوضح هاربن كيف أدى هذا إلى تحضُّر البشرية، والقضاء على الشر، واختفاء الجريمة؛ فحيثما وُجد إنسان شرير، فسرعان ما كانت تتم قراءة أفكاره فلا يُسمح له بالبقاء! ويمضي مُتخيلًا كيف أصبحت لجميع دول العالم في سنة 6021 لغة مشتركة، حيث التحم الناس تحت مظلة المحبة الأخوية بالتبادل المتواصل للأفكار، واتفقوا على الانضواء تحت وحدةٍ أرضية بلا حكومات[1]!

كان هاربن حالمًا في توقعاته بعالمٍ مثالي، لكن خياله العلمي لم يكن بعيدًا من الواقع، إذ لم يمض إلا نحو قرن على نشره لقصته إلا وقطع العلم أشواطًا بعيدة نحو تحقيق حُلم القراءة العقلية.

جميعنا كنا ننظر إلى القراءة العقلية بوصفها فعلًا خارقًا للطبيعة، رغم أننا – من المنظور النفسي والاجتماعي – نُمارسها يوميًا بشكلٍ أو بآخر. ولولا هذه القدرة – التي منحنا الله إياها – على استلهام أفكار ومشاعر الآخرين، لم نكن لنتمكن من التعامل مع أبسط المواقف الاجتماعية، أو إقامة أية علاقات مع الآخرين! نحن نقرأ عقول بعضنا بعضًا في كل لحظة، بالاعتماد على ملاحظاتنا وذكرياتنا وقدراتنا الذهنية، ونُقدم تخمينات حول ما يُفكر فيه الآخرون ويشعرون به.

يقول دانييل سيغل (Daniel Siegel) (أستاذ علم النفس الإكلينيكي في جامعة كاليفورنيا في

(1) William Harben, «In The Year Ten Thousand,» [Online] Revolutionsf.com, <http://www.revolutionsf.com/fiction/year10k/index.html> [Accessed 12 June 2020].

لوس أنجلوس بالولايات المتحدة UCLA، ومؤلف كتاب **العقل المُدبر** *(The Mindful Brain)*: «إنها قُدرة إدراكية تتيح لعقلك إنشاء خريطة للحالة الداخلية لشخصٍ آخر»[2].

هذه الخريطة تعمل في الواقع على تجنب الصراع وسوء الفهم، وكذا على تعزيز العلاقات الشخصية، لأن قدرة الشخص على وضع نفسه في ظروف شخصٍ آخر وحالته المزاجية يمكن أن توفر رؤى أساسية لمنظوره، وتجعل فهم أفكاره ومشاعره أسهل كثيرًا. وفي هذا الصدد يذهب أستاذ علم النفس الإكلينيكي في جامعة شفيلد البريطانية ديغبي تانتوم (Digby Tantum) إلى أن أدمغة البشر ترتبط بعضها ببعض بشكلٍ يُشبه ما يحدث في شبكات الواي فاي (Wi-Fi Networks)، ويجعل البشر يلتقطون معلومات عن الآخرين بطريقةٍ تفوق التصور. كما ذهب إلى أن اللغة تؤدي جزءًا واحدًا فقط من طريقة تواصل الناس بعضهم مع بعض، وأن الأجزاء المتبقية يقوم بها الدماغ البشري الذي يبذل جهدًا كبيرًا لالتقاط إشارات ميكروية تتيح لشخصٍ ما الإحساس بما يُفكر فيه شخصٌ آخر[3].

إن قراءة العقل ليست سلوكًا نفسيًا أو اجتماعيًا فحسب، لكنها باتت بمنزلة علم يدرس النشاط الكهربائي داخل الدماغ بُغية نقل الأفكار وتبادلها وقراءتها، ومع تحسن فهمنا للدماغ من طرف الفسيولوجيا وعلم الأعصاب [...] أصبحنا قادرين على فك شفرة الإشارات العقلية الكهربائية وترجمتها إلى أفكار يسهل فهمها.

أكد تانتوم كذلك أن هذا التواصل يُفسر الحدس الداخلي الذي يتكون لدى الإنسان تجاه شخصٍ آخر أو موقفٍ ما، رغم عجزه عن تحديد مصدر هذا الحدس. كما ربط بين هذا النمط من التواصل وشبكات الواي فاي لأنه يتم بصورة غير عينية، ويؤدي إلى نقل البيانات من طرفٍ إلى آخر. ونقلت صحيفة **التليغراف** البريطانية عن تانتوم قوله «نحن نُدرك بصورة مباشرة عواطف الآخرين وما يُبدون انتباههم له، وذلك يعتمد على الاتصال المُباشر بين أدمغتنا وأدمغة الآخرين»[4]، وأضاف:

«أحد إيجابيات هذا التواصل أنه يجري بشكلٍ خفي، ونحن نُسلم به... وهو يُفسر رغبة الناس في التجمع في الحفلات الموسيقية ومباريات الكرة، كما يُفسر اتباعهم للأديان، ويمُكن أن يُفسر كذلك ارتكاب البعض للجرائم والأعمال الإرهابية»[5].

---

(2) ورد في: Paul A. Murphy, «Mind Reading,» *Psychology Today* (1 September 2017), <https://www.psychologytoday.com/us/articles/200709/mind-reading> (Retrieved 14 May 2020).

(3) Kay Vandette, «The Interbrain: The Wi-Fi Network of Our Brains,» Earth.com, 1 August 2018, <https://www.earth.com/news/interbrain-wifi-network-brains/> (Retrieved 14 May 2020).

(4) Sara Knapton, «How «Wi-Fi» Connects Human Brains and Explains Why People Have «Gut Feelings»,» *The Telegraph*, 6/1/2018, <https://bit.ly/2SSKag2> [Accessed 12 June 2020].

(5) Ibid.

أخيرًا يرى تانتوم أن مشاعر الغضب والكراهية والازدراء تقوم بتعطيل التواصل بين الأدمغة، وهو ما يجعل من المستحيل لشخصٍ ما أن يرى الموقف كما يراه شخصٌ آخر[6].

من جهة أخرى، تُعد لغة البروكسيمي (أو القُربيات) (Proxemics Language) إحدى طرائق التواصل الخفي بين الناس في أنماطٍ مكانية مُحددة ثقافيًا – على أساس المسافات. ووفقًا للأنثروبولوجي الأمريكي إدوارد هول (Edward T. Hall)، الذي صك المصطلح سنة 1963، تُعد اللغة البروكسيمية بمنزلة وسيلة لنقل المعاني ضمنًا، وهي تستهدف الجانب الأكثر عاطفية لدينا؛ أعني درجة الحميمية ودرجة العداوة، فكلما كانت المسافة بين شخصين أصغر، كانت العلاقة أكبر، وقد يؤدي اختراق المساحة المكانية الشخصية إلى توجه عدائي[7]. ولعل هذا ما يُفسر ضخامة العلاقات الافتراضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي عنها في الواقع الفعلي، ذلك أنها مُفرغة من مضمونها المكاني.

على أن قراءة العقل ليست سلوكًا نفسيًا أو اجتماعيًا فحسب، لكنها باتت بمنزلة علم يدرس النشاط الكهربائي داخل الدماغ بُغية نقل الأفكار وتبادلها وقراءتها، ومع تحسن فهمنا للدماغ من طرف الفسيولوجيا وعلم الأعصاب، وما حققه الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) من طفرات في التعلم العميق (Deep Learning) كان لها أثرها البالغ في فهم خوارزميات الشبكات العصبية بالدماغ، أصبحنا قادرين على فك شفرة الإشارات العقلية الكهربائية وترجمتها إلى أفكار يسهل فهمها. بعبارة أخرى، لم يعد التخاطر (أو «التلباثي» Telepathy)، وهي كلمة من أصلٍ يوناني تعني التأثير من بُعد)، مجرد ظاهرة غير طبيعية أو مُفارقة للطبيعة، بل بات علمًا له إنجازاته المؤثرة التي لا يمكن إنكارها. نذكر في ما يلي بعضًا منها فقط.

ثانيًا: نماذج من التواصل الذهني التكنولوجي

1ـ قراءة النشاط الكهربائي للدماغ

في الثالث من أيلول/سبتمبر سنة 2014، وفي دراسة هي الأولى في نوعها في مجال تكنولوجيا القراءة العقلية، تم الإعلان عن نجاح فريق بحثي في نقل رسالة من دماغ شخص في الهند إلى أدمغة ثلاثة أشخاص في فرنسا. وقد ضم الفريق العلمي باحثين من مركز «شماسة بيت إسرائيل الطبي بكلية هارفارد الطبية» (Harvard Medical School's Beth Israel Deaconess Medical Center)، وشركة «ستارلاب» في برشلونة بإسبانيا (Starlab Barcelona)، وشركة «آكسيلوم روبوتكس» بفرنسا (Axilum Robotics)، وذلك لمسافة 5000 ميل (8046.72 كلم) دون إجراء أية جراحات للخاضعين للاختبار. وقال أحد أعضاء الفريق البحثي: «لقد أردنا معرفة ما إذا كان من الممكن التواصل الذهني

(6) Ibid.

(7) Nina Brown, «Edward T. Hall, Proxemic Theory, 1966,» CSISS Classics, UC Santa Barbara: Center for Spatially Integrated Social Science (2001), <https://escholarship.org/uc/item/4774h1rm>.

بين شخصين عبر مسافات ضخمة بقراءة النشاط الدماغي، بالاستفادة من مسارات الاتصال المُتاحة، وأهمها بالطبع الإنترنت».

حقَّق الفريق إنجازه الأول على مستوى العالم بربط أحد المشاركين (الباعث/The Emitter) بجهازٍ أطلق عليه اسم «الحاسوب القطبي القائم على الدماغ» (Electrode-Based Brain Computer)، حيث يُمكن لهذا الجهاز تفسير الإشارات الكهربائية الدماغية وترجمتها إلى شفرة تُشبه الشفرات المُستخدمة في الحاسوب. وباستخدام مُخطط كهربائي للدماغ (Electroencephalogram) متصل بالإنترنت، مع التحفيز الكهرومغناطيسي لأدمغة المتلقّين من الخارج، تمكن الفريق من نقل بعض الكلمات من الباعث إلى المُتلقين. وقد تمكن الخاضعون للتجربة – الذين راوحت أعمارهم بين ثمانية وعشرين عامًا وخمسين عامًا – من إرسال وتلقي كلمتي «تشاو» (Ciao) و«هولا» (Hola) (وتعنيان «مرحبًا» أو «إلى اللقاء» في الإيطالية والإسبانية على التوالي) من خلال تحويلهما إلى لغة الصفر والواحد الحاسوبية، ومن ثم فك تشفيرهما، الأمر الذي يُشبع ثلاثة شروط مهمة لعملية القراءة العقلية المباشرة: (أ) أنها غير جراحية؛ (ب) تستند إلى القشرة الدماغية؛ (ج) تتم بوعي كامل.

وقد خلص الفريق في النهاية إلى أن أجهزة الحاسوب في المستقبل القريب سوف تتفاعل مباشرة مع الدماغ البشري، وستؤدي تكنولوجيا التواصل الصامت والخفي بين العقول إلى إمكانات جديدة للتلاحم البشري، ستنجم عنها بالضرورة تأثيرات اجتماعية واسعة النطاق تستلزم استجابات أخلاقية وتشريعية جديدة[8].

2 ـ السيارات المُعززة بالنشاط العقلي

يُعد ما يُعرف بنظام سباق السيارات المُعزز بواسطة العقل (A Scalextric Powerded by Mind) أحدث مُنتج للاستفادة من الموجات الدماغية للبشر، وقد نجح ستيفن سيغورنجاك (Stephen Sig-urnjak)، وهو أستاذ الهندسة الإلكترونية المشارك بجامعة سنترال لانكشاير (Central Lancashire)، ببناء نموذج متدرج يتم فيه تشغيل السيارات وفقًا لمستوى تركيز اللاعبين. وفي هذا النظام يتم تثبيت سماعات رأس لاصقة للسيطرة على العقل لقياس مستوى النشاط العقلي، ثم يتم تنظيم الأفكار في نطاق ترددات مختلفة (مثلًا اللاوعي يعمل على مستوى مختلف عن الأفكار الواعية). وتتم معالجة الإشارات الكهربائية من طريق الحاسوب وإرسالها إلى وحدة تحكم إلكترونية «أردوينو» (Arduino)، تُرسل بدورها مستوى مُطابق من الجُهد الكهربائي إلى السيارة.

وثمة خُطط لاستخدام قوة التحكم العقلي بطرائق متعددة أكثر تطورًا، فإذا تعرض السائق مثلًا لحادث أو فقد الوعي لسببٍ ما، يستمر عقله في العمل حتى ولو كان غير قادر على الحركة جسميًا. وعلى حد تصريح سيغورنجاك لجريدة **التليغراف** البريطانية بتاريخ 10 تموز/يوليو 2015، فإن ثمة كثيرًا من البحوث في هذا الصدد يمكن أن تؤدي مستقبلًا إلى ترجمة الأفكار على

(8) Rajesh P. N. Rao [et al.], «A Direct Brain-to-Brain Interface in Humans,» *PLOS ONE*, vol. 9, nos. 1-12 (2014), <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0111332>.

نحوٍ مباشر، بل وتوجيهها في الحالات الحرجة[9]. كذلك ثمة دراسات ناجحة لتطبيقات مُماثلة واعدة، كتصميم روبوت يتم التحكم في حركته ووظائفه عن طريق نشاط الدماغ[10]، أو أطراف صناعية تخضع في حركتها لأوامر العقل[11]، أو كرسي متحرك يقوم الجالس عليه بتوجيهه بالإشارات الصادرة عن الدماغ[12].

3 ـ مِعصم يقرأ العقل

في أيلول/سبتمبر من سنة 2019، أعلنت إدارة موقع التواصل الاجتماعي المعروف «فيسبوك» أنها تُخطط لتطوير مِعصم إلكتروني يقرأ العقل (Mind-Reading Wristband)، ويُتيح للناس التحكم في أجهزتهم من بُعد كملحق طبيعي للحركة[13]. وقد أعلن نائب رئيس الواقع المُعزز والواقع الافتراضي في فيسبوك (Vice President of Augmented and Virtual Reality at Facebook) أندرو بوسوورث (Andrew Bosworth) عن عملية التطوير – التي قدَّرت شبكة سي إن بي سي CNBC تكلفتها بما يراوح بين 500 مليون دولار ومليار دولار أمريكي، أي نحو 0.4 – 0.8 مليار جنيه إسترليني[14] – على صفحته بالفيسبوك بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2019، وأوضح أن ثمة خلايا عصبية في الحبل الشوكي تُرسل إشارات كهربائية إلى عضلات اليد تُخبرها بالتحرك بطرائق مُعينة، مثل النقر بالماوس أو الضغط على زر.

وسوف يقوم المِعصم بفك شفرة هذه الإشارات وترجمتها إلى إشارة رقمية يمُكن للحاسوب أن يفهمها، ومن ثم يُترجمها إلى فعل (كمشاركة صورة مثلًا) من دون حركة محسوسة، أو بمجرد النيّة فقط[15].

ليست هذه هي المرة الأولى التي يُعلن فيها فيسبوك عن اهتمامه بتكنولوجيا قراءة العقل؛ ففي سنة 2017 أعلن مُطورو الموقع عن أنه يتم العمل على تطوير ما يُسمى «جهاز قراءة العقل السري الخاص

---

(9) Olivia Goldhill, «Why Mind Reading Is A Science, Not A Magic Trick,» *Telegraph*, 10/7/2015, <https://bit.ly/2TQ23wq> [Accessed 15 May 2020].

(10) Siliveru Ramesh, M. Gopi Krishna, and Madhu Nakirekanti, «Brain Computer Interface System for Mind Controlled Robot Using Bluetooth,» *International Journal of Computer Applications*, vol. 104, no. 15 (2014), pp. 20-23.

(11) Taha Beyrouthy [et al.], «EEG Mind Controlled Smart Prosthetic Arm,» in: 2016 IEEE International Conference on Emerging Technologies and Innovative Business Practices for the Transformation of Societies (EmergiTech), 2016, <http://10.1109/EmergiTech.2016.7737375> [Accessed 9 June 2020].

(12) Utkarsh Sinha and M. Kanthi, «Mind Controlled Wheelchair,» *International Journal of Control Theory and Applications*, vol. 9, no. 39 (2016), pp. 19-28.

(13) Anthony Cuthbertson, «Facebook Buys Mind-Reading Company,» *The Independent*, 24/9/2019, <https://bit.ly/3xp0gwY> [Accessed 15 May 2020].

(14) «Facebook Buys «Mind-Reading Wristband» Firm,» BBC News, 24 September 2019, <https://www.bbc.com/news/technology-49812689>. [Accessed 15 May 2020]

(15) A. Bosworth (Boz), «Andrew Bosworth (Boz),» Facebook.com, 2019, <https://www.facebook.com/1681/posts/10109385805377581> [Accessed 15 May 2020].

بفيسبوك» (Facebook's Secret Mind-Reading Device)، وهو بمنزلة واجهة حاسوب عقلية تتيح للناس التواصل باستخدام عقولهم فقط، وتسمح لهم بمشاركة المعلومات عن بُعد، وهو ما يقترب كثيراً من مفهوم القراءة العقلية[16].

4 ـ الاستبصار بالتصوير العصبي

في سنة 2014، استخدم باحثون من جامعة ييل ماسحًا ضوئيًا لتحديد الوجه الذي كان ينظر إليه شخصٌ ما، فقط من خلال نشاط الدماغ! وقد عبَّر مارفن تشون (Marvin Chun)، أستاذ علم النفس وعلم الأعصاب بجامعة ييل، وقائد الفريق البحثي عن ذلك بقوله: «ما يراه الناس في الواقع هو الوجوه الحقيقية، أما ما نُنشئه هنا فهو تخميناتنا. إنها صور الوجوه التي نعتقد أنها أقرب ما تكون إلى ما يراه الناس بالفعل»[17].

نُشرت الدراسة في عدد آذار/مارس الإلكتروني لمجلة **الصورة العصبية**، ثم نُشرت في عدد تموز/يوليو الورقي، تحت عنوان: «صور عصبية للإدراك: إعادة بناء صور الوجه من نشاط الدماغ المُستثار»، وشارك فيها مارفن تشون، وبرايس كول أستاذ علم النفس المشارك في جامعة أوريجون، وآلان كوين، باحث بجامعة كاليفورنيا – بيركلي، وأحد طلاب «تشون»، وكان الباعث للدراسة سؤالٌ طرحه كوين على أستاذه، مفاده: هل يمكن إعادة بناء صورة لوجه شخصٍ ما باستخدام شيء آخر بخلاف الذاكرة؟[18].

لتحقيق ذلك قام الفريق باستخدام تقنية التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي (Functional Magnetic Resonance Imaging (fMRI)) لبناء مكتبة إحصائية من «بيانات الدماغ» لستة أشخاص حين رؤيتهم لثلاثمئة وجه مختلف، بحيث تُوضح هذه المكتبة كيفية استجابة أدمغتهم لتلك الوجوه الفردية. ثم عرض الفريق على الأشخاص الستة مجموعة جديدة من الوجوه أثناء خضوع أدمغتهم للمسح الضوئي (Undergoing Scans)، ومن خلال البيانات الناتجة تمكن الفريق من إعادة بناء صور الوجوه بدقة كما رآها الخاضعون للتجربة، وهو ما عدَّه مارفن تشون شكلًا من أشكال قراءة العقل، يمكن من خلاله مستقبلًا تخمين الوجوه التي يشاهدها الأشخاص، أو تحديد ما إذا كان الأشخاص منتبهين أو مشتتين، وكذلك التنبؤ بالاختلافات الفردية في السلوك، ومدى أداء الأشخاص للمهمات المطلوبة منهم. هذا فضلًا عن الآثار العملية الفورية، مثل مساعدة العلماء على فهم أفضل لكيفية عمل أدمغة الأطفال المصابين بالتوحد، والأشخاص الذين يعانون العمى الوجهي، ومساعدة الشرطة على تطوير رسومات المشتبه بهم، أو إعادة بناء صور لا تُرى إلا في المنام[19].

---

(16) Hope Reese, «Facebook's Secret Team is Working on Hardware that Can Scan your Brain and Read your Mind,» TechRepublic, 20 March 2017, <https://tek.io/3qW2IJa> [Accessed 16 May 2020]

(17) Patrick Skahill, «How Yale Scientists Are Trying to Read Minds,» Wnpr.org, 10 April 2014, <https://www.wnpr.org/post/how-yale-scientists-are-trying-read-minds> [Accessed 16 May 2020].

(18) Alan S. Cowen, Marvin M. Chun, and Brice A. Kuhl, «Neural Portraits of Perception: Reconstructing Face Images from Evoked Brain Activity,» *NeuroImage*, vol. 94 (July 2014), pp. 12-22.

(19) Bill Hathaway, «Researchers Reconstruct Facial Images Locked in a Viewer's Mind,» *Neuroscience News* (25 March 2014), <https://neurosciencenews.com/fmri-visual-reconstruction-faces-890/> [Accessed 16 May 2020].

5 ـ خرائط للدماغ يُمكن أن تُخبرنا ماذا تقرأ

في أيلول/سبتمبر 2019 ابتكر علماء الأعصاب في جامعة كاليفورنيا – بيركلي خرائط تفاعلية (Interactive Maps) يمكنها التنبؤ بمواضع في الدماغ تقوم بتنشيطها فئات مختلفة من الكلمات، وتُقدم الدراسة التي تم نشرها في **مجلة علم الأعصاب**[20]، مزيدًا من الأدلة على أن أشخاصًا مختلفين يشتركون في التضاريس الدلالية (السيمانطقية Seman-tic) للكلمات، وهو ما يفتح بابًا آخر لقراءة أفكارنا ورواياتنا الداخلية. كما أن لها آثارًا عملية في عملية التعلم وعلاج اضطرابات الكلام، من عسر القراءة (Dyslexia) إلى الحبسة أو فقدان القُدرة على الكلام (Aphasia). وتُظهر الدراسة أنه سواء أكان الناس يستمعون إلى المواد ذاتها أو يقرؤونها، فإنهم يعالجون المعلومات الدلالية بالمثل داخل أدمغتهم. وباستخدام النمذجة الإحصائية، رتب الباحثون آلاف الكلمات على الخرائط وفقًا لعلاقاتها الدلالية؛ ففي قائمة فئة الحيوانات يمكن للمرء أن يجد كلمات مثل الدب، القط، والسمك. وقد مكنت الخرائط، التي غطت ثلث القشرة الدماغية على الأقل، الباحثين من التنبؤ بدقة بأي الكلمات ستقوم بتنشيط أجزاء معينة من الدماغ[21].

إن تكنولوجيا قراءة العقل ذات طموحات ضخمة قد تتجلى أبعادها ونتائجها خلال خمس أو عشر سنوات على الأكثر، بل يمكن أن نتوقع نسخة مُرعبة من هذه التكنولوجيا تتغير بمقتضاها طبيعة التواصل الإنساني إلى الأبد.

ثالثًا: تكنولوجيا قراءة العقل وحقوق إنسانية جديدة

يتضح مما سبق أن تكنولوجيا قراءة العقل ذات طموحات ضخمة قد تتجلى أبعادها ونتائجها خلال خمس أو عشر سنوات على الأكثر، بل يمكن أن نتوقع نسخة مُرعبة من هذه التكنولوجيا تتغير بمقتضاها طبيعة التواصل الإنساني إلى الأبد. ولا غرو، ففي التاسع والعشرين من آب/أغسطس 2020، كشفت شركة نيورالينك (Neuralink) المتخصصة في تكنولوجيا الأعصاب، والمملوكة لرجل الأعمال الكندي – الأمريكي إيلون ماسك (Elon Musk) (من مواليد 1971) عن نجاحها في زرع شريحة إلكترونية بحجم العُملة المعدنية في دماغ خنزير أُطلق عليه اسم «غيرترود» (Gertrude)، في خُطوة يُتوقع لها أن تُسهم في علاج كثرة من الأمراض وتعويض الخلايا العصبية التالفة بخلايا اصطناعية متصلة بالدماغ. وتتأهب الشركة لإجراء التجارب على البشر، استكمالًا لطموحها المتمثل

(20) Fatma Deniz [et al.], «The Representation of Semantic Information across Human Cerebral Cortex during Listening Versus Reading is Invariant to Stimulus Modality,» *The Journal of Neuroscience*, vol. 39, no. 39 (September 2019), <https://www.jneurosci.org/content/39/39/7722> [Accessed 16 May 2020].

(21) Yasmin Anwar, «A Map of the Brain Can Tell What You're Reading About,» Berkeley News, 19 August 2019, <https://news.berkeley.edu/2019/08/19/readingbrainmap/> [Accessed 16 May 2020].

بالوصول إلى ما يُسميه ماسْك «الإدراك البشري الخارق» (Superhuman Cognition)، الأمر الذي يمثل تحديًا دينيًا وأخلاقيًا وقانونيًا لمستقبل البشرية، على الأقل في ما يتعلق بتقنيات القرصنة الدماغية والتحكم في البشر وانتهاك أبعاد الإنسانية[22]!

لذا كان لا بد من التفكير في اقتراح حقوق إنسانية جديدة من شأنها حماية الناس من تعرض أفكارهم للاختراق أو السرقة أو سوء الاستخدام، وربما لا تكون حقوق الإنسان الحالية كافية ولا وافية للاستجابة للقضايا الناشئة. ولعل أول دراسةٍ نُشرت في هذا الصدد هي تلك التي قام بها مارسيلو إينكا (Marcello Ienca)، باحث دكتوراه في معهد أخلاقيات الطب الحيوي في جامعة بازل السويسرية، بمشاركة روبرتو أدورنو (Roberto Adorno)، أستاذ مشارك في كلية الحقوق، جامعة زيورخ، وزميل باحث في معهد أخلاقيات الطب الحيوي بالجامعة نفسها. وقد نُشرت الدراسة في مجلة **العلوم الحياتية والمجتمع والسياسة** تحت عنوان: «نحو حقوق إنسان جديدة في عصر علم الأعصاب وتكنولوجيا الأعصاب»[23].

اقترح الباحثان في هذه الدراسة أربعة حقوق إنسانية أساسية جديدة انطلاقًا من تحليل العلاقة بين علم الأعصاب وحقوق الإنسان، وهي:

1 ـ الحق في الحرية الإدراكية

بمعنى الحق في تغيير الحالة الذهنية للشخص من خلال الوسائل التقنية، والحق في رفض ذلك. يتعلق هذا الحق بحرية الشخص في الموافقة – أو عدم الموافقة – على استخدام تقنية تحفيز الدماغ (Brain Stimulation) وغيرها من التقنيات المُشابهة لتغيير حالته العقلية. وإذا تم تبني هذا الحق فسيغدو بمقدور الأشخاص مواجهة أرباب العمل الذين قد يُقررون أن مُوظفيهم يُصبحون أكثر فعالية إذا تم تحفيز أدمغتهم بتيارات كهربائية ضعيفة[24] .

على سبيل المثال، في سنة 2016، وبهدف تعزيز أداء أطقم الطائرات، ومُشغلي الطائرات من دون طيار، وغير ذلك من المهمات الأكثر إلحاحًا للقوات المسلحة، استخدم علماء عسكريون أمريكيون محفزات كهربائية للدماغ لتعزيز المهارات العقلية للجنود والعاملين، الأمر الذي يمُهد الطريق لاعتماد هذه التقنية في أوقات العمل الحرجة، بحيث يمكن توجيه النبضات الكهربائية إلى القائمين بالعمل لتحسين فاعليتهم الوظيفية في حالات الضغط العالي. وفي هذا الصدد، يذهب بعض العلماء إلى أن التكنولوجيا قد تكون بديلًا أكثر أمانًا للعقاقير (مثل «المودافينيل»

---

(22) Natashah Hitti, «Elon Musk Unveils Updated Neuralink Brain Implant Design and Surgical Robot,» Dezeen, 2 September 2020, <https://www.dezeen.com/2020/09/02/neuralink-elon-musk-brain-implant-technology/> [Accessed 5 September 2020].

(23) Marcello Ienca and Roberto Andorno, «Towards New Human Rights in the Age of Neuroscience and Neurotechnology,» *Life Sciences, Society and Policy,* vol. 13, no. 5 (2017), <https://doi.org/10.1186/s40504-017-0050-1>.

(24) Massimo Opposto, «New Human Rights against Mind-Data-Hacking (Mind Reading and Mind-Manipulation through Technology) Proposed,» Mind Holocaust News, 26 April 2017, <https://bit.ly/3hlzMXM> [Accessed 17 May 2020].

و«الريتالين» (Modafinil and Ritalin))، وهما من العقاقير المُستخدمة من دون تصريح لتحسين الأداء في القوات المُسلحة)؛ ففي دراسةٍ أجراها فريقٌ بحثي في قاعدة رايت باترسون الجوية في أوهايو، ونشرت في دورية **حدود في علم الأعصاب البشري** بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وصف القائمون بالدراسة كيف تستلزم عمليات مختلفة للقوات الجوية، مثل تسيير الطائرات المُوجَّهة، مُشغلًا بشريًا لرصد الأحداث بدقة والاستجابة لها في الوقت نفسه على مدار مدة زمنية طويلة نسبيًا، وهو ما قد يُؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء بعد وقتٍ قصير نظرًا إلى الطبيعة الرتيبة لهذه المهمات، وكيف يمكن أن يؤدي التحفيز الكهربائي إلى تجنب ذلك بتنشيط الدماغ وتقوية المهارات. وخلصت الدراسة نفسها إلى أن تكنولوجيا «التحفيز الدماغي الكهربائي بالتيار المباشر المستمر» (Transcranial Direct Current Stimulation (tDCS)) قد تكون لها نتائج عميقة[25]. وليست هذه هي الدراسة الأولى التي تؤكد وجود تأثيرات مفيدة للتحفيز الكهربائي للدماغ؛ ففي سنة 2015، وجد الباحثون في المنشأة الأمريكية نفسها أن «التحفيز الدماغي الكهربائي بالتيار المستمر» يعمل على نحوٍ أفضل من الكافيين (Caffeine) في الحفاظ على يقظة مُحللي الأهداف العسكرية بعد ساعات طويلة من العمل المكتبي، وتم اختبار تحفيز الدماغ أيضًا لمساعدة الجنود على اكتشاف القناصين بسرعة أكبر في برامج التدريب على الواقع الافتراضي.

إذا كان التحفيز الكهربائي للدماغ يبدو بلا آثار جانبية ضارة حتى هذه اللحظة، إلا أن ثمة خبراء آخرين يُحذرون من أن عواقبه على المدى الطويل غير مؤكدة، ويثيرون كثرةً من المخاوف في شأن إخضاع العاملين له قسرًا.

على أنه إذا كان التحفيز الكهربائي للدماغ يبدو بلا آثار جانبية ضارة حتى هذه اللحظة، إلا أن ثمة خبراء آخرين يُحذرون من أن عواقبه على المدى الطويل غير مؤكدة، ويثيرون كثرةً من المخاوف في شأن إخضاع العاملين له قسرًا؛ فقد أعلن مثلًا نيل ليفي (Neil Levy) وهو نائب مدير مركز أكسفورد لأخلاقيات الأعصاب، أن ثمة مخاوف أكثر خطورة من مجرد التأثير في المزاج والإدراك والحركة، تتعلق بمدى قُدرة الأفراد على منح الموافقة المستنيرة على تحفيز أدمغتهم، وما إذا كان بإمكانهم الانسحاب بعد إعطاء الموافقة على استخدامه، حتى بالنسبة إلى تلك الوظائف الحساسة أو المهمة، هذا إضافة إلى أن الأجهزة قد تكون آمنة في أيدي الخبراء، لكنها الآن متاحة في الأسواق للجميع، وبصورةٍ غير مُنتظمة، بل ويمكن شراؤها من طريق الإنترنت أو تجميعها من مكونات بسيطة، الأمر الذي يثير قلقًا أكبر، إذ قد يميل الشباب الذين ما زالت عقولهم تتطور إلى تجربة هذه الأجهزة، وتجربة تيارات أعلى

(25) Justin Nelson [et al.], «The Effects of Transcranial Direct Current Stimulation (tDCS) on Multitasking Throughput Capacity,» *Journal of Frontiers in Human Neuroscience* (29 November 2016), p. 589, <https://doi.org/10.3389/fnhum.2016.00589>.

من تلك المستخدمة في المختبرات، وهو ما قد يؤدي إلى تلف الدماغ[26]. كذلك يذهب روي كوهين كادوش، أستاذ علم الأعصاب الإدراكي «Cognitive Neuroscience» في جامعة أكسفورد في دراسة له – مع آخرين – نُشرت بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2014 في مجلة **علم الأعصاب**، إلى أنه إذا كان تحفيز الدماغ يمكن أن يحسن الأداء في بعض المهمات، فإنه يجعل الناس أسوأ في المهمات الأخرى، وفي ضوء دراسته، حث كادوش الناس على عدم استخدام منبهات الدماغ في المنزل[27].

2 ـ الحق في الخصوصية العقلية

أي الحق في منع الوصول غير المشروع إلى معلومات نحتفظ بها في أدمغتنا، وكذا مشاركتها أو نشرها. يهدف هذا الحق إلى سد الثغر في الضمانات القانونية والتقنية التي لا تمنع قراءة أفكار شخصٍ ما من دون موافقته؛ فعلى الرغم من أن الماسحات الضوئية الحديثة للدماغ لا يُمكنها انتزاع الأفكار من رأس شخصٍ ما في الوقت الحالي، إلا أنه من المتوقع أن تكشف التحسينات التكنولوجية الجارية عن معلومات أكثر دقة حول نشاط الدماغ لأي شخص. على سبيل المثال، تمكن أستاذ علم النفس، والمتخصص في النمذجة الحاسوبية للعقل البشري في جامعة كاليفورنيا – بيركلي، البروفيسور جاك غالانت (Jack Gallant)، بمشاركة فريق بحثي، من استخدام فحوصات الدماغ لإعادة بناء مقاطع من الأفلام التي سبق للناس مشاهدتها. وفي الدراسة التي نُشرت سنة 2011، تمكن الفريق البحثي من تطوير نموذج تشفير جديد للإشارات التي تعتمد على مستوى الأكسجين في الدم (Blood Oxygen Level-dependent (BOLD) Signals) بالقشرة البصرية الأولية (Early Visual Areas) بدقة غير مسبوقة، الأمر الذي يمُهد الطريق نحو إنشاء أجهزة قراءة الدماغ التي يمكنها إعادة بناء التجارب الإدراكية الديناميكية[28].

والحق أنه لا توجد حتى الآن قواعد ثابتة في شأن معلومات الدماغ التي يمكن جمعها من الناس، ولا مدى إمكان مشاركتها مع الآخرين. من هنا تكمن الخشية من التسرب العشوائي لبيانات الدماغ عبر الحيز المعلوماتي، مثلما يحدث الآن إزاء المعلومات الشخصية التي يُشاركها الناس على وسائل التواصل الاجتماعي[29].

---

(26) Ian Sample, «US Military Successfully Tests Electrical Brain Stimulation to Enhance Staff Skills,» *The Guardian*, 7/11/2016, <https://bit.ly/3qQQe5q>. [Accessed 17 May 2020].

(27) Amar Sarkar, Ann Dowker, and Roi Cohen Kadosh, «Cognitive Enhancement or Cognitive Cost: Trait-Specificoutcomes of Brain Stimulation in the Case of Mathematics Anxiety,» *The Journal of Neuroscience*, vol. 34, no. 50 (December 2014), pp. 16605–16610.

(28) Shinji Nishimoto [et al.], «Reconstructing Visual Experiences from Brain Activity Evoked by Natural Movies,» *Current Biology*, vol. 21, no. 19 (2011), pp. 1641-1646.

(29) Opposto, «New Human Rights against Mind-Data-Hacking (Mind Reading and Mind-Manipulation through Technology) Proposed».

3 ـ الحق في السلامة العقلية

أي حق الأفراد في حماية بُعدهم العقلي من الأذى المُحتمل، مثلًا من خلال قرصنة الجهاز العصبي بطرق تُشبه اختراق أجهزة الحاسوب. ويهدف هذا الحق إلى مواجهة القراصنة الذين يسعون إلى التدخل في عمليات زرع الدماغ، إما للسيطرة على الأجهزة التي يتصل بها الناس، أو لتغذية أدمغة الضحايا بإشارات زائفة، ولا سيما في حالات التفاعل البيني بين مخ الإنسان والكمبيوتر.

صحيح أن المادة الثالثة من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية تؤكد الحق في السلامة البدنية والعقلية للفرد[30]، إلا أن الميثاق يُقصر هذا الحق على مجالات الطب والبيولوجيا، في معية التأثير المباشر للتكنولوجيا الطبية الحيوية على السلامة العقلية (Mental Integrity) والبدنية للناس؛ حيث تُركز المادة المذكورة على أربعة متطلبات أساسية: الموافقة الحرة والمستنيرة، وعدم تسويق أعضاء الجسم، وحظر ممارسات تحسين النسل، وحظر الاستنساخ البشري التناسلي، ولا توجد إشارة صريحة إلى الممارسات المتعلقة بتكنولوجيا الأعصاب. قد يكون هذا مقبولًا بالنظر إلى اعتماد الميثاق لأول مرة سنة 2000، حيث كانت المناقشات حول الآثار الأخلاقية والقانونية لعلم الأعصاب في مرحلة مبكرة جداً. لكن التطبيقات المحتملة لتكنولوجيا الأعصاب اليوم من شأنها أن تثير الجدل حول السلامة الشخصية بطريقة مماثلة لعلم الوراثة والممارسات الطبية الحيوية الأخرى. لهذا السبب، يجب أن يواكب الإطار المعياري تطورات تكنولوجيا الأعصاب، ويمتد بحق حماية سلامة الأشخاص إلى هذا الميدان الجديد[31].

4 ـ الحق في الاستمرارية النفسية

أي الحق في الحفاظ على الهوية الشخصية، وتماسك سلوك الفرد وحمايته من التعديلات غير المُرخص بها، حتى لو كانت هذه التعديلات غير ضارة في حد ذاتها.

من شأن هذا الحق أن يحمي الناس من الأفعال التي قد تضر بإحساسهم بالهوية، أو يُعرقل الشعور لدى المرء بأنه الشخص نفسه طوال حياته. على سبيل المثال، تطبق أجهزة تحفيز الدماغ بالتيار المباشر المستمر (TDCS)، تيارًا ثابتًا ومنخفضًا يتم توصيله إلى منطقة معنية بالدماغ عبر أقطاب كهربائية على فروة الرأس بغرض تعديل وظائف الدماغ، ورغم الفائدة العلاجية لهذا الإجراء، إلا أن هذا التغيير في وظائف الدماغ قد يؤدي أيضًا إلى حدوث تغييرات غير مقصودة في الحالات العقلية، تؤثر بدورها في الهوية الشخصية للفرد. وقد تم الإبلاغ عن عدد من الحالات التي أدى فيها التحفيز العميق للدماغ ((Deep Brain Stimulation (DBS) إلى تغييرات سلوكية مثل زيادة الاندفاع والعدوانية، أو تغييرات في السلوك الجنسي، كما أظهرت دراسة شوباش وآخرين شملت

(30) European Union: Council of the European Union, «Charter of Fundamental Rights of the European Union (2007/C 303/01),» 14 December 2007, C 303/1, <https://www.refworld.org/docid/50ed4f582.html> [accessed 19 May 2020].

(31) Ienca and Andorno, «Towards New Human Rights in the Age of Neuroscience and Neurotechnology».

مرضى عولجوا بالتحفيز العميق للدماغ، أن أكثر من نصفهم عبروا عن شعورهم بالغرابة وعدم الألفة مع أنفسهم بعد العلاج (وكأنهم روبوتات أو أشخاص آخرون)[32]. كذلك قد تؤثر تقنيات هندسة الذاكرة في هوية الشخص من طريق إزالة الذكريات الفردية، أو تغييرها، أو الإضافة إليها، أو استبدالها بصورة انتقائية ذات صلة بالتعرف إلى الذات[33]!

تعقيب

لم يعد التحكم في العقول، وقراءة الأفكار، علمًا واعدًا وخطيراً فحسب، بل أصبح أيضًا شعبيًا إلى حدٍ ما، إذ بإمكانك اليوم شراء «واجهة تفاعلية بشرية – بشرية» (DIY Human – Human Interface) (حيث تعني الحروف DIY افعلها بنفسك DO it Yourself) عبر الإنترنت مقابل ما يقرب من 165 دولارًا فقط، وهي جزءٌ من مشروعٍ يهدف إلى جعل علوم الأعصاب وتطبيقاتها في متناول الجميع.

كانت قراءة العقل مجرد حُلم يُراود أديبًا فينسجه روايةً للتسلية، وقد يلتقطها صُناع الفن السينمائي فيصنعون منها فيلمًا مثيراً من أفلام الخيال العلمي. لكن الحُلم المُفارق للواقع، وبفضل تكنولوجيا الأعصاب، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، تحول رويدًا رويدًا إلى حقيقة تحمل الأمل والرُعب معًا.

في هذه الواجهة يقوم عقلك بإرسال دفعة كهربائية لعضلات ذراعك، مؤداها الأمر بالحركة، وعندما تتحرك عضلاتك، يولد هذا إشارة كهربائية أكبر، ويتم ضخها في الأعصاب التي تتحكم في ذراع شخص آخر. وتتكون الواجهة من متحكم دقيق («أردوينو» Arduino) يُشبه الحاسوب الصغير القابل للبرمجة بسهولة، وهو مبرمج بالفعل لتسهيل أحلامك الجديدة في التحكم. ويتم توصيل «الأردوينو» بحساس ملامس للعضلات، يتيح له فهم الإشارات الصادرة من جسمك. ويُظهر مقطع فيديو مُنتشر على شبكة الإنترنت عالم الأعصاب غريغ غيج (Greg Gage) (أستاذ مساعد الفسيولوجيا الجزيئية والتكاملية في جامعة ميتشغان) وهو يُقدم نموذجًا حيًا لهذه الواجهة، حيث يقوم أمام الجمهور بتوصيل اثنين من المتطوعين بالجهاز من خلال حزمة صغيرة من الأسلاك وبعض الدوائر الكهربائية وجهاز حاسوب محمول، وعندما يقوم أحدهم بثني ذراعه، يعجز الآخر عن إيقاف ثني ذراعه أيضًا[34].

كانت قراءة العقل مجرد حُلم يُراود أديبًا فينسجه روايةً للتسلية، وقد يلتقطها صُناع الفن السينمائي

(32) M. Schüpbach [et al.], «Neurosurgery in Parkinson Disease: A Distressed Mind in a Repaired Body?,» *Neurology*, vol. 66, no. 12 (2006), pp. 1811–1816.

(33) Ienca and Andorno, Ibid.

(34) Greg Gage, «Greg Gage: How to Control Someone Else's Arm with your Brain,» TED Talks, March 2015 <https://bit.ly/3xpvJz3> [Accessed 19 May 2020], presented at an official TED conference.

فيصنعون منها فيلمًا مثيرًا من أفلام الخيال العلمي. لكن الحُلم المُفارق للواقع، وبفضل تكنولوجيا الأعصاب، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، تحول رويدًا رويدًا إلى حقيقة تحمل الأمل والرُعب معًا. لقد أصبح بإمكاننا فك رموز الإدراك في فحوصات الدماغ التي كانت تبدو ذات يوم مجرد حلم لا معنى له. يقول مارسيل جاست (Marcel Just) أستاذ علم النفس في جامعة كارنيغي ميلون في ولاية بنسلفانيا الأمريكية: «لم يحلم أحد أنه يمكنك الوصول إلى محتوى الفكر في السنوات العشر الماضية، لقد كان هذا خيالًا علميًا»[35] ، أما كيري سميث (Kerri Smith)، المُحررة بمجلة **الطبيعة**، والحاصلة على الماجستير في علم الأعصاب من جامعة أكسفورد فقد كتبت تقول: «تلك تقنيات تجلب قراءة العقل من عوالم الخيال إلى عالم الواقع، وبإمكانها أن تؤثر في الطرائق التي نفعل بها أي شيء، حتى لقد نصحت مجلة **الإيكونوميست** البريطانية قُراءها بتوخي الحذر، بل وتكهنت بالوقت الذي قد يفي فيه العلماء بوعدهم بتحقيق التخاطر (Telepathy) من خلال مسح الدماغ»[36]!

ربما علينا إذًا الآن – أو في المستقبل القريب – أن نُعيد النظر في تلك المقولة المأثورة التي نسبها إراسموس (Erasmus) إلى سقراط: «يا هذا تكلم حتى أراك»، إذ لم تعد معرفة الشخص (وهي الهدف الأول للتواصل) موقوفة على ما ينطق به أو يكتبه من كلمات، بل بات من الممكن معرفته والتواصل معه بقراءة أفكاره مباشرةً، وهو ما قد يُغير كثيرًا من رؤانا ونظرياتنا الفلسفية، ولا سيما تلك المُتعلقة بدور اللغة في مسيرة التطور الحضاري للإنسان، وكذلك إزاء التساؤلات الأساسية التي طرحها الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط في نهاية كتابه **نقد العقل الخالص** (*Critique of Pure Reason*) (1781): ماذا يُمكنني أن أعرف؟؛ ماذا يجب أن أفعل؟؛ ماذا يجب أن آمل؟ ثم سؤاله الذي أضافه في مقدمة كتابه **محاضرات في المنطق** (*Lectures on Logic*) (1800)، والذي يعكس مضامينها جميعًا: ما الإنسان؟ □

(35) ورد في: Timothy Revell, «Mind-Reading Devices Can Now Access Your Thoughts And Dreams Using AI,» *New Scientist* (26 September 2018), <https://bit.ly/3hOUAWq> [Accessed 17 May 2020].

(36) Kerri Smith, «Mind-Reading Technology Speeds Ahead,» *Scientific American* (23 October 2013, <https://bit.ly/2UxIysN> [Accessed 17 May 2020].

الإنسان والمجال: البحث في جدل الهوية وتعدد المقاربات

مولاي المصطفى البرجاوي(*)

باحث في علوم التربية وديداكتيك العلوم الاجتماعية ـ المدرسة العليا للتربية والتكوين جامعة الحسن الأول – سطات.

في البدء: جدلية الإنسان والمجال

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة إشكالية المجال في بعده الإيتمولوجي، بأسسه الطبيعية والبشرية والاجتماعية والتربوية والنفسية... إلى جانب الإنسان بوصفه كيانًا محوريًا في كل عملية تغيير يلحق الكائن الجغرافي مواءمةً وتفاعلًا وتدميرًا وإنتاجًا واستغلالًا وتعديلًا... في إطار من العلاقة الجدلية الأبدية والسرمدية، بوصف المجال **أولًا**، واقعًا **بصريًا وجغرافيًا**، يمنح الإنسان فرصة التملك والتواصل والسكن والتدبير، وإنتاج أنشطة بشرية (اقتصادية واجتماعية وتربوية...)؛ وبوصفه **ثانيًا**، مجالًا **للإدراك** كما في علم النفس؛ و**ثالثًا**، مجالًا للعلاقات الاجتماعية، حيث **الضمير الجمعي، والنسق الاجتماعي/الفاعل البشري**، هو الذي يحدد المجال أو المجالات التي يتفاعل فيها ومعها، ويحدد كذلك شدة ومدة التفاعل من خلال تحديد أو فهم النموذج الثقافي لهذا المجال؛ وتتحدد الهوية التي يعمل على إنتاجها وإعادة إنتاجها من خلال ممارساته وتفاعلاته اليومية في هذا المجال الاجتماعي والمجال العمراني، من دون إغفال المقاربة السوسيو-تربوية بوصفها آلية أساسية في رصد تجليات المجال، ومحدداته، وتمثلات الإنسان وتصوراته حوله وقدرته على تغيير الأثر.

كما أن الإحساس بالاختلالات المجالية بين البلدان، بين المدن والقرى، وبين الأرياف والحواضر، ورصد مظاهر التخلف المتفشية، وخصوصًا المشاكل المتفاقمة التي أصبحت تعانيها المنظومة الكونية، والتي صارت معطوبة على مستوى التنمية والبيئة والتهيئة والتخطيط، يدعو المسؤولين والفاعلين الاجتماعيين إلى تنمية التفكير المجالي ودراسته من زوايا نظر مختلفة، وهذا ما نصبو إلى مقاربته.

(*) البريد الإلكتروني: elberjaoui.sc@gmail.com.

السياق المعرفي والمنهجي: إن علاقة الإنسان بالمجال علاقة يطبعها العطاء اللامحدود الذي قد يتسم بالنكران والجحود والغضب فيجعل الإنسان عاجزًا عن وقف نزيفه المدمر تارة، وبتحريك الاندفاع المجالي/الطبيعي الكامن في هذا الكائن البشري ليستعمل قدراته العقلية إما للتكيف والملاءمة وإما للبحث عن مسوّغ علمي يدفع به هزات المجال وإكراهاته تارة أخرى؛ بل قد يسعى في بعض الأحيان إلى السيطرة على هذا المجال والتنعم بخيراته، باستلهام روائع إبداعاته وفنونه من أجل تطوير معارفه الفلسفية والتكتل في مجموعات بشرية منسجمة ومتآلفة.

إن العلاقة بين الإنسان والمجال علاقة تفاعلية وتجاذبية، فارتباطهما حقيقة وواقع لا يمكن تجاهله مهما تطور الإنسان في الصناعة والتكنولوجيا والعالم الافتراضي. إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية ظلت كل العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ باستثناء بعض الحالات النادرة ـ لا تعير للمكان/المجال أي اهتمام في علاقته التفاعلية والصدامية بالإنسان، إلا أنه سرعان ما تنوعت الكتابات وتعددت لتعالجها في أبعادها المختلفة[1].

في هذا السياق، ظهرت علوم شتى تحاول النبش العلمي والتأملي في هذا التمفصل الأبدي، سواء تعلق الأمر بالجغرافيا أو بغيرها من العلوم التي نازعتها في هذا الموضوع؛ فالجغرافيا بوصفها علمًا يدعي احتكاره لهذا الكيان المجالي الذي يطبعه التباين والاختلاف، والكائن البشري محورها ومركز ثقلها. يقول جان غوتمان وهو أحد تلامذة فيدال دو لا بلاش (Vidal de La Blache): «لو كان سطح الأرض متجانسًا ـ أملس ككرة البلياردو ـ لكان من المحتمل اختفاء علم الجغرافيا»، أي لو توزعت الظواهر الطبيعية والبشرية توزيعًا متجانسًا ومتماثلًا على سطح الأرض، لما كانت هنالك جغرافيا[2]... لكن العلوم الأخرى (الفلسفة والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا...) لم تبقَ مكتوفة الأيدي، إذ تناولت تلك العلاقة الثنائية (الإنسان والمجال) من زاويتها الخاصة التي قد تجعلها قريبة من الطرح الجغرافي، وقد تبتعد منه لخصوصيتها الإبستيمولوجية والمنهجية. ربما هذا ما يبرر تناول العديد من الفلاسفة لقضية المجال بوصفه جوهر التأسيس لكل من العالم والفكر.

ومن ثم، فمعالجة هذه التيمة بأخطبوطيتها وجدليتها القائمة على التجاذب والتفاعل والتأقلم والصراع بين هذين الكيانين (المجالي والإنساني) في بعده الجغرافي الضيق لن يعطي للموضوع حقه من المعرفة والإحاطة. وفي الآن نفسه، يبدو الإمساك بخيوط هذه القضية الكبرى صعب المنال... لأن القضايا الكبرى كما يقول نتشه مثل الدخول إلى الحمام البارد ومن الأفضل الخروج منه بأسرع من دخوله، كما هو الشأن بالنسبة إلى موضوعنا الذي يتصل بقضية ديالكتيكية معقدة، لهذا سنحاول أن ندخل بسرعة، ولكننا لا ندري إن كنا سنوفق في الخروج منه بالسرعة نفسها!

لا يمكن فهم هذه الثنائية والجدلية المبنية على العلاقة القائمة بين الإنسان والمجال، من دون محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

---

(1) Fernand Braudel, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV^e- XVIII^e siècle*, 3 vols. (Paris: Armand Colin, 1979).

(2) صفوح خير، **الجغرافية: موضوعها ومناهجها، وأهدافها** (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص 57.

ـ أي فهم ممكن للمجال في علاقته الجدلية بالإنسان؟ هل يسعف الاقتصار على المقاربة الجغرافية لوحدها في الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه؟ أم لا بد من استحضار الأبعاد الاقتصادية والسوسيولوجية والتربوية؟

ـ هل يمكن التعاطي مع المجال سواء من جانب الفاعل/الإنسان بوصفه بعدًا ترابيًا، أم أن المسألة تستدعي استحضار سؤال الهوية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية من خلال إعادة صوغ المرجعية الحاكمة للعلاقة بين الإنسان والمجال؟

أولًا: الإنسان والمجال: البحث في الهوية والتفكير

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن صلاحيات المفاهيم التي نستعملها في مجال البحث الإنساني والاجتماعي، وكذا المناهج والأطر النظرية ترتبط بما تقدمه لنا هذه الوسائل من فهم دقيق للواقع وإدراك حقيقة تناقضاته وتفاعلات أنساقه من الداخل وضبط خريطة تكونه وبنيته، من أجل تنبؤ واستشراف آفاقه ومستقبله[3]. والمفهوم/المصطلح الذي نود معالجته في هذه الورقة يرتبط بالمجال، الذي امتد الاهتمام به لينفلت من عقال الجغرافيا لتحاول علوم أخرى تناوله من زوايا مختلفة كما سنرى في ما سيأتي من التحليل.

1ـ المجال مصطلحًا.. في البدء كان الغموض والتناقض

لقد بحت الأصوات في السنوات الأخيرة وهي تكرر أن موضوع الجغرافيا هو دراسة المجال، لكن هذه اللفظة تتنازعها تخصصات شتى ألحقت بها نعتًا مثل المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي، مما اضطُر الجغرافيين، تجنبًا لأي لبس، إلى الحديث عن المجال الجغرافي[4].

إن المعنى السائد، بشكل ضمني في الغالب، للمجال ينطبق على «المجال العيني لسطح الأرض». حيث ينظر إليه كمادة متصلة، وتامة، ومركبة، ومتغايرة قابلة للتطور. إلا أن البعض يرون أنه من اللازم التمييز بين سطح الأرض بوصفه موضوعًا، والمجال الجغرافي بوصفه مفهومًا قد تكمن قيمته الاستكشافية في قدرته، بواسطة سلسلة من التجريدات، على فهم مواقع الأشياء المختلفة؛ إضافة إلى تجنب الوقوع في خطأ التشييء الذي سقطت فيه «الانحرافات المجالية» و«النزعة الهندسية» للإشكالية الجغرافية[5].

فالمجال يمكن أن يكون هو المجال الفيزيقي، الطبيعي الجغرافي. ويمكن أن يكون هو المجال المبني أو المكيّف بحسب رغبات الإنسان وتمثلاته، وهو ما يمكن نعته بالمجال السوسيو-جغرافي

---

(3) عصام الرجواني، **ديناميات الفضاء العمومي: دراسة في أسس الانتقال المدني في المنطقة العربية**، سلسلة دراسات استراتيجية (الرباط: مطبعة شمس برانت، 2018)، ص 26

(4) Pierre George, *Le Métier de géographe: Un demi-siècle de géographie* (Paris: Armand Colin, 1990), p. 81.

(5) محمد بلفقيه، **الجغرافيا؛ القول عنها والقول فيها: المقومات الإبستمولوجية** (الرباط: دار نشر المعرفة، 2002)، ص 307.

(والمجال الاصطناعي)؛ ثم هناك المجال الاجتماعي الذي يعيش فيه الناس والذين يراوح إدراكهم له بين الذاتية والموضوعية. إن المجال الطبيعي هو المجال الذي يتجلى من خلال الظروف الجغرافية والمناخية التي تحدد بدرجة من الدرجات قوى الإنتاج، والأدوات التي يمكن للمجتمع أن يستعملها خصوصًا في المراحل البدائية من التاريخ؛ وهذا هو الشرط الأول لوجود المجتمع والحياة. ومن جهة أخرى فإن التوطن الجغرافي للإقامة وللسكن يحدد بالمكانة الاجتماعية ومستوى عيش الفرد أو الأسرة: إن الناس الفقراء لا يمكنهم السكن حيث الهواء النقي والأشجار الخضر والسماء الزرقاء؛ مثلما أن الأحياء الفقيرة غالبًا ما تكون مهددة بخطر كامن من الكوارث المختلفة.

ويرى سامبي كوزوكي ضرورة التمييز بين المجال الطبيعي والمجال الاصطناعي الذي يأتي نتيجة للتغييرات التي يحدثها الإنسان في الطبيعة من خلال فعله التاريخي المستمر. ففي الحياة القروية يهيمن المجال الطبيعي ويرتبط هذا المجال مباشرة بشرط الإنتاج الفلاحي، وعلى العكس من ذلك فإن المجال الاصطناعي هو الذي يسود في المدن، ويوجه كل النشاط اليومي للإنسان الحضري، في حين أنه في المجتمعات المسماة متحضرة يحدد المجال الاصطناعي (الثقافي الذي يقابل الطبيعي بحسب التقليد الاصطلاحي الفلسفي) بشكل مباشر نمط الحياة. إن المدن الكبرى الحالية هي أكثر النماذج تعبيرًا عن المجال الاصطناعي، كما أن كثافة وشكل التحضر الذي يخضع له المجال يؤثران بشكل قوي على الوعي الإنساني[6].

في السياق نفسه، يميز بيير بورديو بين المجال الطبيعي وبين المجال الاجتماعي وعلاقة الإنسان بهما وفيهما... فمجال الإنسان هو المجال الاجتماعي الذي تتجلى بنيته في سياقات شتى إما في شكل تناقضات مجالية، وإما في شكل مجال مأهول (أو متملك) يشتغل كتعبير عن رمزية تلقائية للمجال الاجتماعي. فكل مجتمع تراتبي ينتج بالضرورة مجالًا تراتبيًا يعبر عن الفوارق والمسافات الاجتماعية[7].

لهذا، تنوعت الدلالات والتحديدات المرتبطة بمحورية مصطلح المجال، الذي كان ينظر إليه في البداية بوصفه مصطلحًا غامضًا وفارغًا وعديم المعنى (Scheibling)، بل أخذ معنى قدحيًا حين وصفه ليبتز (Lipietz) بالقمامة أو المزبلة[8]... ليتخذ المجال تعريفات علمية دقيقة التنظيم المكاني للنشاط البشري أو المجتمع الإنساني[9]، ودعامة وكنف وإطار لنظام العلاقات[10].

---

(6) عبد الرحمن المالكي، **الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب** (فاس: منشورات سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، طبعة SIPAMA، 2015)، ص 53ـ52.

(7) Pierre Bourdieu, «Effet de lieu,» dans: Pierre Bourdieu, dir., *La Misére du monde* (Paris: Ed. du Seuil, 1993), p. 249.

(8) Hervé Regnauld, *L'Espace une vue de l'esprit* (Rennes: Presse universitaires de Rennes, 1998).

(9) خير، **الجغرافية: موضوعها ومناهجها، وأهدافها**، ص 52.

(10) Olivier Dollfus, *L'Espace géographique*, coll. que sais-je?; no. 1390 (Paris: Presses universitaires de France, 1970), p. 6.

وإذا كان الزمن من اختصاص التاريخ، فإن المجال يظل أحد أبرز اهتمامات الجغرافيا رغم الغموض والضبابية التي تطبعه بحكم التداخل مع المفاهيم المحايثة له: الوسط، البيئة، المحيط، التراب... كما يظهر من خلال الشكل الرقم (1).

الشكل الرقم (1)

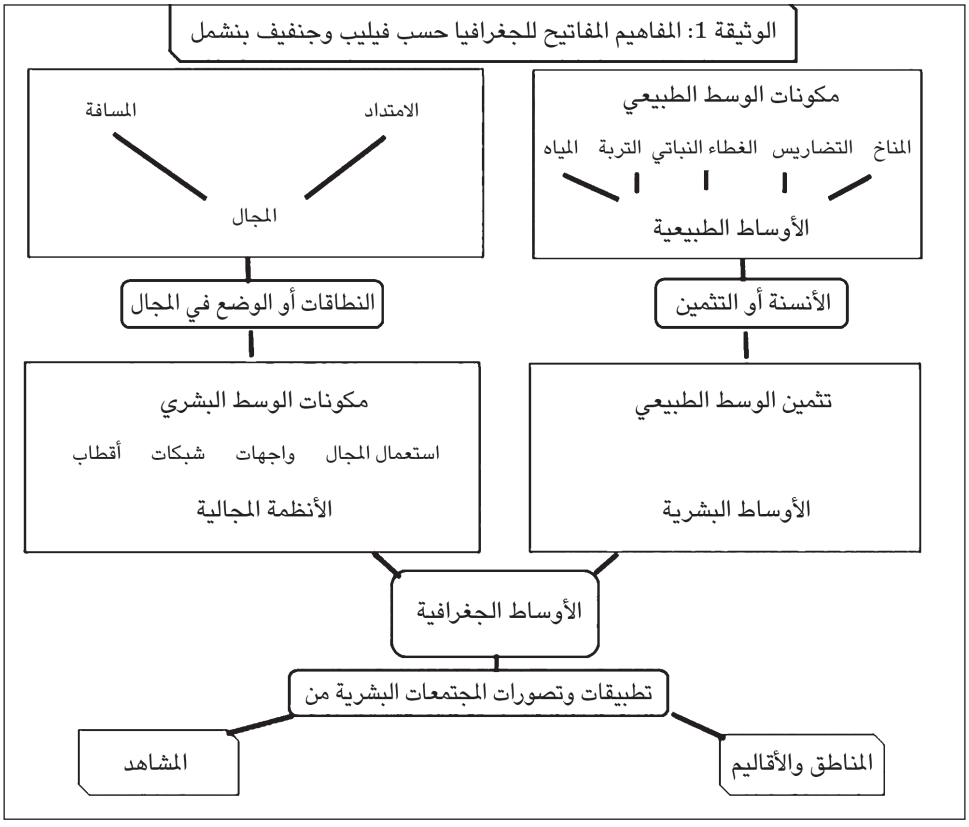

المصدر: Philippe Pinchemel, «La Géographie illustrée par ses concepts,» *Bulletin de la Société géographique de Liège*, vol.39, no. 2 (2000), pp. 5-19

2 ـ التفكير المجالي

يعد التفكير المجالي أنشطة عقلية غير مرئية تبدأ عندما يتعرض الفرد لمثير أو مشكلة تواجهه في الحياة اليومية ترتبط بالمكان أو الظواهر المحيطة به يُنَشط التفكير المجالي في حياة الإنسان اليومية، فهو يفكر مكانيًا عندما يرتب الفرد حجرته، ويفكر مكانيًا أيضًا عندما يتجول من منزله إلى مكان آخر، وعندما يفكر الإنسان مكانيًا فهو يرى الأشياء والظواهر في أشكالها ومواقعها وعلاقتها بعضها ببعض، وبالتالي يرسم صورًا ذهنية لكل ما يراه، ويسلك مسالك بمقتضى هذه الصور الذهنية، وتساعد الخرائط بأنواعها المختلفة على تنظيم المعلومات الجغرافية وعرضها، وكذلك

إظهار أنماط الظواهر وعلاقاتها بعضها ببعض وبالتالي فالخرائط تؤكد التفكير المجالي بعملياته المتعددة[11].

يمكن تناول التفكير المجالي في مجال الجغرافيا من خلال الأبعاد الثلاثة التالية[12]:

أ ـ التفكير في المجال

يتم ذلك من خلال:

ـ وعي الفرد بموقع المكان الذي يوجد فيه، فهو عندما يتحرك في أي مكان يجب أن يضع في ذهنه علامات لتحديد الطرق التي يسلكها، وأن يعي دور هذا المكان في حياته.

ـ التفكير في كيفية إدراك الأفراد للمكان واستخدامهم له، على سبيل المثال عندما يريد الفرد وصف مكان لفرد آخر هل يرسم خريطة له، أم يصفه كلاميًا؟ وهل في هذا الوصف تقدير للمسافات بالمتر أو الكيلومتر؟

ـ يجب الانتباه إلى ممارسة الرياضيين في أدائهم للألعاب الرياضية مثل الهوكي وكرة السلة والأساليب التي يتبعونها في التعامل مع المكان أو كيفية استخدامه.

ب ـ التفكير عن المجال

ويتجلى في استخدام الأدوات الكارطوغرافية مثل الرسوم والخرائط بوصفها أداة رئيسة بهدف تعرف أسس التصنيف والأنماط والارتباطات والعلاقات، وما قد يحدث من تغير لذلك كله عبر الزمن.

ج ـ التفكير مع المجال

وهي عملية عقلية مهمة في بناء المفاهيم والعناصر المكونة للمجال، وإدراك الفوارق الجوهرية بين تشكيلاتها وإثارة أسئلة جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية هي بمنزلة عوامل ناظمة ومتحكمة في نوعية المجال الذي يستوطنه الكائن البشري.

ثانيًا: الإنسان والمجال: تعدد المقاربات

يعد المجال مفهومًا تتجاذبه وتتهافت عليه علوم إنسانية مختلفة، وهذا جعل هنري لوفيفر يؤكد أن «هناك عدة مناهج وعدة مقاربات لتناول المجال، وذلك على عدة مستويات من التفكير». ثم يتساءل ما المجال إذًا؟[13] السؤال الذي يمكن أن يطرحه الجغرافي والاقتصادي والسوسيولوجي والتربوي... لهذا سنحاول أن نبين مؤشراته من خلال هذه المقاربات المختلفة، مع التركيز على الجانب الجغرافي، الذي يدعي استئساده عليه واحتكاره له، وأن معالجته من زوايا أخرى يظل من قبيل الاحتكاك والتلاقح والتمازج العلمي.

---

(11) فارعة حسن محمد ومحمد رجب عبد الحكيم، **تعليم الجغرافيا والمواطنة** (القاهرة: منشورات عالم الكتب، 2015)، ص 121.

(12) المصدر نفسه، ص 125ـ122.

(13) Henri Lefèbvre, *Le Droit à la ville (espace et politique*) (Paris: Ed. Anthropos, 1972), p. 169.

1ـ الإنسان والمجال: مقاربة سياسية-تاريخية

لم يكترث البحث التاريخي في البداية بموضوع المجال، كما أن المؤرخين لم يعطوه ما يستحق من العناية في تفسير الحدث، لكن **مدرسة الحوليات الفرنسية** قد استفادت مبكرًا من نظيرتها الفيودالية المعاصرة لها التي رسمت لها إطارين مجاليين هما الإقليم والرزداق اللذان لا يزالان قائمين إلى اليوم، وبخاصة بالنسبة إلى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. غير أن هذا التواصل المثمر بين التخصصين لم يستمر رغم وجود دواعيه من الجانبين، يهمنا منها هنا ما يتعلق بالتاريخ؛ فمنذ الأربعينيات نبه المؤرخ الفرنسي الشهير فرناند بروديل إلى أهمية المكان/المجال البالغة في تفسير التاريخ داعيًا إلى ما سماه «التاريخ الجغرافي» أو «الجيو تاريخ»، أي إلى «شيء آخر غير ما تقتضيه الجغرافية السياسية، وهو شيء أوسع وأعمق تاريخيًا في الوقت نفسه، بحيث لا يكون مجرد تطبيق لتاريخ مكاني مجمل وموجَّه سلفًا إلى الدول حالًا ومستقبلًا. ويعني هذا في الواقع نهجًا مزدوجًا يطرح القضايا طرحًا ذكيًا كما تطرحها الجغرافيا البشرية في بعدها المجالي، وقدر الإمكان بواسطة الخريطة، ثم العودة بها إلى الماضي، في بعدها الزمني، مما يرغمها على التأمل بواسطة وسائلها وفكرها في وقائع التاريخ. وبصرف النظر عن التزام المؤرخين «بالنهج البروديلي» أو عدم التزامهم به فإن موضوع المكان/المجال عندهم صار أحد المقومات الإبستيمولوجية للمادة، حتى في فرع علم الآثار[14].

المجال هو ما يُعبّر عن ديناميةِ المجموعات البشريَّة، فلكلِّ مجالٍ تاريخي هُويتُه وخصوصيته الثقافيَّة، ومميزاته الحضاريَّة، فهناك بُونٌ شاسع بيْن المجالِ الإسلامي مثلًا والمجالِ الأوروبي، والمجالِ الهندي والمجال الصِّيني، وهكذا دواليك.

فالمجال **التاريخي:** بحسب برنارد روزنبيرغر (Bernard Rosenberger) تأتي أهميتُه مِن دورِه في التاريخِ البشري منذ عصور، فهو دائمًا موضوع صِراعٍ بيْن الجماعاتِ البشريَّة والتشكيلات القبليَّة.

للتمييزِ بين المجالات حدَّد الباحثُ مصطفى حسني إدريسي ثلاثةَ سلالم أساسيَّة[15]: **(1) سُلم الملاحظة:** قد يكونُ محليًّا أو وطنيًّا، أو حضاريًّا أو عالميًّا، وفي هذا السِّياق يرى مصطفى حسني إدريسي: مثلًا في مستوى التعليم، في البلدان العربية بما فيها المغرب يؤكَّد أهميةِ السُّلّم الوطني في البرامجِ التعليميَّة وكتب التاريخ؛ لما له مِن وظيفةٍ أيديولوجية في ضمانِ تماسُكِ واندماج المجال الوطني؛ **(2) سُلَّم التوطين أو التحديد:** لأنَّ كلَّ الأحداثِ التاريخية متوطنةٌ ومحدَّدة، ليس في الزمن فحسب، بل في المجالِ كذلك، وأنَّ عمليةَ تحديد الأماكن – بحسب هيغونيت (Higounet) ـ تتمُّ عندما تغيبُ الإشارات الجغرافيَّة في الوثائقِ، أو عندما تثيرُ المعطياتُ الطبوغرافية صعوباتٍ في التفسير، كما أنَّ فَهمَ الأماكن ليس على أنَّها مفاهيم جغرافية، وإنَّما كمفاهيمَ تاريخيةٍ تتغيرُ

(14) بلفقيه، **الجغرافيا؛ القول عنها والقول فيها: المقومات الإبستمولوجية**، ص 291.

(15) Mostafa Hassani Idrissi, *Pensée historienne et apprentissage de l'histoire* (Paris:L'Harmattan, 2005), p. 53.

باستمرار؛ (3) **سُلَّم التفسير أو التأويل:** وهو سلمٌ يدلُّنا على تفسيرِ العَلاقةِ بيْن الإنسانِ ومحيطه أو بيئته.

2 ـ الإنسان والمجال: مقاربة جغرافية

أ ـ الجغرافيا.. علم المجال

توجد الجغرافيا في قلب الحركية العلمية المعاصرة، ذلك أن اهتمامها يتركز على المجال الجغرافي الذي يتعرض لتحولات عميقة ومتسارعة على جميع الصعد[16].

وبحكم أن أغلب الجغرافيين يُعَرِّفُون الجغرافيا بوصفها علم المجال (Science de L'espace) ودور الإنسان في توزيع الظواهر فوقه.. فقد وقف كل من ستيفاني بوشر (Stéphanie Beucher) ومغالي ريغيزا (Magali Reghezza) على مجموعة من المتغيرات التي طبعت علاقة الإنسان بالمجال، انطلاقًا من الاعتبارات الآتية[17]:

ـ إذا كان التاريخ يحلل توزيع الظواهر في الزمن، فإن الجغرافيا تدرس توزيعها فوق سطح الأرض. بتعبير آخر، الجغرافيا علم للتوزيع المجالي للظواهر (la Science de la Spatialisation des Phénomène) الاجتماعية، والطبيعية، والثقافية... وعلم التوطين (Une Science de la Localisation) من خلال النظر إليها بوصفها بعدًا هندسيًا؛

ـ يرى أغلب الجغرافيين تنظيم المجال نتيجة لمختلف الأنشطة البشرية، وبخاصة ما يرتبط بفعل التهيئة والإعداد... وفي الآن نفسه، المجال بناء اجتماعي يدرس التفاعلات الاجتماعية داخل المجال؛

ـ كما أن الجغرافيا تفسر المجتمعات في ضوء أبعادها المجالية (Les Dimensions Spatiales)، في حين أن المجال أداة لمعرفة الظواهر المجتمعية.

ب ـ الجغرافيا والتدخل الثلاثي للعنصر البشري في المجال

أدى عمل المجتمعات البشرية إلى ظهور مجالات جغرافية ذات طبيعة مختلفة، حيث ميز فيليب بنشيميل (Philippe Pinchemel) بين مرحلتين في إنتاج المجال الجغرافي: (1) مرحلة ما قبل الأنسنة؛ وفيها كانت الأوساط الطبيعية والامتدادات والمناطق هي المتداولة؛ (2) مرحلة المجالية (Spatialisation)[18]، نتيجة تدخل العنصر البشري في المجال الطبيعي، وتم ذلك من خلال ثلاثة أشكال / أفعال:

(1) فعل التعريف والتسمية: إن التأثير الأول للوجود البشري في أي جزء من سطح الأرض هو

---

(16) Robert Marconis, "Qu'est ce que la géographie aujourd'hui?," Les Cafés Géo (11 janvier 2011), <https://cafe-geo.net/quest-ce-que-la-geographie-aujourdhui-r-marconis/> (consulté le 10 juillet 2019).

(17) Stéphanie Beucher et Magali Reghezza-Zitt, *La Géographie: pourquoi? comment? objet et Démarches de la géographie*, sous la direction de Annette Ciattoni (Paris: Hatier, 2005), p. 11.

(18) Marie - Claire Robic et Muriel Rosemberg, dirs., *Géographier aujourd'hui: Enseigner la géographie au collège et au lycée* (Paris: Ed. Adapt/Snes, 2016), p. 11.

الكشف عن المجهول من خلال تحديد وتعريف مكونات كل عنصر. وهذا الفعل الجغرافي الأول، هو ما سماه غسدورف (Gusdrof) «اكتساب الملكية الفكرية للأرض» (La Prise de Possession Intellectuelle de la Terre)، ويتم ترجمة ذلك إلى تحديد أسماء المواقع والأماكن (Une Action Toponymique).

والإنسان من خلال سعيه لإخضاع الأرض وامتلاكها، يعطي أسماء معيَّنة لكل منطقة جغرافية يسكنها ويستوطنها؛ فالأرض حاملة للأسماء، التي تحتاج بدورها إلى تحديد للمعالم، وتمثيلها الذهني وبعده الكارطوغرافي، ونقل هذه المعرفة الجغرافية إلى الممارسة.

لقد مكن هذا الاهتمام الأولي بالمجال الجغرافي واستخلاص بعض أسماء الأماكن الإنسانَ من تحديد المواقع والتحركات والتباينات المكانية وتصنيفها وترتيبها (الحي، القرية، المدينة، الدولة، القارة...).

(2) فعل القياس والأبعاد سطح الأرض: إن الوجود البشري فوق سطح الأرض يعطي لمكوناته أبعادًا نسبية، على أساس أن الإنسان هو مقياس كل الأشياء؛ كل يأخذ مكانه وموقعه انطلاقًا من **مقياس بشري** (Echelle Humaine) في علاقة وطيدة مع إمكانياته...

(3) فعل الاستقطاب: ويعد هذا التدخل البشري الشكل الثالث والأهم، في سيرورة تشكيل المجال الجغرافي، فالإنسان – سواء كان فردًا أو جماعة ـ يسعى لإنشاء قطب (Un Pôle) في علاقة بمكونات مجالية أخرى، لهذا السبب يُجهز نفسه بوسائل نظرية وتقنية للتموضع في المكان في علاقة بمرجعيات نسبية وأداتية.

ج- الإنسان ومميزات المجال الجغرافي

نتيجة التداخل والتفاعل بين الإنسان والمجال، طبع هذا الأخير بمجموعة من المميزات:

ـ المجال الجغرافي مجال هندسي قابل للتوطين: ذلك أن كل نقطة من المجال الجغرافي قابلة للتوطين الذي يتحدد بالأبعاد الثلاثة المعروفة (X ,Y, Z)؛ أي الطول والعرض والارتفاع، وكذلك ما يسمى الموقع والموضع.

ـ المجال الجغرافي: بناء اجتماعي.

ـ المجال الجغرافي: مجال للحياة، ومجال للعيش.

ـ المجال الجغرافي مجال قابل للتعبير الكارطوغرافي، حيث تعد «الخريطة» من الأدوات الأساسية التي يتم اعتمادها لدراسة المجال الجغرافي، وتتجلى أهمية الخريطة في كونها تساعدنا على توطين الظواهر الطبيعية والبشرية والاقتصادية، باستعمال الرموز أو الألوان أو الأرقام المتفق عليها بوصفها معطيات علمية متداولة...

3 ـ الإنسان والمجال: مقاربة نفسية

ارتبطت نظرية المجال في علم النفس باسم كورت ليوين (Kurt Lewin)، وقد ظهر أول تأثير له في أعمال الجشطالتيين مع كل «كوهلر» (Wolfgang Köhler) و«كوفكا» (Kurt Koffka) وماكس فيرتمر (Wertheimer) وتتمحور نظريتهم حول فكرة مفادها؛ أن إدراك موضوع ما يحدده المجال

الإدراكي الكلي الذي يوجد فيه وليس مجرد مجموع أجزاء كما هو الشأن مع المدرسة السلوكية... من هنا يؤكد ليوين «أهمية قوى المجال الدينامية التي تسهم في تحديد السلوك البشري، ويعرف المجال بأنه مجموع الوقائع والأحداث الموجودة معًا التي تدرك على أنها تعتمد على بعضها البعض الآخر...

يعرض معجم الرموز[19] للمكان بشكل شمولي تكثيفي عندما: «يعتبر المكان، وهو غير مستقل عن الزمن، حيز الإمكانات – ويرمز في هذا المعنى إلى فوضى الجذور ـ كما أنه حيز الإنجازات ـ وهو بذلك يرمز إلى الكون والعالم المنظم... ليشمل مجموع الكون، بتحييناته وقدراته». ويمكن أن نستخرج من التعريف عدة نتائج أهمها:

ـ **محايثة الزمن للمكان**: ومن ثم ضرورة الطبيعة الدينامية لأي استعمال لمفهوم المكان والمجال، وإلا سقطنا في تمثل طبوغرافي ترابي فجّ يسقط حتميات الإيكولوجيا على الفعل الإنساني ويسقط في الجغرافوية الساذجة (Naif Géographisme)

ـ **المكان حيز الإمكانات**: وهي إشارات ذكية لتلك الازدواجية المعقدة، من أثر المجال المعطى والمحيط على الإنسان بشكل بديهي، مع ما يوفره هذا المعطى من الإمكانات والاحتمال وقدرة الإنسان على تغيير الأثر والمعطى نفسيهما.

ـ **المكان حيز الإنجازات:** ومن ثم الوجدانية المحايثة للوطن/المجال، للعلاقات المورفولوجية، للذاكرة والفعل اليومي والترشيد والحكمة والعرف والآفاق والعهود والمواثيق...[20]

4 ـ الإنسان والمجال: مقاربة سوسيولوجية

إن المجال، وفق المنظور السوسيولوجي، هو الذي يهيكل الأفكار والتصورات والتمثلات، ويشير إلى الوسط الذي يعبر عن الهوية الثقافية للشعب أو لمجموعة سكنية. ويذهب أمارتيا سن (Sen Armatya) إلى نعت المجال الجغرافي بـ«**الدياليكتيك السوسيو- مجالي**»، داعيًا إلى إنتاج علاقات عادلة ومكرسة للعدالة عبر استفادة أكبر للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانًا. وهو ما جعله يتماهى مع آراء منظّري فلسفة العدالة الاجتماعية عمومًا ونتيجتها العدالة المجالية تحديدًا، من خلال تركيزهم على اجتناب الفقر، وتكريس مبادئ تكافؤ الفرص في التربية والتكوين والإدماج في سوق الشغل، وإحداث شبكات الضمان الاجتماعي خارج إطار الشغل وتفادي اللاعدالة الأجرية[21].

إن الذين يجعلون المجال في أصل المجتمع، وليس مجرد وسيط بين الإنسان وبيئته، ويعدّنه مقومًا أساسيًا لفهم المجتمعات وتطورها، وينظرون إليه كـ«محدد اجتماعي شمولي يتخذ مدلوله

---

(19) Jean Chevalier et Alain Gheerbrant, *Dictionnaire des symboles: Mythes, Rêves, Coutumes, Gestes, Formes, Figures, Couleurs, Nombres* (Paris: Ed. Robert Laffont/Jupiter, 1982), p. 415.

(20) هذا المحور فصل فيه الأستاذ بن محمد قسطاني في الدراسة المعنونة بـ: «ما هو المجال؟،» مجلة **فكر ونقد**، العدد 22 (1998).

(21) عبد الجبار عراش، **مخاطر اللاعدالة المجالية على مسلسل الانتقال الديمقراطي بالمغرب** (الرباط: منشورات جمعية أجذير إيزوران للثقافة الأمازيغية بخنيفرة، 2018)، ص 93.

ضمن نموذج مركب تعمل فيه محددات أخرى»، ينطلقون من المسلمة التي تقول إن المجال «لا يكون إلا اجتماعيًا وأن قوانينه تخضع لمنطق المجتمع». وبهذا الطرح يصبح المجال الجغرافي هو: الامتداد الأرضي الذي تستعمله المجتمعات وتقوم بإعداده قصد إعادة إنتاج نفسها، ليس فقط لسد الحاجات الأساسية كالطعام والسكن، وإنما أيضًا لتلبية كل طلبات المجتمع المتعددة والمتداخلة، من هنا كان المجال ذا شقين:

فهو «نسق لعلاقات إنتاج اجتماعي منظم يتألف من مواريث وذاكرات «طبيعية» و«اصطناعية». وله فاعلون منهم الأفراد (أو الأسر على وجه الدقة) والجماعات والمقاولات، والجماعات المحلية، والدول؛ ويخضع المجال لقوانين وقواعد تنظيمية وتمييزية كونية تعبر عنها الأنظمة الاجتماعية بطرائق مختلفة، وعلى رأسها قاعدة الانجذاب، وبوجه عام ما يترتب على المسافة والتجمع والتباعد.

إن المحيط الاجتماعي والحي السكني يعملان على تزويد وبصم الأفراد بمجموعة من العادات والتقاليد والقيم والأعراف الموجودة بهذا الوسط الحضري، زيادة إلى كونه يقوم بأدوار تكميلية متممة لأدوار الأسرة وبعض وظائفها.

إن المجال الجغرافي، فضلًا عن كونه إنتاجًا اجتماعيًا، هو أيضًا بيئة ومحيط للنشاط الاجتماعي[22].

فالمجال الاجتماعي إذًا، شكل من أشكال المجال الذي يتشكل من العلاقات الاجتماعية، مثلما أنه يؤثر في الإنسان أكثر مما يؤثر فيه المجال الطبيعي أو المجال الاصطناعي[23].

وتعدّ المجالات الاجتماعية الحقل الذي تتم فيه عملية التفاعل بين المعني ومحيطه الاجتماعي. ولا يعني المجال الاجتماعي المجال العمراني، فهذا الأخير هو كل معطى جغرافي بكل مقوماته الطبيعية والاقتصادية، كما يتضمن كذلك المنتوج العمراني للتفاعلات التي تتم في المجال الاجتماعي، ثم يصبح بعد ذلك نتاجا لها.

فمفهوم المجال يتجاوز المفاهيم السوسيولوجية الكلاسيكية مثل المجتمع، والضمير الجمعي، والنسق الاجتماعي/الفاعل البشري، فالمعني هو الذي يحدد المجال أو المجالات التي يتفاعل فيها ومعها ويحدد كذلك شدة ومدة التفاعل، من خلال تحديد أو فهم النموذج الثقافي لهذا المجال وتتحدد الهوية التي يعمل على إنتاجها وإعادة إنتاجها من خلال ممارساته وتفاعلاته اليومية في هذا المجال الاجتماعي والمجال العمراني.

ولا غرو أن المحيط الاجتماعي والحي السكني يعملان على تزويد وبصم الأفراد بمجموعة من العادات والتقاليد والقيم والأعراف الموجودة بهذا الوسط الحضري، زيادة إلى كونه يقوم بأدوار تكميلية متممة لأدوار الأسرة وبعض وظائفها، وداخل المحيط والحي السكني تتحدد مجموعة من

(22) بلفقيه، **الجغرافيا؛ القول عنها والقول فيها: المقومات الإبستمولوجية**، ص 322 ـ 323.

(23) المالكي، **الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب**، ص 53.

العلاقات الاجتماعية كالجوار، الذي يدخل الأفراد فيما بينهم في عملية من التبادل والتأثير والتأثر[24].

لهذا، فإن دراسة التغير الاجتماعي المميز لبنية اجتماعية في مدخلها المنهجي لا تتوقف عند حدود حصر السياق التاريخي (الزمن) لكل الأحداث، والوقائع التي تشكل عناصر التغير، بل ثمة مكونات وأجزاء من دونها لا يمكن التفكير في مسألة التغير الاجتماعي، ولا إنتاج معرفة سوسيولوجية حولها[25]، إذ لا بد من تحديد عناصر التغير من خلال تدخل الفاعل البشري في المجال، ويتجلى ذلك من خلال التمثلات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية وتدخل الدولة في المجال ومشاكل النمو الديمغرافي وعلاقته بالمجال؛ الذي يعد سببًا مفسرًا لأهم التحولات الاجتماعية...

5 ـ الإنسان والمجال: مقاربة اقتصادية

اكتسب البعد المجالي أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية، إذ انتبه علماء الاقتصاد إلى عدم إمكان عزل الأنشطة الاقتصادية عن البعد الجغرافي والتفاعلات المجالية، وهذا ما حاول إثباته كل من الجغرافي والتر كريستلر (Walter Christaller) والاقتصادي أوغست لوش (August Losch)، بحيث صارت هناك تفاعلات وتقاطعات بين الأنشطة الاقتصادية والخدمات وتنظيم المجال الجغرافي[26].

وتعد كتابات الجغرافيا الاقتصادية للمدرسة الأمريكية أيضًا رائدة على مستوى التفكير في نظريات الاقتصاد المجالي/المكاني، فهي التي ركزت على البعد المكاني لإقامة المؤسسات الإنتاجية، وعدّت كتابات الباحث الجغرافي الأمريكي ليتواك (E. Luttwak) مع بداية سنة 1990، من الكتابات الجغرافية التي أعادت النظر في موضوع تنظيم المجال الجغرافي... حيث أضحت الجغرافيا، بسببها، ذلك العلم الذي يجمع بين الاقتصاد وعلوم التهيئة والتخطيط المكاني، إذ تعتمد على تحليل مشكلة توطين المؤسسات الإنتاجية وعلاقتها بدوائر رأس المال العالمية وشبكة العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه طورت جغرافيا ما بعد الحداثة معها مفاهيم مثل الشبكة (Réseau)، والتوزيع الجغرافي العالمي (Répartition Géographique Mondiale) [27].

فعلم الاقتصاد الذي يُعنى بدراسة الآليات المتحكمة في الموارد والثروات، إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا، رأى في مرحلة أولى، إما عائقًا للمبادلات، وإما عامل إنتاج، لينصرف بعد ذلك، في إطار ما اصطلح عليه بالاقتصاد المكاني أو الاقتصاد الجهوي، إلى دراسة العلاقات بين الظواهر وحيزها المكاني من جهة، والتوزيع الجغرافي للأنشطة من جهة أخرى[28].

---

(24) Stéphane Legeye, «Violence et milieu social à l'adolescence,» *Économie et statistique*, vol. 448, no. 1 (2011), p. 162.

(25) سلام محمد شكري، "سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي: قراءة تركيبية ونقدية في الحالة المغربية،" **عالم الفكر**، السنة 30، العدد 3 (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس 2002)، ص 68.

(26) Paul Claval, *La Géographie humaine et économique contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1984), p. 98.

(27) علي بولربح، «جغرافيا ما بعد الحداثة: تغيرات في المنظومة الفكرية للجغرافيا،» **عالم الفكر**، العدد 175 (حزيران/يونيو ـ أيلول/سبتمبر 2018)، ص 256.

(28) بلفقيه، **الجغرافيا؛ القول عنها والقول فيها: المقومات الإبستمولوجية**، ص 292.

فعلًا، ساهم التطور الذي عرفته البلدان المتقدمة في دراسة إشكالية المجال في علاقته بالبعد الاقتصادي، وفي بروز مصطلحات من قبيل إعداد التراب وتدبير المجال، والتنمية المجالية.

لكن بتصفح التجربة المغربية، يُلاحظ أنّ تدبير المجال شكّل دومًا، كما جاء في تقرير الخمسينية، مسألة سياسية بامتياز[29]، وهذا ما تجسده هذه التجربة لحقبة ما قبل 1912، التي تميزت في مجتمع جل ساكنته قروية وتقليدية، حيث يطغى الهاجس الأمني، الأمر الذي يفسر النهج السلطوي والمركزي الذي سلكته السلطات الحاكمة في تأطيرها للمجال، المفرز لمجالين متباينين هما بلاد السيبة وبلاد المخزن[30].

وقد تزامن انتشار مصطلح «التنمية المجالية» في مجموعة من البلدان، من بينها المغرب، مع تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتنامي الفوارق المجالية بتعاظم الهجرة نحو المدن الكبرى خاصة الاقتصادية منها (الدار البيضاء مثلًا)، في حين تبقى مدن أخرى تعاني ما يسمى «البوار» الاجتماعي؛ ومن ثم، ظهرت من جديد فكرة العدالة المجالية، إذ عملت السلطات الفرنسية في حقبة «الحماية» على توفير شروط الهيمنة الاستعمارية، وهو ما انعكس على التنمية المجالية إلى حدٍ كبير، وأفرزت عدة اختلالات، أفضت إلى ظهور أطروحة المغرب النافع والمغرب غير النافع. وبعد الاستقلال، حاولت دولة المغرب معالجة الاختلالات المجالية التي تركها المستعمر، عبر مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تصحيح الاختلالات المجالية ـ التي أفرزها بخاصة البعد الاقتصادي، قسم المجالات الجغرافية إلى مناطق طاردة وأخرى مستقطبة ـ لم تبق حكرًا على المركز، بل أضحت من تدخلات المحيط، وعبر ممثلي السكان، وبخاصة الجهات التي تحتل موقع الصدارة في الدور التنموي والمرجعي في إعداد التراب الوطني[31].

في السياق نفسه، يحيل مفهوم العدالة المجالية على حسن التدبير والتسيير لتحقيق توزيع أفضل للسكان وتوطين الأنشطة الاقتصادية، يكون موضوع برامج ومخططات، بغية إقرار توازنات من شأنها الحد من الفوارق المجالية بين المناطق، وإعمال الإنصاف في تغطية التراب الوطني، القائم على التعاون والتعاضد بشكل عمودي وأفقي، مع استحضار البعد الديمقراطي في التدبير واتخاذ القرار (التوافق، الاستشارة، المشاركة، الشفافية...)، وتقييم الأداء (المساءلة، تقديم الحساب، ربط المسؤولية بالمحاسبة... وهذا يحيل على **الحوكمة الترابية**[32].

6ـ الإنسان والمجال: مقاربة سوسيو- تربوية

يمكن أن نتناول هذا المحور من خلال مدخلين:

أ ـ مدخل إدراك المتعلم/ الطالب للمجال

يتطور المجال عند الطفل أو المتعلم – بالنسبة إلى بياجيه – بحسب النشاط الذي يمارسه على الأشياء وعلى محيطه «فالنشاط الحسي والتماس الإدراكي مع الخبرة تؤدي دورًا كبيرًا في إنشاء

---

(29) اللجنة المديرية، **تقرير الخمسينية – المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك** (الدار البيضاء: مطبعة دار النشر المغربية، 2006)، ص 3.

(30) عراش، **مخاطر اللاعدالة المجالية على مسلسل الانتقال الديمقراطي بالمغرب**، ص 89.

(31) أحمد حضراني، **العدالة المجالية: محاولة في التأصيل** (الرباط: منشورات جمعية أجذير إيزوران للثقافة الأمازيغية بخنيفرة، مطابع الرباط نت، 2018)، ص 20.

(32) المصدر نفسه، ص 20.

العلاقات بين الأشياء ومن ثم تطور المجال»[33] من خلال التفاعل إلى الإحساس بالتحكم والملكية «كامتياز استعمال الطفل لمقعد دراسي بعينه»[34] التي تشكل مظهرًا نفسيًا بالسيطرة الفيزيقية على المجال والتحكم الذهني في ربوعه.

بهذا المعنى انتقل المجال المدرسي من كونه فضاءً هندسيًا وحجرات دراسية ووسائل تعليمية إلى «مجال نفسي واجتماعي له دلالات يساهم فيها الأفراد المتعلمون»[35]؛ ويتجاوز الحديث هنا علاقة الطفل بهذا المجال الى تأثيره في مواقفه وسلوكاته.

وترتيبًا على ذلك، اهتمت التربية بالمجال من خلال نقل المتعلم من الحدس في صيغة مقولة منطقية ذهنية وإنتاج وبناء ذهني إلى مجال كموطن مدرك[36] بأبعاده ومقاديره ومستقل عن سلوك الشخص أو الجماعة، غير أنهما يدخلان في علاقة تأثير وتأثر؛ وبهذا وجب جلب الطالب والتلميذ في الصفوف الدراسية، ليعيا بتقاطع مفهوم المجال مع مفهومي السلطة والرمز، وأن يمتلكا الفعل المجالي الممهد إلى فعل التحكم فيه والتعرُّف إلى خلفيته الثقافية، ليتغلبا على العقبات الطبيعية أو الثقافية التي قد يتسبب فيها المجال، عبر تملك المعرفة المجالية؛ وارتباطًا بالمنهاج الدراسي، الذي يتضمن الخبرة التعليمية، يجد الطالب/التلميذ نفسه أمام تجليات متعددة للمجال كالمجال السمعي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحيوي في شكل مفاهيم مهيكلة، فيجد نفسه أمام اختلالات تعرفها عناصر المجال التي تستوطنه، باعتماد المنهجية الوصفية والتفسيرية أثناء استثمار أفعال الانتشار والاستعمال والاستغلال، وكذا اعتماد مهارة التفسير من خلال تبرير الأفعال بالكشف عن المسكوت عنه واللاواعي به والمتحكم في الفعل. وبحكم أن المجال بعامة والجغرافي بخاصة، يمثل حقلًا واقعيًا للرهانات وصراع القوى، فإن المقاربة السوسيو ـ تربوية تتخذ من الجامعة/المدرسة، بوصفها جزءًا من مساحة المجال، الحقل الذي قد يكون متجانسًا أو غير متجانس – مستقطب – وطارد، إذ اعتمدت المنظومة التربوية هذه المنطقة /المساحة بوصفها وسيلة للتوصل إلى هدف وغاية، بحيث تشمل جميع المنتسبين إليها والمحدودين على نطاقها وإيقاعها.

صارت المدرسة العمومية، التي تعد تصغيراً للمجتمع، تعيد إنتاج الفوارق الطبقية (فقراء|أغنياء)، وتكرس عدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ في التفوق الدراسي والتوجيه، الأمر الذي يجعل من المجال عرقلة لتأهيل الموارد البشرية.

(33) عبد الرحمن الماحي، «المجال المدرسي بين التنظير والممارسة،» **دراسات وأبحاث**، النداء التربوي، العدد 19 (2016)، ص 63.

(34) المصدر نفسه، ص 64.

(35) المصدر نفسه، ص 53.

(36) حسن المباركي، «محاضرات في «مادة مناهج البحث الجغرافي»،» (ماستر دينامية المجالات الجغرافية بالمغرب: الإعداد والتنمية الترابية، المنهج العلمي واتجاهات البحث في الجغرافية الجديدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2011).

وللإشارة فالمدرسة، بوصفها جزءًا من المجال، لعبة الوجه والقناع والإخفاء بالإبراز، وتخفي أحيانًا ما ينبغي أن تظهره، وتبرز أحيانًا أخرى ما هو من المفروض أن يختفي؛ إذ يلاحظ خلال العملية التعليمية ـ التعلمية والعلاقة الفكرية والاجتماعية بين المنتسبين إليها، أن التدريس والتعلم لا يمران في جو من العدالة والإنصاف، بحيث صارت المدرسة العمومية، التي تعد تصغيرًا للمجتمع، تعيد إنتاج الفوارق الطبقية (فقراء/أغنياء)، وتكرس عدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ في التفوق الدراسي والتوجيه، الأمر الذي يجعل من المجال عرقلة لتأهيل الموارد البشرية، لأنه يمثل الخلفية الاجتماعية أو الانتماء الطبقي لأسر التلاميذ، بصورة تجعل المجال معرقلًا لتطور مكوناته التي بدورها تغيب فيها كل فرص التدريس الفعّال والمجدي بين الوسط القروي والوسط الحضري، وما بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة، وكذا ما بين التعليم المدرسي العمومي والخصوصي وداخل القسم نفسه بين التلميذ المتعثر والتلميذ المتفوق، ومرد ذلك إلى تحكم الأسر بأصولها الاجتماعية والطبقية في المسار الدراسي لأبنائها والمدرسين غير المجددين من حولهم، دونما استحضار لكفاءاتهم وميولهم، حيث تتجسد الاختلالات في المنظومة التعليمية، على سبيل المثال، في مدارس التميز التي يشترط في ولوجها التفوق والنجاح المدرسي، والتمتع بالذكاء اللغوي والرياضي، فيتوجهون بعد حصولهم على البكالوريا في العلوم الرياضية والتقنية وفي العلوم الفيزيائية وعلوم الحياة والأرض، إلى الأقسام التحضيرية للمدارس والمعاهد العليا، وإلى كليات الطب وكليات العلوم التقنية، بينما يتوجه أبناء الأسر الفقيرة، بعد الباك إلى الكليات ذات الولوج المفتوح ككليات الآداب وكليات الحقوق وكليات العلوم؛ ولعلها معايير إقصائية، إذ ينتظر من المدرسة أن تمنحهم الفرصة للنمو والصقل والنضج لأبنائهم، وأن تجعلهم محظوظين، بعد أن أخفق المجتمع في ذلك، علمًا أن التلاميذ يولدون متكافئين في ملكاتهم وإمكاناتهم الذهنية وقدراتهم العقلية، بيد أنهم وضعوا في حالات عدم تكافؤ الفرص بينهم بسبب ظروفهم الاجتماعية غير المتكافئة خارج المدرسة.

وإجمالًا، ومن خلال تحليل موروثات الماضي الموطَّنة بالمجال، نخلص إلى أن الجامعة والمدرسة العمومية لا تحققان العلاقات الاجتماعية الديمقراطية، وبخاصة مبدأ وهدف تكافؤ الفرص والعدالة المجالية بين مختلف أبناء المغاربة، في الاستفادة من التعلم.

لذا على التربويين التدخل المجدي والفعّال في تدبير الشأن التربوي والتعليمي وجعل المدرسة، بوصفها جزءًا من المجال المادي من جهة والفكري الرمزي من جهة ثانية، آلية لتصحيح ما أخفق فيه المجتمع عبر توفير كل أوجه الدعم الاجتماعي (منح، داخليات، نقل مدرسي، مخيمات...)، لأجل ردم جزء من الفجوة الاجتماعية بين أطفال غير متكافئين خارج المدرسة، أي في المجتمع، ومنح الأطفال غير المحظوظين اجتماعيًا فرصًا في النجاح المدرسي تكافئ فرص أقرانهم المحظوظين، أو على الأقل تقاربها اجتماعيًا؛ كما يتحتم على الجامعة/المدرسة أن تحين مسلسل التكوين التربوي في مجال «المجال»، بهندسة تكوين متدرج ومتخصص للمساهمة في تطوير أنشطة وبرامج حيوية وهادفة من خلال تكوين الموارد البشرية العاملة في المجال التربوي بأساليب حديثة وفق منهجية جديدة، وتطوير بنى التنشيط ومواده وأوضاعه وأدواته وأساليبه في مؤسسات التربية، وإنتاج موارد وأنشطة وحقائب تنسجم مع الغايات والأهداف المتعلقة بالتربية المجالية، وحقائب تدريبية خاصة بالأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية، وكذا التفكير في أدوات ووسائل ومنهجيات العمل

من شأنها الارتقاء بالممارسات التربوية والبيداغوجية والتنشيطية، وبتدابير الحكامة في استغلال المجال، وكذا تنزيل الموضوعات المتعلقة بالمجال على أرض الواقع والاشتغال عليها لتمكين الطلبة/التلاميذ من كفايات توظيف الأنشطة المجالية في ترسيخ قيم المواطنة والإبداع ومبادئ السلوك المدني، وتوظيف المهارات والخبرات والمعارف الخاصة بالمجال، وشروط البيئة الآمنة للطالب/التلميذ للخروج من النمط التقليدي في التعامل مع المجال إلى الاحترافي في المشاركة في التنمية والإعداد وتجديد المعلومات وبناء القيادة.

ب ـ مدخل الفوارق الترابية/المجالية وتأثيره في اللامساواة الاجتماعية والتربوية

تمثل التربية والتعليم أولوية وضرورة حيوية من أجل تكوين الفرد وتأهيله داخل المجتمع، وهو ما يمكن الفرد من صقل مواهبه وتنمية قدراته وإمكانياته الفكرية، ليساهم ـ مستقبلًا ـ في رقيه الشخصي والذاتي وتقدم مجتمعه في آن واحد. فالتعليم يسمح بتأهيل الفرد مجتمعيًا، وتيسير السبل له بسلاسة تسهل عليه عملية التكيف الاجتماعي مع محيطه المحلي (**المجال المحلي**)، وذلك عبر منحه ومده بالنظم الأخلاقية والمبادئ والقيم والمعايير الإنسانية الأساسية التي يقوم على أساسها المجتمع، ليكون في استطاعته إيجاد وضمان مركز ومكانة مرموقة تليق وطموحات ومتمنيات الفرد ومحيطه، ولتستجيب أيضًا لتطلعاته وطموحاته المستقبلية[37].

ينبغي أن يتجلى دور المدرسة في تصحيح الاختلالات التي يكرسها المجتمع بتقليص التفاوتات الاجتماعية والرقي بالسلوك الديمقراطي وغرس القيم وبناء مشروع مجتمعي توافقي، وبالتأكيد سيؤدي التربويون دور الفاعل في تحقيق هذا المسعى.

لكن الواقع المغربي مثلًا، يكشف عن مجموعة من الاختلالات، إذ يقر **الأطلس المجالي**[38] لأول مرة، بغياب المساواة وحضور التفاوتات في المدرسة المغربية، في ظل التقسيم الجهوي والإداري المعتمد سنة 2015، بحيث يقدِّم تشخيصًا واقعيًا، يرصد من خلاله أهم المناطق التي تعاني عجزًا وهشاشة في مجال التربية، وقد اعتمد في ذلك على مؤشرين دقيقين، يتجاوزان المؤشرات التقليدية المألوفة، وهما: مؤشر متوسط سنوات التمدرس، ومؤشر جيني.

كما أكد تقرير مدرسة العدالة الاجتماعية[39] تأثير الفوارق الترابية/ المجالية في تعميق الفوارق الاجتماعية وانعدام المساواة الاجتماعية، ويظهر تأثيره السلبي، وبخاصة في المجال القروي، حيث

(37) عادل بلعمري، «المحددات الاجتمعية والثقافية لظاهرة الإجرام بالوسط الحضري المغرب: مقاربة سوسيولوجية،» **مجلة رهانات**، العدد 42 (2017)، ص 65.

(38) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية** (الرباط: المجلس، 2017)، ص 8.

(39) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي** (الرباط: المجلس، 2018)، ص 10.

لا يتجاوز معدل سنوات التمدرس بالنسبة إلى السكان من 15 سنة وما فوق، 3.24 سنة، مقابل 7.13 سنة في الوسط الحضري (بمتوسط 5.64 سنة على المستوى الوطني)؛ علمًا أن مؤشر جيني، الذي يقيس الفوارق الترابية بالنسبة إلى السكان ذوي 15 سنة فما فوق، يبلغ 0.43 بالوسط الحضري و0.66 بالوسط القروي.

لهذا ينبغي أن يتجلى دور المدرسة في تصحيح الاختلالات التي يكرسها المجتمع بتقليص التفاوتات الاجتماعية والرقي بالسلوك الديمقراطي وغرس القيم وبناء مشروع مجتمعي توافقي، وبالتأكيد سيؤدي التربويون – بتنظيراتهم وتدخلاتهم وتخطيطاتهم ـ دور الفاعل في تحقيق هذا المسعى.

محاولة في التركيب

من هذا المنطلق تمنح المقاربة المجالية مرجعية أشمل وأوسع كون مختلف الأنشطة الفردية والجماعية هي بمثابة «نتاجات» لمعطيات لا يمكن حصرها في ما هو اقتصادي واجتماعي فقط، كما أنها تقترح أسس تعامل أكثر تكيفًا مع تشابك العوامل وتداخلها في ما يخص الظاهرة الإنسانية... بحيث تصبح المكونات الجغرافية دالة بالنسبة إلى الأفراد، وذلك بحكم عملية الاستيعاب/ التلاؤم التي تضبط عملية التكيف من جهة؛ وبحكم تعاملهم معها ومعايشتها على نحوٍ يجعلهم يتبنون تمثلات خاصة حولها من جهة أخرى. وبحكم الواقع الذي تحدثه على وتيرة حياتهم وعلى مجرى ومسار انشغالاتهم، فإن هذه المحددات تعطي لأشكال تحركاتهم في الزمان والمكان شكلًا ومضمونًا خاصين ومتميزين، لا يمكن رصدهما إلا من خلال المحددات[40].

إن فهم الإنسان ضمن منظومة مجتمعية يطبعها التغير والتحول والإنتاج والتفاعل والامتداد الزمني والمكاني... لن يكون إلا بالتحليل العلمي المستمر للمجال، من خلال مقاربات جغرافية وسوسيولوجية وتاريخية واقتصادية...؛ لأن التراكم في البحث في حقل معرفي محدد لا يدل دائمًا على تطور في النظرية بمفاهيمها ومناهجها، بل يتحتم على أي باحث التجديد في المعالجة طرحًا ومقاربة... وهذا ما يفسر تحول اهتمام الباحثين من موضوع إلى آخر، بجعل المجال بمنزلة أداة وموضوع ومنهج لكل طرح إشكالي... بحكم أن العلاقة بين الإنسان والمجال علاقة حميمية، أصيلة بوصفه «**مجالًا إنسانيًا**»؛ إذ إن حياة الإنسان لا يمكن تصورها إلا من خلال المجال ذاته! لكن تغول الإنسان بآليته المتطورة وتفكيره الأناني، جعل العلاقة في أحيان أخرى يطبعها التوتر والصراع والدمار! □

(40) أفيلال رشيدة، «السكن كرأسمال مجالي،» **مجلة البحث العلمي** (الرباط)، العددان 43ـ44 (1998)، ص 81ـ 93، واللجنة المديرية، **تقرير الخمسينية – المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك**.

الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة خلال حكومات نتنياهو(*)

عيسى فاضل نزّال(**)

أستاذ في جامعة الموصل – العراق.

مقدمة

الاستيطان الإسرائيلي شكلٌ خطِرٌ من أشكال الاستعمار، لأنه قائم على دعوة وتجميع شتات اليهود، وإسكانهم في فلسطين، وما يجاورها من الأراضي العربية، على حساب السكان الأصليين، تحت مسمى «الصهيونية».

وليس من المبالغة القول إن «إسرائيل» ومنذ احتلالها أراضي عربية سنة 1967، لم يكد يمر عليها يوم من دون القيام بأعمال استيطانية جديدة في تلك الأراضي، بهدف خلق واقع جديد يخدم مشروعها التوسعي في المنطقة. ذلك المشروع القائم على إنشاء ما يُسمى «دولة إسرائيل الكبرى»، الممتدة من النيل إلى الفرات.

واليوم، بات الحديث يزداد أكثر، حول الملف الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة، الذي وصل إلى مراحل خطرة على يد الحكومات الليكودية المتعاقبة التي تولّاها نتنياهو، حتى باتت «إسرائيل» تنادي بضم الأراضي التي شيّدت عليها مستوطناتها. ولقد ساند تلك الفكرة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)، الذي اعترف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، وبالجولان أرضًا إسرائيلية أيضًا. ولم يكتفِ بذلك؛ بل قدم خريطة مشوهة للضفة الغربية تقتص منها غور الأردن الخصب، ونحو نصف ما تبقى من أراضي الضفة لمصلحة «إسرائيل»؛ فاصلًا بذلك التجمعات الفلسطينية السكنية عن محيطها العربي. وتجدر الإشارة، إلى أن الجزء الذي تم اقتصاصه من خلال ما سُمي «صفقة القرن» يمثل الكتل الاستيطانية الكبرى التي شيدتها «إسرائيل»، خلال سنيّ احتلالها. ثم يزعم ترامب بأن ما قدمه هو حلٌّ مُرضٍ ومقبول لإنهاء الصراع (الفلسطيني-

(*) تمثّل هذه الدراسة الخلاصة التنفيذية للكتاب الذي سيصدر قريبًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: isa.f.n@uomosul.edu.iq.

الإسرائيلي). بل والأنكى من ذلك كله؛ زعمه بأن تلك صفقة جاءت لمصلحة الفلسطينيين أكثر منها للإسرائيليين.

وهكذا، ظلت قضية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة تشغل وسائل الإعلام، العربية منها والعالمية، كونها سبب استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، حتى عُدَّت في مقدمة القضايا العربية التي تستدعي الوقوف عندها، ودراستها بشكل تفصيلي.

الإطار المنهجي

ـ **موضوع البحث وحدوده:** يتحدث البحث عن سياسة «إسرائيل»، تجاه الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية والجولان)، ضمن حدود زمانية منحصرة بين 1996 و1999 وبين 2009 وحتى الوقت الحالي.

ـ **إشكالية البحث:** هي شراهة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، الذي وصل إلى مراحل خطرة ولا سيّما في مُدد حكومات نتنياهو الليكودية، حتى بات يهدد وجود أبناء الأراضي المحتلة المصيري، ثم تعقدت المشكلة أكثر، بعد توجه «إسرائيل» لضم تلك الأراضي، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ **أسئلة البحث:** ما هي سياسة الحكومات الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة، ولا سيّما حكومات نتنياهو؟ وكيف جرت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في تلك الأراضي، وبخاصة في المدة المنحصرة بين 1996 و1999 ومن سنة 2009 حتى الوقت الحالي؟ وما الغاية مِن تلك الأنشطة؟ ومَن الداعم والمستفيد منها؟ وما هو عدد المستوطنات القائمة حاليًا في الأراضي المحتلة؟ وأين تقع؟ وكم مساحتها؟ وعدد مستوطنيها؟

ـ **منهجيات البحث:** المنهج التاريخي المعني بضبط الأحداث تاريخيًا، وتسلسل تطوراتها. فضلًا عن المنهج الوصفي التحليلي، بمعنى وصف الأحداث وبيان المحددات في سياسة حكومات نتنياهو تجاه الأراضي المحتلة، وتحليلها.

أولًا: خلفية تأريخية عن الاستيطان الإسرائيلي

لم يكن الاستيطان الصهيوني كفكرة من اختراع اليهود أنفسهم، بل هو ظاهرة استعمارية جاءت على شكل دعوات أوروبية، لتوطين اليهود في فلسطين، ولعل أولاها دعوة المحامي الإنكليزي هنري فينش (Henry Finish) سنة 1621، التي طرحها من خلال مؤلفه **العودة العالمية الكبرى**[1]. ثم تكررت الدعوات بعد ذلك، حتى أصبحت تحت رعاية دول وأنظمة سياسية أوروبية؛ أهمها تلك الدعوات التي قادتها بريطانيا[2]، والتي تمخضت في النهاية عن إقناع الجمعية العامة للأمم المتحدة

(1) فيليب سيمون ورفائيل ميرجي، **مائير كاهانا وغُلاة التطرف الأصولي اليهودي**، ترجمة عائدة عم علي (دمشق: دار الأوائل، 2003)، ص 11.

(2) بنيامين نتنياهو، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ترجمة محمد عودة الدويري؛ مراجعة وتصويب كلثوم السعدي، ط 2 (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1996)، ص 34.

بأن تصدر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 القرار الرقم (181)[3]، والقاضي بتخصيص 56 بالمئة من مساحة فلسطين «دولةً» لليهود[4]. ونظرًا إلى رفض العرب ذلك الظلم والإجحاف من جهة، وعدم رضا المنظمات العسكرية الصهيونية لتلك النسبة، من جهة أخرى[5]، اندلعت الحرب الأولى في الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)، بين الجيوش العربية والمقاومة الفلسطينية من جهة وبين المنظمات الصهيونية المسلحة المدعومة من الحكومة البريطانية من جهةٍ أُخرى، وهي حرب عام 1948، التي كان من نتائجها اتساع رقعة «إسرائيل»؛ حيث بلغت 22920000 دونم ـ ناهيك بالمسطحات المائية البالغة 425 دونمًا[6].

ظلت الصهيونية، ترنو لاحتلال المزيد من الأراضي العربية، فشنت حربًا جديدة صباح 5 حزيران/يونيو 1967[7]، حتى أكملت احتلال كل فلسطين، إضافة إلى شبه جزيرة سيناء وجميع الأراضي المصرية شرق السويس باستثناء بور فؤاد، وكذلك الجولان السوري[8].

وعقب حرب حزيران/يونيو 1967، دارت مناقشات كثيرة داخل «إسرائيل»، اشتركت فيها كل القوى، والجماعات السياسية والفكرية الإسرائيلية، حول آلية التصرف بالأراضي العربية المحتلة. وتمخض ذلك عن استيطان «إسرائيل» أكبر قدر ممكن من الأرض التي احتلتها[9]. ثم باشر الساسة الإسرائيليون بإصدار المشاريع الاستيطانية، التي بدأت متكاملة، وكأنه قد تم إعدادها من قبل الحرب[10]. ما يعني أن «إسرائيل» تسير بتخطيط مسبق نحو تحقيق هدفها الأكبر؛ وهو تأسيس «إسرائيل الكبرى» الممتدة من النيل حتى الفرات.

جدير بالإشارة أن النشاط الإسرائيلي الاستيطاني في الأراضي المحتلة شهد بصورة عامة تراجعًا طفيفًا عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973[11]، التي كان من نتائجها انسحاب الجيش

---

(3) Herbert C. Kelman, «The Israeli-Palestinian Peace Process and Its Vicissitudes Insights from Attitude Theory,» *American Psychologist*, vol. 62, no. 4 (May-June 2007).

(4) محمد نصر مهنا، **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، 1945ـ1967** (القاهرة: دار المعارف، 1979)، ص 180.

(5) إسحاق رابين، **مذكرات اسحاق رابين**، ترجمة قسم الدراسات في إدارة المخابرات (دمشق: إدارة المخابرات العامة، 1983)، ص 31.

(6) عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية: دراسة عن الاستيطان اليهودي خلال القرن الأخير** (عمّان: دار الجليل للنشر، 1981)، ص 12.

(7) موشي ديان، **قصة حياتي**، إعداد الحسيني الحسيني معدي (القاهرة: دار الخلود للتراث، 2011)، ص 218.

(8) Abdul-Ilah Abu Ayyash, «Israeli Regional Planning Policy in the Occupied Territories,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, nos. 3-4 (April 1976), p. 85.

(9) أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، **الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة .. بعد الانتفاضة** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990)، ص 8، وخيرية قاسمية، علي الدين هلال وإبراهيم كروان، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ 1967**، الدراسات الخاصة؛ 15 (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978).

(10) خالد إسماعيل علي، **الاستعمار الاستيطاني في الأراضي العربية بعد 1967** (بغداد: المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، 1970)، ص 12.

(11) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة 5، العددان 13ـ14 (1975)، ص 373.

الإسرائيلي من مدينة القنيطرة، بعد أن دمرها[12]. ومن نتائجها أيضًا احتفاظ «إسرائيل» بـ87.5 بالمئة من الأراضي المصرية التي احتلتها سنة 1967[13]. وحتى تلك النسبة تخلت عنها «إسرائيل»، حينما أصدر الكنيست في 28 أيلول/سبتمبر 1978 الأوامر بإخلاء سيناء من المستوطنين اليهود[14]. أما في ما يخص الأراضي المتبقية من الجولان، فقد تشبثت بها «إسرائيل»؛ ففي14 كانون الأول/ديسمبر 1981 أصدر الكنيست ـ وبعد أشهر من المناقشات ـ قرار ضم الجولان لـ«إسرائيل»[15].

كما أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر 1987[16]، جعل تشييد المستوطنات يشهد تراجعًا وجمودًا جديدًا، بل إن هناك دراسات أشارت إلى أن بعض المستوطنات الإسرائيلية تم إخلاؤها، نتيجةً تعرض سكانها لأعمال المقاومة الفلسطينية[17]. ولكن بعد سنة 1990 غدت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في تزايد وانتشار مستمر[18]، نظرًا إلى استفراد الليكود بالحكم مجددًا، وبخاصة مع إعادة تشكيله للحكومة الإسرائيلية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر من السنة المذكورة[19]، التي ترأسها إسحق شامير أيضًا. وكان من ضمن تشكيلاتها شخصيات متشددة جدًا في مسألة الاستيطان والضم، أمثال بنيامين نتنياهو، الذي اختير نائبًا لوزير الخارجية[20].

ولكن بعدما ألّف إسحق رابين في 13 تموز/يوليو 1992 حكومته العمالية[21]، أجرى مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، أفضت إلى اتفاق أوسلو في 17 آب/أغسطس 1993[22]. لكن ذلك الاتفاق

---

(12) شارل أندرلين، **أسرار المفاوضات الإسرائيلية – العربية، 1917ـ1997: سلام أو حرب**، ترجمة صياح الجهيم (دمشق: دار الفاضل، 1998)، ج 2، ص 35.

(13) عمر فيصل محمود الغنام، «العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، 1981ـ2011 دراسة تاريخية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة قُدمت إلى مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل 2018)، ص 22.

(14) وليد الجعفري، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967 – 1980** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص liii.

(15) Tenth Knesset, Oct 28, 2013, <http://knesset.gov.il/review//reviwpage2.aspx?kns=6&lng=3t>.

(16) American Jewish Year Book 1989, vol. 89, prepared by American Jewish Committee, editor David Singer; Associate Editor Ruth R. Seldin (New York; Philadelphia: The American Jewish Committee; The Jewish Publication Society, 1989), p. 371.

(17) بلال محمد صالح إبراهيم، «الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى مجلس كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010)، ص 94.

(18) بثينة شعبان، **عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990 – 2000**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 89.

(19) خالد عايد، «محطة الاستيطان منذ أوسلو ونذر 1995،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 21 (شتاء 1995)، ص 361.

(20) سليمان المدني، **التحديات العربية لغطرسة نتنياهو** (بيروت: مؤسسة المنارة، 1998)، ص 28.

(21) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص 10.

(22) مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، «مواقف دول الطوق العربي من الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي (1993ـ 2001)،» (رسالة ماجستير غير منشورة قُدّمت إلى جامعة القدس، مجلس كلية الدراسات العليا، 2009).

لم يُعالج موضوع حلِّ المستوطنات[23]. بل على العكس، فقد تابعت «إسرائيل» بصمت تشييدها للمستوطنات، أثناء تلك المفاوضات وبعدها[24]. وعلى أية حال، سمح اتفاق أوسلو بتقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق إدارية وأمنية (أ، ب، ج)، حيث يخضع ما مجمله 39 بالمئة من مساحة الضفة (مناطق أ، ب) للسيطرة الإدارية و«الأمنية» الفلسطينية، سواء كان ذلك بصورة كلية في مناطق «أ»، أو مشتركة مع «إسرائيل» في مناطق «ب». وأبقى الاتفاق على معظم أراضي الضفة الغربية، والتي تقدر بـ61 بالمئة تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية الكاملة في منطقة «ج»[25].

كما تفاوض رابين أيضًا مع النظام السوري بخصوص التنازل عن الجولان، فأقلقت تلك التطورات مستوطني الجولان، من جرَّاء اعتقادهم بأن رابين يميل إلى تسوية سلمية مع سورية، قد تشمل تفكيك بعض مستوطناتهم، وبخاصة أنه أخبر الجانب السوري في 30 نيسان/أبريل 1994 بوديعته (وديعة رابين)، المبنية على تفكيك مستوطنات الجولان والانسحاب الكامل منه على ثلاث مراحل، وخلال مدة 5 سنوات[26].

لكن على أرض الواقع عززت حكومة رابين الاستيطان في الجولان[27]. ما يعني أنها كانت تتعامل ببرغماتية، فمن خلال الأقوال كانت تدعي بأنها تريد السلام، ومستعدة لأجله إخلاء المستوطنات، لكن الأفعال كانت خلاف ذلك، إذ إنها لم تفتر عن أنشطتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، حتى أثناء تفاوضها مع الجانب العربي، تلك المفاوضات التي كانت تبوء بالفشل نظرًا إلى عدم صدقية الحكومات الإسرائيلية، اليسارية منها واليمينية.

ثانيًا: الاستيطان خلال حقبة حكومة نتنياهو الأولى (1996ـ1999)

يرى الليكودُ أن «إسرائيلَ» دولةً لليهود فقط، وأن الأراضي المحتلة ملك لتلك «الدولة»[28]، ويعَدّ بنيامين نتنياهو، أكثر قادة الليكود تشددًا لضم الأراضي المحتلة، وبتلك التوجهات فاز وحزبه في الانتخابات الإسرائيلية سنة 1996، وأُسندت إليه رئاسة مجلس الوزراء[29]. فألّف حكومة تتناسب وتصوراته الاستيطانية، إذ جاء بحكومة من اليمين المتطرف، جعل فيها أريئيل شارون وزيرًا للبنى

(23) إياد رسمي إسماعيل الرفاتي، «الاستيطان في فكر الأحزاب الدينية الصهيونية في إسرائيل وأثرها على عملية التسوية السياسية (1991ـ2009)،» (رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013)، ص 107.

(24) طارق يوسف محمد قاسم، «الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن 1967ـ2005،» (رسالة ماجستير غير منشورة قُدّمت إلى مجلس كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008)، ص 70.

(25) محمود جرابعة، «ضم الضفة الغربية: نموذج إسرائيلي جديد «للحل» في فلسطين،» مركز الجزيرة للدراسات، 14حزيران/يونيو 2020، ص 3 ـ4، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4701>.

(26) شعبان، **عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990 – 2000**، ص 147.

(27) زاهدة محمد غويش، «في تاريخ الاستيطان الإسرائيلي في الجولان،» **شؤون عربية**، العدد 94 (حزيران/يونيو 1998)، ص 235.

(28) أنطوان شلحت، «الأحزاب السياسية في إسرائيل،» في: **دليل إسرائيل: العام 2020**، رئيس التحرير منير فخر الدين؛ هيئة التحرير أحمد خليفة، محمود سويد وخالد فراج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020)، ص 42.

(29) نتنياهو، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ص 304.

التحتية، كي يروي عطشه الاستيطاني في الأراضي المحتلة[30]، ومن رفائيل إيتان وزيرًا للزراعة والبيئة. ومن الجدير بالذكر، أن الأخير كان من أبرز دعاة الضمّ، ويرى أن ذلك ضروري لتحقيق حلمه بإقامة دولة «إسرائيل» الكبرى من النيل حتى الفرات، ذلك الحلم الذي يُعد القاعدة الأساسية لحزبه تسومت (Tzomet)، الذي أسسه سنة 1983[31]. وبتلك التشكيلة، صار نتنياهو مهيأً لمباشرة الضم، والخروج من التزامات رابين؛ سواء تلك التي قطعها للفلسطينيين من خلال اتفاق أوسلو، أو التي قطعها للسوريين من خلال وديعته القاضية بإخلاء مستوطنات الجولان السوري.

ولتطبيق المهمة الموكله إليه، فتحت سياسة نتنياهو الاستيطانية الباب على مصراعيه في الجولان، ليثبت موقف حكومته الرافض لعملية السلام مع سورية[32]. ومع تلك السياسة الاستيطانية الجامحة، أصبحت تتوارد وتتنوع الأخبار حول التوسع الاستيطاني في المرتفعات السورية؛ ففي 20 كانون الثاني/ يناير 1997 – مثلًا ـ وردت أخبار تفيد بأن «إسرائيل» بدأت بتشييد 600 وحدة سكنية. كما جاء في صحيفة **معاريف** الإسرائيلية مقال لأحد قادة الاستيطان الإسرائيلي، استهله بالقول «في الواقع نحن نتحدث عن خطة توسيع، يتم بموجبها إنشاء مستوطنات جديدة في الجولان، تحت عنوان توسيع المستوطنات القائمة. ومن المزمع بناء ثلاث مستوطنات جديدة، كجزء من المرحلة الأولى من التوسيع، وأما المرحلة الثانية فإنها ستشمل تشييد 900 وحدة سكنية جديدة». ومع ذلك كله، ظل موضوع قلة المستوطنين الراغبين في الاستيطان في الجولان مسألة تؤرق «إسرائيل» الباحثة عن ملء مستوطناتها الفارغة[33].

ولكي يتجاوز مسألة قلة عدد المستوطنين؛ قاد وزير البنى التحتية شارون حملة سميت «الجولان 2000»، وذلك في حزيران/يونيو 1997، من أجل مضاعفة عدد المستوطنين بشتى الطرق والإغراءات[34]. ولتطمين المستوطنين المترددين في استيطان الجولان، أقر الكنيست الإسرائيلي في 26 كانون الثاني/يناير 1999 تشريعًا يقضي بأنه على أي حكومة إسرائيلية ترغب في التخلي عن الأراضي المحتلة الخاضعة للقانون الإسرائيلي، مثل مرتفعات الجولان، أن تحظى رغبتها تلك بأغلبية مطلقة من أصوات أعضاء الكنيست، وليس أغلبية عظمى[35]. وبذلك أغلق نتنياهو

(30) أسماء راتب معروف شهوان، «الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية 1967ـ2000: دراسة تاريخية تحليلية،» (رسالة ماجستير غير منشورة قُدّمت إلى مجلس كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010)، ص 107ـ108.

(31) انظر: رفائيل إيتان، **مذكرات رفائيل إيتان**، ترجمة غازي السعدي، ط 3 (عمّان: دار الجليل، 2015)، ص9، ونور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع، 1967– 2000**، ترجمة خليل نصار (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)، ص 222ـ227.

(32) نظام محمود بركات، «الاستيطان والصراع العربي ـ الإسرائيلي،» **شؤون عربية**، العدد 97 (آذار/مارس 1999)، ص 171.

(33) «موجز الاستيطان في مرتفعات الجولان،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 3 (صيف 1998)، ص 132ـ133.

(34) شهوان، «الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية 1967ـ2000: دراسة تاريخية تحليلية،» ص 107ـ108.

(35) American Jewish Committee, *American Jewish Yearbook 2000,* vol. 100 (New York: American Jewish Committee, 2000), p. 461.

وتشكيلته الاستيطانية كل الأبواب التي فتحتها حكومة رابين، ولم يُعد هناك أي أمل يلوح في الأفق لإخلاء الجولان السوري.

ولكن في المقابل، ذكرت مصادر إسرائيلية مقربة من الحكومة أن نتنياهو عيّن في سنة 1998 المليونير اليهودي الأمريكي رونالد لاودر (Ronald Lauder) للعمل كمبعوث له من أجل إجراء مفاوضات سرية مع سورية[36]، وافق من خلالها على انسحاب كبير من الجولان، لكنه رفض أن يلتزم بذلك خطيًا، وذكرت تلك المصادر أن نتنياهو أقنع النظام السوري بأهمية جبل الشيخ الأمنية لـ«إسرائيل»، كما ذكرت موافقة النظام على أن يتمركز هناك الإسرائيليون، من أجل أن يقيموا محطة للإنذار المبكر كجزء من الترتيبات الأمنية، شريطة أن تكون تلك المحطات تحت إشراف أمريكي[37]، بل إن نتنياهو نفسه أكد تلك الأخبار. لكن سورية نفت ذلك في 14 تموز/ يوليو 1999[38]. بَيدَ أن مترجمة حافظ الأسد الخاصة بثينة شعبان أكدت لقاء لاودر بالأسد، حيث قالت «وصل لاودر دمشق في 7 آب/ أغسطس 1998، وحدد له مقابلة مع الأسد في اليوم التالي، وقال للأسد إن نتنياهو لديه اهتمام بالسلام مع سورية وإن الإسرائيليين مستعدون للانسحاب من الأراضي السورية...»[39]. ويبدو أن ذلك كان مجرد فقاعة، أراد من خلالها نتنياهو أن يظهر بمظهر رجل سلام. فعلى أرض الواقع لم يتراجع الاستيطان الإسرائيلي في الجولان قيد أنملة. كما أن ممارسة نتنياهو تلك ليست بالسياسة الغريبة على «إسرائيل»، فقبله فاوض رابين السوريين لكن لم يهمل استيطان الجولان.

إن فكرة الضم لا تحمل تصوراً واحداً لدى اليمين الإسرائيلي، فهناك تصورات مختلفة للضم، من حيث الشكل والمضمون، وآلية التنفيذ، ويمكن تصنيفها من حيث الشكل إلى نوعين من الضم؛ الضم الجزئي والضم الكلي.

ومن جهة أخرى، كان من المنتظر أن ينتهي اتفاق أوسلو سنة 1999 بتوقيع نهائي، تُنقل بعده السيطرة الأمنية والسيادة في منطقة «ج» كاملة إلى الفلسطينيين. لكن ما حصل كان العكس تمامًا، إذ رسخت «إسرائيل» في تلك المدة سيطرتها على مناطق «ج»[40]. وهكذا تمكن نتنياهو من أن يُخرج

---

(36) Ibid., p. 463.

(37) رضوان زيادة، **السلام الداني المفاوضات السورية-الإسرائيلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 568، وأميره لام، «نتنياهو وافق على الانسحاب من الجولان إبان ولايته الأولى،» **يديعوت أحرونوت**، 2009/9/10، نقلًا عن، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، <http://www.palstine.studies.org>.

(38) **السفير** (بيروت)، 1999/7/16، نقلًا عن: «تصريح لمصدر سوري ينفي إجراء مفاوضات سرية مع «إسرائيل» في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو، دمشق 1999/7/5،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 40 (خريف 1999)، ص 224.

(39) شعبان، **عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990 – 2000**، ص 230ـ231.

(40) فادي نحاس، **إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2012)، ص 44، وجرابعة، «ضم الضفة الغربية: نموذج إسرائيلي جديد «للحل» في فلسطين،» ص 3.

«إسرائيل» من التزامات اتفاق أوسلو، كما أخرجها من «وديعة رابين»، فانتهت بذلك المهمة الموكلة إليه، ليفسح في المجال لحكومة أخرى ورئيس وزراء جديد.

ثالثًا: الاستيطان خلال مدة حكومات نتنياهو المتعاقبة 2009ـ2021

استطاع الليكود أن يكرس نفسه كحزب السلطة في «إسرائيل» بعد حكمه بصورة متواصلة بواسطة رئيسه بنيامين نتنياهو، الذي تسلمه منهارًا بعد انشقاق شارون عنه، فحوّله إلى حزب القائد الواحد، إذ لا يوجد شخص داخل الحزب قادر على منافسته، وإسقاطه من منصب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة[41].

على أية حال، جاءت نتائج الانتخابات الإسرائيلية في شباط/فبراير 2009 بفوز تجمع الليكود. فألّف نتنياهو حكومته الثانية في تاريخه[42]، ليعود الحديث وبقوة عن فكرة ضم الأراضي العربية المحتلة مجددًا. وتجدر الإشارة، إلى أن فكرة الضم لا تحمل تصورًا واحدًا لدى اليمين الإسرائيلي، فهناك تصورات مختلفة للضم، من حيث الشكل والمضمون، وآلية التنفيذ، ويمكن تصنيفها من حيث الشكل إلى نوعين من الضم؛ الضم الجزئي والضم الكلي. ويعني الضم الجزئي ضم مناطق معينة من الضفة الغربية. وغالبًا ما يتم الحديث عن ضم مناطق «ج» للسيادة الإسرائيلية. ويحظى النوع **الأول** من الضم بتأييد كبير في صفوف اليمين الإسرائيلي، وهو ينطبق في الوقت نفسه على أغلبية أعضاء حزب الليكود. أما النوع **الثاني**، فهو الضم الكلي: الذي ينطلق من فرض السيادة الإسرائيلية على كامل الضفة الغربية دونما استثناء[43]. وإن كانت «إسرائيل» ترغب في تحقيق النوع الأخير من الضم (الضم الكلي)، لكن يبدو أن ذلك غير ممكن في الوقت الحالي، لذلك عكفت ـ من خلال المجيء بنتنياهو مجددًا – على الضم الجزئي.

استهل نتنياهو حكومته الثانية بدعوة سورية إلى التفاوض من دون شروط مسبقة[44]. مجدِّدًا بذلك سياسته في حكومته الأولى. ثم أغلق الحديث عن المفاوضات بين سورية و«إسرائيل» كليًا بعد اندلاع الثورة السورية ضمن ما يسمى ثورات «الربيع العربي»، الداعية لتغيير الأنظمة العربية الدكتاتورية[45]. ولما كان تاريخ «إسرائيل» حافلًا باستغلال الأزمات التي تنشأ في الوطن العربي، والتي غالبًا ما تكون هي من ورائها، راحت تستغل التوترات في سورية، كما ستوضح السطور التالية.

---

(41) شلحت، «الأحزاب السياسية في إسرائيل،» ص 40ـ43.

(42) يوسف جبارين ومهند مصطفى، «نظام الحكم،» في: **دليل إسرائيل: العام 2011**، رئيس التحرير كميل منصور؛ مساعد رئيس التحرير خالد فراج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 92.

(43) مهند مصطفى، «مشارع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض،» **قضايا إسرائيلية**، السنة 17، العدد 66 (صيف 2017)، ص 38.

(44) **هآرتس**، 2009/12/10.

(45) قناة الجزيرة الفضائية (15 آذار/مارس 2011).

لقد ذكرت صحيفة **هآرتس** العبرية أنه ومن خلال اجتماع عُقد بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما (2009ـ2017) ونتنياهو في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، طلب الأخير اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالجولان أرضًا إسرائيلية. وأضافت الصحيفة أن أوباما لم يرد؛ لا سلبًا ولا إيجابًا. وفي نيسان/أبريل من السنة التالية عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة خاصة لمجلس الوزراء في الجولان، وأعلن نتنياهو من خلالها قائلًا «لقد اخترت هذا الاجتماع الاحتفالي في مرتفعات الجولان، لتوجيه رسالة مفادها أن إسرائيل لن تنزل أبدًا عن مرتفعات الجولان»، وأضاف «أشك في أن سورية ستعود إلى ما كانت عليه...». وخلال الشهر نفسه، التقى نتنياهو بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأوضح له بأن عودة الجولان إلى سورية يعني أن تعود هجمات سورية مجددًا[46]. وهكذا أخذ نتنياهو يعزف على وتر الثورة السورية، ليكسب اعترافًا أمريكيًا بضم الجولان.

وفي آذار/مارس 2013 أُلّفت حكومة جديدة برئاسة نتنياهو للمرة الثالثة، ولم تُذكر أي تطورات في ما يخص تجديد المفاوضات بين سورية و«إسرائيل». بينما استمرت، سياسة نتنياهو الاستيطانية السابقة تجاه الأراضي الفلسطينية. وفي 15 أيار/مايو 2015 ألّف نتنياهو حكومته الرابعة، وظلت الأمور الاستيطانية وفكرة الضم تجري على قدم وساق[47]. وما لا شك فيه أن تجدد حكومات نتنياهو ناتج من الأوضاع التي تمر بها المنطقة، فالرجل من أشد دعاة الضم، ووضع الأمة العربية المهترئ مناسب جدًا لتحقق «إسرائيل» غاياتها، فسورية تكابد حربًا أهلية، ولا أمل يلوح في الأفق لانتهائها، والأنظمة العربية الأخرى بين قديمة تخاف ثورة شعبها، وجديدة قليلة التجربة، وتعاني التفرقة، وينخرها الفساد.

ومهما يكن من أمر، ظل ضم الأراضي المحتلة الشغل الشاغل لحكومة نتنياهو، حيث عقد في 17 نيسان/أبريل 2016، اجتماعًا لمجلس الوزراء في الجولان، قال فيه «إن مرتفعات الجولان ستبقى بيد إسرائيل إلى الأبد. وإسرائيل لن تنزل أبدًا من مرتفعات الجولان. فأعداد السكان في مرتفعات الجولان تنمو عامًا بعد عام؛ واليوم يبلغ عددهم نحو 50 ألف نسمة، ومن المقرر أن تلحق بهم آلاف الأسَر في السنوات المقبلة»[48].

وفي ما يخص الضفة الغربية تزايدت دعوات الضم أكثر فأكثر مع وصول دونالد ترامب (2017ـ2021) إلى إدارة البيت الأبيض، وفي ذلك الصدد يقول وزير التعليم ورئيس حزب البيت اليهودي نفتالي بينيت «انتصار ترامب هو فرصة رائعة لإسرائيل من أجل الإعلان فورًا عن تراجعها عن فكرة إقامة فلسطين في قلب البلاد»[49]. تجدر الإشارة هنا إلى أن مجيء شخص ترامب على

---

(46) Zvi Hauser and Isaac Zarfati, *Recognition of Israel's Sovereignty over the Golan Heights* (Jerusalem: Coalition for the Israeli Golan; Kohelet Policy Forum, 2018), p. 25.

(47) قناة الجزيرة الفضائية، «محطات رئيسية .. حكومات نتنياهو خلال 11 عاماً،» (قطر-17 أيار/مايو 2020)، <https://bit.ly/2TQYwOt>.

(48) Untied Nations, Human Rights Office of High Commissioner, «Israeli Settlements in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and the Occupied Syrian Golan,» October 2016, p. 15, <https://bit.ly/3dUXlEE>

(49) مصطفى، «مشارع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض،» ص 39.

سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية مثّل فرصة سانحة لنتنياهو تسهّل له المهمة التي أوكلت إليه تحقيقها، وهي ضم الأراضي المحتلة أو جزءٍ منها، وهذا ما ستؤكده السطور التالية.

طلب نتنياهو من ترامب في شباط/ فبراير 2017، اعترافه بالجولان، وذلك خلال أول اجتماع له بالرئيس الأمريكي الجديد[50]. وقبل أن يستجيب ترامب علنًا، اتخذ خطوات خطيرة، أهمها قراره بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بأنها عاصمة «إسرائيل» الأبدية، وذلك في كانون الأول/ ديسمبر 2017[51]. وفي 25 آذار/مارس 2019 وقّع ترامب قرار اعتراف واشنطن بسيادة «إسرائيل» على مرتفعات الجولان أيضًا، مشددًا من خلال مؤتمر صحافي له مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على ما وصفه بـ«حق تل أبيب المطلق في الدفاع عن نفسها»[52]، وقد جاء ذلك في مصادفة غريبة، إذ إنه وفي مثل هذا التاريخ، ولكن من سنة 1981 أصدر أهالي الجولان السوريون المتبقون تحت الاحتلال وثيقة وطنية أعلنوا فيها أمام أنفسهم وأمام الرأي العام العالمي ومؤسسات الأمم المتحدة تمسكهم بهويتهم العربية السورية[53].

بدأت السياسة الإسرائيلية خلال الأعوام القليلة الماضية تتجه أكثر من أي وقت مضى إلى ضم الضفة الغربية أو أجزاء حيوية منها، بدلاً من دعم مبدأ حل الدولتين والترويج له، حتى صار لمسألة الضم دور مهم في الدعاية الانتخابية الإسرائيلية، وضمن برامج الأحزاب الإسرائيلية.

وأطلقت «إسرائيل» بعد توقيع ترامب بأسبوع خطتها الاستيطانية السياحية والاقتصادية والسكانية الطويلة الأمد في الجولان، بهدف توطين 250 ألف مستوطن هناك حتى سنة 2048[54].

بدأت السياسة الإسرائيلية خلال الأعوام القليلة الماضية تتجه أكثر من أي وقت مضى إلى ضم الضفة الغربية أو أجزاء حيوية منها، بدلًا من دعم مبدأ حل الدولتين والترويج له، حتى صار لمسألة الضم دور مهم في الدعاية الانتخابية الإسرائيلية، وضمن برامج الأحزاب الإسرائيلية، وبخاصة اليمينية منها والدينية. فخلال الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات الإسرائيلية في 9 نيسان/ أبريل 2019، وفي محاولة منه لحشد دعم القاعدة الانتخابية لليمين واليمين المتطرف، وفي ظل توجيه اتهامات له بالفساد المالي، تعهّد نتنياهو بضمّ المستوطنات والمناطق الاستراتيجية في

(50) Hauser and Zarfati, *Recognition of Israel's Sovereignty over the Golan Heights*, p. 25.

(51) عامر عبد المنعم، «الخاسرون والرابحون في صفقة القرن،» المعهد العربي للدراسات، 2 نيسان/أبريل 2018، ص 2ـ3، <https://bit.ly/2SW1HnL>.

(52) قناة «روسيا اليوم» الفضائية، موسكو، 26 آذار/مارس 2019.

(53) منير فخر الدين، «ترامب والجولان: نظرة من الأرض المحتلة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 119 (صيف 2019)، ص 29.

(54) أيمن أبو جبل، «ليس كورونا الوباء الوحيد الذي يهدد الجولان،» مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 15 أيار/ مايو 2020، <https://bit.ly/3jRtPn7> (تاريخ زيارة الموقع 12 كانون الثاني/يناير 2021).

الضفة الغربية، مع إبقاء السيطرة الإسرائيلية الأمنية الكاملة على المنطقة (ج)[55]. ويبدو أن نتنياهو أدرك تمامًا أن دعوة الضم كفيلة بنيله ولاية جديدة، على الرغم من تُهم الفساد، إذ إن هناك الكثير من طموحات الضم الإسرائيلية لم تتحق بعد، وباتت الفرصة متاحة لتحقيقها في ظل إدارة ترامب المتحيِّزة بامتياز لمصلحة «إسرائيل».

ومهما يكن من أمر، أجريت انتخابات الكنيست الحادية والعشرون، وظهر أن 63 بالمئة من الناخبين صوتوا لليمين الاستيطاني[56]، فحصد حزب الليكود من خلالها 35 مقعدًا، وحصل حزب كاحول لفان (أزرق- أبيض) على العدد ذاته[57]. وعلى الرغم من فوز نتنياهو في الانتخابات، إلا أنه فشل في تشكيل ائتلاف حكومي، فأجريت الانتخابات مجددًا في 17 أيلول/سبتمبر من السنة المذكورة، التي خاضها نتنياهو بخططه السابقة، وبإصرار أكثر[58].

وفي ضوء تلك الانتخابات، حصل كاحول لفان على 33 مقعدًا مقابل 32 مقعدًا لليكود[59]. وكادت نتائج الانتخابات ـ وقبلها الفساد – أن تطيح مستقبل نتنياهو السياسي، غير أن اتفاقه مع منافسه زعيم حزب كاحول لفان بيني غانتس[60] على تأليف حكومة طوارئ أحيا طموحاته السياسية من جديد[61].

من جهة أخرى، أعلن الرئيس الأمريكي السابق ترامب في 28 كانون الثاني/يناير 2020، عن ما سمّاه «صفقة القرن»[62]. وفي ما يخص القدس، جاء في الصفقة، أنها ستكون العاصمة الموحدة والأبدية لـ«إسرائيل». أما العاصمة السيادية لدولة فلسطين المُقترحة، فستكون ذلك الجزء من القدس الشرقية، الذي يقع شرق وشمال الجدار العازل. بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط الواقعتين خارج الجدار، وأبو ديس التي لا تعد أصلًا جزءًا من القدس. وأشارت الخطة أيضًا إلى أن «إسرائيل» ستحتفظ بالسيادة شمال البحر الميت والأغوار، إضافة إلى كل المناطق التي شُيدت

---

(55) محمود جرابعة، «وضع الضفة الغربية في السياسة الإسرائيلية وتداعياته على حل الدولتين،» مركز الجزيرة للدراسات 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ص 2ـ3، <https://bit.ly/3AF0AJX>.

(56) «63 يالمئة من الناخبين اليهود صوتوا لليمين الاستيطاني والحريديم،» **مجلة المشهد الإسرائيلي** (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار)، السنة 17، العدد 431 (2019)، ص 3.

(57) مهند مصطفى، «نظام الحكم في إسرائيل،» في: **دليل إسرائيل: العام 2020**، ص 26.

(58) يوسف يونس، «قراءة في نتائج انتخابات الكنسيت الـ 22،» **رأي اليوم**، 2019/11/20، ص 2 ـ3، <https://bit.ly/3jQ4Mki>.

(59) الكنيست الثانية والعشرين، الموقع الإلكتروني <http://www.knesset.gov.il> (تاريخ زيارة الموقع 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

(60) غانتس: شخصية عسكرية وسياسية صهيونية. ولد عام 1959. للمزيد، انظر: الجنرال بنيامين (بيني) غانتس، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية <http://www.mfa.gov.il>، تاريخ زيارة الموقع 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

(61) «ملف المستوطنات الإسرائيلية: ماذا تخفي عودته إلى الواجهة؟،» الموقع الإلكتروني لقناة DW، 14 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/3dUi9fB>.

(62) دائرة شؤون المفاوضات، ورقة مفاهيمية، «صفقة القرن: صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين،» منظمة التحرير الفلسطينية، 11 شباط/فبراير 2020، ص 2.

عليها المستوطنات، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة[63]، ما يعني قيام دولة فلسطينية مجزأة الأوصال، كما ستبقي السيطرة الأمنية الإسرائيلية على المعابر كافة، ومن ضمنها مع مصر[64].

ولَمّا رفض الجانب الفلسطيني الخطة، رحّبت «إسرائيل» بها. حتى وصفها رئيس الحكومة نتنياهو بـ«المدهشة». فبات ينتظر الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ عدد من بنودها، وتحديدًا ضم الأراضي الفلسطينية[65]. ولم يبخل ترامب بذلك، حيث أعطى الإشارة لـ«إسرائيل». واستغلالًا لتلك التطورات، وعدت حكومة نتنياهو جمهورها المباشرة بالضم بعد الانتخابات الإسرائيلية[66] كخطوة للفوز بولاية جديدة، ما يعني إدراك نتنياهو بحاجة «دولته» إلى الضم، فأراد التلويح مجددًا بسعيه لذلك، معتمدًا على «صدقيته» – إن صحَّ التعبير – تجاه الاستيطان، التي أكدها في سجله الطويل والعريض خلال قيادته للحكومة الإسرائيلية.

نظراً إلى تغير الإدارة الأمريكية، وتسلم الديمقراطي جو بايدن (2021) رسميًا منصب قيادة البيت الأبيض، ثمة احتمال وجود تغيير مُرتقب في الموقف الأمريكي تجاه الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وخطة ضم تلك الأراضي.

وبعد نتائج الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في 2 آذار/مارس 2020ـ المشابهة للنتائج السابقة ـ والخلافات بين الاثنين، اتفق نتنياهو وغانتس على فرض السيادة على غور الأردن، والمستوطنات في الضفة الغربية، وكان ذلك ضمن اتفاق تأليف الحكومة الائتلافية[67].

وبناء على ما سبق، ظلت «إسرائيل» مستمرة في عملية الاستيطان. فمؤخرًا، وتحديدًا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ذكرت وسائل إعلام أن حكومة الاحتلال شقت طريقًا التفافيًا في منطقة الجوزة شمال الضفة الغربية، وبتكلفة 250 مليون دولار. وذلك الطريق هو واحد من بين أربع طرق شُقت هناك[68]. كما صادق الاحتلال في الوقت ذاته على مشروع استيطاني ضخم في القدس[69].

(63) «بنود الصفقة: خطة «كاملة الدسم» للإسرائيليين،» **الأخبار** (بيروت)، 2020/1/29، ص 4.

(64) دائرة شؤون المفاوضات، ورقة مفاهيمية، «صفقة القرن: صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين،» ص 4.

(65) «بنود الصفقة: خطة «كاملة الدسم» للإسرائيليين،» ص 6 (مصدر سابق).

(66) دائرة شؤون المفاوضات، المصدر نفسه، ص 4.

(67) «نتنياهو وغانتس يتفقان على فرض السيادة على غور الأردن،» قناة الجزيرة القطرية، 6 نيسان/أبريل 2020، <https://bit.ly/2VfSk2V>.

(68) قناة الجزيرة الفضائية، الساعة 14:50 بتوقيت مكة المكرمة (قطر 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

(69) قناة الحوار الفضائية، الساعة 21:20 بتوقيت غرينتش (2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

ونظرًا إلى تغير الإدارة الأمريكية، وتسلم الديمقراطي جو بايدن (2021ـ) رسميًا منصب قيادة البيت الأبيض[70]، ثمة احتمال وجود تغيير مُرتقب في الموقف الأمريكي تجاه الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وخطة ضم تلك الأراضي، ذلك الموقف الذي كان متحيزًا لمصلحة «إسرائيل». وما يعزز احتمالية التغيير، هو معارضة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ لصفقة القرن، وفكرة الضم أحادي الجانب[71]. وفي ذلك الصدد، ذكرت صحيفة **هآرتس** العبرية أن فوز بايدن سيعيد فكرة حلّ الدولتين، وفق نهجٍ أكثر عدالة[72]. ولا نعلم ماذا تقصد الصحيفة في قولها أكثر عدالة، ولا سيما أن «إسرائيل» خطت خطوات واسعة في الاستيطان الممهد للضم، وبات من المستحيل التخلي عن كتلها الاستيطانية التي دججتها بالمستوطنين، ولا عدالة إلا بإخلاء تلك الكتل وعودة الحق إلى أصحابه.

تجدر الإشارة إلى أن فرز 90 بالمئة من الأصوات المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، التي أجريت في 23 آذار/مارس 2021 أظهر أنه من الممكن حصول الكتلة المؤيدة لنتنياهو على 52 مقعدًا، وذلك في حال انضمام حزب يامينا المتشدد إليها[73]. ما يجعل من الصعوبة استجابة الجانب الإسرائيلي إلى أي دعوة «عادلة» تنادي بحل الدولتين.

رابعًا: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة

شيَّدت «إسرائيل» الكثير من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، ونطّلع في الجداول الخمسة عشر المتتالية المدرجة في ما يلي على تلك المستوطنات التي لم تزل قائمة في الضفة الغربية والجولان[74]:

---

(70) تناقلت وسائل الإعلام اليوم مراسيم احتفالية تنصيب بايدن، قناة الجزيرة الفضائية القطرية، وغيرها، 20 كانون الثاني/يناير 2021.

(71) «107 من نواب الكونغرس لترامب: «صفقة القرن» تهدد بتجدد العنف،» وكالة الأناضول، 7 شباط/فبراير 2020، <https://bit.ly/3wwz5PO>.

(72) قناة الجزيرة الفضائية، الساعة 13:30 بتوقيت مكة المكرمة، (قطر ـ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

(73) «فرز 90 بالمئة من الأصوات بالانتخابات الإسرائيلية.. إليكم المؤشرات،» سي أن أن عربي، 24 آذار/مارس 2021، <https://cnn.it/3qUDxGy>.

(74) الجداول من تصميم الباحث، وتم توثيق معلوماته بالاعتماد على عدد من المصادر؛ من بينها: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: بيانات (غير منشورة) 2020. رام الله – فلسطين، أرسلت للباحث في تاريخ 2021/1/27، من البريد الإلكتروني لقسم خدمات الجمهور/الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، dus@pcbs.gov.ps»؛ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، <http://info.wafa.ps>؛ عمران أبو صبيح، **دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة** (عمّان: دار الجليل للنشر، 1993)، وعدد من المقالات المنشورة ضمن موقع عشتار نيوز للإعلام والسياحة، (الجولان السوري المحتل)، <http://www.ashtarr.net>.

الجدول الرقم (1)
المستوطنات الإسرائيلية المُشيدة
في المحور الشرقي من الضفة الغربية (غور الأردن)

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
الموج	1968	اتحاد الكيبوتزيم	255	5000 المساحة الكلية
محولا	1968	هبوعيل همزراحي	609	7000 المساحة الكلية
أرجمان	1968	بيتار	133	8600 المساحة الكلية
مسوءه	1970	العامل الصهيوني	184	162 مسطح البناء
جلجال	1970	الكيبوتز الموحد	203	181 مسطح البناء
بتسايل	1970	غير معروف	304	319 مسطح البناء
متسبية شاليم	1970	اتحاد الكيبوتزيم	207	72 مسطح البناء
نعران	1970	الكيبوتز الموحد	101	105 مسطح البناء
يطاف	1970	الكيبوتز الموحد	359	2700 المساحة الكلية
معاليه إفريم	1970	الكيبوتز الموحد	1261	359 مسطح البناء
حمرا	1971	الاتحاد الزراعي	173	123 مسطح البناء
بكعوت	1972	الاتحاد الزراعي	181	115 مسطح البناء
جيتيت	1972	بيتار	505	7000 المساحة الكلية
ميخورا	1972	الاتحاد الزراعي	166	103 مسطح البناء
كاليا	1974	اتحاد الكيبوتزيم	437	771 المساحة الكلية
كوخاف هشاحر	1975	العامل الصهيوني	2227	301 مسطح البناء
نتيف هجدود	1975	الموشافيم	212	234 مسطح البناء
تومر	1975	الموشافيم	276	218 مسطح البناء
روعي	1976	الاتحاد الزراعي	175	106 مسطح البناء
ريمونيم	1977	الاتحاد الزراعي	700	161 مسطح البناء
متسبيه يريحو	1977	غوش إيمونيم	2560	331 مسطح البناء
يافييت	1977	الموشافيم	203	173 مسطح البناء
نويعمة	1979	غير معروفة	166	119 مسطح البناء
شيلح	1979	هبوعيل همزراحي	666	241 مسطح البناء
حمدات	1979	غير معروفة	296	202 المساحة الكلية
فيرد يريحو	1980	الاتحاد الزراعي	341	117 مسطح البناء
بيت ها عرفاه	1980	غير معروفة	350	163 المساحة الكلية
اليشع	1982	غير معروفة	6	50 المساحة الكلية
مسكوت	1982	غير معروفة	310	45 مسطح البناء
بيترونوت	1983	غير معروفة	نواتها 35 مجندًا	107 المساحة الكلية
مجداليم	1983	غوش إيمونيم	448	136 المساحة الكلية
روتم	1984	الكيبوتز الموحد	228	55 المساحة الكلية
آلون	1990	غير معروفة	غير معروف	279 المساحة الكلية
جفعات سلعيت	2002	غير معروفة	40	82 المساحة الكلية

الجدول الرقم (2)
المستوطنات الإسرائيلية على المحور الغربي من الضفة الغربية
(خط الهدنة وقطاع اللطرون)

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
روش تسوريم	1969	بني عكيبا	933	247 مسطح البناء
موديعين	1969	أغودات يسرائيل	غير معروف	غير معروفة
نفي شالوم	1983	غير معروفة	324	غير معروفة
مكابيم	1986	غير معروفة	10600	888 مسطح البناء
موديعين عيليت	1996	غير معروفة	73080	4549 مسطح البناء
لبيد	1996	غير معروفة	2394	335 مسطح البناء
كفار هاررونيم	1997	غير معروفة	2658	337 مسطح البناء
مينورا	1998	غير معروفة	2716	غير معروفة
مفو حورون	1969	أغودات يسرائيل	2669	524 مسطح البناء
ريحان/ ب	1971	غير معروفة	1411	698 مسطح البناء
اليعازر	1975	هبوعيل همزراحي	2459	265 مسطح البناء
منتزه كندا بارك	1976	غير معروفة	غير معروف	4500 المساحة الكلية
مسحه	1977	أمناه	3838	1757 المساحة الكلية
بئر طال	1977	هبوعيل همزراحي	771	213 مسطح البناء
ريحان	1977	العامل الصهيوني	329	13443 المساحة الكلية
كفار روت	1977	الموشافيم	264	137
بيت حورون	1977	غير معروفة	1437	235 مسطح البناء
سلعيت	1978	بيتار	1331	691 المساحة الكلية
كرني شومرون/ب	1979	بيتار	995	533 المساحة الكلية
ألفيه منشيه	1979	أمناه	7592	1080 مسطح البناء
متتياهو	1979	أغودات يسرائيل	891	149 مسطح البناء
الكانا/ ب	1980	أمناه	1000	642 المساحة الكلية
نيلي	1981	أمناه	1786	321 مسطح البناء
شعاري تكفا	1981	غير معروف	6040	770 مسطح البناء
شاكيد	1981	حيروت	961	229 مسطح البناء
اشكولوت	1982	غير معروفة	577	92 مسطح البناء
نيجوهوت	1982	المنظمة الصهيونية	352	227 المساحة الكلية
بيت عين	1982	غوش إيمونيم	1568	291 مسطح البناء
تيلم	1981	بيتار	445	451 المساحة الكلية
حرميش	1982	أمناه	224	96 مسطح البناء
بيتار	1982	أغودات يسرائيل	1700	8000 المساحة الكلية
ايلي ذهاب	1982	غير معروفة	3398	608 المساحة الكلية
جبعوت	1983	الكيبوتز الديني	60	1800 المساحة الكلية
مفو مودعيم	1983	غير معروفة	غير معروف	2800 المساحة الكلية
نعالي	1984	غير معروفة	2148	314 مسطح البناء
أورانيت	1984	المفدال	8955	1204 مسطح البناء
أفني حيفتس	1984	أمناه	1923	789 المساحة الكلية
بدوئيل	1985	غير معروفة	2009	473 المساحة الكلية

عيتس إفريم	1985	غير معروفة	2427	233 مسطح البناء
حشمونئيم	1985	غير معروفة	2771	752 مسطح البناء
جبعات ها رادر	1985	غير معروفة	4088	1181 المساحة الكلية
بيتار عيليت	1985	غير معروفة	61500	2208 مسطح البناء
تسوفيم	1989	غوش إيمونيم	2406	261 مسطح البناء
سنسانه	1997	غير معروف	519	188 المساحة الكلية

الجدول الرقم (3)

مستوطنات القدس من جهة الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
رامات إشكول	1969	غير معروف	7150	550 مسطح البناء
التلة الفرنسية	1969	هبوعيل همزراحي	8670	718 المساحة الكلية
الجامعة العبرية	1969	غير معروفة	9649	765 المساحة الكلية
عطاروت	1970	غير معروفة	غير معروف	2715 المساحة الكلية
ماميلا	1970	غير معروفة	3640	116 مسطح البناء
راموت	1973	غير معروفة	53638	2629 المساحة الكلية
نبي يعقوب	1973	غير معروفة	25665	1846 المساحة الكلية
معلوت دفنا	1973	غير معروفة	3411	285 المساحة الكلية
سان هدريا	1973	غير معروفة	4491	غير معروفة
جبعات زئيف	1975	غير معروفة	17000	2741 المساحة الكلية
جبعون حداشاه	1978	أمناه	1066	248 المساحة الكلية
عنتوت	1982	أمناه	1421	689 المساحة الكلية
بسجات زئيف	1982	غير معروفة	42973	3137 المساحة الكلية
آدم	1983	غير معروفة	5682	1324المساحة الكلية
كوخاف يعقوب	1984	غير معروفة	8542	1680 المساحة الكلية
هار صموئيل	1998	غير معروفة	500	300 المستحة الكلية

الجدول الرقم (4)

مستوطنات القدس من جهة الجنوب

والجنوب الشرقي والجنوب الغربي

المستوطنة	التأسيس	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
جيلو	1971	30730	1472 المساحة الكلية
تلبوت الشرقية	1973	15214	1567 المساحة الكلية
هار جيلو	1973	1635	224 مسطح البناء
رامات كدرون	1984	1344	365 المساحة الكلية
هار حوما	1990	17927	365 مسطح البناء
جبعات همتوس	1991	مجتمعتين	172 المساحة الكلية

الجدول الرقم (5)
مستوطنات إسرائيلية شرق مدينة القدس

المستوطنة	التأسيس	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
الحي اليهودي	1967	2831	104 المساحة الكلية
معاليه أدوميم	1974	38000	7010 المساحة الكلية
ميشور أدوميم	1974	منطقة صناعية	7000 المساحة الكلية
كفار أدوميم	1981	4674	693 المساحة الكلية
نوفي برات	1992	13	135 المساحة الكلية

الجدول الرقم (6)
مستوطنات كتلة أريئيل شمال الضفة الغربية

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
كرني شومرون	1978	أمناه	8135	346المساحة الكلية
أريئيل	1978	غوش إيمونيم	20000	2379 مسطح البناء
تبواح	1978	غوش ايمونيم	1312	369 المساحة الكلية
ياكير	1980	حيروت	2288	575 المساحة الكلية
معاليه لفونا	1980	غوش إيمونيم	906	161 مسطح البناء
بيت اريه	1981	حيروت	5253 مع مستوطني عوفريم	837 مسطح البناء
عمانوئيل	1981	غير معروفة	3906	520 المساحة الكلية
بركان	1981	أمناه	1895	563 المساحة الكلية
نوفيم	1982	غير معروفة	865	632 المساحة الكلية
نيتافيم	1982	غير معروفة	958	339 المساحة الكلية
عوفريم	1983	حيروت	5253 مع مستوطني بيت أرييه	179 مسطح البناء
جينات شومرون	1985	غير معروفة	472	958 المساحة الكلية
بروخيم	1985	المفدال	1165	177 المساحة الكلية
رفافا	1991	غوش إيمونيم	2632	605 المساحة الكلية

الجدول الرقم (7)
مستوطنات الطوق الاستيطاني الإسرائيلي (الخانق) حول مدينة رام الله

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
بيت إيل/أ	1977	أمناه	5973	179 مسطح البناء
بيت إيل/ب	1979	أمناه	1300	5000 المساحة الكلية
بسجوت	1981	هبوعيل همزراحي	1881	238 مسطح البناء
دوليب	1983	غوش إيمونيم	2000	280 مسطح البناء
كتلة طلمون	1989	أمناه	4575	421 مسطح البناء

الجدول الرقم (8)
مستوطنات الطوق الاستيطاني الإسرائيلي (الخانق) حول مدينة نابلس

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
إيلون موريه	1975	أمناه	1920	381 مسطح البناء
كفار كدوم	1975	غوش إيمونيم	4225	1000 المساحة الكلية
شافي شومرون	1977	غوش إيمونيم	977	276 مسطح البناء
برخا	1982	أمناه	2757	238 مسطح البناء
يتسهار	1983	أمناه	1726	1248 المساحة الكلية
إيتمر	1984	غوش إيمونيم	1269	677 المساحة الكلية
عميحاي	2017	غير معروفة	209	205 المساحة الكلية

الجدول الرقم (9)
بقية أطواق المستوطنات الإسرائيلية حول المدن
والتجمعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
عوفرا	1975	غوش إيمونيم	3043	381 مسطح البناء
شيلو	1977	غوش إيمونيم	4356	373 مسطح البناء
حلميش	1977	غوش إيمونيم	1485	297 مسطح البناء
مفو دوتان	1978	غوش إيمونيم	448	96 مسطح البناء
عطيرت	1979	أمناه	900	161 مسطح البناء
مخماس	1980	أمناه	1529	221 مسطح البناء
عيناف	1981	أمناه	891	183 مسطح البناء
إيلي	1983	غوش إيمونيم	4415	591 مسطح البناء
نحليئيل	1984	أغودات يسرائيل	528	90 مسطح البناء
راحاليم	1991	غير معروفة	802	217 المساحة الكلية

الجدول الرقم (10)
مستوطنات كتلة غوش عيتسيون جنوب الضفة الغربية

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
كفار عيتسون	1967	هبوعيل همزراحي	1156	258 مسطح البناء
آلون شفوت	1969	هبوعيل همزراحي	3098	492 مسطح البناء
تكواع	1975	هبوعيل همزراحي	4076	231 المساحة الكلية
مجدال عوز	1977	هبوعيل همزراحي	574	95 مسطح البناء
إفرات	1979	هبوعيل همزراحي	10806	1792 المساحة الكلية
معاليه عاموس	1981	غير معروف	663	89 مسطح البناء
النبي دانيال	1982	غوش إيمونيم	2322	268 مسطح البناء
نوكديم	1982	أمناه	2383	336 المساحة الكلية
متساد أسفر	1983	غير معروفة	932	201 المساحة الكلية
أفينات	1983	غير معروفة	237	غير معروفة
كيدار	1984	حيروت	1599	365 المساحة الكلية
كرمي تسور	1984	هبوعيل همزراحي	1001	135 مسطح البناء

الجدول الرقم (11)
مستوطنات الطوق الاستيطاني الإسرائيلي (الخانق) حول مدينة الخليل

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
كريات أرباع	1968	غوش إيمونيم	7326	466 مسطح البناء
حجاي	1984	أمناه	667	142 مسطح البناء

الجدول الرقم (12)
المستوطنات الإسرائيلية جنوب مرتفعات الخليل

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	مساحتها بالدونم
بيت ياتير	1977	غوش أيمونيم	550	208 مسطح البناء
كرمئيل	1981	غوش إيمونيم	437	347 المساحة الكلية
معون	1981	غير معروفة	595	167 مسطح البناء
أدورا	1982	غير معروفة	462	372 المساحة الكلية
ياكين	1982	غير معروفة	1339	3422 المساحة الكلية
سوسيا	1983	أمناه	1115	460 المساحة الكلية
تيني عومريم	1983	أمناه	872	384 المساحة الكلية
عتنائيل	1983	غير معروفة	1044	185 مسطح البناء
بني حيفر	1983	غير معروفة	635	4060 المساحة الكلية
شني	1984	أمناه	544	43 المساحة الكلية
شمعه	1988	غير معروفة	741	172 المساحة الكلية

الجدول الرقم (13)
مستوطنات المنطقة الشمالية من الجولان

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	المساحة بالدونم
ميروم هجولان	1967	الكيبوتز الموحد	700	4500 المساحة الكلية
سينير	1967	الكيبوتز القطري	467	5500 المساحة الكلية
إل روم	1971	الكيبوتز الموحد	392	8600 المساحة الكلية
نفي أطيف	1971	المنظمة الصهيونية	115	3000 المساحة الكلية
أدوم	1975	العامل الصهيوني	103	400 المساحة الكلية
شاعل	1976	حيروت	225	1800 المساحة الكلية
كيلع	1981	الكيبوتز الموحد	298	غير معروفة
كيطع	1982	الكيبوتز الموحد	13 عائلة	400 المساحة الكلية
متسوك عوربيم	2001	غير معروفة	غير معروف	غير معروفة
رامات ترامب	2019	غير معروفة	مخطط لها استيعاب 120 عائلة	غير معروفة

الجدول الرقم (14)
مستوطنات المنطقة الجنوبية من الجولان

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد مستوطنيها	المساحة بالدونم
أفيك	1967	غير معروفة	329	4500 المساحة الكلية
مفو حمه	1968	اتحاد الكيبوتزيم	150 عائلة	4500 المساحة الكلية
رامات مجشيميم	1968	هبوعيل همزراحي	704	4500 المساحة الكلية
إلي-عاد	1968	الموشافيم	272	4500 المساحة الكلية
جفعات يواب	1968	الموشافيم	452	4500 المساحة الكلية
نؤوت هجولان	1968	العامل الصهيوني	350	4500 المساحة الكلية
راموت	1968	الموشافيم	487	4500 المساحة الكلية
جيشور	1968	الكيبوتز القطري	283	800 المساحة الكلية
بني يهودا	1972	غير معروفة	1060	4500 المساحة الكلية
خسفين	1973	هبوعيل همزراحي	1720	غير معروفة
نوف	1972	بيتار	529	4000 المساحة الكلية
كفار حاروب	1973	اتحاد الكوبتزيم	312	4000 المساحة الكلية
معاليه جيملا	1976	اتحاد الموشافيم	357	600 المساحة الكلية
أفني إيتان	1974	غير معروفة	463	1420المساحة الزراعية
ناطور	1978	الكيبوتز القطري	111	2700 المساحة الكلية
الدبوسية	1980	اتحاد الكيبوتزات	517	غير معروفة
كناف	1984	غير معروفة	333	200 المساحة الكلية
ميتسار	1981	الكيبوتز الموحد	287	غير معروفة
داليوت	1985	الموشافيم	مبيت	غير معروفة
كدمات كنيرت	2002	غير معروفة	غير معروف	غير معروفة

الجدول الرقم (15)
مستوطنات المنطقة الوسطى من الجولان

المستوطنة	التأسيس	الجهة التي تتبعها	عدد سكانها	المساحة بالدونم
عين زيفان	1967	الكيبوتز الموحد	197	5000 المساحة الكلية
كيشت	1974	غوش ايمونيم	700	2000 المساحة الكلية
يونتان	1975	المفدال	353	2000 المساحة الكلية
كتسرين	1974	غير معروفة	8500	12214 المساحة الكلية
أني-عام	1973	هبوعيل همزراحي	494	4000 المساحة الكلية
أورطال	1978	الكيبوتز الموحد	340	400 المساحة الكلية
جفعات يئير	1980	هبوعيل همزراحي	غير معروف	غير معروفة
ألون هبشان	1980	هبوعيل همزراحي	340	200 المساحة الكلية
كدمات تسفي	1980	غير معروفة	373	400 المساحة الكلية
حاد-نيس	1982	بيتار	510	غير معروفة
دور هجولان	1994	غير معروفة	30	غير معروفة

الاستنتاجات

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، لعل أكثرها أهمية ما يلي:

ـ تولّي نتنياهو قيادة حكومات إسرائيلية لخمس مرات، على الرغم من اتهاماته بالفساد، يعني أنه الشخصية الصهيونية المثالية، الساعية لضم الأراضي المحتلة.

ـ على الرغم من المفاوضات مع الجانب العربي في السر والعلن، فإن «إسرائيل»، ولا سيما تحت قيادة نتنياهو لم تفتر عن أنشطتها الاستيطانية، ما يعني أنها ماضية في تحقيق هدفها النهائي (الضمّ)، وأن تلك المفاوضات ما هي إلا محاولة لتبييض وجهها أمام المنتقدين لسياستها الاستيطانية.

ـ أنشطة «إسرائيل» الاستيطانية، ولا سيما في القدس وغور الأردن، وتمسكها بالكتل الاستيطانية المنتشرة في سائر مناطق الضفة الغربية يؤكد رغبتها في منع حل الدولتين، وبخاصة أنها تعلم أن الفلسطينيين لن يقبلوا بدولة مقطعة الأوصال، كالتي اقترحها ترامب في «صفقة القرن».

ـ وجود ميل إسرائيلي عام نحو الاستيطان في الأراضي المحتلة، وهذا ما استغله نتنياهو في تجدد توليه رئاسة الوزراء لعدة مرات.

التوصيات

وفي ما يلي مجموعة من التوصيات، التي ارتآها الباحث من خلال دراسته:

ـ وجوب العمل على وحدة الصف الفلسطيني في مواجة سياسية «إسرائيل» الاستيطانية، ونبذ الخلافات ولا سيما بين فتح وحماس.

ـ استغلال فرصة فوز الديمقراطي جو بايدن بإدارة البيت البيض، للمطالبة بإنهاء الاحتلال، وقيام دولة فلسطينية.

ـ ضغط أبناء الأراضي المحتلة على الحكومة الإسرائيلية بالاحتجاجات والتظاهرات والمقاطعة للحدّ من أنشطة «إسرائيل» الاستيطانية في أراضيهم.

ـ تقديم الدراسات حول الاستيطان الإسرائيلي وتبيان مخاطره، وعقد الندوات والمؤتمرات الخاصة بذلك، وتوسيع حدود المشاركة بها، لأن ذلك يجعل المواطن العربي والشرفاء من العالم على دراية مستديمة ومستفيضة بأهداف «إسرائيل» الرامية إلى سلب أبناء الأراضي المحتلة حقوقهم، وبالتالي ستخلق تلك الدراسات الوعي، ما يمكّن المواطن العربي من إدراك مخاطر الاستيطان والتصدي له.

خاتمة

إن السياسة الاستيطانية لحكومات نتيناهو الليكودية، ما هي إلا انعكاس لتوجه إسرائيلي عام يرى ضرورة ضم الأراضي العربية المحتلة، تمهيدًا لقيام ما يُسمى «دولة إسرائيل الكبرى» من النيل إلى الفرات. وعليه، يمكننا القول إنه لا يوجد حلّ مرضٍ لإنهاء الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)، لتضارب المطالب، وهذه الحقيقة سيجزم بها كل مَن يلاحظ سرعة وتيرة الاستيطان الإسرائيلية في

الأراضي المحتلة، ورفض «إسرائيل» العودة وبشدة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، ويقابل ذلك كله رفض الجانب العربي، وبخاصة أبناء الأراضي المحتلة، التنازل عن أراضيهم. وإن كان هناك من حلّ لذلك الصراع فإنه سيكون من باب القوة. وبما أن جميع المؤشرات تدل على تفوق «إسرائيل» عسكريًا ودبلوماسيًا، ذلك التفوق المدعوم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فإن «الحلّ» إن وُجِدَ لا يخرج عن خيارين لا ثالث لهما:

الخيار الأول: ضم جميع الأراضي العربية المحتلة، مع احتمال إعطاء الشعب العربي الذي يعيش في تلك الأراضي نوعًا من الحكم الذاتي لإدارة شؤونه المدنية. ونشير، إلى أن ذلك الخيار إن تم اللجوء إليه سيصطدم بإرادة الشعب العربي وبخاصة الواقعون تحت نير الاحتلال. وهذا يعني تجدد الصدامات بين الحين والآخر، حتى تصبح جزءًا من الحياة اليومية.

الخيار الثاني: ضم كل التجمعات الاستيطانية الكبرى لـ «إسرائيل»، أو قسم منها، وجعل القدس عاصمة أبدية لها، مع إنشاء دويلة فلسطينية مقطعة الأوصال، أي على نحوٍ مشابه لِما طرحه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وهذا الخيار سيصطدم أيضًا برفض أبناء الأراضي المحتلة. ولكن من الممكن أن تلجأ «إسرائيل» إليه ظلمًا وعدوانًا، وبخاصة إذا حظيت بدعم إدارة أمريكية أكثر تهورًا ومساندة لها من إدارة الرئيس ترامب. ولكن عليها قبل ذلك أن تحظى بدعم البلدان العربية، وربما لهذا السبب راحت تسعى إلى تطبيع علاقتها مع العرب، مستغلة الظروف الراهنة التي تمر بها دول المنطقة □

المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالحاجات الإنسانية في اليمن

موسى علاية

أستاذ إدارة التنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية ودراسة الصراعات، معهد الدوحة للدراسات العليا.

لاو أسخوبلن

أستاذ مشارك في دراسات التنمية، جامعة رادبود نايميخن – هولندا.

مقدمة

إن البحث في العوامل التي تؤدي إلى عدم فاعلية السياسات التنموية الدولية يُعَدّ العنصر الأساسي في النقاش الأكاديمي والسياساتي الواسع والمستمر منذ زمن لدى العلماء وذوي الاختصاص في المساعدات الدولية، وخصوصًا عندما اعترف المانحون مؤخرًا أنهم أدّوا دورًا في عدم فاعلية هذه المساعدات، فإعلان باريس 2005 والإعلانات اللاحقة لأكرا في عام 2008 وبوسان 2011[1] من المؤتمرات الدولية التي بحثت واقع عدم فاعلية المساعدات الدولية، وأرجعته إلى عوامل عميقة وبنيوية في جانبي معادلة المساعدات الدولية (المانحين والمستفيدين)[2].

إن أحد العوامل الرئيسية في عدم فاعلية المساعدات الدولية يتعلق بواقع انتشار الجهات المانحة (حجم بسيط من الأموال وعدد كبير من المانحين الذين يعملون في كثير من البلدان)،

(1) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): *The Paris Declaration on Aid Effectiveness, Ownership, Harmonisation, Alignment, Results and Mutual Accountability* (Paris: High Level Forum, 2005); *Accra Agenda for Action* (Paris: Accra High Level Forum, 2008), and *Busan Partnership for Effective Development Cooperation* (Paris: OECD, 2011).

(2) Moosa Elayah, «Lack of Foreign Aid Effectiveness in Developing Countries between a Hammer and an Anvil,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 9, no. 1 (2016), pp. 82-99.

انظر أيضًا: موسى علاية: «فاعلية السياسات التنموية الخارجية في إصلاح القطاع العام في البلدان النامية ما بين متلازمة المعرفة المحلية والهندسة الاجتماعية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 460 (يونيو/حزيران 2017)، ص 52ـ73، و«المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية، والفواعل، والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة،» **سياسات عربية**، العدد 155 (أيار/مايو 2015)، ص 1ـ28.

وتفتيت/تجزئة القطاعات في الدول المستهدفة (حجم قليل من الأموال موزعة على الكثير من البرامج أو القطاعات)[3]، والجدال أن الانتشار والتجزّؤ يؤديان إلى ارتفاع تكاليف عمليات التسليم وعدم الفاعلية. هدف «إعلان باريس» وغيرها من الإعلانات والمبادئ الأساسية بصورة مركزة إلى إيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بالعدد المتزايد من الجهات المانحة التي تقدم مساعدة مشتتة لعدد كبير من المستفيدين، وكيفية خلق المواءمة بين الجهات الفاعلة (Harmonization). على الرغم من أهمية هذا التوجه التنموي وخلق المواءمة العالمية في توزيع المساعدات، إلا أن هناك ثلاث مشكلات على الأقل في هذه المناقشات الأكاديمية[4]: (1) الجزء الأكبر من الدراسات القائمة يحدد أنماط تسليم المساعدات عبر البلد المستهدف، من طريق التمييز بين الحاجات (مستويات الفقر)، والتمكين (تشجيع عملية التحول الديمقراطي)، والمصالح الذاتية للدول المانحة (التجارة بين الدول المانحة والمستقبلة)، ولا تولي اهتمامًا كبيرًا للأنماط وعلاقات المساعدات داخل الدولة المستفيدة؛ (2) يقتصر البحث العلمي والسياساتي على المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، وبالتالي تُترك الكثير من الجهات الفاعلة الجديدة في مجال التنمية (مثل المنظمات غير الحكومية الدولية)؛ (3) الأطراف الجنوبية (أي المنظمات غير الحكومية المحلية) خارج نطاق هذا النقاش الأكاديمي حول عاملَي الانتشار والتجزئة وتأثير ذلك في فاعلية المساعدات الدولية[5].

هناك القليل من الدراسات التي تناولت مشكلات توزيع وانتشار المنظمات غير الحكومية داخل البلدان المستقبلة للمعونات، وتعَدّ دراسة براس أحد الاستثناءات البارزة التي بحثت في أنماط التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية المحلية في كينيا[6]، وكذلك دراسة هابراكين وآخرون، التي ركزت أيضًا على كينيا وأعادت النظر في دراسة براس بصورة أساسية ولكن شملت إشراك المنظمات غير الحكومية الدولية في المعادلة[7]. تعتمد كلتا الدراستين على فكرة أن هناك ثلاثة تفسيرات محتملة لمدى تموضع المنظمات غير الحكومية المحلية في أي بلد: **الأولى** (يطلق عليها مسمى القديسين أو ملائكة الرحمة) تنص على أن المنظمات غير الحكومية تحدد مواقع وتموضع مشاريعها في الأمكنة التي يكون هناك حاجة إنسانية وتنموية ملحة؛ و**الثانية** (الخدمة الذاتية) التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية في أمكنة سهلة الوصول إلى البضائع والخدمات والتمويل

(3) Lau Schulpen, Bart Loman and Sara Kinsbergen, «Worse Than Expected? A Comparative Analysis of Donor Proliferation and Aid Fragmentation,» *Public Administration and Development*, vol. 31 (2011), pp. 321–339.

(4) Rik Habraken, R. Visser, and Lau Schulpen, «NGOs in Kenya: Why do They Go Where They Go? - Determinants of Provincial NGO Placement in Kenya,» paper presented at the ISTR Conference, Muenster, 2014,

(5) Anke Hoeffler and Verity Outram, *Need, Merit or Self-interest – What Determines the Allocation of Aid?*, Oxford, Centre for the Study of African Economies, 2008 (CSAE WPS/2008-19), ICNL (2015), NGO Law Monitor: Yemen, consulted 6 August 2015, <http://www.icnl.org/research/monitor/yemen.html>.

(6) Jennifer N. Brass, «Why do NGOs Go Where They Go? Evidence from Kenya,» *World Development*, vol. 40, no. 2 (2012), pp. 387-401.

(7) Habraken, Visser, and Schulpen, «NGOs in Kenya: Why do They Go Where They Go? - Determinants of Provincial NGO Placement in Kenya».

الخارجي؛ و**الثالثة** (البعد السياسي)، وهي المنظمات غير الحكومية المحلية التي توجد في الأمكنة التي يوجد فيها السياسيون الأقوياء في المجتمعات المحلية من أجل ضمان الحصول على التمويل الداخلي ضمن شبكات الرعاية السياسية المختلفة[8].

أظهرت كلتا الدراستين أن الأسباب الإنسانية من تقديم المساعدات وكذلك المصالح الشخصية سائدة، في حين أن «الضغوط السياسية لا يبدو أنها تؤثر في تموضع المنظمات غير الحكومية في كينيا»[9]. وأضاف هابراكين وآخرون أن المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية تنهج سلوك المتابعة لبعضها بعضًا، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى سلوك الراعي (رعي القطيع)[10]، والتفسير هو أن المنظمات غير الحكومية المحلية تتبع المنظمات غير الحكومية الدولية لأنها تعدّ مصدر التمويل الكبير والوحيد للمنظمات غير الحكومية المحلية في كثير من البلدان الفقيرة. ومن المفترض أن يكون العكس، فالمنظمات غير الحكومية الدولية ينبغي أن تتبع المنظمات غير الحكومية المحلية سعيًا منها لخلق شراكات محلية لتنفيذ برامجها بفاعلية[11].

مع توحيد شمال اليمن وجنوبه في عام 1990، ورثت الجمهورية اليمنية الكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان جزء منها يرجع إلى الاختلافات بين الأنظمة الحاكمة للدولتين قبل الوحدة: النظام الاشتراكي السابق في الجنوب والنظام الرأسمالي ذات الصبغة القبلية في الشمال.

واقع المنظمات غير الحكومية في بلد آخر لن يكون كما هي عليه الحال في دولة كينيا، لأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى. ففي هذه الدراسة أعدنا النظر في دراسة براس وهابراكين وآخرين، من خلال البحث في العوامل التي تساهم في تموضع المنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن. لقد اتبعنا المنطق نفسه والتوجه البحثي نفسه في كلتا الدراستين حول الحالة الكينية باستخدام بيانات حول وضع المنظمات غير الحكومية في اليمن لعام 2013 وبيانات عام 2008 كمتغيرات مستقلة، واعتمدنا تموضع المنظمات غير الحكومية الدولية في اليمن (INGOs) كعامل توضيحي إضافي كما تم استخدامه في دراسة هابراكين وآخرين، وذلك

(8) Ibid.

(9) Brass, Ibid.

(10) Anna Fruttero and Varun Gauri, «The Strategic Choices of NGOs: Location Decisions in Rural Bangladesh,» *The Journal of Development Studies*, vol. 41, no. 5 (2005), pp. 759-787, and Dirk-Jan Koch, *Aid from International NGOs – Blind Spots on the Aid Allocation Map* (New York: Routledge, 2009).

(11) Habraken, Visser, and Schulpen, «NGOs in Kenya: Why do They Go Where They Go? - Determinants of Provincial NGO Placement in Kenya,» p. 9.

من أجل معرفة التوزيع الجغرافي وتموضع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في اليمن بوصفها جهات فاعلة مهمة في مجال التعاون الدولي[12].

تبدأ هذه الدراسة بعرض موجز عن واقع السياق المحلي اليمني، ونركز أكثر على الواقع السياسي والهيكل السياسي/الإداري للبلد قبل الحرب القائمة. يتبع ذلك نظرة عامة على المنظمات غير الحكومية المحلية (وجزئيًا المنظمات غير الحكومية الدولية) النشطة في اليمن. إضافة إلى استعراض منهجيتنا (بما في ذلك مناقشة البيانات، وقيودها، وفرضياتها، والمنهجية). وبعد التحليل ننهي دراستنا ببعض الاستنتاجات والمناقشات الأولية.

أولًا: تغير البنية السياسية والهيكل الإداري في اليمن

مع توحيد شمال اليمن وجنوبه في عام 1990، ورثت الجمهورية اليمنية الكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان جزء منها يرجع إلى الاختلافات بين الأنظمة الحاكمة للدولتين قبل الوحدة: النظام الاشتراكي السابق في الجنوب والنظام الرأسمالي ذات الصبغة القبلية في الشمال. وقد أدى دمج المؤسسات السياسية والاقتصادية والإدارية إلى زيادة حدة هذه التحديات، وأثر سلبًا في تنمية البلد واستقراره وأمنه[13]. وهكذا، فإن الوحدة لم تخلق حدودًا فاصلة وواضحة تنظم من خلالها الشؤون السياسية غير المستقرة وصراعات السلطة في هذا البلد، الذي تهيمن عليه فصائل من النخبة القبلية وتتلاعب بكل مقدراته بمجموعة من العملاء الذين يستمدون قوتهم على أساس الولاءات القبلية أو الطائفية[14]. منذ ذلك الحين سيطرت صراعات السلطة (العنيفة) على المشهد السياسي في اليمن، وهذا كان واضحًا بالفعل في عام 1994 عندما أعلن الجنوب انفصاله عن الشمال ولكن النخبة السياسية الجنوبية هُزمت بعد ذلك في حرب أهلية قصيرة قادها الحزب الحاكم السابق في الشمال (المؤتمر الشعبي العام).

كانت الانتخابات البرلمانية لعام 2003 هي آخر انتخابات عقدت في البلاد حتى الآن (رغم أن هناك انتخابات رئاسية تمت فيما بعد في عامي 2006 و2012 وكذلك انتخابات محلية في عام 2006). منذ ذلك الحين واليمن في حالة مروحة من الصراعات المتتالية على السلطة بين قوى سياسية وقبلية مختلفة: سيطر أربعة من هذه الصراعات على الساحة السياسية اليمنية في القرن الحادي والعشرين: (1) حركة المتمردين الحوثيين في مدينة صعدة ابتداءً من عام 2004، حيث ظهرت على السطح النزاعات الشيعية الزيدية مع الحكومة بصورة أساسية بشأن القضايا الاقتصادية؛ (2) انخفاض سلطة الرئيس صالح وصعود أحزاب اللقاء المشترك (JMP) بقيادة حزب الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) واللواء علي محسن الأحمر (الرجل الثاني في اليمن)؛ (3) صعود الحركة الجنوبية بدءًا من عام 2007 فصاعدًا، حركة احتجاج شعبية كانت تطالب بالعدالة الاجتماعية والاستقلال المحلي- وفي نهاية المطاف تدعو إلى الانفصال عن شمال اليمن؛

(12) Ibid.

(13) Moosa Elayah, «Governance Crisis in the Arab World: Presenting the Case of Yemen,» (Unpublished Master Thesis, University of Leiden, 2008).

(14) Elham Manea, *The Perils of Yemen's Cunning State*, report published by NOREF and the Dutch Institute of International Relations Clingendael, Oslo, NOREF (Norwegian Peacebuilding Resource Centre, 2012).

(4) الربيع العربي اليمني في أوائل عام 2011 الذي شهد تظاهرات حاشدة شملت مئات الآلاف من المتظاهرين المطالبين بالتوظيف العادل، والوصول إلى الخدمات، وقدر أكبر من الاستقلالية، وحل المظالم الأخرى. هذا المزيج المتقلب من المظالم والمشاركة، ليس من الشباب والمتظاهرين فقط ـ الذين يندرجون ضمن واقع المجتمع المدني ـ ولكن من سماسرة السلطة الرئيسية الأخرى أيضًا التي دفعت باليمن إلى أن تصبح دولة فاشلة حاليًا[15].

الهيكل الإداري: تنقسم الجمهورية اليمنية إلى 21 محافظة وتمثل هذه المحافظات أول وحدة إدارية على مستوى الحكم المحلي، وتنقسم كل محافظة بدورها إلى مديريات (333 مديرية في المجموع)، تنقسم مرة أخرى إلى أقسام مدنية (مدن، مناطق، أحياء) وأقسام ريفية (مديريات فرعية، قرى ومحلة) (انظر الجدول الرقم (1) للاطلاع على نظرة عامة على المحافظات وعددها من المديريات لكل محافظة)، ويعتبر المسؤول الأعلى في أي من المحافظات هو المحافظ المُعين من قبل الرئيس. وتعَدّ المحافظة وحدة إدارية وليست وحدة سياسية، على الرغم من تداخلها مع العديد من الوحدات السياسية في المحافظات الفرعية (أي المديريات). تصوت كل مديرية لصالح عضوها في البرلمان، ولكن عند انخفاض عدد سكان مديرية ما يتم ضمها إلى مديرية أخرى لأن قانون الانتخابات اليمني يشترط توافر عدد معين من الناخبين لكي يمثل هذه المنطقة عضو مجلس نواب. وقد أجريت آخر انتخابات برلمانية في عام 2003، وإلى جانب هذه الانتخابات البرلمانية، كانت هناك انتخابات مجالس محلية على مستوى المديريات، وآخرها تم في عام 2006 [16].

الجدول الرقم (1)
التقسيم الوطني وشبه الإداري في اليمن

المحافظات	عدد المديريات	محافظات	عدد المديريات
إب	20	صعدة	15
أبين	11	صنعاء	16
مدينة صنعاء	10	عدن	8
البيضاء	20	لحج	15
تعز	23	مأرب	14
الجوف	12	المحويت	9
حجة	31	المهرة	9
الحديدة	26	عمران	20
حضرموت	30	الضالع	9
ذمار	12	ريمة	6
شبوة	17	المجموع	333

المصدر: Yemen COS, *The Yemeni Yearly Statistical Book-2013* (Sana'a: Central Statistical Organisation, 2013).

(15) Erica Gaston, *Process Lessons Learned in Yemen's National Dialogue*, Special Report (Washington, DC: United States Institute of Peace (USIP), 2014).

(16) Elayah, «Governance Crisis in the Arab World: Presenting the Case of Yemen».

ثانيًا: المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في اليمن

أقرت الحكومة اليمنية في عام 2001، كجزء من سعيها نحو الإصلاحات الاقتصادية والسياسية منذ عام 1998، وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة[17]، قانون الجمعيات والمؤسسات (القانون 1) الذي تم نشره لاحقًا باسم «القانون الأكثر تمكينًا لحوكمة منظمات المجتمع المدني في شبه الجزيرة العربية»[18]. على الرغم من وجود بعض القيود، ينص القانون بوجه عام على حرية تكوين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، وعلى المنظمات أن تعمل بأقل قدر من التدخل الحكومي ومع عدم وجود عوائق قانونية أمام تلقي التمويل الأجنبي. يترك القانون 1 الأمر للمنظمات غير الحكومية (سواء كانت محلية أو دولية) أن تقرر التسجيل أو عدم التسجيل الرسمي لدى الجهات الحكومية المختصة، وبالتالي قد يمارس بعضها البعض عمله من دون تسجيل. منذ ذلك الحين، سجلت الآلاف من هذه المنظمات بالفعل، لكن الآلاف لم تسجل، ففي عام 2014، ذكر البنك الدولي أنه إلى جانب 8,317 منظمة مسجلة، كانت هناك «أكثر من 6000 منظمة أخرى [...] تعمل من دون تسجيل»[19]. وهناك إحصاءات تشير إلى أن العدد الإجمالي للمنظمات غير الحكومية في اليمن قد وصل إلى نحو 15000 في عام 2015، منها نحو 40 بالمئة أو أكثر غير مسجلة رسميًا[20].

منذ إقرار القانون 1، زاد عدد المنظمات غير الحكومية المحلية المسجلة أكثر فأكثر ليصل إلى ما يقرب من 10,000 منظمة في نهاية عام 2013، وبين عامَي 2000 و2013، كان المتوسط السنوي في زيادة المنظمات غير الحكومية في اليمن نحو 531 منظمة إضافية تسجل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (انظر أيضًا الشكل الرقم (1) الذي يوضح الزيادة في عدد المنظمات المسجلة). وتم تسجيل قرابة 105 من المنظمات غير الحكومية الدولية في مكتب المنظمات غير الحكومية الدولية بوزارة التخطيط والتنمية في عام 2013. وتشير هذه الأرقام بالفعل إلى أن المجتمع المدني في اليمن ليس صغيرًا على الإطلاق، وتقرير البنك الدولي (2014) قد يكون محقًا في القول إن المنظمات غير الحكومية «في اليمن هي من بين أكثر المنظمات حيوية ونشاطًا وتنوعًا في منطقة الشرق الأوسط، وهذا التنوع، على سبيل المثال، يصبح واضحًا عند النظر في أنواع المنظمات غير الحكومية التي تميز ساحة العمل المدني في اليمن[21].

---

(17) Kareem Elbayar «NGO Laws in Selected Arab States,» *The International Journal of Not-for-Profit Law*, vol. 7, no. 4 (2005), pp. 19-47.

(18) Hoeffler and Outram, *Need, Merit or Self-interest – What Determines the Allocation of Aid?*.

(19) World Bank, *Supporting Constructive Engagement between the Government of Yemen and CSOs – Partnership for Development Knowledge Conference March 4-6, 2014, Sana'a, Yemen* (Washington DC: World Bank, 2014).

(20) Moosa Elayah and Willemijn Verkoren, «Civil society during War: The Case of Yemen,» *Peacebuilding*, vol. 8, no. 4 (2019), pp. 1-23.

(21) United Nations Development Programme (UNDP), *Capacity Development for National NGOS in Yemen* (New York: United Nations Development Programme; World Bank, 2014).

الشكل الرقم (1)
وتيرة تزايد منظمات المجتمع المدني المحلية المسجلة في اليمن (2000ـ2013)

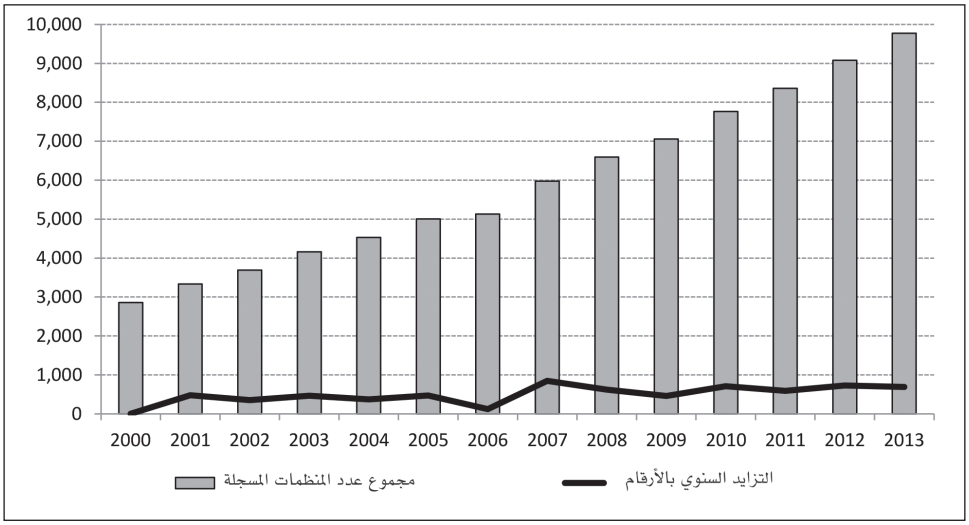

المصدر: الباحثان بناءً على بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (MOSAL) في اليمن.

التمييز بين المنظمات غير الحكومية يبدو واضحًا تمامًا في الجدول الرقم (2)، إلا أنه في الواقع يتم التمييز بين عدد كبير من أنواع المنظمات غير الحكومية المختلفة، بالنسبة إلى بعضها هنالك إجراءات إضافية ليتم إنشاؤها، فتحتاج المنظمات والنوادي الثقافية، على سبيل المثال، إلى إذن من وزارة الثقافة لتسجيلها، في حين أن المنتديات الإعلامية تحتاج إلى ذلك الإذن من وزارة الإعلام. ولا تستطيع بعض الجمعيات المحتملة (مثل الشبكات) التسجيل على الإطلاق نظرًا إلى عدم وجود تصنيف أو أحكام لتغطية نشاط الشبكة في قانون تسجيل المنظمات غير الحكومية الحالي[22]. إضافة إلى المدة الطويلة المطلوبة للتسجيل، وهذا يفسِّر حقيقة أن أعدادًا كبيرة من شبكات المنظمات غير الحكومية النشطة غير مسجلة على الإطلاق.

يتضح التنوع نفسه في ما يتعلق بأنواع المنظمات غير الحكومية عند التركيز القطاعي، ويتم التمييز بين 28 قطاعًا تنمويًا واجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا مختلفًا، حيث لا يتقيد الجزء الأكبر من المنظمات غير حكومية على قطاع واحد فقط، في الواقع، منظمة غير حكومية واحدة قد تشمل عشرة قطاعات. وهناك عدد قليل من القطاعات التي تبرز بوضوح في توجهات معظم المنظمات غير الحكومية. ولا تمثل هذه في الواقع مفاجأة لأن هذه القطاعات هي على ما يبدو القطاعات «التقليدية» لمجتمع المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم، كما هي واضحة في الجدول الرقم (3).

(22) GoY, Law No. 1 for the Year 2001.

الجدول الرقم (2)
إجمالي عدد المنظمات بحسب النوع ـ الأعداد المطلقة
والنسبة المئوية الإجمالية (العدد = 9.773) (2013)

نوع المنظمات غير الحكومية	الأعداد المطلقة	المجموع بالنسبة المئوية
منظمة خيرية	3,255	33.3
منظمات التنمية	3,125	32.0
المؤسسات الاجتماعية والإنسانية	2,331	23.9
المنظمات الثقافية	329	3.4
المنظمات المهنية والزراعية	289	3.0
المنتديات الثقافية والإعلامية	149	1.5
النقابات العامة	139	1.4
المنظمات العلمية	79	0.8
الأندية	35	0.4
منظمات الصداقات	29	0.3
منظمات الإخوة	13	0.1

المصدر: الباحثان بناءً على بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (MOSAL) في اليمن.

الجدول الرقم (3)
المنظمات غير الحكومية المحلية والقطاعات
(المجموع = 8317) (2012)

القطاع	النسبة المئوية من المنظمات غير الحكومية	القطاع	النسبة المئوية من المنظمات غير الحكومية
المساواة بين الجنسين / التمكين	60	بيئة	19
التعليم	55	الأقليات	17
الحد من الفقر	54	تنمية المناطق الحضرية	15
حقوق الإنسان	49	التمويل الأصغر	15
المناصرة	48	الاشخاص ذوي الحاجات الخاصة	14
الحكم وسيادة القانون	38	إدارة الموارد الطبيعية	10
بناء السلام	34	قضايا العمالة والعمالة	10
الصحة والتغذية (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية)	32	الزراعة والأمن الغذائي	7
ريادة الأعمال	23	هجرة	5
تنمية المناطق الريفية	22	مصايد الأسماك	2
الطوارئ ومنع الأزمات	20		

المصدر: World Bank, *Supporting Constructive Engagement between the Government of Yemen and CSOs – Partnership for Development Knowledge Conference March 4-6, 2014, Sana'a, Yemen* (Washington DC: World Bank, 2014).

يُظهر التركيز القطاعي للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن أوجه التشابه والاختلاف المهمة مع التركيز على الواقع القطاعي للمنظمات غير الحكومية المحلية (انظر الجدول الرقم (4)). وبغض النظر عن حقيقة أن المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن تميل إلى الاهتمام بتغطية أعداد كبيرة من القطاعات، فالمساواة بين الجنسين والتمكين (42 بالمئة من المنظمات غير الحكومية الدولية قالت إنها عاملة في هذا القطاع) تضع مرة أخرى هذا القطاع في القمة بالمقارنة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية العاملة في اليمن. تركز المنظمات غير الحكومية الدولية على قطاع الصحة (وفيروس نقص المناعة البشرية) في المرتبة الثانية. تركز نسبة أصغر من المنظمات غير الحكومية الدولية أيضًا على قطاعات سياسية مثل حقوق الإنسان (15 بالمئة مقابل 49 بالمئة بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية):

الجدول الرقم (4)
المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن وتوزيعها على القطاعات المختلفة
(العدد = 105) (2013)

القطاع	النسبة المئوية للمنظمات غير الحكومية الدولية	القطاع	النسبة المئوية للمنظمات غير الحكومية الدولية
الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية	48	الماء والنظافة	15
المساواة بين الجنسين / التمكين	42	بناء القدرات	15
المساعدات الإنسانية / منع الأزمات	41	حقوق الإنسان	15
تنمية المناطق الريفية والحضرية	34	المعيشة Livelihood	14
التعليم	28	الدمقرطة والحوكمة	14
إنقاذ الأطفال	24	الزراعة والأمن الغذائي	11
الحد من الفقر	22	أعمال بناء	9
الحماية الاجتماعية	20		

المصدر: حساباتنا الخاصة المستندة إلى بيانات المنظمات غير الحكومية الدولية من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن.

وربما تكون أكثر العلامات إثارة للاهتمام في هذه الدراسة هو التنوع الكبير في قطاع المنظمات غير الحكومية في اليمن في ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فتضم بعض المحافظات في اليمن منظمات غير حكومية أكثر كثيرًا من غيرها، وشهدت أيضًا زيادة أكبر كثيرًا على مر السنين. ليس من المستغرب أن يكون جزء كبير من المنظمات غير الحكومية (2.354 أو 24.1 بالمئة) مركزها الرئيسي في العاصمة صنعاء، في حين أن محافظات ريمة والبيضاء والجوف يغطي كل منها نحو 1 بالمئة فقط من المنظمات غير الحكومية المسجلة. يقدم الجدول الرقم (5) والشكل الرقم (2) نظرة عامة توضح عدد المنظمات غير الحكومية المحلية وفي أي محافظة يوجد مقرها:

الجدول الرقم (5)
المنظمات غير الحكومية النشطة
في المحافظات اليمنية (رقم 9773) (2013)
تاريخ التأسيس/التسجيل

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إب	126	151	171	202	234	269	281	311	367	401	437	461	489	552
أبين	174	212	226	256	291	337	352	393	436	468	507	507	511	537
مدينة صنعاء	532	612	663	737	790	964	1051	1234	1368	1486	1716	1864	2138	2354
البيضاء	38	49	56	61	65	71	73	81	85	90	93	93	93	99
تعز	327	379	431	460	477	499	504	548	579	614	648	715	769	802
الجوف	19	23	32	44	50	51	52	56	63	64	71	75	77	94
حجة	53	62	78	88	110	148	185	208	248	266	299	313	338	372
الحديدة	217	297	349	386	462	481	484	542	626	696	768	831	913	913
حضرموت	208	238	260	291	320	351	357	412	445	478	525	569	626	715
ذمار	106	119	124	133	142	147	148	197	240	247	289	346	382	416
شبوة	95	101	109	116	126	138	154	177	193	200	220	220	228	228
صعدة	49	59	66	71	77	80	86	90	94	97	106	132	143	152
صنعاء	99	116	126	139	153	176	196	236	253	266	293	323	340	361
عدن	366	389	412	430	451	458	469	489	497	514	526	546	594	673
لحج	171	200	220	238	259	280	305	315	337	347	351	362	376	393
مأرب	28	32	40	44	53	60	65	75	84	89	100	110	119	136
المحويت	42	55	64	78	95	109	115	126	126	130	136	143	147	147
المهرة	44	53	58	61	71	72	73	77	82	85	88	93	102	105
عمران	65	76	85	96	120	165	176	200	224	229	246	258	276	294
الضالع	62	73	79	87	97	116	126	155	193	233	283	329	347	350
ريمة	38	41	43	46	47	51	52	55	56	58	63	67	74	80
المجموع	**2859**	**3337**	**3692**	**4160**	**4532**	**5005**	**5128**	**5977**	**6596**	**7058**	**7765**	**8357**	**9082**	**9773**

المصدر: الحسابات الخاصة المستندة إلى بيانات المنظمات غير الحكومية الدولية من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمن.

الشكل الرقم (2)
المنظمات غير الحكومية المحلية المسجلة لكل محافظة (2013)

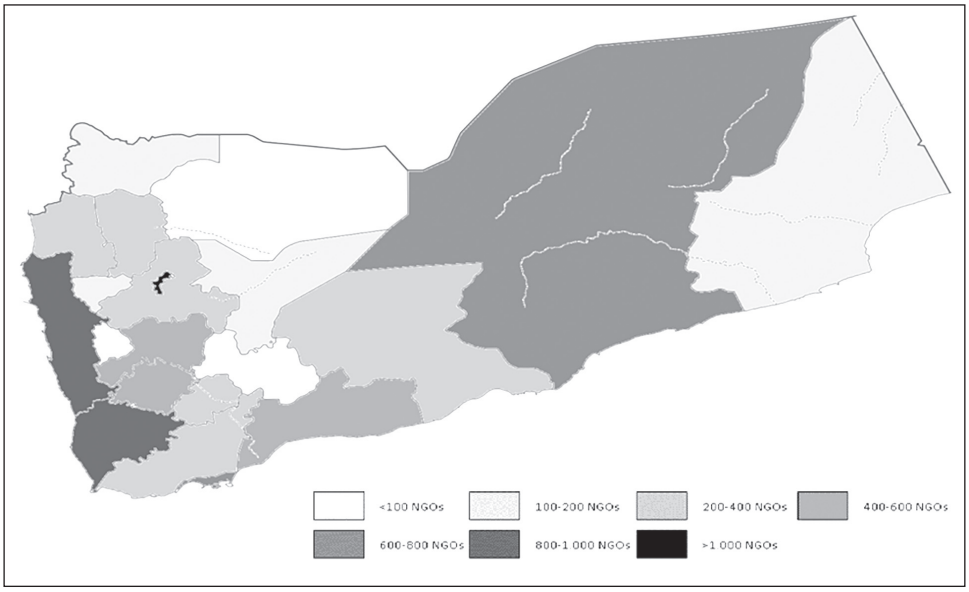

هناك دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي في عام 2013 في المحافظات الخمس الكبرى ووجدت أن 37 بالمئة من المنظمات غير الحكومية المحلية المسجلة تعمل فيها[23]، أما نقص البيانات فيعني أننا يجب أن نأخذ المقر الرئيسي لهذه المنظمات غير الحكومية المحلية كمؤشر للتوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية في اليمن. يُنظر إلى جميع المنظمات غير الحكومية البالغ عددها 9,773 المدرجة في هذه الدراسة على أنها نشطة فقط في المحافظة التي تم تسجيلها فيها. بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية الـ 105 المدرجة في هذه الدراسة، تتوافر معلومات أكثر تفصيلًا تُظهر أن الكثير منها نشطة في أكثر من محافظة واحدة، وفي الواقع، 54 منها (49.5 بالمئة)، نشطة في جميع المحافظات الـ21 في اليمن، في حين أن العدد المتبقي منها ينشط ما بين محافظة واحدة أو ست محافظات. إن النظر إلى المحافظات بصورة فردية يدل على أن الاختلافات في عدد المنظمات غير الحكومية الدولية النشطة صغيرة نسبيًا. وما يمكن ذكره كذلك أن محافظات مثل عدن ومدينة صنعاء وتعز وأبين وحضرموت تتضمن أكبر عدد من 61 و67 منظمة غير حكومية دولية نشطة وكذلك عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية المحلية، بينما المحافظات التي تحتل المرتبة الدنيا في التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية المحلية (مثل مأرب وشبوة وحجة) فهناك عدد قليل من المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل فيها[24].

(23) World Bank, 2013, p. 38.

(24) Radboud University Nijmegen's Database of LNGOs and INGOs in Yemen, <http://www.ndc-nwo.ruhosting.nl/wordpress/database-of-the-lngos-in-yemen/>.

ثالثًا: المنهجية ومصادر جمع المعلومات

إن المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة هجينة، أي جمعت ما بين التوجه النوعي والتوجه الكمّي، وقد اعتُمد العدد الإجمالي للمنظمات غير الحكومية لكل محافظة في عام 2013 كمتغير تابع وفقًا للبيانات التي تصدر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية، وهي الجهة الرسمية التي توفر المعلومات الأكثر شمولية والمحدثة سنويًا. ومع ذلك، فإن هذه البيانات ليست خالية من العيوب لسببين سبق ذكرهما: **أولًا**، لأنها لا تتضمن معلومات حول الانتشار الجغرافي (على مستوى المحافظات) التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية بالفعل. ما لا شك فيه أن المشاكل المتعلقة بقدرات الوزارة (ومكاتبها المحلية) تساهم في خلل هذه البيانات، على الرغم من أن عدد من المنظمات غير الحكومية قد أزيل من القائمة على مدار سنوات لأنها لم تعد نشطة. **ثانيًا**، لا تشمل البيانات سوى المنظمات غير الحكومية المسجلة وبالتالي نترك عددًا كبيرًا من المنظمات غير الحكومية المحلية التي لم تسجل رسميًا في عملية التحليل.

بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة، تم اعتماد المتغيرات الثلاثة التي تم شرحها في الإطار النظري للدراسة والتي طورها براس (2012)، والتي تتضمن ثلاثة تفسيرات محتملة حول تموضع وانتشار المنظمات غير الحكومية في أي بلد: **1ـ** المتغير الإنساني والتنموي والاجتماعي؛ **2ـ** منظمات تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية في أمكنة وجود المنظمات غير الحكومية الدولية؛ **3ـ** الارتباط السياسي والمالي مع أمكنة وجود الرجال الأقوياء في الدول وبكل مستوياتها. في هذه الدراسة، حاولنا قدر المستطاع، وبالحد الأقصى، تجاوز القيود المفروضة على عدم توافر البيانات المطلوبة (انظر أيضًا الإطار الرقم (1))، ومع ذلك، اعتمدنا عدد المنظمات غير الحكومية الدولية لكل محافظة كعامل توضيحي «مناسب» لتموضع المنظمات غير الحكومية المحلية. يوضح الجدول الرقم (6) التفسيرات والافتراضات المنهجية في هذه الدراسة، في حين يقدم الجدول الرقم (7) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدرجة.

المتغير المستقل **الأول** أن في المنظمات غير الحكومية عبارة «ملائكة الرحمة» لديها بُعد إنساني، فهي تذهب إلى مناطق حيث تكون الحاجة إلى عملها أعلى في الناحية الإنسانية والخدمية والتنموية مثل الحد من الفقر بوجه عام وتحقيق الحاجات في مجالات محددة مثل الصحة والتعليم. تم قياس هذا المتغير من خلال النظر في عدد الفقراء (كنسبة مئوية من مجموع السكان في المحافظة) على افتراض أن ارتفاع معدل الفقر يجذب المنظمات غير الحكومية للعمل في هذا المجال. وينطبق هذا المنطق على المتغيرات الأخرى: **(1)** توافر مياه الشرب المأمونة (النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على المياه عبر الأنابيب)؛ **(2)** الكهرباء (النسبة المئوية من السكان الذين يستخدمون الكهرباء كطاقة للإضاءة)؛ **(3)** مرافق الصحة العامة (عدد الأشخاص لكل منشأة صحة عامة)؛ **(4)** التعليم (النسبة المئوية من السكان الذين تراوح أعمارهم بين 6 و17 سنة الملتحقين بالمدرسة)، بعد ذلك انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (النسبة المئوية من السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز) كمتغير للحاجات الإضافية.

الإطار الرقم (1)
مصادر جمع البيانات

استخدمنا بيانات حول تموضع المنظمات غير الحكومية (أي تقسيم المنظمات غير الحكومية المحلية لكل محافظة) كمتغير تابع لعام 2013، وقررنا جمع البيانات حول المتغيرات المستقلة باستخدام فترة زمنية سابقة لعام 2013 مدتها سنتان من أجل تقليل العلاقة السببية العكسية، وتبين أن جمع مثل هذه البيانات حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المهمة والمقسمة على المحافظات يمثل تحديًا كبيرًا، وغالبًا ما كانت البيانات غير مكتملة في مصدر واحد، وبالتالي كان علينا الاعتماد على استخدام مصادر مختلفة للمتغير نفسه، وفي الوقت نفسه، فإن استخدام مصادر بيانات مختلفة لمؤشرات ومتغيرات محددة يسمح بالتحقق المتبادل والمتواتر. في بعض الحالات، كان الاتصال المباشر مع ممثلي الوزارات في اليمن أو مع سفارات اليمن مطلوبًا وتم الحصول على بيانات من هذه الجهات. كان أحد مصادر المعلومات الرئيسية في هذه الدراسة من (موقع الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن) التي كانت متاحة حتى منتصف عام 2015. لم نتمكن في جميع الحالات من العثور على بيانات لعام 2011 أو 2012 واضطررنا إلى الاعتماد على مصادر أكثر قِدمًا، كان هذا، على سبيل المثال، هو الحال مع البيانات المتعلقة بمستويات الفقر (أحدث البيانات المتاحة كانت لعام 2006). في حالات أخرى، كانت بيانات مفهومة كما في حالة الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية، نظرًا إلى أن آخر انتخابات أجريت في عامَي 2003 و2006 على التوالي، فإن البرلمان والمجالس المحلية لم تتغير منذ ذلك الحين. نقدم أدناه نظرة عامة على مصادر المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المستخدمة في هذه الدراسة:

المتغير (لكل محافظة) Variable (per governorate)	المصادر	السنة
#المنظمات غير الحكومية المحلية	دليل المنظمات غير الحكومية في اليمن منتدى المجتمع المدني شبكة حقوق الإنسان في اليمن (شخصية)	2013
مستوى الفقر في المجتمع	الجهاز المركزي للإحصاء	2006
واقع الصحة العامة	الجهاز المركزي للإحصاء وزارة الصحة	2012
الالتحاق في التعليم	الجهاز المركزي للإحصاء	2006
الحصول على المياه النظيفة	الجهاز المركزي للإحصاء	2009
استخدام الكهرباء للإضاءة	الجهاز المركزي للإحصاء	2009
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز	الجهاز المركزي للإحصاء وزارة الصحة	2011
التحضر	الجهاز المركزي للإحصاء	2009
تعداد السكان	الجهاز المركزي للإحصاء	2009
الطرق المعبدة	الجهاز المركزي للإحصاء الهيئة الوطنية للمعلومات	2009
#المنظمات غير الحكومية الدولية	وزارة التعاون الدولي (شخصي) دليل المنظمات غير الحكومية في اليمن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (شخصي)	2012
أعضاء البرلمان اليمني	اللجنة الوطنية للانتخابات في اليمن	2003
أعضاء المجالس المحلية	اللجنة الوطنية للانتخابات في اليمن	2006

الجدول الرقم (6)
المتغيرات النظرية والفرضيات

النظرية	المنظمات غير الحكومية أكثر تموضعًا... NGOs are more commonly located ...	الفرضيات. المزيد من المنظمات غير الحكومية في المحافظات التي فيها ... Hypotheses. More NGOs in governorates with ...
«ملائكة الرحمة، متغير الحاجات» (Saintly)	عندما تكون حاجة المجتمع كبيرة ولا تكون هناك الوسائل البديلة لتقديم الخدمة كافية	المزيد من الفقراء المزيد من الناس لكل مركز للصحة العامة قلة من الناس يذهبون إلى المدارس العامة عدد أقل من الناس يحصلون على المياه النظيفة قلة من الناس يستخدمون الكهرباء كوقود للإضاءة ارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
«متغير المصالح الذاتية» (Self-serving)	حيث يمكن للعاملين في المنظمات غير الحكومية أو المنظمة غير الحكومية كمؤسسة الوصول بسهولة إلى السلع والخدمات	ارتفاع معدل التحضر كثافة سكانية أعلى المزيد من الطرق المعبدة المزيد من المنظمات غير الحكومية الدولية
المتغير أو «البعد السياسي» (Political)	في المناطق التي تحصل فيها على مساعدة السياسيين الأقوياء من خلال شبكات رعايتهم	المزيد من نواب التابعين للحزب الحاكم المزيد من أعضاء المجلس المحلي التابعين للحزب الحاكم

المصدر: Jennifer N. Brass, «Why do NGOs Go Where They Go? Evidence from Kenya,» *World Development*, vol. 40, no. 2 (2012), p. 389.

الجدول الرقم (7)
وصف الإحصاءات للمقاييس المختلفة

المتغير Variable	ملاحظات المحافظة Governorate observations	Minimum	Maximum	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية في عام 2013	21	80	2354	465.38	499.177
نسبة الفقر (بالمئة)	21	40.45	59.85	49.8766	6.52445
عدد الأشخاص لكل مركز صحي عام	20	5121.52	251500.00	41286.905	53196.0317
الذهاب إلى المدرسة	21	13	28	21.26	3.822
الحصول على المياه النظيفة	21	0.1	98.1	21.088	22.0519

استخدام الكهرباء كوقود للإضاءة	21	1.9	97.7	40.921	23.9543
وجود فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (بالمئة)	21	0.000	0.14	0.0228	0.03057
الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية (بالمئة)	21	0.9	100.0	25.564	26.9539
الكثافة السكانية	21	1.2	16055.6	887.980	3478.3037
كثافة الطرق المعبدة	20	.00	10.13	0.5579	2.25293
عدد المنظمات غير الحكومية الدولية في عام 2012	21	49	66	54.52	5.269
أعضاء النواب في البرلمان من الحزب الحاكم (بالمئة)	21	28.6	100.0	62.537	18.8412
أعضاء المجالس المحلية من الحزب الحاكم (بالمئة)	21	35.71	91.44	72.5502	16.15129

المتغير **الثاني** الذي يتعلق في الخدمة الذاتية بصورة أساسية يفترض أن المنظمات غير الحكومية ستذهب إلى الأمكنة التي يسهل لموظفيها الوصول بسهولة إلى السلع والخدمات، وهو ما يجعل عملهم وحياتهم أكثر سلاسة وسهولة، ولقياس هذا المتغير اعتمدنا سهولة الوصول والسفر إلى إحدى المحافظات (كم من الطرق المعبدة لكل 1000 كم^2 في المحافظات) كمقياس أول، وكذلك اعتمدنا الكثافة السكانية (عدد الأشخاص لكل كم^2، وفقًا لفكرة أن القدرة على الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص هي ذات أهمية كبيرة للمنظمات غير الحكومية)، وأخيرًا معدل التحضر (نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية التي لديها وصول أكثر سهولة إلى السلع والخدمات مقارنة بالمناطق الريفية) كمقياس ثالث. كما ذكرنا سابقًا، ندرج وجود المنظمات غير الحكومية الدولية في أي محافظة كمقياس للمصالح الذاتية على افتراض أن عددًا أكبر من المنظمات غير الحكومية العاملة في منطقة ما يجعل من عملية الوصول إلى المعرفة والتمويل وفرص التعاون أسهل للمنظمات غير الحكومية المحلية.

أخيرًا، المتغير **الثالث** الذي ينبع من فكرة أن الشبكات السياسية من الرجال الأقوياء في الحكومات والمستويات المحلية مهمة لعمل المنظمات غير الحكومية، نفترض أن المحافظات التي لها صلة أقوى بالحزب (الحاكم سابقًا) تضم عددًا كبيرًا وتموضعًا أكثر من المنظمات غير الحكومية من تلك المحافظات التي لا تملك ذلك النفوذ السياسي غير المباشر مع الحزب الحاكم، وسيتم قياس

هذا النفوذ السياسي على مستويين (مركزي ومحلي على مستوى المحافظات والمديريات) على أساس النسبة المئوية لإجمالي أعضاء مجلس النواب (البرلمان) أو المجلس المحلي الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم.

رابعًا: النتائج: دوافع التموضع والتوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن

قمنا باستخدام a two linear multiple regression من أجل تقييم العوامل التي تحدد التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية الوطنية وتموضعها في كل المستويات. **أولًا**، وبرغم ذلك، نظرنا في العلاقة بين المتغيرات المستقلة المعتمدة في هذه الدراسة كما هو واضح في الملحق الرقم (1): ترتبط العديد من هذه المتغيرات بدرجة كبيرة، ضمن وبين التصنيفات الثلاث للمتغيرات الرئيسية والمؤشرات المختلفة. في مجموعة المؤشرات المتعلقة بالمتغير الأول «الحاجات التنموية والإنسانية»، وجدنا مؤشر الفقر (S-V1) الوحيد الذي لا يرتبط بأي من المتغيرات الأخرى المعتمدة في هذه الدراسة. وجدنا ارتباطًا كبيرًا بين مؤشر التعليم ووجود المدارس (S-V3) ومؤشر الصحة وانتشار المراكز الصحية (S-V2)، ولهذا قررنا إدراج مؤشر الصحة والمراكز الصحية فقط في عملية التحليل الإحصائي في هذه الدراسة. وفي الوقت نفسه تم تجاهل جميع المؤشرات الثلاثة الباقية ذات العلاقة بالمتغير الأول «لأنهم غير مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بعضهم مع بعض، وكذلك ليس هناك ارتباط بالمتغيرين المستقلين الآخرين وكثير من المؤشرات المرتبطة بهما. باتباع المنطق نفسه، في المتغير المستقل الثاني «الخدمة الذاتية» تم اعتماد فقط وجود وتموضع المنظمات الدولية غير الحكومية (C-V4) والكثافة السكانية (C-V2) كمؤشرات لقياس هذا المتغير. بالنسبة إلى المتغير الثالث المتعلق بـ«النفوذ السياسي»، هناك ارتباط بين مؤشري أعضاء مجلس النواب (P-V1) وأعضاء المجلس المحلي (P-V2) وعلى نحو كبير، ولكن مع وجود علاقة كبيرة بين مؤشر أعضاء البرلمان ومؤشر المنظمات غير الحكومية الدولية، اعتمدنا فقط مؤشر أعضاء المجلس المحلي في التحليل الإحصائي ومعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

لا تؤدي العوامل السياسية وعوامل الحاجات الإنسانية والتنموية دوراً في تحديد تموضع المنظمات غير الحكومية المحلية وما هي أولويات عملها الجغرافي والمكاني في اليمن.

الجدول الرقم (8)
عدد المنظمات غير الحكومية المحلية (العلاقة والارتباط بين المتغيرات)

	المتغير الأول: البعد الإنساني والتنموي	
S-V1	الفقر	-2.332 [6.719]
S-V2	المرافق الصحية	.000 [.001]
	المتغير الثاني : المصالح الذاتية	
C-V2	الكثافة السكانية	.098*** [.014]
C-V4	المنظمات غير الحكومية الدولية	34.853** [9.567]
	المتغير الثالث: الارتباط السياسي	
P-V2	أعضاء المجلس المحلي	3.335 [2.907]
	Constant	-1616.173
	Observations	21 (20)
	R2	.897

ملاحظة: Table depicts OLS estimates with standard error in brackets where *p < 0.1, **p < 0.05, ***p < 0.01, two-tailed test.

تم تحديد المؤشرات الخمسة المتبقية لمعرفة 89.7 بالمئة من التباين the variance وتحدد واقع تموضع وانتشار المنظمات غير الحكومية الجغرافي في اليمن (R^2 = .897) في الوقت نفسه، تشير نتائج our regression (انظر الجدول الرقم (8)) إلى أن كل المتغيرات والمؤشرات متساوية وغير مؤثرة في تحديد التوزيع والانتشار والتموضع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية، فقط المتغير الثاني والمؤشرات الداخلة فيه (المصالح الذاتية) تؤدي دورًا في تحديد مكان نشاط المنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن. بعبارة أخرى: يوجد عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية المحلية في المحافظات التي تضم المزيد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية، أي المناطق الحضرية والمدنية، في حين 75 بالمئة من السكان في اليمن يقطنون الريف ومعظم الفقراء يوجدون في هذه الأمكنة. لا تؤدي العوامل السياسية وعوامل الحاجات الإنسانية والتنموية دورًا في تحديد تموضع المنظمات غير الحكومية المحلية وما هي أولويات عملها الجغرافي والمكاني في اليمن. في حين أن دراسة براس توصلت إلى نتيجة تصف المنظمات غير الحكومية الكينية بأنها «ملائكة رحمة براغماتيين»[25] أي قد يصلون إلى السكان ذوي الحاجات الإنسانية وبصورة فعلية وبرغماتية، يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أن المنظمات غير الحكومية اليمنية «ملائكة المصالح الذاتية» وتحقيق الكسب المادي الخاص كونها تتبع فقط المنظمات غير الحكومية الدولية.

(25) Brass, «Why do NGOs Go Where They Go? Evidence from Kenya,» p. 395.

ومن المثير للاهتمام أن جميع المتغيرات تقريبًا، سواء المهمة أم لا، دعمت الاتجاه المتوقع في الجدول الرقم (6) (الفرضيات الرئيسية للدراسة). يوضح الجدول الرقم (9) (في تفسير أكثر موضوعية لنتائجنا بعد كل انحراف معياري التأثير المتوقع لكل متغير. لكل زيادة معيارية في مؤشر الكثافة السكانية، نجد 341 منظمة غير حكومية محلية أخرى في المحافظة، ويمكن ملاحظة الشيء نفسه في ما يتعلق بمؤشر المنظمات غير الحكومية الدولية (+184) ومؤشر أعضاء المجلس المحلي الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم (+54).

مع زيادة عدد المنظمات غير الحكومية الدولية في منطقة ما، يزداد عدد المنظمات غير الحكومية المحلية أيضًا، وهو ما يؤدي إلى ظهور سلوك الرعي في التعامل وكذلك الاتكالية المحلية على المنظمات غير الحكومية الدولية.

تتوافق نتائج هذه الدراسة في مؤشر المنظمات غير الحكومية الدولية مع نتائج هابراكين وآخرين لكينيا (2014)، التي تؤكد أن عدد المنظمات غير الحكومية الدولية في عام 2012 أثر أكثر فأكثر في تموضع عدد المنظمات غير الحكومية المحلية على مستوى المحافظات اليمنية[26]، وهذا يشير إلى نتيجة رئيسية في البحث هي أنه مع زيادة عدد المنظمات غير الحكومية الدولية في منطقة ما، يزداد عدد المنظمات غير الحكومية المحلية أيضًا، وهو ما يؤدي إلى ظهور سلوك الرعي (Herding Behaviour) في التعامل وكذلك الاتكالية المحلية على المنظمات غير الحكومية الدولية. لقد وجدنا أنه لكل زيادة انحراف معياري (Standard Deviation) (5.269 من المنظمات غير الحكومية الدولية) في عدد المنظمات غير الحكومية الدولية، سيكون هناك 184 منظمة غير حكومية محلية إضافية في المحافظة. قد يشير هذا إلى أن المنظمات غير الحكومية المحلية تتبع المنظمات غير الحكومية الدولية في خياراتها الجغرافية من أجل زيادة فرص التمويل والعمل. على الضد من ذلك، يمكن أن نعتمد التفسير البديل بأن المنظمات غير الحكومية الدولية تتبع المنظمات غير الحكومية المحلية أثناء سعيها للمنظمات الشريكة المحلية في تنفيذ مشاريعها في اليمن.

ومن النتائج الرئيسية في هذه الدراسة وجود استثناءات بارزة في مؤشرات مثل الفقر كما يوضحها الجدول الرقم (9)، فوجدنا أن هناك عددًا أقل من المنظمات غير الحكومية المحلية في أي محافظة، إذ زادت نسبة الفقر (أي أن زيادة الفقر بنسبة 6.5 بالمئة تؤدي إلى تحديد وتقليل تموضع عدد 15 منظمة غير حكومية نشطة في أي محافظة)، وهذه نتيجة عكسية للافتراضات الرئيسية لهذه الدراسة؛ حيث كنا نتوقع ضرورة زيادة عدد المنظمات غير الحكومية المحلية النشطة في أي محافظة التي تضم عددًا أكبر من الفقراء، ولكن النتائج تشير إلى ارتباط سلبي بين تموضع المنظمات غير الحكومية في اليمن ومدى انتشار الفقر في كثير من المناطق في اليمن:

(26) Habraken, Visser, and Schulpen, «NGOs in Kenya: Why do They Go Where They Go? - Determinants of Provincial NGO Placement in Kenya».

الجدول الرقم (9)
التفسير الموضوعي

متغير ـ المؤشرات Variable	المعامل Coefficient	على الانحراف المعياري في المتغير On standard deviation in the variable	التأثير في عدد المنظمات غير الحكومية المحلية في أي محافظة Impact on number of local NGOs in a governorate (rounded to the nearest whole number)
الفقر	-2.332	6.5 بالمئة	-15
الوضع الصحي ـ المرافق الصحية	.000	53,196 people	0
الكثافة السكانية	.098***	3,478 people	+341
المنظمات غير الحكومية الدولية	34.853**	5.269 INGOs	+184
أعضاء المجلس المحلي	3.335	16,15 LC members	+54

*p < 0.1, **p < 0.05, ***p < 0.01

ملاحظات ختامية وتوصيات

قدمت هذه الدراسة تحليلًا أوليًا لفهم أسباب تموضع المنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن، وساهمت في المناقشة الفكرية والأكاديمية الأوسع حول التشرذم والانتشار من خلال إشراك المنظمات غير الحكومية المحلية في عملية التنمية في الدول النامية، والتركيز على فهم العوامل التي تدفع إلى تموضع وانتشار المنظمات غير الحكومية المحلية في النطاق الجغرافي في اليمن. تبين النتائج الكمية أن العوامل السياسية والعوامل الإنسانية والتنموية لا تحدد مكان عمل المنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن، بدلًا من ذلك، يعتمد تموضع المنظمات غير الحكومية في إحدى المحافظات فقط على عوامل المصالح الذاتية للمنظمات نفسها من حيث الكثافة السكانية ووجود المنظمات غير الحكومية الدولية. بعبارة أخرى: تعتمد المنظمات غير الحكومية المحلية في المقام الأول على العوامل التي من خلالها تستطيع الوصول بسهولة إلى عدد كبير من الناس وإلى (جهات الاتصال وربما التمويل)

إن المنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن هي «براغماتية وأنانية أصيلة»، وينبغي الاعتراف بأن استخدام المصطلح «براغماتية» هو في الواقع حكم «سلبي» على القيمة؛ ويمكن قول الشيء نفسه حول مصطلحات مثل «المصالح الذاتية» و«ملائكة المصالح الآنية».

من المنظمات غير الحكومية الدولية. لا تؤدي عوامل الحاجات والعوامل الإنسانية (مثل حالة الفقر في إحدى المحافظات) دورًا في تحديد تموضع المنظمات غير الحكومية المحلية، بل على العكس دورها سلبي، أي الاتجاه المعاكس كما هو متوقع في اليمن، وهذا مغاير لواقع المنظمات غير الحكومية في كينيا لأن لها إسهامات في محاربة الفقر وتعزيز الجانب الإنساني.

تشير نتائجنا إلى أن المنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن هي «براغماتية وأنانية أصيلة»، وينبغي الاعتراف بأن استخدام المصطلح «براغماتية» هو في الواقع حكم «سلبي» على القيمة؛ ويمكن قول الشيء نفسه حول مصطلحات مثل «المصالح الذاتية» و«ملائكة المصالح الانية». قد ينظر المرء أيضًا إلى حقيقة النتائج المتوصل إليها بشكل إيجابي ومختلف بحيث إن المنظمات غير الحكومية المحلية قد تكون مدفوعة أساسًا بالكثافة السكانية ووجود منظمات غير حكومية دولية، فماذا لو كانت هذه المنظمات غير الحكومية المحلية أكثر قدرة على استغلال وجود المنظمات غير الحكومية الدولية لتكون أكثر قدرة على تنسيق أنشطتها وبالتالي منع الازدواجية في المشاريع المقدمة من جانب جهات دولية متعددة وبشكل متشرذم؟ وهو الواقع الذي ينعكس فعليًا على المساهمة في تقديم خدمة أكثر فاعلية؟ وماذا لو كان السبب نفسه في تحقيق فاعلية البرامج التنموية والإنسانية من وراء اختيارهم للعمل في المناطق المكتظة بالسكان وليس المصالح الذاتية والآنية المفرطة؟ إضافة إلى ذلك، وهو عامل لم يكن ضمن نطاق تحليلنا (بسبب قيود البيانات)، لو أخذنا في الحسبان نوع عمل المنظمات غير الحكومية المحلية المختلفة، فالمنظمات التي تمثل جماعات الضغط في التغيير المحلي، على سبيل المثال، لو استفادت من قربها من مراكز القوى والعمل على إحداث تغيير حقيقي في المجتمع، فإن نشاطهم في منطقة نائية ليس له معنى كبير، بينما العمل في مدينة صنعاء له معنى في هذا الاتجاه التنموي.

وأخيرًا، قد يتساءل المرء عما إذا كان علينا الاهتمام بالحالة الأمنية في وقت الصراع (مثال على ذلك اليمن)، من المفترض أن ينشط المزيد من المنظمات غير الحكومية في المحافظات التي تعاني مشاكل أمنية أكثر كثيرًا، وقد تعاني مشاكل وتحديات متنوعة. بالنسبة إلى البحوث المستقبلية، نوصي الكثير من الباحثين البحث حول تموضع المنظمات غير الحكومية في اليمن خلال الحرب، إذ سيكون من المفيد إدراج مثل هذا المتغير لأنه سيكون من المهم استكشاف التغييرات على مر الزمن وعدم الاعتماد فقط على البيانات الكمية ولكن أيضًا على المقابلات المباشرة مع المنظمات غير الحكومية المحلية □

الملاحق

الملحق الرقم (1)
مصفوفة الأرتباط للمتغيرات المستقلة

	فقر	مركز صحي	مدرسة	ماء	كهرباء
الفقر	1				
عدد المراكز الصحية	,075	1			
الالتحاق بالمدرسة	-,208	-,495*	1		
توفر ماء نظيف للشرب	,003	-,297	,100	1	
توفر الكهرباء	,006	-,428	,374	,834**	1
فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز	-,026	-,233	-,022	,910**	,704**
المناطق الحضرية-التحضر	-,014	-,226	-,025	,873**	,845**
كثافة السكان	-,104	-,173	,119	,445*	,557**
كثافة الطريق المعبدة	-,091	-,162	,116	,427	,549*
المنظمات غير الحكومية الدولية	-,109	-,253	,145	,753**	,639**
أعضاء مجلس النواب	-,097	,154	-,431	-,536*	-,547*
أعضاء المجالس المحلية	-,083	-,268	-,071	-,242	-,180

فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز	تحضر	السكان. كثافة	كثافة الطريق	المنظمات غير الحكومية الدولية	أعضاء مجلس النواب	أعضاء المجالس المحلية
1						
,775**	1					
,218	,631**	1				
,199	,619**	1,000**	1			
,753**	,745**	,427	,417	1		
-,579**	-,372	-,194	-,199	-,645**	1	
-,412	-,143	,178	,183	-,152	,516*	1

الواقع الصحّي في تونس زمن وباء كورونا

سامي عطية(*)

أستاذ في علم السكان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تونس ـ صفاقس.

تقديم

كيف تعرف إذا كان النّظام الصحّي جيّدًا كما ينبغي أن يكون؟ وهل يتلاءم النّظام الصحّي مع المتطلّبات الاجتماعيّة؟ وهل ترتبط السياسات الديمغرافيّة ارتباطًا وثيقًا بالبرامج الصحّية للفرد والمجتمع؟ وكيف ينبغي التعامل مع انتشار الوباء في المجتمع؟ هذا ما يحدث في العالم برمّته زمن انتشار فيروس كورونا.

كلّ هذه الأسئلة تغذّي النّقاش العام الواسع النّطاق في معظم أنحاء العالم. إنّ الفرق بين نظام صحّي يتّسم بالأداء الجيّد، ونظام فاشل؛ هو مؤشّرات الوفاة، الإعاقة، الإفقار، الإذلال واليّأس والتعامل مع تفشّي الأوبئة مثلما هو الشّأن الآن. كان هدفنا في هذا المقال هو فهم العوامل التي تسهم في تغيير أفضل.

كانت المهّمة عسيرة على الفهم. درسنا كيفيّة تعريف النّظام الصحّي وذلك لتوسيع مجال نشاطنا بحيث يتجاوز تقديم الخدمات الصحّية والسّياسات الجماعيّة والفرديّة، بما في ذلك الجوانب الأساسيّة الأخرى للسياسات العامة التي لها تأثير في صحّة الفرد والمجتمع وكيفيّة التوقّي من انتشار فيروس كورونا.

استنادًا إلى تحليل سياق تطوّر النّظام الصحّي بتونس في مختلف مكوّناته، يهدف هذا العمل إلى توثيق نقاط القوّة ونقاط الضّعف، وتحديد التحدّيات التي ستواجه لتلبية حاجات السكّان في سياق التحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، في ظلّ التغيّر الدّيمغرافي والوبائي مؤخّرًا. وهذا يتطلّب قراءة نقديّة شاملة للمؤشّرات الصحّية والسّياسات والبرامج التي اعتمدت حتّى الآن.

منذ الاستقلال، اعتمد المشروع المجتمعي لتونس على عنصرين على القدر نفسه من الأهمّية، وهما المكوّن الاقتصادي والمكوّن الاجتماعي. ويتضمّن هذا المشروع، الكثير من البرامج التي تسعى بالاعتماد على آليات مختلفة، أبرزها آليّة التّضامن، لتحسين التصرّف في المحدّدات الاجتماعيّة للصحّة الفرديّة والمجتمعيّة. من بين هذه الآليات، مكافحة الفقر ودعم الفئات الهشّة

(*) البريد الإلكتروني: atiasami@live.fr.

اجتماعيًّا ومكافحة الأمّية من طريق تعميم مجانيّة وإجباريّة التعليم لكل المجتمع... رغم ما تواجهه الدولة من عراقيل اقتصاديّة وثقافيّة واجتماعيّة. كلّ هذه القرارات انفردت بها تونس عن سائر البلدان العربيّة، ورسّختها في الدستور منذ الاستقلال وعملت بها إلى اليوم تدعيمًا للرّعاية الصحّية المجانيّة لشرائح اجتماعيّة.

كما أنّ التّثقيف الصحّي، لا يزال يعاني التّهميش من حيث التّنظيمُ والتّمويلُ والتّقييمُ وعدم وضع حدّ للتّفاوت بين الجهات. وهذا رسّخ بدوره اللاعدالة الاجتماعيّة بين المناطق الساحليّة والمناطق الدّاخلية المحرومة العيش في إطار صحّي مقبول. وهذا نتج منه تفاوت فارق بين متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة.

شهدت التحوّلات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والصحّية بتونس في مجملها تحوّلًا حقيقيًّا في المقاربات الجديدة للتنمية، ومن ضمنها مقاربات تعزيز النّظام الصحّي بما يجعل التّمتع بالرّعاية الصحّية أكثر عدالة وجدوى واستدامة. لكن تفشّي فيروس كورونا اليوم في العالم، وفي تونس، أزاح عدد من الملابسات عن الوضع العام للنّظام الصحّي وكشف عن النقائص والإخلالات الموجودة.

مشكلة الدراسة: ما ينبغي معرفته هو أنّنا بصدد دراسة تحليليّة وتفسيريّة للواقع الصحّي في تونس زمن «كوفيد 19» للأهميّة التي يكتسيها في حياة الفرد والمجتمع. هذه الدراسة تهتمّ بإبراز الاختلالات ونقاط القوّة للمنظومة الصحّية في معالجتها لفيروس كورونا. وانطلاقًا من دراستنا للوضع الصحّي في تونس جاءت **تساؤلاتنا** كما يلي:

ـ هل أنّ الوضع الصحّي في تونس قادر على مواجهة تفشّي الوباء وتغطية المتطلّبات الصحّية للمجتمع؟

وتندرج تحت غطاء هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعيّة وهي:

ـ هل يؤدي المناخ السياسي دورًا أساسيًّا في رسم مخطّطات تنمويّة للنّظام الصحّي للمجتمع لمواجهة انتشار فيروس كورونا؟

ـ كيف نحافظ على مستوى طلبات الفرد والمجتمع الصحّية في غياب الاستقرار السياسي زمن انتشار الوباء؟

ـ هل أنّ التحوّلات الوبائيّة والديمغرافيّة التي شهدتها تونس رافقتها برامج صحّية معيّنة؟

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة بين الوضع الصحّي في تونس في ظلّ التحوّلات الديمغرافيّة والوبائيّة زمن انتشار فيروس كورونا ومتطلّبات الفرد والمجتمع لنظام صحّي جيّد.

منهج الدراسة: يتعلّق موضوع دراستنا بالبحث حول الواقع الصحّي في تونس زمن «كوفيد 19» وعلاقته بالتحوّلات الديمغرافيّة والسياسيّة للمجتمع. وللحصول على أدقّ المعطيات الإحصائيّة التي تخدم أغراض الموضوع المدروس اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتضمّن وصف الظّاهرة من جهة، وتحليل وتفسير وفهم هذه الظّاهرة وما تحويه من خفايا من جهة أخرى.

يعرّف المنهج الوصفي بأنّه: «طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علميّ منظّم من أجل الوصول إلى أغراض محدّدة لوضعيّة معيّنة»[1].

فالمنهج الوصفي بذلك يصف الظّاهرة ويعبّر عنها كيفيًّا وكمّيًا، فمن خلال التعبير الكيفي توصف الظّاهرة وتوضّح خصائصها، في حين يصفها التعبير الكمّي رقميّا بحيث يوضع مقدار هذه الظاهرة[2].

أدوات جمع البيانات: اعتمدت في هذه الدراسة على جمع البيانات الإحصائيّة من مختلف المؤسّسات: المعهد الوطني للإحصاء والمعهد الوطني للصحة لتحليل وتفسير الواقع الصحّي بتونس وكيفية مواجهة فيروس كورونا.

أولًا: الوضع الديمغرافي في تونس

شهدت تونس منذ الاستقلال تحوّلات جذريّة في جميع الميادين، من بينها النّظام الصحّي الذي يعدّ ركيزة أساسيّة في احتساب مؤشّر التنمية البشريّة، حيث تمّ تعميم المنظومة الصحّية العموميّة على نحو شبه مجاني. تبعًا لما نصّت عليه منظمة الصحة العالمية التي تعَدّ تونس شريكًا فاعلًا في تنمية المجال الصحّي «الصحة للجميع». هذا، بالإشارة إلى العمل على ترسيخ حقّ كلّ فرد في المجتمع بالرّعاية الصحّية عبر آليات قانونيّة معدّة في الدستور. وقد تقدّمت تونس في ذلك أشواطًا محترمة مقارنة بدول المنطقة الأفريقيّة، حيث وُضعت منذ ستّينيات القرن الماضي عدّة مخطّطات وسياسات جديدة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، من بينها إلغاء فكرة تعدّد الزوجات وترسيخ قانون الزّواج المدنيّ وتحديد سنّ الزّواج بالنسبة إلى الذّكور والإناث، فضلًا عن إحداث برنامج وطنيّ لتنظيم الأسرة وتحديد النّسل عبر آليات جديدة.

ساهم تحرّر المرأة واكتسابها ثقافة جديدة داخل المجتمع التونسي في خروجها من المهمّة الرّئيسية التي عاشتها لمدة زمنيّة طويلة، وهي الإنجاب، إلى المساواة مع الرجل ومشاركته الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة.

سمحت هذه الخطوات بتحقيق مستوى أداء عُدّ جيّدًا، وفقًا لما أكّدته مختلف الدّراسات، بما في ذلك على وجه الخصوص التحكّم بصورة ملموسة في الأمراض المعدية، وتحسين متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة، والخفض في معدّلات الوفّيات والكثير من مشاريع الطبّ المتقدّم والبحوث

(1) عمّار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 3 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001).

(2) أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي؛ كمال بوشرف وسعيد سبعون (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004).

التي تقوم بها مراكز الامتياز التّابعة للقطاعين العامّ والخاصّ. كما سعت تونس منذ الاستقلال إلى القضاء على الأمراض المعدية والأوبئة.

في هذا المجال، شهدت تونس عبر التاريخ عدة تحوّلات ديمغرافيّة، قبل الحقبة الاستعماريّة وأثناءها، ثم تلتها حقبة الإصلاحات الجذريّة بعد الاستقلال في جميع الميادين.

من السياسات الديمغرافيّة، التي سعت تونس إلى ترسيخها، انخفاض معدّل النّمو السكاني الذي وصل سنة 2014 إلى حدود 1.03 بالمئة[3]. هذا، وقد ساهم تحرّر المرأة واكتسابها ثقافة جديدة داخل المجتمع التونسي في خروجها من المهمّة الرّئيسية التي عاشتها لمدة زمنيّة طويلة، وهي الإنجاب، إلى المساواة مع الرجل ومشاركته الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. فالسّياسات المعتمدة والبرامج المتّبعة في النّظام الدّيمغرافي للمجتمع، رسّخت بدورها نمطًا جديدًا في حياة الفرد والعائلة. وتهدف الحملات التحسيسيّة، التي قام بها الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، منذ الثمانينيات عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئيّة والزّيارات الميدانيّة، داخل المناطق الحضريّة والريفيّة في شتّى البلاد، إلى الحدّ من النسل، أي اتّباع سياسة التقليص من الإنجاب باعتماد تقنيات حديثة ذات صبغة طبّية والحفاظ على سلامة الأم. هذه السّياسة الجديدة كانت عاملًا أساسيًّا في خلق نمط ديمغرافيّ جديد، يتعارض مع المعتقدات الدّينية للمجتمع. هذا البرنامج الوطني لم يجد رفضًا من المجتمع، بل رسّخ ثقافة جديدة داخل الأسرة التونسيّة، ألا وهي الصحّة الإنجابيّة للأم[4].

الجدول الرقم (1)

تطور العدد الإجمالي للسكان في تونس (بالمليون) 1956ـ2014

	1956	1966	1975	1984	1994	2004	2014
العدد الإجمالي للسكان	3.783.169	4.533.351	5.588.2809	6.966.200	8.785.400	9.932.400	11.007.326
نسبة النمو الديمغرافي	1.72	1.78	2.32	2.5	2.3	1.08	1.03

المصدر: التعداد العام للسكان المعهد الوطني للإحصاء.

نلاحظ تراجعًا في نسبة النمو السكاني بنسق أسرع منذ 1994، نتيجة برنامج تحديد النّسل ليصل إلى 1,03 بالمئة.

والواقع، أنّ الشعب التونسي يشهد تغيّرات هيكليّة عميقة في القاعدة والجزء العلويّ من الهرم العمري للسّكان. في سنة 1966 كان المجتمع التونسي يعدّ 4.6 مليون شخص، ليتضاعف العدد الإجمالي للسّكان سنة 1999 ويبلغ 9.4 ملايين نسمة[5] وفقًا للمسح الوطني «السّكان والتشغيل».

تضاعف العدد الإجمالي للسكان بتونس في ثلث قرن بين سنة 1984 و1994 وازداد عدد السكان بنسبة 1.8 مليون نسمة، بمتوسّط معدّل نموّ سنويّ طبيعيّ قدره 2.35 بالمئة[6]، على غرار

(3) المعهد الوطني للإحصاء، **التعداد العام للسكان والسكني** (تونس: المعهد الوطني للإحصاء، 2014).

(4) الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في تونس.

(5) التقرير الوطني للإحصاء في تونس بين 1966ـ1999.

(6) المصدر نفسه.

السّنوات الخمس بين 1994 و1999، فقد ارتفع بمقدار 0.7 مليون فقط، بمعدّل نموّ سنويّ متوسّط 1.12 بالمئة. ليصل العدد الإجمالي إلى 12 مليون نسمة سنة 2014 حسب التعداد العام للسّكان والسّكنى. وفي ما يلي الرسوم البيانيّة التوضيحيّة للتّوزيع السّكاني حسب الجنس والفئة العمريّة للمجتمع التونسي حسب التعداد العام للسّكان والسكنى لسنة 2014.

الرسم البياني الرقم (1)
توزيع الإناث بحسب الفئة العمرية سنة 2014 (بالنسبة المئوية)

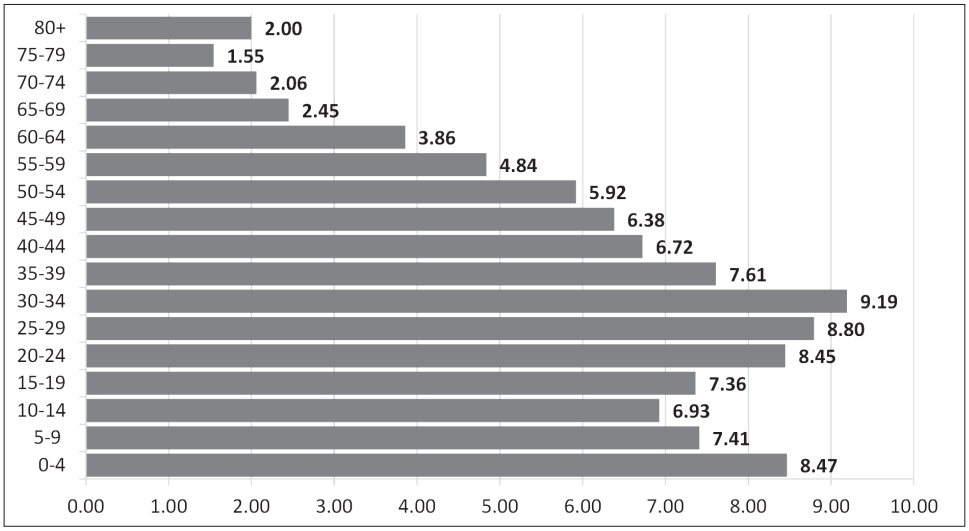

الرسم البياني الرقم (2)
توزيع الذكور بحسب الفئة العمرية سنة 2014 (بالنسبة المئوية)

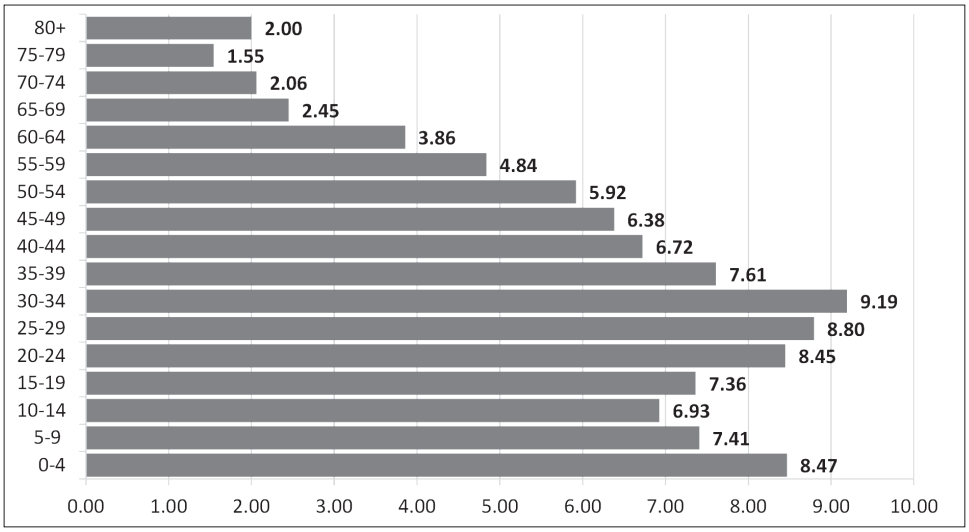

من الملاحظ في السياسات الديمغرافيّة، أنّ تونس هي واحدة من عدد قليل من البلدان النّامية التي أدركت أهمّية التحكم في الخصوبة منذ الستّينيات. وحسب الكثير من الدراسات، في أقلّ من نصف قرن، تجد تونس نفسها في المرحلة الأخيرة من مرحلة الانتقال الديمغرافي (Demographic Transition) الذي تعيشه بعض البلدان الأوروبية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الخفض في المؤشر الإجمالي للخصوبة (The Total Fertility Rate) منذ سنة 1966 من 7.1 طفل لكلّ امرأة إلى 2.05 طفل سنة 2001. وفي ما يتعلّق بالمؤشّر الإجمالي للخصوبة فبعد فترة الانخفاض المستمر منذ أواخر الستّينيات، يشهد المؤشّر خلال السنوات الأخيرة ارتفاعًا طفيفًا منذ سنة 2008، حيث بلغ 2.06 و2.13 في سنة 2010 و2.13 خلال سنة 2011 ويعود هذا أساسًا، إلى ارتفاع شريحة المتزوّجين مقارنة بالأعوام السابقة، ليصل إلى 1.5 سنة 2029 حسب توقّعات المعهد الوطني للإحصاء.

هذه المعطيات الديمغرافيّة هي عامل أساسيّ في رسم مخطّطات تنمويّة صحّية للمجتمع التونسي. وكلّ هذه المؤشّرات تجعل تونس تحتلّ مرتبة عالميّة محترمة في الخصائص الديمغرافيّة مقارنة بعدّة دول عربيّة وأفريقيّة. كما أنّها تتّسم بوضع مهمّ في التنمية البشريّة حسب منشورات منظّمة الصحّة العالميّة التي ترتكز على الأسس الديمغرافيّة للمجتمع.

إنّ تراجع معدّل الخصوبة داخل المجتمع التونسي وتحديث السّلوك السكاني وتراجع نسبة الوفيات وارتفاع متوسط الحياة المتوقعة عند الولادة هي شروط أساسيّة لنجاح التحوّل الدّيمغرافي.

على غرار ما حدث في كثير من البلدان النامية، شهدت تونس انخفاضًا كبيرًا في معدّل الوفيات العام، ووفيات الرضع بصفة خاصّة، نتيجة الوسائل المستخدمة في السّياسات الصحّية، أضف إلى ذلك ما شهده المجتمع التونسي على مستويات متعدّدة في مختلف جوانب التنمية البشريّة والاقتصاديّة والتآزر الاجتماعي الذي أكّد بدوره الانخفاض السريع في معدّل الوفيات العام والرّضع. من خلال تطوير نظام الصحّة العام والخاصّ والبنية التحتيّة للصحّة والتنمية الاقتصاديّة، والتغيّر الاجتماعي والثّقافي الذي مرّت به البلاد خلال السنوات الثلاثين الماضية، إذ تقدّر نسبة الوفيات حاليّا بـ 5.6 بالألف. هذا المعدّل أقلّ كثيرًا من بعض الدول المتقدّمة بعدما كان 24 بالألف سنة 1950 بحسب منشورات المعهد الوطني للإحصاء. أمّا على مستوى النّسبة العامّة للوفيات فهي تقدّر بـ 9.5 بالمئة أي 9.5 وفاة لكلّ 1000ساكن خلال سنة 2011. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الوفيات تشهد حالة شبه استقرار خلال بداية هذه الألفية ويرجع ذلك إلى أنّ عدد الوفيات في تزايد بنسب ضئيلة جدًّا، يقابله تراجع عدد الوفيات بين الأطفال دون سنّ الواحدة أدّى بدوره إلى الانخفاض المتواصل لنسبة وفيات الرضّع لتبلغ 16.0 بالمئة سنة 2011 بعد أن كانت 20.3 بالمئة في سنة 2005.

ومن المهمّ ملاحظة أنّ تراجع معدّل الخصوبة داخل المجتمع التونسي وتحديث السّلوك السكاني وتراجع نسبة الوفيات وارتفاع متوسط الحياة المتوقعة عند الولادة هي شروط أساسيّة لنجاح التحوّل الدّيمغرافي.

إن التطوّر المهمّ المسجّل في مجال الصحّة بمختلف عناصره من جهة، وتحسّن ظروف العيش من جهة أخرى كان لهما بالغ الأثر في ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الذي بلغ 72.9عامًا لدى الذكور و76.9 عامًا لدى الإناث. وتشير المعطيات إلى أنّ معدّل الزّيادة السّنوي لهذا المؤشّر قد بلغ 2.0 عام لكلا الجنسين خلال العشريّة الأخيرة. هذا فضلًا عن أن الأكثر استفادة من التقدّم في المجال الصحّي للبلاد التونسيّة هو جنس الإناث الذي يفوق متوسط العمر المتوقّع عند الولادة مثيله عند الذكور بأربع سنوات وانخفاض في نسبة وفيات الأمّهات.

ووفق دراسة أجراها عالم السكّان الفرنسي جاك فالان «فإن تونس تجاوزت تمامًا الوضع الديمغرافي السّابق للدّول النامية لتصبح أقرب إلى الدّول المتقدمة». كما هو الشأن في جميع البلدان العربيّة ترتبط الخصوبة في تونس ارتباطًا وثيقًا بمؤسّسة الزّواج. فالمعطى الأساسي الذي ساهم في تراجع نسبة الخصوبة لدى المرأة التونسية هو تأخّر سنّ الزّواج والدّخول في الحياة الإنجابيّة وارتفاع نسبة التحضّر (Urbanization Rate)، وهذا مرتبط بعدّة أسباب اقتصاديّة وثقافيّة وتربويّة.

فالتحوّل الديمغرافي الذي شهدته تونس عقِبَهُ تحوّل وبائيّ في عدّة سياقات صحيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة كعامل رئيسيّ في تحديث المجتمع. هذه التحوّلات عرفت ضعفًا في غياب نظام للمعلومات موثوق ودائم. على غرار الأعمال التي يقوم بها المعهد الوطني للصحة التي لا تزال ضعيفة وغير مجدية مقارنة بعدّة دول متقدّمة.

وفي الواقع، كان هناك انخفاض حادّ في الأمراض المعدية «التقليديّة» (الملاريا والسلّ والإسهال...) وتلك في مرحلة الطفولة المبكّرة (شلل الأطفال والكزاز ...).

من إحصاءات أسباب الوفاة لعام 2016 تبيّن أنّ الأمراض القلبيّة والأوعية الدمويّة تمثّل 28.9 بالمئة، تليها الأورام (16.5 بالمئة)، والحوادث، والأمراض الاستقلابيّة (9.7 بالمئة) ومرض الجهاز التنفّسي (9.5 بالمئة)[7].

الجدول الرقم (2)
تطور العدد الإجمالي للسكان في تونس (بالمليون) 2015 ـ 2020

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد الإجمالي للسكان	11,179,949	11,303,945	11,433,443	11,565,201	11,694,719	11,818,619
نسبة النمو الديمغرافي	1.01	1.01	1.01	1.02	1.01	1.01

المصدر: نشريات المعهد الوطني للإحصاء تونس.

(7) إحصاءات المعهد الوطني للصحة، تونس سنة 2016.

شهد النّمو الدّيمغرافي ارتفاعًا طفيفًا منذ 2014 إلى حدّ 2020 بـ1.07، إذ بلغ عدد السكّان الإجماليّ 11.818.619 [8] مليون ساكن سنة 2020 تتوزّع كما يلي: 49.59 بالمئة ذكور و50.41 بالمئة إناث. كما بيّن المعهد الوطني للإحصاء أنّ متوّسط الأعمار في تونس وصل إلى 77.36 سنة. تجدر الإشارة إلى أنّ النّمو السكاني المتواصل الذي عاشته تونس في هذه العشريّة رافقته إخلالات في النّظام الصحّي؛ منها الإضرابات العشوائيّة داخل المنظومة الصحيّة وغياب رؤية إصلاحيّة داخل القطاع.

يتّسم الوضع العام للمجتمع التونسي بإختلالات في شتّى الميادين نظراً إلى اللااستقرار السّياسي الذي تعيشه البلاد. فالحركات الاجتماعيّة التي أصبحت شبه يوميّة بهدف المطالبة بالتّنمية والتّشغيل لم تحرّك الطبقة السياسيّة الحاكمة، الأمر الذي زاد في تأزّم الوضع العامّ للفرد والمجتمع.

لكنّ منذ شهر آذار/مارس 2020، تاريخ بداية تفشّي فيروس كورونا، لاحظنا عدم جاهزيّة وزارة الصحة لمواجهة الوباء. هذا يعود إلى غياب البرامج والموارد المرصودة للنّظام الصحّي نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته تونس منذ 2011.

يتّسم الوضع العام للمجتمع التونسي بإختلالات في شتّى الميادين نظراً إلى اللااستقرار السّياسي الذي تعيشه البلاد. فالحركات الاجتماعيّة التي أصبحت شبه يوميّة بهدف المطالبة بالتّنمية والتّشغيل لم تحرّك الطبقة السياسيّة الحاكمة، الأمر الذي زاد في تأزّم الوضع العامّ للفرد والمجتمع. فالحملات الانتخابيّة للطبقة السياسيّة المبنيّة على رؤى اقتصاديّة وتنمويّة لم تكن في مستوى المنتظر لدى المجتمع. وهذا أدّى إلى تدنّي مستوى العيش لدى الفرد وعدم حصوله على مستحقاته الضروريّة من صحّة وتشغيل وتنمية...

وقد ظهرت مع انتشار فيروس كورونا النقائص التي تشكو منها المراكز الصحيّة والمستشفيات الجهويّة التي تعدّ المؤشّر الأساسيّ في التنمية البشريّة مع غياب العدالة الاجتماعيّة في المرافق الأساسيّة للفرد والمجتمع.

فالوضع الذي يعيشه المجتمع في عدم حصوله «على صحّة عادلة» أصبح مطلبًا شعبيًّا نظرًا إلى تراخي الدولة لعدم توفير المستلزمات والخدمات الضروريّة. هذا ما يمكن عرضه في الفقرة الآتية لدراسة المحدّدات الاجتماعيّة والسياسيّة للصحّة في تونس زمن تفشّي وباء كورونا وما مدى تكافؤ فرص العلاج لدى أفراد المجتمع.

هل لبّى النظام السّياسي الجديد بعد الثورة في تونس متطلبات المجتمع؟

(8) نشريات المعهد الوطني للإحصاء تونس 2020.

1 ـ الواقع الصحّي: مؤشر لوضع جديد في تونس

أ ـ المحددات الاجتماعيّة للصحة

تعدّ المحدّدات الاجتماعيّة العامل الأساسيّ في تقييم الوضع الصحّي للمجتمع. هذا ما حصل بعد انقلاب النّظام السياسي في تونس في 14 كانون الثاني/ يناير 2011.

فالتحوّلات السياسيّة التي شاهدتها تونس أربكت المنظومة الصحّية التي عاشت بدورها انفلاتًا على جميع المستويات الإداريّة والتنظيميّة.

فالوضع الذي تعانيه المنظومة الصحّية من انفلات إداري في جميع المستويات رسّخ تفاوتًا في اللامساواة بين الفئات الاجتماعيّة، إذ صارت المنظومة الصحّية العمومية أحد عناوين غياب العدالة الصحّية والرقابة الإدارية، ما يبينه عدد الوفيات المتكررة للنساء أثناء الولادة في المناطق الداخلية، حيث يغيب أطباء الاختصاص وتنعدم التقنيات الطبّية اللازمة وترتفع وتيرة العنف بين أهالي المرضى والإطار الطبّي، وتتكاثر الأخطاء الطبّية رغم الكفاءة العالية لجزء كبير من الأطباء التونسيين الذين صاروا يدخرون جهودهم للعمل في المصاحِّ الخاصّة.

إن أكثر الفئات الاجتماعيّة عرضة للتدهور الصحّي هم أولئك الذين يعانون الفقر والبطالة. وقد أثبتت الإحصاءات أن الكثير من التونسيين، وبخاصّة في غرب البلاد وجنوبها، ما زالوا يفتقرون إلى هذه الحاجات الاجتماعيّة، وهو ما رسخ عدم المساواة الاجتماعيّة في تونس. كما أن التوسّع العمراني السريع الذي عرفته البلاد أدى إلى وجود ظواهر ذات جوانب سلبية مثل التلوث البيئي وتنوع النظام الغذائي وارتفاع عوامل التعرض للأمراض المزمنة. ومن أجل تعزيز القطاع الصحّي وضمان سلامة المواطنين من الأمراض، بما فيها المزمنة والأوبئة، وضمان عدم وجود انعكاسات سلبية على تنمية البلاد لا بد من اعتماد برامج وآليات فعّالة يتشارك فيها عدد الفاعلين لترسيخ العدالة الاجتماعيّة للصحّة.

هذا الوضع الذي وصل إليه النّظام الصحّي في تونس نتيجة ارتفاع وتيرة الاحتجاجات المطلبيّة داخل المؤسّسات الاستشفائيّة في كامل تراب الجمهوريّة فأربك العمل الصحّي الذي عرف انفلاتًا جزئيًا.

هذا الانفلات شمل جميع الميادين وخرج الوضع عن السّيطرة في غياب سياسة واضحة من طرف الحكومات المتعاقبة التي ساهمت بدورها في تراجع مردوديّة القطاع الصحّي وغيره من القطاعات الأخرى. إلا أنّ السّياسة القائمة على تسيير الهياكل الصحّية، وبالأحرى التشبّث بالقرارات المركزيّة، تمثّل عائقًا كبيرًا لحلّ الأزمات والإختلالات المهنيّة داخل المؤسّسة. هذا ما تأكّد اليوم في مواجهة فيروس كورونا حيث وجود سياسة اجتماعيّة حكوميّة (غير واضحة المعايير) للتكفّل بالفئات الهشّة التي هي بحاجة ماسّة إلى رعاية صحّية، إذ يجد آلاف الأفراد أنفسهم خارج منظومة التغطية الاجتماعيّة التي تمكّنهم من الوصول إلى الحدّ الأدنى من الخدمات الصحّية وبخاصّة في هذا الظرف الوبائي.

وما لاحظناه اليوم من خلال الأزمة الوبائية، أن التوزيع الجغرافي للمؤسّسات الصحّية أصبح العامل الأساسيّ في عدم المساواة في الخدمات الصحّية المقدّمة من جانب المؤسّسات المعنيّة.

فالسّياسة المعتمدة داخل المراكز الصحّية بالأرياف لا تقدّم إلاّ حصّة واحدة في الأسبوع للعيادات الطبّية، وهذا يجعلها لا تتكفّل بتلبية حاجات الفرد والمجتمع ولا تلائم تطلّعاتهم. كما أنّ النّقص في طبّ الاختصاص داخل المستشفيات الجهويّة أصبح عائقًا أمام العدالة الصحّية. لذلك يمكن الحديث عن عدم الموضوعيّة في التوزيع النسبيّ للمراكز الصحّية في تونس وفقدان العدالة في بعث المؤسّسات الصحّية في القطاعين العامّ والخاصّ. ولا ننسى التغيّرات الديمغرافيّة التي عرفتها البلاد التونسيّة في السّنوات الأخيرة، إذ دخلت تونس في مرحلة جديدة في التركيبة العمريّة للمجتمع (مرحلة التهرّم السكّاني) حيث يمثّل الذين تجاوزوا 65 سنة 12 بالمئة سنة 2014 من مجموع السكّان ليرتفعوا إلى حدود 19 بالمئة سنة 2039 بحسب توقّعات المعهد الوطني للإحصاء.

إنّ الوضع الصحّي للمجتمع يستدعي استقراراً سياسيًّا واجتماعيًّا. فهذا القطاع يمثّل قلب الدولة وعمادها، لذلك ينبغي إعطاؤه أولويّة كبرى لضمان جودة الخدمات الصحّية للمجتمع.

بالرّغم من ذلك تخلّص المجتمع التونسيّ من الأمراض والأوبئة المعدية وارتقى بمنظومة صحّية متطوّرة وكفاءات طبّية وشبه طبّية عالية قبل الثورة، إلاّ أنّها تعاني اليوم تآكلًا في الأجهزة. كما أنّ الوضع الصحّي للمجتمع يستدعي استقرارًا سياسيًّا واجتماعيًّا. فهذا القطاع يمثّل قلب الدولة وعمادها لذلك ينبغي إعطاؤه أولويّة كبرى لضمان جودة الخدمات الصحّية للمجتمع. كما أنّ تراجع مؤشّر التّنمية البشريّة داخل المجتمع التونسيّ، يعود بالأساس إلى غياب رؤية جدّية لقطاع الصحّة من جانب سلطة الإشراف.

بناءً على ما سبق من عرض للواقع الصحّي في تونس، فإنّ الوضع الصحّي للسكان يتطلّب الآتي ذكره:

ـ تعزيز دور وزارة الصحّة وتوسيع مهماتها، حيثّ تتحوّل من دور المموّل للخدمات العلاجيّة إلى دور الموجّه السّياسي لنشاط هذا القطاع. وبصورة مثاليّة، ينبغي أن تصبح وزارة الصحّة المرجع الذي لا يحدّد النظم والمعايير فقط، بل يضمن أيضًا تقيّد سائر أطراف هذه النظم على قاعدة من المحاسبة والمساءلة.

ـ أن يكون نظام الرعاية الصحّية متوافقًا مع الأنماط السياسيّة والإنتاجيّة، وإعادة تنظيم الهيكل الاقتصاديّ والاجتماعيّ بما يسهّل عمليّة إدماج الرّعاية الصحّية في التّنمية البشريّة والاجتماعيّة.

إنّ تحسين الوضع الصحّي للسّكان في تونس يتطلّب نشر دور مراكز الرّعاية الصحّية الأوّلية وتعزيزها، من أجل تخفيف الضّغط على مراكز الرّعاية العلاجيّة، والسّعي إلى خفض فاتورة الرّعاية الصحّية وتوفير فرص الاستفادة من الخدمات الصحّية بعدالة ولكل الأفراد وخصوصًا المقيمين بالرّيف. وهذا الأمر يسهّل عمليّة إدماج الرّعاية الصحّية في جميع نواحي التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. كما يمكن تصميم السّياسات الصحّية والبرامج الصحّية على أساس الأهميّة النسبيّة، التي تكتسبها عوامل المخاطر الصحّية ورفع المخصّصات الماليّة لقطاع الصحّة إلى النّسبة

المعمول بها من جانب منظمة الصحة العالمية، والتي تساوي 5 بالمئة من النّاتج المحلّي الإجمالي. كما يمكن الحديث عن التوسّع في تطبيق برنامج الإصلاح الصحّي، من خلال التّركيز على ضمان المساواة والجودة والشموليّة في تقديم الخدمات الصحّية وتحسين الكفاءة واستمرارية الخدمات، مع تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة، والاعتماد في الخدمات الصحّية العامّة والخاصّة من أجل رفع كفاءة الأداء.

ب ـ المحددات السياسية للوضع الصحّي في تونس

تُعدُّ المحدّدات السّياسية الجانب الرئيسيّ في الحفاظ على المجال الصحي وتكريسه وتنميته، عبر آليات وأسس قانونيّة وبرامج تطوريّة. تليها تحوّلات ديمغرافيّة تُحدث تصوّرات ونماذج وبرامج صحّية جديدة، تتمشى مع متطلّبات الفئات العمريّة للمجتمع.

إضافة إلى ذلك مدى جاهزيّة النّظام الصحّي لتوفير المتطلّبات الضروريّة في مواجهة انتشار الوباء وحماية المجتمع من مخاطر هذا الفيروس. كما يمكن رسم استراتيجيات على المدى القريب والمتوسّط والبعيد لمكافحة الأمراض الوبائيّة وحماية الفرد والمجتمع من جميع المخاطر. فمنذ الاستقلال، كانت السّياسة التونسيّة في شراكة منفتحة على جميع الدّول التي تسعى إلى «تحسين قطاع الخدمات الصحّية» بهدف العمل اللائق كما عرّفته منظّمة العمل الدوليّة وأقرّته الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في عام 2008، إذ يلخّص العمل اللائق حيث الدّخل العادل، وظروف العمل آمنة وصحّية، والحماية الاجتماعيّة متاحة عند الحاجة. والعمل اللائق حقّ أساسيّ لكلّ فرد في المجتمع، وهو يفضي بدوره أيضًا إلى تحسين الإنتاجيّة والكفاءة والأمن الاقتصاديّ. ويظلّ تحسين العمل في قطاع الخدمات الصحّية من المعايير والأدوات والسّياسات القائمة المتعلّقة بالخدمات الصحّية لمنظّمة الصحّة العالميّة ومنظّمة العمل الدوليّة، أساسًا يعتمد لتحسين العمل في قطاع الخدمات الصحّية وإدارةً للجودة الشاملة.

لقد عرّفت المنظّمات الدوليّة مثل منظّمة الصحّة العالميّة فيروس كورونا بأنّه وباء سريع الانتشار،

وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) هو عدوى في الجهاز التنفّسي ناتجة من فيروس ظهر حديثًا، تمّ التعرّف إليه لأوّل مرّة في ووهان (الصين) في كانون الأول/ديسمبر 2019، حيث وجدت الدراسات الحديثة أن معظم الأفراد المصابين يعانون مرضًا خفيفًا ومزمنًا يتطلّب الإقامة بالمستشفى في وحدة العناية المركّزة. من بين عوامل الخطر التقدّم في السنّ ووجود أمراض مصاحبة... ينتقل هذا المرض الفيروسي بصورة رئيسية من طريق الجهاز التنفّسي أو الفم. ولكن إذا كان فيروس كورونا شديد العدوى، فذلك يرجع أساسًا إلى انتشاره بين سكّان غير محصّنين، وأعراضه هي علامات تحذيريّة مثل ارتفاع درجة الحرارة فوق 37.5 درجة مئويّة، وسعال جافّ أو دهنيّ، وعلامات في الجهاز التنفّسي (مثل: السعال والشّعور بالضّيق أو ألم الصدر، وأحيانًا ضيق التنفّس)، وقشعريرة، وآلام في الجسم، وإجهاد غير عادي، وكذلك الصداع؛ الأمر الذي يجب أن يخضع للإشراف الطبّي أو التمريضي الفوري. إضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ في الحسبان العلامات الجلديّة مثل الظهور المفاجئ للاحمرار المستمرّ، الذي يكون مؤلمًا في بعض الأحيان.

إنّ الأشخاص الذين تمّ تشخيص إصابتهم بفيروس كورونا (كوفيد 19) ولم تظهر عليهم أي أعراض يمكن أن ينقلوا المرض بشكل سريع ويمثّلون خطرًا كبيرًا على بقيّة أفراد المجتمع.

إضافة إلى ذلك، من الضروريّ مراعاة التدابير الخاصّة من أجل منع، أو الحد من، انتشار الفيروس لدى الفئات التي تشكو أمراضًا مختلفة الخطورة، هذه الفئات: كبار السنّ (أكثر من 60 عامًا)، والنّساء الحوامل (وبخاصّة بين النساء من الثلث الثالث من الحمل)، والأفراد المصابون بواحد أو أكثر من الأمراض المزمنة (متعدّدة الأمراض) ونقص المناعة، وكذلك المدخّنون والأشخاص الذين يعانون أمراض الجهاز التنفّسي المزمنة أو الحادّة. كلّ هذه التّدابير والتوصيّات منبثقة من خبراء واختصاصيين تابعين لمنظّمة الصحّة العالميّة.

وفي الواجهة الأماميّة للعدوى من فيروس كورونا الطّاقم الطبّي وشّبه الطبّي والعاملون داخل المستشفيات، ورجال التعليم والقوّات الأمنيّة والعسكريّة، إذ يعدّون مجموعات معرّضة لمخاطر عالية في مواجهة كوفيد 19.

تعتمد الوقاية من العدوى على التقليل من الاتصال الاجتماعيّ والاتصال بين البشر، لتجنّب استنشاق الرذاذ التنفّسي من الأشخاص الحاملين للفيروس. لذلك من الضّروري ارتداء الأقنعة الواقية بصورة منهجيّة للحماية من العدوى من انتشار هذا الوباء، ولا سيّما لأعضاء طاقم التمريض في هياكل المستشفيات وكذلك لجميع الأشخاص الذين تمّ تشخيص إصابتهم بالفيروس.

كما يمكن التّمييز بين نوعين من الإصابات، نعني بالأفراد الذين يعانون الأعراض وغير المصحوبين بأعراض. فإنّ المرضى الذين يعانون أعراضًا، يمكن رؤية واحد أو أكثر من الأعراض: السّعال من خلال انتشار مواد الجهاز التنفّسي المصابة.

أمّا الأشخاص الذين لا تظهر عليهم أعراض المرض، وهم الذين لا يظهرون أي مظهر من مظاهر المرض. وبوجه عام، تعدّ فئة الشباب من الفئات الأقلّ عرضة للخطر، وهي يمكنها مواجهة الفيروس نظرًا إلى ما تتمتّع به من مناعة كبرى، وبخاصّة الشّباب الذين يتمتّعون بصحّة جيّدة.

2 ـ التدابير المتخذة للوقاية من فيروس كورونا في تونس

تتّصل خطّة العمل التي تمّ وضعها من طرف وزارة الصحّة والهياكل الحكوميّة في مواجهة جائحة «كوفيد 19» في تونس، بثلاثة مجالات: المجال الصحّي والمجال الاقتصاديّ والنظام الاجتماعيّ. وفي كلّ مجال من هذه المجالات، ساعدت مبادرات المؤسّسات العامّة والقطاع الخاصّ والجمعيات والمجتمع المدني، على الحدّ من أضرار الوباء باعتماد تدابير وخطط منهجيّة، لحماية المجتمع من تفشّي الفيروس.

على الصعيد الصحّي قامت وزارة الصحّة العموميّة بالتنسيق مع جميع المؤسّسات من أجل رسم برامج وخطط لمقاومة الفيروس، إذ تسعى الجهود المبذولة إلى الحدّ من انتشار المرض لضمان احتواء المنظومة الصحّية لتدفّق الحالات بصورة أفضل، وخصوصًا بالنّظر إلى الموارد المحدودة والموزّعة بصورة متفاوتة.

وقد تمّ إعطاء الأولوية في هذا السّياق إلى الزّيادة في عرض البنية التحتيّة الصحّية. كما ساهم

المجتمع المدني بدوره في هذه الجهود ولا سيّما المؤسّسات الفندقيّة التي وضعت غرفها رهن إشارة الأطر الطبّية المعبّأة في الصفوف الأماميّة لمواجهة الجائحة.

كما قامت بعض المنظّمات والدّول الكبرى بتوفير مواد وأجهزة طبّية قصد مقاومة الفيروس. أمّا على المستوى الاجتماعيّ فقد رصدت وزارة الشؤون الاجتماعيّة ميزانيّة استثنائيّة لإعانة العمال في جميع القطاعات ذات الدّخل المحدود.

منذ تفشّي الوباء في عدد من الدول اتّخذت السلطات التونسيّة بعض الإجراءات الوقائيّة نذكر منها: إغلاق جميع المدارس الابتدائيّة والمعاهد الثانويّة العامّة والخاصّة، كما أغلقت أيضًا الجامعات. ومن التّدابير الأخرى، إغلاق دور العبادة والمطاعم والمقاهي، قصد التقليص من التجمّعات للحدّ من انتشار الوباء. بالرّغم من التّدابير الأوّلية التي اتّخذتها السّلطات التونسيّة، إلا أنّها لم تفلح في مواجهة الفيروس أثناء التّراخي في غلق الحدود البحريّة والجوّية. فكلّ الحالات المرضيّة هي بالأحرى حالات وافدة، لم يقع مراقبتها بطريقة جدّية. هذا ما أربك منذ البداية أعمال وزارة الصحّة التي تشكو بدورها نواقص كبرى، ولا تمتلك منصّة رقميّة في عدد المستشفيات الجهويّة مع شبه غياب في التّنسيق العام، سواء أكان جهويّا أو وطنيّا.

ففي مواجهة الفيروس لا بدّ أن تتضافر جميع الجهود، كما أنّ الامتثال المطلق لتدابير الاحتواء الكاملة من جانب جميع السكّان كان مفتاحًا لنجاح السّيطرة على انتشار الفيروس. لكن بالرّغم من القرارات والتوصيّات الموجّهة عبر وسائل الإعلام المرئيّة والسمعيّة وشبكات التّواصل من جانب السّلطات السّياسية والصحّية والأمنيّة، إلا أنّنا شهدنا انفلاتًا ساعد على تنامي الفيروس في عدد من الولايات. وهو ما أجبر سلطات الإشراف على اتّخاذ قرار تعليق السّفرات الخارجيّة باعتماد تدابير غلق الموانئ البحريّة، والمطارات مع تنظيم سفرات محدودة استثنائيّة للأشخاص العالقين.

وبالرّغم من البروتوكول الصحّي الذي اعتمدته المنظومة الصحّية في تونس، الذي يتمثّل بالحجر الصحّي الإجباري للّذين قدموا من بؤر التوتّر الوبائيّ (بخاصّة الدول الأوروبيّة ودول الخليج أين توجد الجالية التونسيّة المقيمة) سواء أكان في المراكز الصحّية أو الحجر الذاتي للتوقّي من انتشار الوباء، فإننا شهدنا انفلاتًا في الالتزام بالحجر الصحّي الذّاتي وعدم المبالاة بالتّدابير الصحّية. وهذا راجع إلى عدم اتّخاذ قرارات حازمة من طرف السّلطات المختصّة تجاه الأفراد الذين لم يلتزموا بتطبيق البروتوكول الصحّي. كذلك ما لاحظناه من اختلالات على مستوى التّنسيق بين المراكز الصحّية، وفي مدى جاهزيّة الوزارة المعنيّة من إطار طبّي وشبه طبّي ومراكز إيواء وطاقة استيعاب المرضى وأجهزة طبّية، تعدّ شبه غائبة.

رغم كلّ هذه النواقص، فقد تجنّد كلّ الأطبّاء في جميع المستشفيات العموميّة والخاصّة، ووضعوا حدًّا لانتشار الفيروس باعتماد تدابير وقائيّة. كما تجدر الإشارة إلى المهمات التي قامت بها القوّات الأمنيّة وهي في الصفّ الأوّل لمواجهة الفيروس في الوقوف على ضبط ومنع التنقّل بين المدن والقرى، وحجر التجوّل لتفادي انتقال الوباء من منطقة إلى أخرى. كما قامت الوحدات الأمنيّة بتأمين توزيع المواد الغذائيّة بين المدن والحدّ من التجمّعات وفرض حظر التجوّل للمواطنين، كمنهج أساسيّ لانتقال الوباء بين أفراد المجتمع.

كذلك سخّرت وزارة الدّفاع الوطني جميع الجهود من أطبّاء عسكريّين ومستشفيات لمواجهة الفيروس بإنشاء مراكز استشفائيّة متنقّلة على الحدود لمعاضدة جهود وزارة الصحّة العموميّة. فمنذ البداية تباينت الإحصاءات المقدّمة من طرف وزارة الصحّة في شأن الأفراد الذين أصيبوا بفيروس كورونا. كما تداخلت التصريحات في تحديد عدد الحالات، فأصبحنا متردّدين إلى حدّ هذه اللحظة في كتابة هذه المقالة نظرًا إلى عدم استقرار الوضع الصحّي في تونس وانفتاحه على أكثر من احتمال.

مرّت تونس بثلاث مراحل أو موجات زمن كورونا. تتّسم المرحلة **الأولى** بمتابعة الشّأن العالمي وعدم القيام باحتياطات لازمة للتوقّي من أزمة الوباء. المرحلة **الثّانية** هي مرحلة تفشّي الوباء، وهي اتّسمت بعدم الاستقرار الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمجتمع. في هذه المرحلة اتّخذت الحكومة عددًا من الإجراءات منها إغلاق الحدود هذا القرار ظلّ متأخّرا. فقد تمّ اكتشاف أوّل حالة في 2 آذار/ مارس 2020 بحسب وزارة الصحّة.

أمّا المرحلة **الثالثة** بحسب هذا النص فهي الموجة الثانية من تفشّي فيروس كورونا. والتي تتّسم بالعودة السريعة لانتشار الوباء نتيجة الإخلالات الصحّية وعدم الالتزام بالبروتوكول الصحّي المعمول به. في هذه المرحلة شهدت تونس تحويرات كبرى على مستوى تركيبة الحكومة التي أربكت بدورها البرامج المتّخذة لمواجهة فيروس كورونا، كما شهدت احتقانًا شعبيًا لغياب برامج تنموية في الوضع الراهن. وفي ما يلي عرض الموجتين الأولى والثانية لتفشّي وباء كورونا.

الموجة الأولى: خلال الموجة الأولى مرحلة تفشّي الوباء، بدأ عدد الإصابات بالانخفاض بعد شهر واحد من اكتشاف الحالة الأولى. ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتّخذتها السّلطات طوال شهر آذار/مارس. فقد تمّ الحدّ أكثر فأكثر من إمكان قدوم أشخاص حاملين للعدوى من الخارج كنتيجة لفرض غلق الحدود في 18 آذار/مارس.

لم يتجاوز العدد الأقصى للحالات المسجّلة خلال الموجة الأولى 784 مريضًا بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2020 ثم بدأ المعدّل بالانخفاض تدريجًا ليتراجع بسرعة خلال شهر أيار/مايو بفضل الاستراتيجيات المقرّرة لاحتواء الوباء. في 13 حزيران/يونيو، تمّ إحصاء 49 حالة فقط في جميع أنحاء البلاد. بعد ذلك، شهد شهر حزيران/يونيو عودة طفيفة تضخّمت خلال الأسابيع التي أعقبت إعادة فتح الحدود.

الموجة الثانية: هي المرحلة التي شهدت فيها تونس عودة انتشار الفيروس أثناء التخلّي عن القرارات والتّدابير المتّخذة منذ الموجة الأولى. هذه الموجة التي سبقها عدم تسجيل حالات مرضيّة جديدة لمدّة أسبوعين على التّوالي.

لكن منذ 27 حزيران/ يونيو أي خلال الموجة الثّانية، تزايدت الحالات الجديدة المسجّلة بانتظام، وبخاصّة مع دخول شهر آب/أغسطس. وبالتّالي، مقارنة بالمرحلة نفسها، فإنّ تزايد عدد الحالات منذ فتح الحدود أكبر كثيرًا ممّا كان عليه الأمر خلال المرحلة الأولى، إذ يعدّ تاريخ 27 حزيران/ يونيو منعرجًا كبيرًا في الأزمة الصحّية بتونس.

كلّ الحالات المسجّلة هي بالأحرى حالات وافدة من أوروبا (فرنسا وإيطاليا بخاصّة) وبعض دول الخليج وقد ارتفع معدّل الحالات الجديدة يوميًا بنحو 15 مريضًا بين شهر تموز/ يوليو وأوائل آب/ أغسطس. لكن التّسارع المسجّل بعد ذلك مفاجئ؛ فقد تضاعف هذا المعدّل ثلاث مرّات تقريبًا بين 8 و15 آب/ أغسطس.

بوجه عامّ، أجري عدد أكبر من الفحوص منذ فتح الحدود مقارنة ببداية الوباء. في 6 آب/ أغسطس، أُجري 1743 اختبارًا بينما في مرحلة مماثلة في 11 نيسان/ أبريل أُجري 562 اختبارًا فقط. لأوّل مرّة منذ بداية تفشّي وباء كوفيد-19 في تونس، تمّ تسجيل أكثر من 100 حالة يوميّة في 14 آب/أغسطس 2020. وبالمقارنة بالمرحلة الأولى، فإنّ عدد الحالات قد بلغ ذروته يوم 24 آذار/مارس بتسجيل 59 حالة، ليتراجع تدريجًا منذ ذلك التّاريخ.

وعلى الرّغم من الزّيادة الكبيرة في عدد الحالات، لا تزال السلطات بعيدة من تطبيق سياسة التّحاليل المكثّفة التي دعت إليها منظّمة الصحّة العالميّة المتمثّلة بفحص الأشخاص الذين كانوا على اتصال مباشر بالمرضى من أجل الحدّ من مخاطر العدوى.

ورغم توصيات منظّمة الصحّة العالميّة بتقاريرها المفصّلة تجاه المناطق الحمر، أي الدّول المتضرّرة، لم تلتزم تونس بهذه التوصيات وقامت بفتح الحدود، الأمر الذي يعدّ خطرًا كبيرًا.

منذ ذلك الحين تزايد عدد الحالات المكتشفة وتبيّن أنّ 87 بالمئة[9] منها قادمة من مناطق «القائمة الحمراء» مثل فرنسا وإيطاليا اللتين سبق أن عدتهما السّلطات التونسيّة من مناطق «القائمة الخضراء» وهو ما يُعفي القادمين منها من إجراء الاختبار الطبّي أو الالتزام بالحجر الإجباري.

لكنّ تصنيف الدّول طرح عدداً من الاستفهامات منذ البداية. لكن منذ 26 آب/أغسطس 2020 وقع تغيير في تصنيف بعض الدّول مثل فرنسا وإيطاليا اللتين تعدان مصدر الخطر، والتّعامل مع القادمين من هذه المناطق باعتماد وفرض الاختبار الطبّي والحجر الصحّي.

وبحسب الإحصاءات التي قدّمها المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة بوزارة الصحّة، منذ إعادة فتح الحدود أصبح التوجّه معكوسًا. فقد تجاوز عدد الحالات المحلّية عدد الحالات الوافدة إلى حدود 15 آب/أغسطس.

وقد أحصت السّلطات بهذا التّاريخ 486 إصابة محلّية مقابل 453 إصابة وافدة. وبخلاف الموجة الأولى، لا يتّجه عدد الإصابات المحلّية نحو الانخفاض، بل على العكس، شهد المنحنى تطوّرًا جذريًا وبخاصّة منذ شهر آب/أغسطس. ما يمكن استخلاصه في هذه الموجة الثانية أنّ تونس تمرّ بأخطر مرحلة في انتشار الوباء والتعامل معه أصبح شبه صعب. وهذا ما أكّده المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة بتونس أنّ 85 بالمئة[10] من المصابين الجدد بالفيروس لا تظهر عليهم أعراض المرض، إذ يمثّلون خطرًا في تفشّي الوباء بسرعة. وأصبحوا خطرًا على كبار السنّ وفئة من المجتمع تعاني أمراضًا مزمنة.

---

(9) إحصائيات وزارة الصحة التونسية (2020).

(10) المصدر نفسه.

الجدول الرقم (3)

توزيع عدد الحالات ومجموع الوفيات في شهر آب/أغسطس في تونس باليوم

اليوم	مجموع الحالات	مجموع الوفيات	عدد الوفيات في اليوم
2020/8/1	1552	51	1
2020/8/2	1561	51	0
2020/8/3	1565	51	0
2020/8/4	1584	51	0
2020/8/5	1601	51	0
2020/8/6	1642	51	0
2020/8/7	1656	51	0
2020/8/8	1678	51	0
2020/8/9	1697	51	0
2020/8/10	1717	51	0
2020/8/11	1738	52	1
2020/8/12	1780	52	0
2020/8/13	1847	53	1
2020/8/14	1903	53	0
2020/8/15	2023	54	1
2020/8/16	2107	54	0
2020/8/17	2185	56	2
2020/8/18	2314	57	1
2020/8/19	2427	60	3
2020/8/20	2543	63	3
2020/8/21	2607	64	1
2020/8/22	2738	68	4
2020/8/23	2818	71	3
2020/8/24	2893	71	0
2020/8/25	3069	71	0
2020/8/26	3206	71	0
2020/8/27	3323	73	2
2020/8/28	3461	74	1
2020/8/29	3572	76	2
2020/8/30	3685	76	0
2020/8/31	3803	77	1

الرسم البياني الرقم (3)
تطوّر عدد الحالات خلال شهر آب/أغسطس

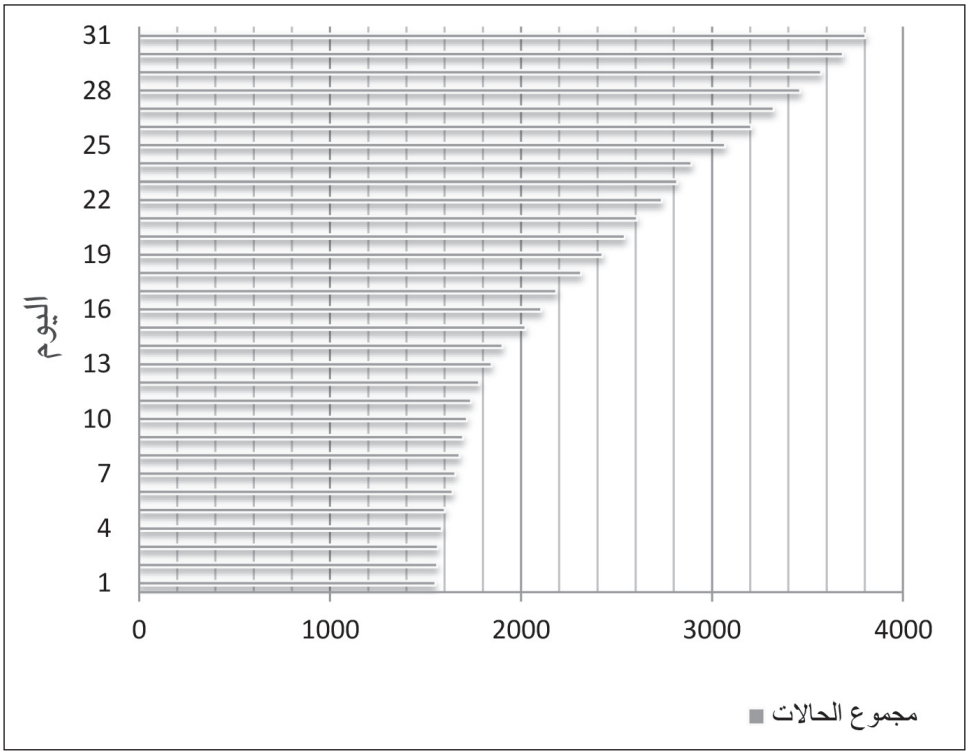

ما يمكن ملاحظته في هذا الرّسم البياني أنّ تطوّر عدد الحالات خلال شهر آب/أغسطس سار بنسق سريع.

في 1 آب/ أغسطس تمّ تسجيل 1553 حالة إصابة «بفيروس كورونا» ليصل العدد الإجمالي للمصابين إلى 3803 حالة في تاريخ 31 آب/ أغسطس (الشهر نفسه) يعني بزيادة 2250 حالة بمعدّل 73 حالة يوميّا.

ما يمكن استخلاصه من هذا الرسم البياني هو أنّ عدد الحالات أصبح يتطوّر بسرعة خلافًا للمرحلة الأولى، وهو ناتج من الانفلات الذي شهدته تونس في القرارات الجديدة. منذ البداية كان عدد المصابين بفيروس كورونا من الحالات الوافدة الذين لم يلتزموا بالحجر الصحّي الذّاتي أثناء فتح الحدود. في هذه المدّة الوجيزة التي غابت بها الرّقابة سجّل ارتفاع سريع لعدد المصابين المحليّين من جرّاء انتشار الفيروس أو بالأحرى من طريق العدوى، وذلك أثناء فتح المقاهي والمحالّ العموميّة. منذ هذه المرحلة بدأ فشل الحكومة ووزارة الصحّة في مواجهة انتشار فيروس كورونا.

الجدول الرقم (4)

تطور عدد الحالات ومجموع الوفيات خلال شهر أيلول/سبتمبر

اليوم	مجموع الحالات	مجموع الوفيات	عدد الوفيات في اليوم
2020/9/1	3963	80	3
2020/9/2	4196	81	1
2020/9/3	4394	84	3
2020/9/4	4542	87	3
2020/9/5	4776	93	6
2020/9/6	5041	93	0
2020/9/7	5124	94	1
2020/9/8	5417	96	2
2020/9/9	5417	96	0
2020/9/10	5882	99	3
2020/9/11	6259	103	4
2020/9/12	6635	107	4
2020/9/13	6635	107	0
2020/9/14	7382	117	10
2020/9/15	7623	123	6
2020/9/16	8100	129	6
2020/9/17	8570	133	4
2020/9/18	8570	133	0
2020/09/19	9110	138	5
2020/9/20	10732	159	21
2020/9/21	11260	164	5
2020/9/22	11260	164	0
2020/9/23	12479	174	10
2020/9/24	13305	180	6
2020/9/25	14392	191	11
2020/9/26	14392	191	0
2020/9/27	16114	214	23
2020/9/28	16114	214	0
2020/9/29	17405	246	32
2020/9/30	18413	265	19

المصدر: وزارة الصحة التونسية 2020.

الرسم البياني الرقم (4)
تطور عدد الحالات خلال شهر أيلول/سبتمبر

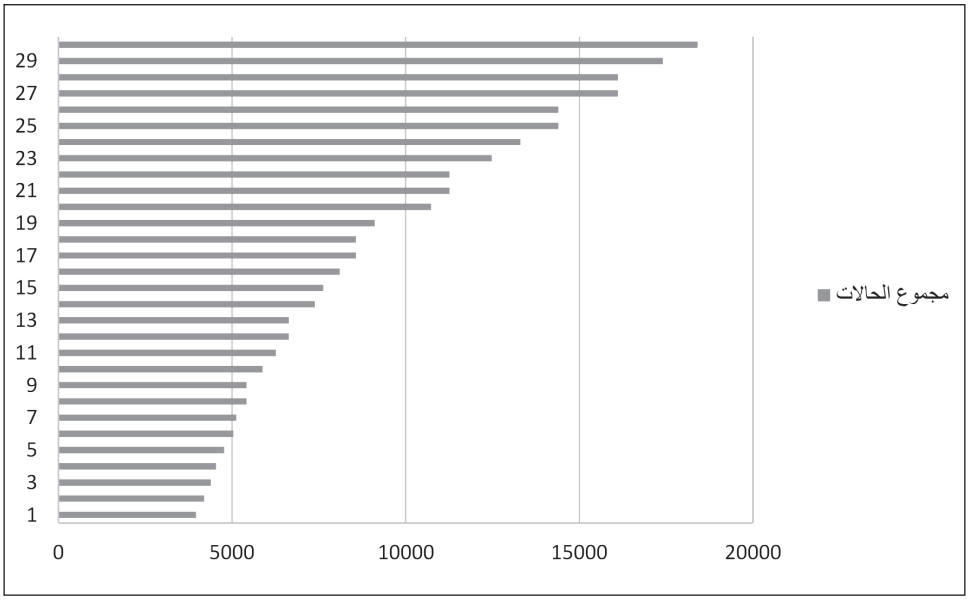

خلافًا لما تمّ تسجيله من عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا في شهر آب/أغسطس، كان شهر أيلول/سبتمبر منعرجًا في ارتفاع متواصل للحالات الجديدة ليتضاعف العدد في منتصف الشهر ليصل إلى ما يقارب ستّ مرّات في شهر أيلول/سبتمبر، يعني 15000 حالة جديدة. هذا الارتفاع الملحوظ لعدد المرضى ناتج بالأساس من فتح الحدود وعدم تطبيق الحجر الصحّي الإجباري للوافدين وفتح المقاهي مع غياب المتابعة والرقابة الصحّية للمرضى.

الرسم البياني الرقم (5)
تطور عدد الوفيات خلال شهر أيلول/سبتمبر

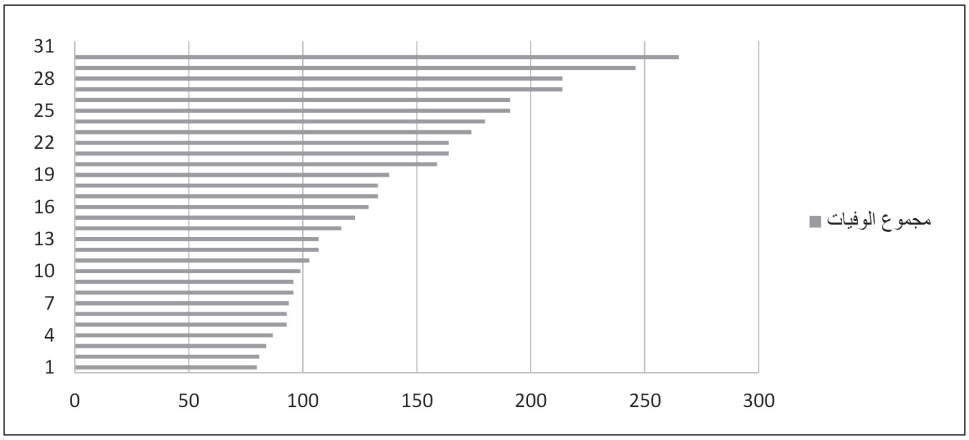

تزامن ارتفاع عدد الوفيات من جرّاء فيروس كورونا مع ارتفاع عدد الحالات المصابة خلال شهر أيلول/ سبتمبر. وذلك بحسب الإحصاءات الرسميّة لوزارة الصحّة العموميّة؛ فقد شهد عدد الوفيات ارتفاعًا متواصلًا بوتيرة سريعة خلافًا للأشهر السابقة.

وعلى الرّغم من التقدّم الحاصل في تونس في المجال الصحّي، فقد تبيّن أن الواقع الصحّي في البلاد يتّسم بنواقص متعددة وتباين بين الجهات، الأمر الذي أحدث فوارق كبيرة بين الفئات الاجتماعيّة.

تتمثّل هذه النواقص بالتّوزيع الجغرافي للخارطة الصحّية للبلاد التي بدورها أربكت مهمات وزارة الصحّة في التوقّي من جائحة كورونا وأحدثت فوارق اجتماعيّة كبرى في تمتّعها بالحقّ في الصحّة.

الجدول الرقم (5)
توزيع عدد الحالات ومجموع الوفيات
وعدد الوفيات في اليوم خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر في تونس

اليوم	مجموع الحالات	مجموع الوفيات	عدد الوفيات في اليوم
2020/10/1	18413	265	0
2020/10/2	19721	271	6
2020/10/3	20944	276	5
2020/10/4	22230	321	45
2020/10/5	22230	321	0
2020/10/6	22230	321	0
2020/10/7	24542	364	43
2020/10/8	26899	409	45
2020/10/9	26899	409	0
2020/10/10	31259	456	47
2020/10/11	32556	478	22

المصدر: وزارة الصحة التونسية 2020.

اعتمدت في هذا الجدول الإحصائي عدد الحالات المسجّلة إلى حدّ كتابة هذا المقال. ما يمكن معرفته هو أنّنا ندرس الوضع الصحّي في تونس زمن تفشّي فيروس كورونا ولا يزال هذا الفيروس يتفاقم. لذلك وضعت تاريخ 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 حدًّا في كتابة هذا المقال العلميّ.

ما يمكن ملاحظته في هذا الجدول أنّ عدد المصابين بفيروس كورونا قد تضاعف في عشرة أيّام من الشهر نفسه. إلى حدّ هذا التّاريخ لم يتم اتّخاذ إجراءات وقائيّة للتصدّي لظاهرة الوباء من طرف الحكومة الجديدة. مع العلم أنّ نجاح تونس في التصدّي للموجة الأولى لفيروس كورونا ناتج من القرارات والتّدابير الوقائيّة المتّخذة من دانب الحكومة السابقة والتي عملت جادّة على تطبيقها.

الرسم البياني الرقم (6)
المجموع اليومي لعدد الحالات في شهر تشرين الأول/ أكتوبر في تونس
اليوم من شهر تشرين الأول/أكتوبر

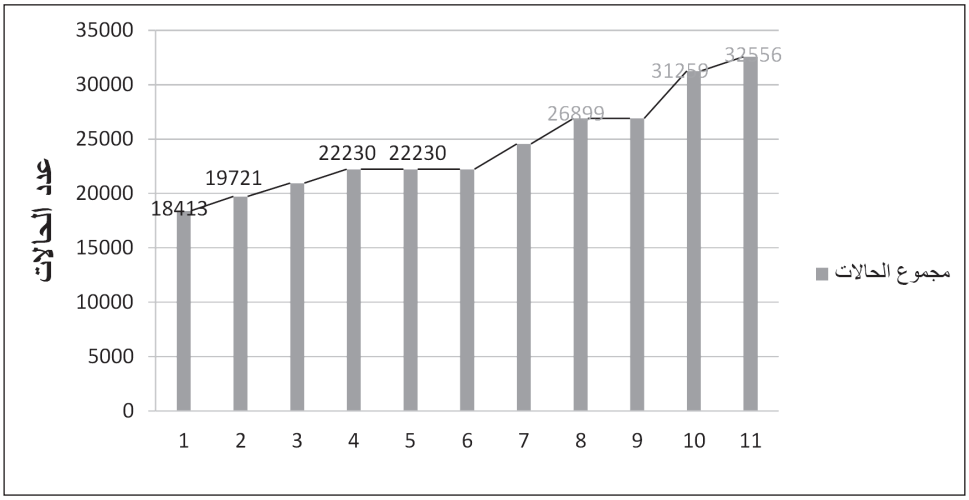

يوضح هذا الرسم البياني لنا تطوّر عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا بتونس خلال 11 يومًا من شهر تشرين الأول/أكتوبر. بالفعل تطوّر عدد الحالات نتيجة عدم التقيّد بالحجر الصحّي وعدم الالتزام بالبروتوكول الصحّي المعمول به للتصدّي لانتشار الوباء. هذه الأرقام تظلّ مخيفة في ظلّ ضعف الموارد الصحّية وغياب التجهيزات داخل المستشفيات لحماية الفرد والمجتمع وبخاصّة في المناطق الدّاخلية التي تشكو بدورها من نقص فادح في توزيع المراكز الصحّية. لذلك تشكو الخارطة الصحّية عدم المساواة في الجودة التي بدورها تمثّل الضّامن الأساسي للمساواة الصحّية داخل المجتمع. هذا ما نعيشه اليوم في عدم القدرة على مواجهة فيروس كورونا بالسبل الاستشفائيّة.

الرسم البياني الرقم (7)
مجموع عدد الوفيات اليومي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر

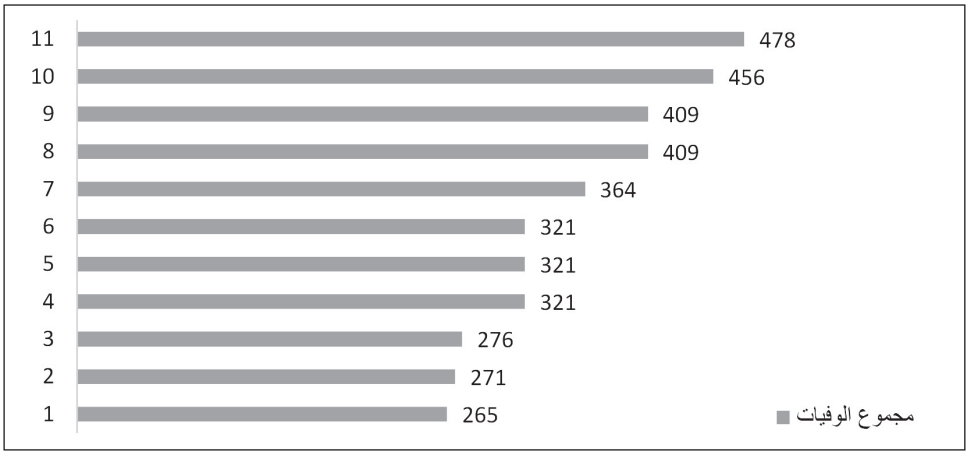

الرسم البياني الرقم (8)
تطور عدد الوفيات في اليوم

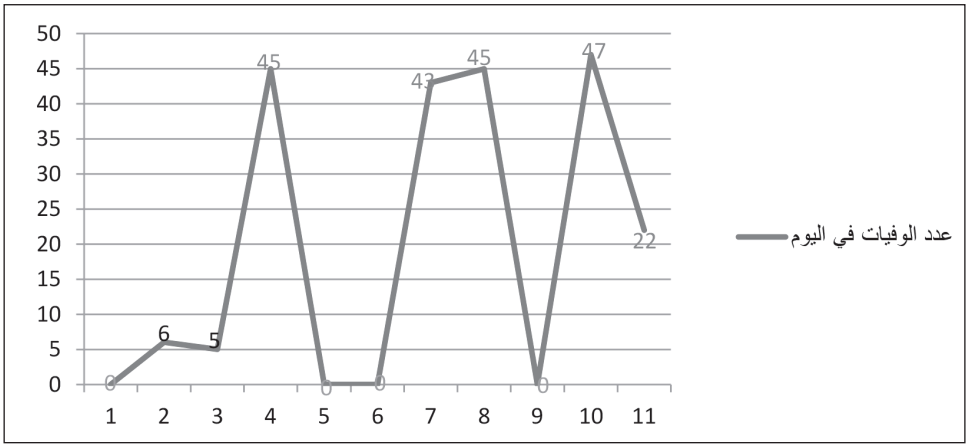

ما يمكن ملاحظته في هذا الرسم البياني هو تطوّر عدد الوفيات يوميًّا خلال الأيّام العشرة الأولى من شهر تشرين الأول/أكتوبر: صفر حالة يوم 1 تشرين الأول/أكتوبر ليصل الى 47 حالة وفاة يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر. هذا التطوّر في عدد الوفيات ناتج من ضعف في التدخّل الصحّي، وتفاقم الأزمة داخل المستشفيات التي بدورها تشكو غياب الأجهزة الطبّية. زيادة على ذلك غياب التنسيق بين سلطة الإشراف والإطار الطبّي وشبه الطبّي. وهذا ما يمكن استخلاصه من أنّ المنظومة الصحّية في تونس في طريقها إلى التآكل وأصبحت جهازًا يكرّس اللامساواة بين الفئات الاجتماعيّة والجهات وبخاصّة مع هيمنة القطاع الخاصّ الذي قام بدوره في إحداث الفوارق الاجتماعيّة مع استقطاب الإطار الطبّي.

في خلاصة هذا البحث، ما يمكن توضيحه هو أنّ السّياسات المعتمدة في المجال الصحّي يجب أن تتمشى مع طلبات الفرد والمجتمع وتأخذ في الحسبان الوضع الصحّي العام وبخاصّة زمن الأوبئة والمخاطر التي تمسّ الكائن البشري، وتسهر على:

ـ رسم برامج وخطط وقائيّة استثنائيّة صحّية ذات ميزانيّة خاصّة لمواجهة الكوارث والأوبئة التي تمسّ المجتمع.

ـ العمل على النهوض بالأسرة والمحافظة على توازنها.

ـ متابعة إنجاز الأهداف الوطنيّة في ميدان السّياسة الديمغرافيّة وسياسة الأسرة.

ـ توفير الإعلام والتثقيف للمواطن داخل الهياكل الصحّية الاستشفائية.

ـ السّهر على التّكوين المستمرّ لفائدة الإطارات الصحّية والاجتماعيّة والتعليميّة.

ـ القيام بأنشطة إعلاميّة وتربويّة لفائدة السكّان.

ـ المساهمة في تحسين مؤشّرات صحّة الأم والطّفل وبخاصّة بالجهات ذات الأولويّة.

ـ المساهمة في الخطّة الوطنيّة للكشف المبكّر عن الإعاقة والوقاية منها.

ـ مواصلة العمل على ترشيد النّمو الدّيمغرافي.

ـ مكافحة الأمراض المنقولة جنسيًا وفيروس نقص المناعة المكتسب.

ـ الصحّة الإنجابية والجنسية لفائدة الشّباب.

ـ العمل على إرساء العدالة الصحّية في الولايات كافة، بتوسيع البنية التحتيّة للصحّة العموميّة المجهّزة بالمستلزمات الضروريّة.

ـ إحداث ميزانيّة خاصّة بمواجهة الأوبئة مع تكثيف الحملات التحسيسيّة للحدّ من انتشار الفيروس.

خاتمة

ما يمكن استخلاصه في هذا المقال العلميّ الذي يعدّ محاولة لدراسة الوضع الصحّي وتقييمه في تونس زمن «كوفيد 19» بتونس، يمثّل أساسًا علميًا لا غير من عدّة جوانب، وهو الذي يتّسم بالصدقيّة في وصف الظواهر الاجتماعيّة وتفسيرها.

قطعت جميع الدول الأعضاء في منظّمة الصحّة العالميّة التزامًا بتحقيق التغطية الصحّية الشاملة: «أنّ لجميع النّاس الحقّ في الاستفادة من الخدمات الصحّية». ويمثّل العمل نحو تحقيق التّغطية الصحّية الشاملة، آليّة قويّة للارتقاء بمستوى الصحّة والتّنمية البشريّة. يتضمّن هذا المصطلح طرق اتّخاذ هذه الإجراءات بشأن المحدّدات الاجتماعيّة والديمغرافيّة والبيئيّة سواء داخل القطاع الصحّي أو خارجه.

لطالما كانت البحوث العلميّة عاملًا أساسيًا في تطوير أسس منهجيّة للوضع الصحّي وإرسائها داخل المجتمع، إلا أنّها أدّت دورًا مفصليًّا في تكريس التكنولوجيا والنّظم والخدمات اللازمة لتحقيق التّغطية الصحّية الشّاملة للمجتمع. فضلًا عن أنّها تسعى جادّة إلى تطوير سبل في الحفاظ على سلامة الفرد الصحّية والعلاجيّة واكتشافها. هذا ما يقوم به معهد باستور للبحوث الطبّية بتونس منذ زمن طويل.

وفقًا لمنظّمة الصحّة العالميّة (2007)، «تُعَدّ الأنظمة الصحّية فعّالة إذا وفّرت خدمات صحّية جيّدة، وقوى عاملة صحّية مدرّبة جيدًا، ونظام معلومات صحّيًا فعّالًا، وعدالة في الحصول على الخدمات الصحّية والتكنولوجيا الطبّية، وتمويلًا كافيًا للصحّة، إضافة إلى حوكمة رشيدة وقيادة متماسكة».

إذ يرتبط النّظام الصحّي بطريقة تقديم الخدمات الصحّية، ويتعامل مع مكوّنات نظام الرّعاية الصحّية، ويحدّد فعاليّته بفعاليّة الخدمات التي يقدّمها.

لكن مقاربة أخرى ترى أن الصحّة تتعدّى فكرة الخدمات الصحّية إلى كلّ ما له تأثير في الصحّة، من عوامل اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة وسياسيّة، حيث ترى وجوب حضور «الصحّة في كلّ السّياسات»، أو بتعبير آخر «السياسات العامّة الصحّية»، وهي السياسات التي تهدف إلى تحسين الحالة الصحّية لكلّ مواطن.

تهدف «السياسات العامّة الصحّية» إلى خلق مناخات داعمة لتمكين المواطنين من تقرير حياتهم الصحّية بأنفسهم، كما تحمّل الحكومة مسؤوليّة النّظر إلى الصحّة، بوصفها حقًّا يتجاوز الأفراد والجماعات إلى المجتمع بالكامل، وبالتّالي، تأدية دور يتمثّل بتوفير كلّ ما من شأنه أن يدعّم فكرة الصحّة في السّياسات العامّة.

يتمّ تحديد الأولويات الصحّية بالاعتماد على تطوير نظام معلومات مرن ومتماسك، وإعادة النظر في الأولويات كلّما اقتضت الحاجة.

يمثّل تطوير آلية لتقييم الحاجات وفق مقاربة شاملة في المرحلة الانتقاليّة، ضرورةً أساسيّةً لبناء نظام صحيّ لاحق وفعّال. ويجب أن تضمّ هذه المقاربة القطاع الصحّي، والحالة الاجتماعيّة الاقتصاديّة، والمحدّدات المتعددة للصحة، والسياسات والاستراتيجيات العامّة وبخاصّة في زمن تفشّي الوباء.

وبحسب الكثير من التجارب السّابقة، لا يمكن أن تكون جهود إعادة بناء الدولة (أي دولة) ناجحة، إلا إذا تمّ إيلاء اهتمام كافٍ لصحّة السكّان وتحقيق مؤشّر التنمية البشريّة.

فقد أظهرت بعض الكتابات السوسيولوجيّة أنّ الصحّة يمكن أن تكون مدخلًا حقيقيًّا إلى التغيير في ظروف احتلال أو نزاع.

وما لاحظناه خلال السنوات الأخيرة، هو أنّ تنامي الهجرة المتواصلة التي أصابت الكوادر الطبّية وشبه الطبية إلى عدد الدول الأجنبيّة، ستجعل البلد تحت ضغط غياب قيادات صحيّة، قادرة على تنفيذ أي برنامج مستقبلي وهو ما نعيشه اليوم في ظلّ الأزمة الوبائيّة التي ضربت العالم كلّه منها تونس.

ما يمكن استخلاصه في هذا المقال أنّ هجرة الكوادر الطبّية، وعدم الاهتمام بالمجال الصحّي، وغياب رؤية مستقبليّة في البرامج الوقائيّة في جميع المجالات، وبخاصّة في صحّة الفرد يحدث أزمة. فضلًا عن أنّ الخارطة الصحّية داخل البلاد التي تتّسم بالتّوزيع المتفاوت وغير العادل بين الولايات تولد مشكلة كبيرة في مواجهة فيروس كورونا □

تداعيات كورونا وتأثير رأس المال الاجتماعي في علاقة الدولة – المجتمع

شرين محمد فهمي(*)

مدرّسة العلوم السياسية، كلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية.

مقدمة

يمثّل مفهوم «رأس المال الاجتماعي» واحدًا من أبرز المفاهيم السائدة في العلوم الاجتماعية، ومنها حقل العلوم السياسية، وفي القلب منها فرع السياسة المقارنة؛ إذ إنه يعكس ثلاثية محددة، وهي: طبيعة تفاعلات المجتمع، وماهية أدوار الدولة، وتحديد العلاقة الارتباطية بين المجتمع والدولة، وفقًا لما جاء في كتابات روبرت بوتنام وكولمان جايمس وفرانسيس فوكوياما وبيير بورديو ورونالد بيرت وغيرهم، الذين تتمحور دراساتهم حول ارتباط هذا المفهوم بالديمقراطية والتنمية. وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم، فإن الملاحظ هو قلة ما كُتب عنه باللغة العربية، في ما يتعلق بالجانبين النظري والتطبيقي.

من هذا المنطلق، تحاول الدراسة إيضاح تداعيات جائحة «كورونا» على طبيعة تأثير رأس المال الاجتماعي في علاقة الدولة بالمجتمع في العديد من التجارب على الصعيدين الإقليمي والدولي. تلك الجائحة التي واجهها العالم خلال الأشهر الأولى من عام 2020، وأجبرت معظم دول العالم على الانغلاق على نفسها وإيقاف مظاهر وأنشطة يومية، فخلقت أزمات حقيقية في مختلف جوانب الحياة، الأمر الذي يستوجب في هذه اللحظة الراهنة تكاتف مختلف قوى المجتمع مع المؤسسات والهيئات الحكومية، وهو ما يبرز قضية مهمة تتعلق في ما يطلق عليه في مجال الاقتصاد «رأس المال غير الملموس»، الذي يمثل في معظم الدول الجزء الأكبر من إجمالي الثروات كونه يضم أصولًا في غاية الأهمية والأثر مثل رأس المال الاجتماعي، وهو يشير إلى مستوى الثقة السائد بين أفراد المجتمع والدولة وقدرتهم على العمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة، ترتبط أساسًا بمحاولة التصدي لتفشي الوباء، وبذل جهود ملموسة في مرحلة التعافي على المديين القصير والطويل.

(*) البريد الإلكتروني: emanelaraky84@gmail.com.

إشكالية الدراسة: تدور إشكالية الدراسة حول البحث عن حدود تأثير رأس المال الاجتماعي في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل استمرار تداعيات فيروس كورونا، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الجدال النظري الدائر بين الباحثين والمتخصصين بشأن تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعي، عبر عرض أبرز المداخل والاتجاهات النظرية التي تناولت المفهوم وأهم أوجهه، إضافة إلى رصد مؤشرات قياس المفهوم، والطرائق المختلفة لإمكان قياسه وعوامل نموه وعوائق ازدهاره، مع الاستعانة ببعض الحالات العربية والغربية التي تخدم الحجج النظرية، وبخاصة في الجانب المتعلق بتأثير رأس المال الاجتماعي في تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع[1].

من منطلق هذه الإشكالية التي تثيرها الدراسة، يدور التساؤل الرئيسي حول: ما هو تأثير رأس المال الاجتماعي في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل استمرار تداعيات جائحة كورونا على الصعيدين الإقليمي والدولي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الاتجاهات النظرية لتعريف مفهوم رأس المال الاجتماعي؟
- ما مؤشرات قياس مفهوم رأس المال الاجتماعي؟
- ما إشكاليات قياس رأس المال الاجتماعي؟ وما آليات التعامل معها؟
- ما هو تأثير رأس المال الاجتماعي في علاقة الدولة بالمجتمع؟
- ما أبرز النماذج التطبيقية لتأثير رأس المال الاجتماعي في علاقة الدولة بالمجتمع في ظل استمرار أزمة فيروس كورونا المستجد؟

اقتراب الدراسة: تنهض الدراسة على اقتراب علاقات الدولة – المجتمع[2]، حيث يعد الاقتراب الأكثر ملاءمة لمعالجة مشكلة الدراسة.

يعد جويل ميغدال من أبرز رواد الاقتراب. تتمثل مقولات الاقتراب بأنه لفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغيّرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي، والتي تُخضع الميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات، وتراوح هذه التنظيمات ـ الرسمية وغير الرسمية ـ ما بين الأسَر والجماعات وحتى الشركات الكبرى، حيث تستخدم أنواعًا من العقاب والثواب والرموز، لإقناع الشعب بأنْ يتصرف تبعًا لقواعد اللعبة السياسية، التي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعيّن حدود السلوك المقبول في المجتمع.

ويشير ميغدال إلى أن الفارق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة، هو أن الدولة القوية تمتلك قدرات تُمكّنها من إنجاز أنواع التغيير في المجتمع، فهي تملك قدرة التخطيط، وصناعة السياسة

---

(1) Brenda Gannon and Jennifer Roberts, «Social Capital: Exploring the Theory and Empirical Divide,» Empirical Economics, vol. 58, no. 4 (March 2020).

(2) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات** (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1996)، ص 217 – 221.

وتطبيقها على وحدات المجتمع، في حين أن الدولة الضعيفة تفتقر إلى تلك الطاقات والإمكانات التي تُمكّنها من فرض إرادتـها[3]. كما لاحظ ميغدال أن أنماط الضبط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات، ففي الدول المتقدمة تتميز الأنماط بارتفاع مقدار الضبط، حيث إن المستوى الكلي للضبط الاجتماعي يكون عاليًا في هذه المجتمعات، كما يتمركز في قمة هرم الدولة، بينما في الضبط الاجتماعي الآخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بصورة ملائمة.

تختلف هذه الأنماط عن أنماط المجتمعات الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط الاجتماعي متدنيًا. لقد قدم ميغدال مصفوفة يبرز فيها صور توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع.

أولًا: الإطار النظري لمفهوم «رأس المال الاجتماعي»

يمكن تناول الإطار النظري للمفهوم من خلال عرض التطور التاريخي له، والاتجاهات المختلفة للتعريف به، وتفسيرات صعود الاهتمام به من جانب الباحثين، على النحو التالي:

1 ـ التطور التاريخي لمفهوم رأس المال الاجتماعي

اشتُقّ مفهوم رأس المال الاجتماعي من مفهوم رأس المال في مجال الاقتصاد، وكانت الوجهة الأولى اقتصادية من خلال كتابات كارل ماركس؛ إلا أن المفهوم اتسع ليشمل أشكالًا متعددة من رأس المال، منها: رأس المال الاجتماعي، ورأس المال الثقافي، ورأس المال البشري. وقد تطور المفهوم تبعًا للتطورات التي لحقت بعلم الاجتماع، ولا سيما أبعاد الروابط الاجتماعية وأشكال المشاركة في الحياة العامة، وإشكالية الانتماء في المجتمعات المختلفة وتأثيراتها في الأفراد.

وفي ما يتعلق بالفترة الزمنية التي ظهر فيها، يُشير بعض الباحثين إلى أن الجذور الأولى للمفهوم تعود إلى كتابات المفكر الفرنسي ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) خلال الحقبة نفسها (1859ـ1805) عن الديمقراطية في الولايات المتحدة، والتي عزا تطور الديمقراطية فيها إلى الترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة[4]. تمثل هذه القيم جوهر رأس المال الاجتماعي بالمعنى الذي يتناوله دارسو المفهوم ممن ينتمون إلى حقل العلوم السياسية[5].

يرجع أول استخدام لمفهوم رأس المال الاجتماعي إلى عام 1916 على يد هانيفان ليدا الذي عرّف المفهوم بأنه «قوة اجتماعية كامنة تكفي لتحسين ظروف المعيشة، ويستفيد منها أفراد

(3) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), p. 5.

(4) طلعت مصطفى السروجي، **رأس المال الاجتماعي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009)، ص 11.

(5) حسني إبراهيم عبد العظيم، «دور العمل التطوعي في تنمية رأس المال الاجتماعي للمرأة: دراسة ميدانية على عيّنة من المشاركات في العمل الاجتماعي بمحافظة بني سويف،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب، جامعة بني سويف «العلوم الإنسانية وتفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي»، 2013، ص 549.

الجماعة، وتنشأ من التعاون بين أفراد الجماعة». بمعنى آخر، فقد ربط هانيفان بين رأس المال الاجتماعي وبين ممارسات اجتماعية بعينها تتم في إطار جماعة اجتماعية محددة[6].

إلا أن هذا المفهوم اختفى لعدة عقود وعاد إلى الظهور في ستينيات القرن الماضي من خلال كتابات جان جاكوبس في مؤلفها الكلاسيكي **الحياة والموت في المدن الأمريكية**، حيث أشارت إلى أهمية الشبكات التي يكوّنها الأفراد في المجتمع، وأنّ هذه الشبكات الكثيفة التي كانت قائمة في الأحياء المتحضرة تُعدّ نوعًا من رأس المال الاجتماعي الذي يضمن الأمن العام[7]. كما ازدهر هذا المفهوم جليًّا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في أعمال بيير بورديو.

وفي مرحلة لاحقة، تطور المفهوم أكثر فأكثر في كتابات كلٍّ من جايمس كولمان وروبرت بوتنام ورونالد بيرت وغيرهم. وعلى الرغم من أن إسهام بورديو يبدو الأكثر أصالة وارتباطًا بعلم الاجتماع؛ إلا أنه لم يقدَّر له أن يكون الأكثر تأثيرًا، فالتأثير البارز كان من خلال جايمس كولمان عند استخدامه هذا المفهوم في التحليلات الاقتصادية، أما الفضل في الانتشار الواسع لاستخدامات هذا المفهوم في الكتابات الأكاديمية لعلم السياسة، فإنما يرجع إلى روبرت بوتنام[8].

2 ـ اتجاهات تعريف رأس المال الاجتماعي

تتمثل أبرز الاجتهادات النظرية التي قدمها بعض المفكرين والباحثين والمتخصصين حول هذا المفهوم، على النحو التالي:

أ ـ الاتجاه الفرنسي: يُعد بيير بورديو من أشهر منظّريه، لأنه يعود الفضل إليه في إعادة اكتشاف المفهوم. ويتبنى هذا الاتجاه فرضية أساسية تتمثل بأن الجماعة الاجتماعية هي أساس حصول الفرد على أية مزايا اجتماعية أو اقتصادية، وانتماء الفرد إلى الجماعة الاجتماعية هو السبيل للحصول على مجموعة من الموارد والمهارات المتوافرة لدى غيره من أعضاء الجماعة[9].

ب ـ الاتجاه الأنغلو أمريكي: يعد من أهم رموزه روبرت بوتنام أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد، والذي يعود إليه الفضل في نشر المفهوم بين الدوائر البحثية والأكاديمية. ويعَد هذا الاتجاه هو المسيطر في دراسة رأس المال الاجتماعي. ويمكن تقسيم هذا الاتجاه إلى رافدَين، هما: الرافد الوظيفي (Functionalist)، الذي تمثله كتابات جايمس كولمان. والرافد المعياري (Normative)، الذي تمثله كتابات بوتنام وفرنسيس فوكوياما[10].

---

(6) لمزيد من التفصيل، انظر: وليد رشاد زكي، «رأس المال الاجتماعي بين السياق الواقعي والافتراضي،» **الديمقراطية**، العدد 35 (تموز/يوليو 2009)، ص 78، وهاني خميس، **رأس المال الاجتماعي**، سلسلة مفاهيم؛ العدد 45 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008)، ص 7.

(7) Jane Jacop, *The Death and Life of Great American Cities* (New York: Random House, 1961), p. 65.

(8) كينيث نيوتن وجان دبليوفان ويث، **أسس السياسة المقارنة**، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي وعبد السلام بن علي نوبي (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014)، ج 2، ص 8.

(9) Pierre Bourdieu, «The Forms of Capital,» in: John Richardson, ed., *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (New York: Greenwood Press, 1986), p. 241.

(10) خميس، **رأس المال الاجتماعي**، ص 8.

ويشير الرافد **الوظيفي** إلى أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد، ووظيفة هذا المجتمع هي خلق التواؤم بينهم وفقًا لرغباتهم وحاجاتهم[11].

أما **الرافد المعياري**، فيتمثل بكتابات كل من فوكوياما وبوتنام، وعلى الرغم من الأهمية التي يعطيها هذا الرافد للقيم إلا أنه لا ينكر أهمية العناصر الأخرى التي تسهم في تكوّن رأس المال الاجتماعي[12].

يلاحظ في ضوء ما سبق، أن ثمة تداخلًا كبيرًا بين الاتجاهَين، وذلك من حيث اتفاقهما حول طبيعة رأس المال الاجتماعي في كونه مجموعة من القيم، والمبادئ، والأعراف التي يتم استخدامها من جانب الأفراد لتحقيق هدف محدد، على أن تكون هذه القيم معممة في إطار بناء اجتماعي محدد، قد يكون الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات المجتمع المدني[13].

وعلى الرغم من اتفاقهما حول جوهر المفهوم؛ إلا أنهما اختلفا حول بعض الأمور المتعلقة بالمفهوم، فبالنسبة إلى مصدر رأس المال الاجتماعي، ففي حين يؤكد الاتجاه الفرنسي أن العلاقات والروابط الاجتماعية التي تتكون في إطار بناء اجتماعي محدد تمثل المصدر الأساسي للثقة؛ يرى الرافد القيمي للاتجاه الثاني أن مصدر الثقة يكمن في القيم والأعراف والمبادئ التي تحكم سلوك الأفراد[14].

كما قدم عددٌ كبيرٌ من الباحثين تعريفات لمفهوم رأس المال الاجتماعي.

ومن أبرز تلك التعريفات التعريف الذي قدمه ليدا هانيفان، الذي كان من أوائل من استخدم مفهوم رأس المال الاجتماعي، حيث عرفه بأنه «تلك الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس، مثل: النية الحسنة، الزمالة، التعاطف، والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية».

أما البنك الدولي فيعرّف رأس المال الاجتماعي بأنه «كل ما يشير إلى المؤسسات، العلاقات، والعادات التي تحدد نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية بداخل المجتمع»[15].

---

(11) James S. Coleman, «Social Capital in the Creation of Human Capital,» *American Journal of Sociology*, vol. 94 (1998), p. 95.

(12) Francis Fukuyama, «Social Capital and Civil Society,» paper presented at: The IMF Conference on Second Generation Reforms, 1 October 1999, pp. 1-3.

(13) Robert Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

ولمزيد من المعلومات حول تعريفات رأس المال الاجتماعي وفقًا لبعض الكتاب الغربيين، انظر: Paul S. Adler, «Social Capital: Prospects for a New Concept,» *Academy of Management Review*, vol. 7, no. 1 (2002).

(14) إنجي محمد عبد الحميد، **دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر** (القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2010)، ص 32.

(15) لمزيد من المعلومات حول تعريف البنك الدولي لمفهوم رأس المال الاجتماعي، انظر الموقع الإلكتروني للبنك، «What is Social Capital?,» <http://web.worldbank.org>.

وكذلك التعريف الذي قدمه سامح فوزي لمفهوم رأس المال الاجتماعي، حيث يرى أن «رأس مال الناس في حياتهم المشتركة: قيم الثقافة والتضامن والتعاون، ويعني ذلك أن الناس تمتلك رأس مال نقدي في شكل أموال سائلة، ورأس مال مادي في شكل أبنية ومنشآت، ورأس مال بشري في صورة العنصر البشري المتعلم المدرب المتمتع بالصحة، ورأس المال الديني المتمثل في الخطاب الديني والرموز الدينية والمشاعر الروحية، ويأتي رأس المال الاجتماعي مكملًا لهذه الأنماط من رأس المال، وكثير منها لا يؤتي ثماره من دون وجود رأس المال الاجتماعي»[16].

3 ـ تفسيرات صعود الاهتمام بمفهوم رأس المال الاجتماعي

ثمة أسباب متعددة أدت إلى صعود الاهتمام بمفهوم رأس المال الاجتماعي في الأدبيات النظرية والممارسات العملية، منها:

أ ـ تركيز الدراسات التي أجريت في هذا المجال ـ في مجملها ـ على الجوانب الإيجابية لمفهوم رأس المال الاجتماعي، من دون الاهتمام بالجوانب السلبية للمفهوم، إلى الحد الذي جعله يقدَّم بوصفه حلًّا سحريًّا لكل المشكلات، وبخاصة في دوره في عملية تنمية المجتمعات من خلال خفض الفقر، وفي الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

ب ـ الطبيعة غير النقدية لرأس المال الاجتماعي، وهو ما دفع عددًا من صناع السياسة إلى اعتباره مدخلًا مهمًّا للتصدي لمشكلات اجتماعية من دون أن يتطلب ذلك التوسع في الإنفاق، أو تحمل أعباء مالية إضافية، فضلًا عن أنه يؤدي دورًا مدعمًا لمؤسسات السوق من خلال رفع الثقة في المعاملات، وخلق روح التضامن والعلاقات الإيجابية بين الأفراد.

ج ـ إعادة التذكير بالمخاوف الاجتماعية التقليدية التي طغت على اهتمام علماء الاجتماع في منتصف القرن التاسع عشر، وهي تقوم على اعتقاد أساسي بأن المجتمع الصناعي يضع ملامح جديدة للعزلة، نتيجة نشوء المدن، والتوسع في التصنيع، والخروج من رحم العلاقات التقليدية في الريف. كل ذلك أدى إلى الشعور بالعزلة والاغتراب، وهذا دفع إلى الاهتمام بوجود أشكال من التنظيم الاجتماعي والسياسي لإعادة صوغ العلاقات الاجتماعية. والهاجس نفسه قد تقرر على نطاق أوسع في نهاية القرن العشرين مع ثورة الاتصالات، الأمر الذي دفع إلى المزيد من الاهتمام بدراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي.

د ـ ارتباط المفهوم بأجندة دوليّة تتمثل بمبادرة رأس المال الاجتماعي التي أطلقها البنك الدولي، وهو ما جعل كثيرًا من الباحثين يهتمون بالمفهوم، ويعيدون إنتاجه في الدراسات التي يقومون بها، وإطلاقه في مشروعات متعددة بهدف الحصول على تمويل ودعم مادي، وهو ما انتقده أحد

(16) سامح فوزي، «الحركات المطلبية والحركات السياسية في مصر،» في: دينا شحاتة، محرر، **عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص 40 – 41.

الباحثين، بقوله أن أجندة «التمويل» هي التي باتت تحدد طبيعة المشروعات التي يجري الاهتمام بها، وفى أي مسار تتجه[17].

ثانيًا: مؤشرات وإشكاليات قياس رأس المال الاجتماعي

تعددت طرائق قياس المفهوم بتعدد تعريفاته، وهو ما يثير إشكاليات تتعلق بقياسه.

1 ـ طرائق قياس رأس المال الاجتماعي

يمكن تسليط الضوء على أبرز طرق القياس التي قدمت في هذا الشأن على النحو التالي:

أ ـ طريقة بوتنام لقياس رأس المال الاجتماعي

اعتمد بوتنام في قياس رأس المال الاجتماعي على مؤشرين أساسيين:

أولهما: مؤشر العضوية في الجمعيات والانضمام إلى الشبكات الاجتماعية، وذلك باستخدام العدد (n)[18] لتعقب حجم العضوية في نوادي الألعاب الرياضية، وفرق البولنغ، والمجتمعات الأدبية، والنوادي السياسية، وما شابه ذلك، لتكون المعادلة التالية هي المعبرة عن ذلك.

SC= £ n00t

Sc=Social Capital = رأس المال الاجتماعي

و**ثانيهما:** مؤشر عدد التنظيمات المدنية الموجودة في المجتمع: اعتمد بوتنام على مؤشرَي حجم العضوية، وعدد التنظيمات المدنية في قياس رأس المال الاجتماعي، وقدم فوكوياما طرحًا مغايرًا بعض الشيء، فهو لم يتحدث عن رأس المال الاجتماعي مجردًا من سياقه الاجتماعي والسياسي، وإنما ركز على الوظائف التي يؤديها رأس المال الاجتماعي في أي مجتمع والتي ترتبط بطبيعتها بالبيئة المحيطة[19].

ب ـ طريقة فوكوياما لقياس رأس المال الاجتماعي

قدم فوكوياما ثلاثة مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي، هي:

(1) درجة التجانس بين أعضاء الجماعة *(Internal Cohesion)*، التي يقاس حجم العضوية فيها، والتي يستدل عليها من خلال التعرف إلى طبيعة الأنشطة، ومستوى التعاون، والتعاون تحت ضغوط طبيعة المشكلات التي تواجهها الجماعة. وكان فوكاياما بذلك يناقض بوتنام الذي ركّز على حجم العضوية كمؤشر وليس درجة التجانس في قياس المفهوم.

---

(17) سامح فوزي حسنين، «دور رأس المال الاجتماعي في المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر،» (أطروحة دكتوراه فلسفة في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011)، ص 64ـ62.

(18) Fukuyama, «Social Capital and Civil Society,» pp. 1-3.

(19) عبد الحميد، **دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر**، ص 71ـ70.

(2) محيط الثقة *(Radius of Trust)*، ويعني الفائدة الأساسية التي تحققها أي جماعة اجتماعية، كنتيجة مباشرة للعمل الجماعي والتعاون بين أعضائها، إذ تستطيع الجماعات التي رسخت قيم التعاون والثقة والأمانة بين أعضائها – من خلال القيام ببعض الأنشطة – أن تستفيد من هذه القيم في تحقيق أهداف أخرى بعيدًا من هذا النشاط[20].

وفي هذا الصدد، صنف فوكوياما المجتمعات بحسب درجة الثقة إلى ثلاثة أنواع، **أولها**: مجتمعات تنعدم فيها الثقة بين بعض الأفراد وبعضهم الآخر من ناحية، وبين الأفراد والدولة بمختلف مؤسساتها من ناحية أخرى، **وثانيها**: مجتمعات تقل فيها مستويات الثقة، **وثالثها**: مجتمعات ترتفع فيها مستويات الثقة.

(3) درجة تأثر الجماعة بالعوامل الخارجية، وتعني تفاعل الجماعة مع غيرها من الجماعات الاجتماعية، ومستوى علاقتها بالدول[21].

يواجه قياس مفهوم الثقة صعوبات متعددة، منها أنها ترتبط بمفهوم نفسي أو معنوي في المقام الأول تحاول ترجمته إلى مقاييس أو مؤشرات كمية، بما يفتح باب الجدل أمام دقة قياسه، أو مدى قدرة المؤشرات المستخدمة في التعبير عن درجة ثقة المواطنين على المستويين الاجتماعي والمؤسسي.

ج ـ الاعتماد على تحليل الشبكات الاجتماعية لهاغر ستراند

يُعد تحليل شبكات العلاقات الاجتماعية (Social Network Analysis) (التحليل الشبكي)، من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس رأس المال الاجتماعي، ومن أبرز رواده هاغر ستراند، الذي يرى أن فهم البنى الاجتماعية يستلزم تحليل تلك البنى على أنها شبكات، يمثل الفاعلون النقاط المركزية فيها، وتشكل العلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض المحاور التي ترتبط فيما بينها[22].

2 ـ إشكاليات قياس رأس المال الاجتماعي وآليات التعامل معها

يعاني مفهوم رأس المال الاجتماعي إشكاليات حقيقية تتعلق بقياس المؤشرات المرتبطة بالمفهوم، وبخاصة مع شيوع استخدامه في علوم اجتماعية مختلفة من ناحية، واللجوء إلى

(20) فرانسيس فوكاياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار**، دراسات مترجمة؛ 6 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص 42.

(21) Loncka Lukos and Belson Olly, «Trust and Democratic Consolidation: A Comparative Analysis of Post-communist Europe and Latin America,» Working Paper from International Studies Association Annual Conference, 1-5 March 2005, p. 35.

(22) Stone Wendly and Hughes Jody, «Social Capital: Empirical Meaning and Measurement Validity,» Australian Institute of Family Studies, Research Paper; no. 27 (June 2002), p. 38.

استخدامه في حالات إمبيريقية جزئية في تخصصات مختلفة من ناحية أخرى، وهو ما أدى إلى وجود مشكلة حقيقية تتعلق بقياسه، وهي مشكلة امتدت لتشمل التشكيك في المؤشرات والمعايير المستخدمة.

على سبيل المثال، يواجه قياس مفهوم الثقة صعوبات متعددة، منها أنها ترتبط بمفهوم نفسي أو معنوي في المقام الأول تحاول ترجمته إلى مقاييس أو مؤشرات كمية[23]، بما يفتح باب الجدل أمام دقة قياسه، أو مدى قدرة المؤشرات المستخدمة في التعبير عن درجة ثقة المواطنين على المستويين الاجتماعي والمؤسسي. كما أنّ تداخل مفهوم الثقة مع عدد من المفاهيم الأخرى الأكثر استقرارًا بحسبانها تعبر عن الثقة أو مداخل لقياسها ورصدها يضع قيودًا إضافية في تحديد إلى أي مدى يمثل هذا المفهوم مفهومًا مستقرًّا يتمايز عن غيره من المفاهيم الرئيسية ويمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات التي تميزه من غيره من المفاهيم[24].

يبرز تأثير رأس المال الاجتماعي في علاقة الدولة بالمجتمع من خلال الاستناد إلى حجة الربط بين «القيم الثقافية» لمجتمع من المجتمعات، التي تعَدّ لب رأس المال الاجتماعي، وبين صيرورة العملية الديمقراطية التي تعرف بجدلية التنمية.

من ناحية أخرى، تثير نتائج بعض المقاييس حول الثقة جدلًا حول مدى دقتها أو وجاهتها. فمثلًا، تعتمد الـ OECD (وهي اختصار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تعد منظمة دولية تتكون من مجموعة من الدول المتقدمة التي تقبل بمبدأي الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، وتهدف إلى التنمية الاقتصادية وإنعاش التبادلات التجارية) على نتائج استطلاعات الرأي لغالوب في قياس ثقة المواطنين في حكوماتهم، إلا أنها تأخذ على استطلاعات غالوب أنها تسأل المبحوثين بوجه عام عن مدى ثقتهم من دون تحديد أو تفرقة واضحة ما بين تلك المؤسسات التي تجري استطلاعات، وهذا ربما يعطي تقييمًا مغلوطًا لدرجة الثقة التي يبينها المبحوثون[25].

وفي هذا السياق، توصل الباحثون إلى أن التقدم في مجال قياس رأس المال الاجتماعي يتوقف على الوصول إلى مقاييس مبتكرة تحقق أمرين: الإحاطة بمختلف جوانب المفهوم، و«نمذجة» بعض المؤشرات على نحو يجعل تطبيقها على نطاق أوسع ممكناً[26]، أو لمجرد الوصول إلى مؤشر عام

(23) حسني عايش، «رأس المال الاجتماعي: ما هو؟ وما قيمته؟،» **الرأي** (الكويت)، 2012/12/14.

(24) وفاء داود، «قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة يوليو 2004 إلى يوليو 2009،» (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2011)، ص 47 – 55.

(25) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Government at Glance 2017* (Paris: OECD, 2017).

(26) فوزي، «الحركات المطلبية والحركات السياسية في مصر،» ص 47.

لقياس رأس المال الاجتماعي، على درجة من الصدقية، ويأخذ في الحسبان الاختلافات الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات[27].

ثالثًا: حجج تأثير رأس المال الاجتماعي في علاقة الدولة بالمجتمع

يتضح تأثير رأس المال الاجتماعي في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ـ سلبًا أو إيجابًا ـ من خلال الاستناد إلى ثلاث حجج رئيسية، **الأولى** حجة التمكين المتبادل (Mutual Empowerment) بين الدولة والمجتمع، و**الثانية** حجة الافتراس المتبادل (Trap of Mutual Predation)، والحجة **الثالثة** هي الربط بين القيم الثقافية و«التحول الديمقراطي». وبالنسبة إلى حجة التمكين المتبادل فهي تقوم على أساس فكرة مفادها أن الحجم الصافي للقوة في المجتمع ليس حجمًا ثابتًا، ولكن قد يكون قابلًا للتوسع، وأول من تناول هذه الفكرة بهذا المفهوم هو عالم الاجتماع تالكوت بارسونز في انتقاداته لما يطلق عليه «العلاقة الصفرية» لمفهوم القوة.

وعلى النقيض، تبدو حجة الافتراس المتبادل أكثر وضوحًا في المجتمعات التي يكون فيها رأس المال الاجتماعي ضعيفًا وغير فعال في التأثير إيجابًا في علاقة الدولة بالمجتمع، وهو ما أشار إليه جويل ميغدال من أن تنوع القوى الاجتماعية لا يعني أنها دومًا مجتمعة حول آراء واحدة ومصالح معينة، وإنما قد تكون متناحرة أو بينها صراعات متنوعة في مجالات متعددة[28].

في هذه الحالة يكون إحكام السيطرة جزئيًا من طرف الدولة ضروريًّا لتقوم بدور ممثل المصالح العامة والمعبِّر عنها. وفي حال غياب هذا الدور للدولة، وانخراطها في علاقات تشابكية مع مجتمع مدني مقسم (مفكك) بصورة كبيرة؛ فإن ذلك قد يؤدي إلى نموذج الدول البلقانية أو تعاون مأجور (Rent – seeking Cooperation) بين المسؤولين الأفراد والقوى الاجتماعية.

وعليه، فإنه ـ في بعض الأحيان ـ وفي ظروف معينة قد يؤدي التفاعل بين الدولة والقوى الاجتماعية إلى تجاوز الانقسام بين ما هو عام وخاص، ويؤدي إلى التمكين المتبادل، إذ إن درجة من الاستقلالية الذاتية مطلوبة لكلا الطرفين لتجنب الوقوع في فخ «الافتراس المتبادل»[29].

ويبرز تأثير رأس المال الاجتماعي في علاقة الدولة بالمجتمع من خلال الاستناد إلى حجة الربط بين «القيم الثقافية» لمجتمع من المجتمعات، التي تعَدّ لب رأس المال الاجتماعي، وبين صيرورة العملية الديمقراطية التي تعرف بجدلية التنمية، والتي لا تزال مسألة خلافية بين الباحثين في محاولاتهم لتفسير فشل تحقيق الديمقراطية في البلدان غير الغربية.

---

(27) عبد الحميد، **دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر**، ص 57.

(28) ناهد عز الدين، «التحليل السياسي واقترابات دراسة التحول من الدول المتدخلة إلى التمكين المتبادل،» **مجلة النهضة** (القاهرة) العدد 19 (نيسان/أبريل 2004)، ص 101 – 103.

(29) Wang Xu, «Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits,» *Comparative Politics*, vol. 2 (January 1999), pp. 231-249.

رابعًا: التجارب العربية والغربية لتأثير رأس المال الاجتماعي في علاقة الدولة بالمجتمع في ظل تداعيات جائحة كورونا

تهدف الحالات التطبيقية في هذا الجزء إلى تبيان نماذج كاشفة لكثافة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل استمرار تداعيات جائحة كورونا.

1 ـ تجربة الصين

تسببت أزمة فيروس كورونا، التي بدأت في الصين في ولاية ووهان ثم انتشرت في معظم بلدان العالم، في تعطيل الكثير من مظاهر الحياة، فضلًا عن وقوع أعداد ضخمة من المصابين والوفيات وبخاصة في عدد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تلك الأزمة بمنزلة اختبار حقيقي للشراكة بين الحكومة ومنظمات غير حكومية وقوى المجتمع في **الصين**، فمنذ بداية الأزمة كان هناك تعاون بين الجانبين للتخفيف من وطأة آثارها السلبية، والتعامل مع تداعياتها، ووضع خطط مستقبلية للنهوض بالمناطق التي ابتليت بها[30].

ولا يُعَد الحديث عن الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في الصين جديدًا في سياق أزمة فيروس كورونا، وإنما كانت تلك العلاقة موجودة في ضوء الكوارث الطبيعية، سواء كانت أوبئة أو زلازل أو فيضانات أو غيرها، فالشراكة بين الطرفين أصبحت أمرًا حتميًّا وضروريًّا[31]. وتمثلت صور الشراكة بين الطرفين في التعاون لبناء مستشفيات جديدة للتعامل وتزايد حالات الإصابة بالمرض، فضلًا عن توفير المستلزمات الصحية التي تعين الأفراد على ممارسة النظافة والوقاية من انتشار الفيروس وغيرها، إضافة إلى برامج التوعية الإعلامية والثقافية للقطاعات العريضة من الجمهور بهدف الوقاية من المرض، وجمع التبرعات المالية والمادية وتوزيعها[32].

فقوة رأس المال الاجتماعي، أو مستوى الثقة بين الأفراد والتجمعات المختلفة من حكومية وغيرها، من أجل المصلحة العامة، هي من أهم سمات المجتمع الصحي الذي يعمل بمختلف مكوناته، وبصفة خاصة في أوقات الأزمات، ومنها الأزمة الحالية بفعل فيروس كورونا، حيث نجحت الصين في وقف انتشار الفيروس السريع الانتشار، وهو دليل على أهمية وجود الثقة والالتزام بين أفراد المجتمع والمؤسسات المختلفة وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية[33].

---

(30) سامح فوزي، «الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية: دروس من مواجهة فيروس «كوفيد – 19»،» **الديمقراطية** (القاهرة)، العدد 78 (نيسان/أبريل 2020)، ص 13ـ10.

(31) Wei Shen, «Covid-19: The Social Science Lessons We Need to Learn from Wuhan,» <https://bit.ly/3wvQ6cy>.

(32) Holly Snape, «China Alters Civil Society Rules, Allowing More Groups to Respond to Coronavirus,» The China NGO Project, 5 March 2020, <https://bit.ly/3r0rVlK>.

(33) إنجي محمد عبد الحميد، «تداعيات جائحة كوفيدـ19 على التنمية البشرية المستدامة،» **الديمقراطية** (القاهرة)، العدد 79 (تموز/يوليو 2020)، ص 19.

وتنعكس خصوصية النظامين السياسي والثقافي-الاجتماعي الصينيّين في تفسير منع انتشار الفيروس، حيث تبرز الهيمنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، سواء على وسائل الإعلام التقليدية أو الحديثة (التواصل الاجتماعي)، فضلًا عن طبيعة الثقافة الصينية الكونفوشية، التي تُولي وزنًا مهمًّا لطاعة السلطة العامة، سواء كانت سلطة الدولة أو الجماعة أو الأسرة، الأمر الذي أسهم في إنجاح الإجراءات الخاصة بمحاصرة تفشي الفيروس، واكتشاف الحالات المصابة، وفرض عمليات العزل الاجتماعي[34].

يُضاف إلى ذلك الدور المحوري الذي قامت به الشركات الكبرى الصينية، وبخاصة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، في عدة أبعاد تجمعها كثافة رأس المال الاجتماعي، ومنها:

الأول، قيام هذه الشركات بالمساهمة في توفير المعلومات الدقيقة والمُحدَّثة حول طبيعة الفيروس وخريطة انتشاره، وطريقة الوصول إلى الخدمات الطبية اللازمة، وخريطة المراكز الطبية. وكانت هذه المعلومات شديدة الأهمية في المراحل الأولى من ظهور الفيروس، وفي غياب معلومات محددة حول طريقة التعامل معه. كما قامت بعض هذه الشركات بإضافة خدمات جديدة إلى تطبيقاتها الإلكترونية، من قبيل قيام شركة «بايدو» بإضافة خريطة على تطبيق الخرائط الخاص بها (Baidu Map App)، تضمنت معلومات مُحدَّثة حول عدد الحالات المؤكدة والمشتبه فيها داخل المنطقة الموجود بها مستخدم التطبيق، بما يساعد المستخدم على تجنُّب المناطق كثيفة الإصابة، إضافة إلى ما تضمنته الخريطة من معلومات حول المراكز الصحية والطرق المغلقة.

و**الثاني،** مساهمة عددٍ من الشركات في توفير ساحات بديلة لإدارة وتنسيق الأعمال عن بُعْد، ودعم أنشطة التعليم عن بُعْد في إثر تعطيل عمل المدارس والجامعات. ويدخل في هذا قيام موقع «DingTalk» المملوك لشركة «علي بابا»، و«WeChat Work» المملوك لشركة Tencent، و«Feishu» المملوك لشركة ByteDance، و«WeLink» المملوك لشركة Huawei، بتوفير ساحات لتنسيق الأعمال وإدارة العمل من بُعْد.

كما سمحت شركة ByteDance بالاستخدام المجاني للنسخة التجارية من تطبيق «Feishu» لمدة ثلاث سنوات لجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية والمستشفيات والمؤسسات الطبية. وقامت الكثير من الشركات بزيادة سعات الإنترنت المخصصة لمؤتمرات الفيديو والمكالمات التليفونية، واستخدام المواقع الطبية. وفي مجال تسهيل التعليم من بُعْد، قامت الكثير من المنصات والمواقع التعليمية مثل Liulishuo، وOnion Academy، وZuoyebang، بتوفير الكورسات التعليمية الإلكترونية لطلاب المدارس. وقام تطبيق DingTalk المملوك لشركة علي بابا بتوفير نافذة إلكترونية للمدرسين وأساتذة الجامعات من أجل تقديم الدروس والمحاضرات التعليمية من المنزل.

و**الثالث،** دعم أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة. من ذلك ـ على سبيل المثال ـ قيام شركة «علي بابا» بعرض استخدام قدراتها الحوسبية في مجال الذكاء الاصطناعي بواسطة المؤسسات

(34) محمد فايز فرحات، «الخبرة الصينية في مواجهة كورونا المستجد: عوامل النجاح وأوجه الضعف، والدروس المستفادة،» مركز الإمارات للسياسات، 20 آذار/مارس 2020، <https://bit.ly/2Uu7Pnz>.

البحثية الحكومية من دون مقابل، بهدف دعم أنشطة البحث والتطوير الرامية إلى معرفة التركيب الجيني للفيروس وعمليات تطوير اللقاح اللازم. كذلك قامت شركة «بايدو» بإتاحة خوارزمية «الطي الخطي» (LinearFold Algorithm) الخاصة بها للاستخدام من جانب العلماء والمؤسسات الطبية التي تعمل على مكافحة تفشي الفيروس وتحديد بنية RNA الثانوية للفيروس، وتحليل تغيرات هذه البنية ذات التركيب المتشابه (الإنسان والحيوان)، الأمر الذي يُسهِّل معرفة كيفية انتشار الفيروس بين الكائنات المختلفة بشكل أفضل.

يتضح مما سبق الدور الذي أدّته الشركات الصينية الكبرى في هذه المجالات الثلاثة، وهو ما كان له تأثيره الكبير في فاعلية إدارة أزمة كوفيد-19، وذلك بالنظر إلى الإمكانات المالية الضخمة المتاحة لدى هذه الشركات بصفة عامة، وقدراتها التكنولوجية على نحوٍ خاص. كما عكس هذا الدور تجذّر المسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات، وهي مسألة يفتقدها قطاع الأعمال في عدد من الدول الأخرى؛ إلا أن هذه المسؤولية الاجتماعية لا يمكن فهمها أيضًا بمعزل عن طبيعة النظام الثقافي-الاجتماعي في الصين.

2 ـ تجربة اليونان

في سياق آخر، تحركت الحكومة **اليونانية** لمحاصرة فيروس كورونا من خلال تعزيز تواصلها الإيجابي والفعّال مع المواطنين، وذلك من منطلق الاعتراف بصعوبة الأوضاع الصحية في البلاد، والتمسك ـ في الوقت نفسه ـ بحماية أرواح الناس حتى إن جاء ذلك على حساب تحمل البلاد خسائر اقتصادية، وذلك عبر اتخاذ الخطوات التالية[35]:

أ ـ تنظيم حملات توعية عبر المحطات التلفزيونية

تواصل مسؤولو الصحة العامة مباشرةً مع الجمهور من خلال إحاطات تلفزيونية يومية، وتمّ تنفيذ حملات إعلامية واسعة لتشجيع الناس على البقاء في المنزل. وعندما بدأت الحكومة البث التلفزيوني اليومي حول وضع الفيروس في البلاد، حذرت المواطنين من أن نظام الرعاية الصحية الضعيف يعني أنه يجب تنفيذ إجراءات قاسية في وقت مبكر من أجل إنقاذ الأرواح، حتى لو تضرر الاقتصاد بشدة، وقد استخدمت الحكومة الإغلاق لزيادة قدرة خدمات الرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، حاولت الحكومة تصدير المشاهد المؤلمة القادمة من إيطاليا، التي كشفت عن انهيار النظام الصحي وسقوط آلاف الضحايا هناك، لحث اليونانيين على التعامل بجد مع الفيروس، وتسليط الضوء على المخاطر التي يسببها المرض.

ب ـ التواصل مع الكنيسة الأرثوذكسية

عارض بعض رجال الكنيسة الأرثوذكسية تعليمات السلطات اليونانية بشأن إغلاق جميع الكنائس وتعليق الخدمات والأنشطة بها، كما رفض بعضهم الامتناع عن إقامة الاحتفالات في عيد الفصح. وفي محاولة للتخفيف من حدة الصدام بين الدولة والكنيسة، ألقى رئيس الوزراء اليوناني

(35) باسم راشد، «إدارة الضعف: لماذا نجت اليونان من النموذج الإيطالي لكورونا؟،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 11 حزيران/يونيو 2020، <https://bit.ly/2VqQhJB>.

كيرياكوس ميتسوتاكيس خطابًا عاطفيًا متلفزًا، في 4 آذار/مارس 2020 قال فيه: «شخصيًّا شعرت في الأيام الأخيرة بالحاجة إلى استحضار إيماني من أجل تعزيز القوة والوقوف في وجه التحديات». ومع ذلك، فقد أكد أنه كان عليه «الاستماع إلى العلماء»، مشيرًا إلى أن «ما ينطبق على التجمعات العامة ينطبق أيضًا على الكنائس». ومع الضغوط التي مارستها الأحزاب السياسية على الكنيسة، ونتيجة خطاب رئيس الوزراء اليوناني، أُقيمت جميع الاحتفالات والمراسم الدينية لعيد الفصح خلف أبواب مغلقة.

ج ـ الالتزام المجتمعي الشديد

كانت استراتيجية التواصل مع المواطنين على القدر نفسه من الأهمية، مثل الإجراءات المبكرة التي اتخذتها الحكومة اليونانية. وقد قُوبلت إجراءات الإغلاق المبكر بتأييد شعبي واسع النطاق، وذلك نتيجة إدراك المواطنين لحقيقة ضعف نظام الرعاية الصحية في البلاد، الأمر الذي دفعهم إلى قبول الإجراءات الحكومية المتخذة، وهو ما عبَّر عن حسٍّ عالٍ من المسؤولية والانضباط المجتمعي. ونظرًا إلى أن اليونان كانت في وضع أزمة شبه متواصلة نتيجة ميراث الأزمة الاقتصادية في عام 2008، لذلك كان المجتمع أكثر استعدادًا لدخول حالة التأهب والامتثال للقرارات الحكومية.

3 ـ تجربة الإمارات

تُقدم الإمارات نموذجًا كاشفًا في المنطقة العربية لكثافة العلاقة بين الدولة والمجتمع كمدخل لمواجهة كوفيد-19، حيث ارتكز على إشراك المجتمع في جهود احتواء المرض، سواء من خلال توعيته بدوره في هذه الأزمة، ومسؤوليته في اتباع إجراءات الوقاية، وخصوصًا «التباعد الاجتماعي»؛ أو من خلال تعزيز مبادرات المجتمع، أفرادًا وشركات، كتأسيس «صندوق الإمارات وطن الإنسانية» الذي يتلقى مساهمات الأفراد والمؤسسات المادية والعينية والدعم اللوجستي، وإطلاق هيئة المساهمات المجتمعية في أبو ظبي برنامج «معًا نحن بخير»[36]. فضلًا عن ظهور قيادات الدولة العليا في وسائل الإعلام المختلفة، وتأكيداتهم على تحمُّل الدولة مسؤوليتها في حماية حياة الإنسان الموجود على أرض الدولة، مواطنًا ومقيمًا وزائرًا.

وتبعًا لذلك، تجمع الإمارات بين نموذج الأمننة في تعزيز دور الدولة لحماية المجتمع من انتشار الفيروس، والاقتراب المجتمعي القائم على مراعاة اعتبارات المسؤولية الاجتماعية، وحماية الأفراد كهدف أسمى. وبدلًا من استخدام سلطات الطوارئ واستدعاء الجيوش والقوى الأمنية لمحاربة الفيروس، يتم الاعتماد على المبادرات المجتمعية ونشر المعلومات الصحيحة. على سبيل المثال، هناك اعتقاد شائع بأن نجاح التجربة اليابانية في مواجهة الفيروس لا تُعزَى للسياسات الحكومية بقدر ما تستند إلى أشياء لا يمكن قياسها، مثل العادات اليومية والسلوك الياباني. في بعض النماذج

(36) «نموذج دولة الإمارات في مواجهة أزمة جائحة كورونا،» مركز الإمارات للسياسات، 2 نيسان/أبريل 2020، <https://bit.ly/36mO7N5>.

الأخرى مثل سنغافورة يتم التركيز على أهمية الجهود المجتمعية وما يمكن للأفراد القيام به من خلال حملات التوعية العامة[37].

4 ـ تجربة مصر

إن تعامل مؤسسات الدولة المصرية مع أزمة فيروس كورونا بداية من وزارة الصحة وأجهزة الدولة وعلى رأسها القوات المسلحة، تميز بما يمكن وصفه بأنه إدارة رشيدة وأداء «استباقي» وذلك بإشادة منظمة الصحة العالمية[38]. كما أن منظمات المجتمع المدني في التجربة المصرية تميز دورها في التدخل الميداني ومشاركة الدولة بمختلف مؤسساتها لحشد الطاقات من خلال تدعيم مؤسسات الدولة والمساعدة على تنفيذ التعليمات الصادرة من الحكومة للالتزام بالتدابير الاحترازية.

ولا تزال منظمات المجتمع المدني تؤدي دورًا أساسيًا للحدّ من انتشار الفيروس والتوعية لكيفية مواجهة انتشاره والإجراءات التي يجب اتباعها للوقاية من الإصابة وبخاصة في القرى والريف والأماكن البعيدة من الحضر والأماكن ذات الكثافة السكانية المرتفعة في المدن لما تملكه هذه المنظمات من قدرة على التعامل على الأرض، والوصول السريع للأماكن النائية، وهو دور مكمل لدور الحكومة التي تستخدم وسائل الإعلام بكثافة لنشر الوعي والتثقيف، هذا إضافة إلى الدور الكبير لهذه المنظمات في التصدي للشائعات ودعم الجهود الحكومية في مواجهة أزمة هذا الوباء العالمي بالمساهمة الفاعلة في تعزيز الوعي المجتمعي وتوعية الشعب لكيفية التصدي للشائعات وعدم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي وأخذ الأخبار من مصادرها الرسمية، وكذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي تشجع الناس على البقاء في المنازل وعدم الخروج والاختلاط.

منذ ظهور الحالات الأولى للإصابة بفيروس كورونا في مصر تعددت الدعوات إلى المطالبة بضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بوجه عام والمعنية بملف المتعايشين والفئات الأكثر عرضة وحشدها لتتلاءم مع اللحظة الفارقة التي تمر بها البلاد جراء انتشار جائحة كورونا. واستجابة لذلك كان هناك عدد من المبادرات من جانب بعض مؤسسات المجتمع المدني التي قامت من خلالها بتنظيم ندوات توعية للفئات الأكثر عرضة للإصابة. كما قامت بتقديم المستلزمات الوقائية والمواد الغذائية بهدف التخفيف من الأعباء المعيشية جراء تضرر شرائح واسعة من توقف العمل في بعض المجالات وفي مقدمتهم العمالة اليومية، وكذلك مبادرات الدعم الوقائي، من خلال توفير المستلزمات الطبية التي تحتاج المستشفيات إليها، من أدوات الوقاية الشخصية من العدوى، من بين النماذج، دور مؤسسة «مصر الخير» خلال إسهامها في تقديم المستلزمات الطبية والملابس الوقائية الخاصة بالأطباء والممرضين بمستشفيات العزل والحجر الصحي والحميات على مستوى الجمهورية، كذلك دور «بنك الطعام المصري» والحملة التي أطلقها تحت مسمى «دعم العمالة

(37) حمدي عبد الرحمن حسن، «ملامح النموذج الإماراتي في مواجهة أزمة كورونا،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 28 حزيران/ يونيو 2020، <https://bit.ly/36p9uNX>.

(38) عبد الغفار عفيفي الدويك، «المجتمع المدني ومواجهة جائحة فيروس كورونا،» **الأهرام**، 2020/4/1، <https://gate.ahram.org.eg/News/2390579.aspx>.

اليومية مسؤولية»؛ وذلك ابتداءً من 22 آذار/ مارس 2020، التي من خلالها تم توزيع 500 ألف كرتونة طعام كدعم غذائي[39].

5 ـ تجربة تايوان

شاع خلال مرحلة تفشي كورونا برامج وتطبيقات التتبع من جانب الدول من أجل الحد من تفشي الفيروس. بيد أن بعض التقارير تشير إلى أن نموذج تايوان، الذي يطلق عليه «المراقبة» الذاتية التشاركية، يعَدّ أكثر نماذج البيانات نجاحًا في العالم، وهو قائم على شراكة طوعية بين الدولة من جانب والمجتمع من جانب آخر لتدشين شبكة من قواعد البيانات تتدفق فيها المعلومات من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل، وهو نهج من المرجح أن يتعزز في مرحلة ما بعد كورونا، حيث «يعكس ملامح «الدور الجديد» للدولة في مرحلة ما بعد كورونا، والمتمثل بتزايد جاذبية المراقبة التشاركية»[40].

6 ـ تجربة الهند

تعكس تجربة الهند تفعيل الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي في مواجهة كورونا في أنحاء الهند كافة، ولا سيما البؤر التي تتركز فيها الإصابة مثل المناطق العشوائية، حيث انتهجت الهند «برنامج المراقبة المتكاملة للأمراض» (IDSP) يتابع بالفعل حالة الأشخاص في جميع أنحاء البلاد لرصد تفشي الأمراض المعدية. وقد سبق للهند أن استخدمت هذا البرنامج لرصد حالات الإصابة بفيروس أنفلونزا الخنازير (H_1N_1)، والحصبة. ويمكن الاستفادة من تجربة الهند في أهمية تفعيل دور المنظمات والهيئات غير الحكومية ليكون مهمًا ومؤثرًا في التلاقي مع الدور الحكومي لمواجهة المخاطر والتصدي للأوبئة كفيروس كورونا، وبخاصة في مناطق السكن العشوائي، وهو في الواقع دور معقد ومتشابك، يشمل جميع المعلومات، وتعبئة جهود المجتمعات المحلية، وتحقيق أقصى فائدة من التدخلات التنموية، واقتراح وتقييم سياسات عامة، وقياس الأثر على القطاعات السكانية المستهدفة على نحو يساعد على تعديل أو تطوير هذه السياسة[41].

وكانت تلك الأزمة بمنزلة اختبار حقيقي للشراكة بين الحكومة ومنظمات غير حكومية وقوى المجتمع في الهند، فمنذ بداية الأزمة كان هناك تعاون بين الجانبين للتخفيف من وطأة

---

(39) «مصر: دور منظمات المجتمع المدني في التقليل من مخاطر فيروس كورونا على المتعايشين،» 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://bit.ly/3xx2cnb>.

انظر أيضاً: محمد خضير، «المجتمع المدني يشارك الدولة في مجابهة فيروس كورونا،» بوابة روز اليوسف، 14 تموز/ يوليو 2020، <https://bit.ly/3dYvdjU>.

(40) Charlie Warzel, «Protesting for the Freedom to Catch the Corona Virus,» *The New York Times*, 19/4/2020, <https://www.nyti-ms/2ylafka>.

(41) جاياترى فايد ياناتان، «سياسة الهند لإبطاء انتشار كوفيد – 19 ومن التوسع في الفحوص،» مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني التالي <https://ww.arabicedition.nature.com/13_5_2020>.

آثارها السلبية، والتعامل مع تداعياتها، ووضع خطط مستقبلية للنهوض بالمناطق التي ابتليت بها[42].

7 ـ تجربة دول البلقان

على النقيض، تبدو حجة الافتراس المتبادل بين الدولة وقوى المجتمع المختلفة، أكثر وضوحًا في دول البلقان، فهذه الدول تعاني أزمة ثقة مجتمعية منذ سنوات طويلة، وازدادت مع انتشار فيروس كورونا، الذي كان بمنزلة اختبار حقيقي لقياس مدى كفاءة الأنظمة السياسية في صنع قرارات واتخاذ إجراءات تساعد على إدارة الأزمة في الحال ومواجهة تأثيراتها طويلة المدى، فقد كشفت أزمة وباء كورونا عن عدم كفاءة الأنظمة السياسية، ولا سيما في دول غرب البلقان، في التعامل مع الجائحة، حيث تزايدت معدلات الإصابة والوفيات يوميًا، فضلًا عن معاناة هذه الدول عدم توافر الخدمات الصحية في بعض المناطق بها، وهو ما يساهم في تزايد معدلات الاحتجاج الشعبي المعبرة عن حالة السخط والاستياء الشديدة من الأوضاع الصحية المتدهورة في البلاد، الأمر الذي يعكس تراجع مستوى الثقة المجتمعية، وكذلك مستوى الرضاء الشعبي تجاه أداء المؤسسات السياسية بتلك الدول. وبالتأكيد فإن تراجع مستوى الثقة المجتمعية قد يقود إلى مستويات أعلى من الانقسامات المجتمعية وصراع بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام، ونشوب نزاعات بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة، والدليل على أن هذه المجتمعات تعاني أزمة ثقة مجتمعية منذ عقود طويلة، ما حدث عامَي 2014 و2015 عقب كارثة الفيضانات المدمرة التي ضربت دول غرب البلقان، وخلفت دمارًا كبيرًا تطلب وقتها مشاركة المجتمع المدني للدولة في عملية الإصلاح والتعمير، ولم يدم هذا التعاون طويلًا بين الطرفين، وسرعان ما عاد كل طرف إلى وضعه المعتاد.

وتُثار حاليًا الدعوات في هذه الدول إلى ضرورة إجراء تحولات سياسية واقتصادية لأنظمتها، مع إعطائها فرصة لمؤسسات المجتمع المدني لأداء دور فعال في دعم العمل الطوعي ولا سيما خلال فترات الأزمات، الأمر الذي من شأنه أن يرفع مستوى الثقة المجتمعية في هذه الدول[43].

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح مدى تأثير رأس المال الاجتماعي في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك بالتركيز على الأطر النظرية والتطبيقية للمفهوم من خلال عرض أبرز الاتجاهات النظرية التي تناولته، إضافة إلى تناول الطرق المختلفة لإمكان قياسه وعوامل نموه وصعوبات قياسه وآليات التعامل معه، مع الإشارة إلى بعض النماذج التطبيقية التي تخدم الحجج النظرية،

(42) فوزي، «الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية: دروس من مواجهة فيروس «كوفيد – 19»»، ص 13ـ10.

(43) Matthew Goodwin, «Covid Will Reshape our Relationship with State,» Chatham House, 12 May 2020, <https://bit.ly/3AL3HjL>.

وبخاصة في الجانب المتعلق بتأثير رأس المال الاجتماعي في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وتوصّلت الدراسة إلى أن ثمة جدالًا كبيرًا بين الدارسين والباحثين حول تعريف مفهوم رأس المال الاجتماعي، نتيجة اختلاف زوايا اهتمام كلٍّ منهم حول المفهوم، الأمر الذي ترتب عليه تعدد تعريفات مفهوم رأس المال الاجتماعي، وأنواعه، وطرائق قياسه، ولكن يواجه المفهوم إشكاليات حقيقية تتعلق بإمكان قياس المؤشرات المرتبطة به وفي مقدمها مؤشر الثقة، إذ يواجه قياس مفهوم الثقة صعوبات متعددة، ومنها البعدان القيمي والمعنوي للمفهوم، بما يفتح باب الجدل أمام دقة قياسه، أو مدى قدرة المؤشرات المستخدمة في التعبير عن درجة ثقة المواطنين، سواء على المستوى الاجتماعي أو المؤسسي، هذا فضلًا عن تداخل مفهوم الثقة مع عدد من المفاهيم، الأمر الذي يتطلب التقدم والتطور في مجال قياس رأس المال الاجتماعي بهدف الوصول إلى مقاييس مبتكرة ودقيقة.

إن تأثير رأس المال الاجتماعي في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع سلبًا أو إيجابًا، يتضح من خلال الاستناد إلى ثلاث حجج رئيسية؛ الأولى حجة التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع، والثانية حجة الافتراس المتبادل، والثالثة حجة الربط بين القيم الثقافية والتحول الديمقراطي.

كما استنتجت الدراسة أن تأثير رأس المال الاجتماعي في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع سلبًا أو إيجابًا، يتضح من خلال الاستناد إلى ثلاث حجج رئيسية؛ **الأولى** حجة التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع، و**الثانية** حجة الافتراس المتبادل، و**الثالثة** حجة الربط بين القيم الثقافية والتحول الديمقراطي.

كما أنه يلاحظ أن التأثيرات السلبية لرأس المال الاجتماعي تتضح من خلال نماذج الشراكة التنموية بين الدولة والمجتمع المدني، وبخاصة في الدول الاستبدادية التي تكون دائمًا في حالة خصومة، لكن في الخبرات التنموية الحديثة تلاحظ التأثيرات الإيجابية لرأس المال الاجتماعي على علاقة الدولة بالمجتمع، التي تكون علاقة تكامل وتضامن، والأمثلة على ذلك كثيرة في عدد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا. حيث الدولة تتلاقى مع المجتمع لتحقيق التنمية في شراكة وتكامل أدوار. كما توصلت الدراسة إلى أنه في ضوء عدد من الأدبيات لا يمكن تصور حدوث تنمية حقيقية في مجتمع يعاني ضعف الاندماج الاجتماعي بين الجماعات المختلفة، وبخاصة في المجتمعات المتدنية الثقة، الأمر الذي ينذر بخطر محدق على الدولة والمجتمع. في حين يبرز رأس المال الاجتماعي في المجتمعات عالية الثقة، على نحو ما هو حادث في اليابان وألمانيا والولايات المتحدة.

أما على الجانب التطبيقي، فقد انتقت الباحثة جزءًا من الحالات في مناطق جغرافية مختلفة في العالم في ظل استمرار تداعيات جائحة كورونا، لتبيان نماذج كاشفة لمدى كثافة العلاقة بين الدولة والمجتمع بالاستناد إلى الحجج الرئيسية التي سبق وإن تم تناولها تفصيلًا.

وتوصلت الباحثة في سياق عرض الخبرات السابقة إلى أن تفسير وتحليل كثافة العلاقة بين الدول والمجتمع في ضوء استمرار تداعيات أزمة كورونا في تجارب كل من الهند والصين وتايوان واليونان والإمارات ومصر، يرتكز بالأساس على حجة التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع، بينما يمكن تفسير وتحليل كثافة العلاقة بين الدولة والمجتمع في خبرات دول غرب البلقان بالاستناد إلى حجة الافتراس المتبادل بين قوى المجتمع والدولة، وهو ما تم إيضاحه بقدر من التفصيل. واستنتجت الباحثة أيضًا أن تفشي فيروس كورونا قد حمل في طياته تأثيرات ممتدة وعميقة في الدولة والمجتمع معًا، فوفقًا لحجة التمكين المتبادل، تكونت ملامح جديدة لظاهرة «عودة الدولة» بعد فترة ممتدة من الترويج لنموذج انسحاب الدول في الاقتصاد والمجال العام لصالح فواعل أخرى، مثل: قطاع الأعمال، والشركات الكبرى والدولية النشاط والمؤسسات غير الحكومية، وبهذا يمكن القول إن الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد كورونا من المرجح أن تختلف عما كانت عليه في السابق، مع تباين التأثيرات المحتملة وفقًا لخصوصية وطبيعة كل نظام سياسي والبيئة التي يتفاعل فيها، ومع شيوع حالة عدم اليقين إزاء التطورات المرتبطة بالمرحلة اللاحقة، وبخاصة أن تفشي الفيروس ما زال قائمًا ولم ينته بعد ولم يتم التوصل إلى لقاح فعّال لمنع انتشاره.

أما وفقًا لحجة الافتراس المتبادل، فقد مثلت جائحة كورونا اختبارًا حقيقيًا لقياس مدى كفاءة بعض الأنظمة السياسية بدول غرب البلقان على سبيل المثال، في اتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهة تأثيرات الجائحة على المدى الطويل، حيث كشفت الأزمة وجود أزمة ثقة مجتمعية في داخل هذه البلدان، وهذه الأزمة ممتدة منذ سنوات طويلة، واتضحت ملامحها في تراجع مستوى الرضاء الشعبي تجاه الأداء السلبي للمؤسسات السياسية، وحدوث انقسامات عميقة داخل المجتمع □

كورونا وضرورة مراجعة المنظور الرأسمالي التنموي المهيمن: سيناريوهات الممكن والمرغوب فيه

محمد عبد المنعم شلبي(*)

أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة.

بداية، ينطلق هذا البحث من قناعة بضرورة إعادة النظر جديًا في الكثير من الرؤى والنظريات والمفاهيم والسياسات التي اتسم التعاطي معها، طوال عقود متعددة سابقة، بقدر كبير من النمطية والقبول بها كمعطى غير قابل للمراجعة والتبديل. وبرغم أن الجائحة الصحية التي أصابت العالم كانت بمنزلة المحفز الأكثر حضورًا في شأن ضرورة هذه المراجعة/ المراجعات، فإن حقبة ما قبل ظهور هذه الجائحة الكوكبية قد حملت في ذاتها الكثير من الضرورات النظرية والواقعية التي تدفع إلى مقاربة نقدية جوهرية من هذا القبيل. هذه الضرورات التي تتشابك فيها العوامل الاقتصادية، جنبًا إلى جنب العوامل الاجتماعية والسياسية والبيئية. ومن ثم، فإن بالإمكان القول إن أزمة الصحة والمرض التي أصابت العالم هي أزمة تحتوي تمثلات لتعقدات المشهد العالمي؛ بمنظومته الرأسمالية الكوكبية المهيمنة، وصراعات قواه المختلفة، ورؤيته ومفهومه التنموي المتبنى والمعمم كوكبيًا؛ أعني مفهوم التنمية المستدامة.

هذا، وربما لا تكتمل المهمة البحثية الضرورية بمجرد نقد ما هو سائد، أو مسود، بل بمحاولة طرح السيناريوهات الممكنة من ناحية، والمرغوب فيها من ناحية أخرى، تلك التي من المعلوم أن موقعها الطبيعي هو المستقبل، هذا الذي تتسارع وتيرة تكوُّنه، حتى إنه يكاد يزاحم الحاضر من دون توافر الاستعداد الكافي لتعامل ناجع معه، وبخاصة لدى من يكتفون بمجرد المشاهدة، من دون رغبة أو قدرة أو إرادة في عملية استشراف مستقبلاته الممكنة، ناهيك بالمساهمة في تكوينه وصوغه، بناء على مستهدفات تنبني على معرفة علمية؛ محدثة وفاعلة.

بناء على ما سبق تتبلور التساؤلات الأساسية التالية:

(1) ما أهم ملامح المشهد العالمي الراهن في ظل أزمة الجائحة الصحية؟

(*) البريد الإلكتروني: shalabi-68@hotmail.com

(2) كيف تفضي الجائحة الصحية العالمية إلى تحفيز مراجعة نقدية لمفهوم التنمية المستدامة كمفهوم تنموي مركزي أفرزته المنظومة الرأسمالية وتبنته معظم بلدان العالم؟

(3) ما السيناريوهات المستقبلية التي من الممكن أن تطرأ على أوضاع المنظومة الرأسمالية الكوكبية تأسيسًا على خبرة التعرض لأزمة الجائحة الصحية العالمية؟

(4) ما أهم الملامح التي قد ينطوي عليها سيناريو بديل للتنمية في ظل الأزمة الهيكلية التي تخبرها المنظومة الرأسمالية، التي تكثفت وازدادت حدتها بفعل الجائحة الصحية العالمية؟

تنتمي هذه الورقة البحثية إلى الدراسات المتداخلة الحقول المعرفية (Interdisciplinary Studies)، بتركيز أكبر على المنظور النقدي في مجال سوسيولوجيا التنمية، جنبًا إلى جنب مجال سوسيولوجيا المستقبليات. كما تتبنى الورقة منهجيتي التحليل السوسيولوجي النقدي والاستشراف المستقبلي.

أولًا: نقاط الانطلاق الأساسية من واقع المشهد الراهن

نظريًا، قد تسهم مقاربتَي الفوضى والتعقّد في فهم أكثر ملاءمة لطبيعة الأزمة الصحية العالمية بتقاطعاتها المحلية والإقليمية، ما بين دور الأسباب والعوامل الصغيرة والبالغة الصغر في إحداث تأثيرات ضخمة وغير متوقعة من ناحية تأثير رفة جناح الفراشة (The Butterfly Effect)، وبتعدد وتداخل وتناصّ مستوياتها الفاعلة؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والصحية، والعلمية، والنفسية، والنفس- اجتماعية، من ناحية أخرى.

تسود حالة من اللايَقين على المشهد العالمي؛ فالجائحة أصابت المجتمعات الأكثر تقدمًا وثراءً وانفتاحًا، وهي المجتمعات التي ساد الظن بأن منظومتها العلمية – البحثية قد تجاوزت قدراتها التعامل مع أزمات صحية من هذا النوع، بعد خبرات تاريخية متراكمة من التعاطي مع أزمات مشابهة.

قد يكون للأزمات الصحية العظمى، كالجوائح العالمية، تأثير يكافئ ما تخلفه الحروب العالمية من نتائج ومترتبات على الدول والمجتمعات، حيث إعادة النظر والتفكير في كثير مما كان يعد من المسلّمات والمبادئ، فضلًا عن الأطر النظرية الحاكمة، ورؤية الذات والآخر. وكما مثلت الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) أحد أهم العوامل الفاعلة في ظهور تيار ما بعد الحداثة، بما انطوى عليه من مراجعة تكاد تكون جذرية لتيار الحداثة، فإن الجائحة الكوكبية الراهنة، بما تحتويه من تعقدات وتشابكات، قد تكون دافعًا لمراجعات وطروح وبدائل مغايرة لما ساد قبلها.

في هذا السياق، تسود حالة من اللايَقين على المشهد العالمي؛ فالجائحة أصابت المجتمعات الأكثر تقدمًا وثراءً وانفتاحًا، وهي المجتمعات التي ساد الظن بأن منظومتها العلمية – البحثية قد تجاوزت قدراتها التعامل مع أزمات صحية من هذا النوع، بعد خبرات تاريخية متراكمة من التعاطي

مع أزمات مشابهة، فضلًا عن توافر نظم صحية فاعلة، وقدرات مادية ولوجستية متقدمة، ووعي مجتمعي متحقق.

وقد أدت استمرارية الأزمة الصحية الجائحة، ما بين حالات العدوى والوفاة بأعداد كبيرة (تقدر بآلاف الحالات)، في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تحديدًا، وعدم القدرة على السيطرة الفعّالة على هذه المشكلة الكبرى سوى بفعل السلب؛ إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية والفعاليات الاجتماعية والتباعد الصحي/ الاجتماعي... إلخ، أدى ذلك كله، وفي تفاعلات أبعاده، وخلال لحظة تاريخية بعينها، إلى شيوع حالة من افتقاد الثقة في نجاعة هذه النظم المتقدمة، مقارنة بغيرها من النظم الأقل تقدمًا على مستوى العالم؛ فالجميع من دون تمييز وقع أسيرًا للأزمة وتداعياتها!

كلّما تأخر الفهم والتحليل والتفسير والتعاطي العلمي الفعّال مع الأزمة، وسادت حالة اللايَقين وافتقاد الثقة، تحضر أنماط المعارف اللاعلمية؛ الدينية والخرافية والميتافيزيقة، إضافة إلى السياسية ذات الطابع الأيديولوجي، كي تملأ الفراغ.

ومن ثم كلّما تأخر الفهم والتحليل والتفسير والتعاطي العلمي الفعّال مع الأزمة، وسادت حالة اللايَقين وافتقاد الثقة، تحضر أنماط المعارف اللاعلمية؛ الدينية والخرافية والميتافيزيقة، إضافة إلى السياسية ذات الطابع الأيديولوجي، كي تملأ الفراغ، وتقدم الاجابات عن الأسئلة المطروحة التي تحيّر عقول قطاعات واسعة من الناس على مستوى العالم، وفي عالمنا النامي خصوصًا، حتى إنها قد تجتذب إليها جمهورًا كان الظن بأن نظم التعليم والحداثة قد حصنته ضد هذه المعارف اللاعلمية.

إضافة إلى ما سبق، وبالترتيب عليه، فإن سيادة حالة الشك هذه تتولد عنها التخوفات مما قد يكون قادمًا في المستقبل من مخاطر غير مسبوقة في الخبرات البشرية، وهي الحالة التي تستدعي، في أكثر حالاتها تشاؤمًا، سيناريو الكارثة.

على جانب آخر، قد تفضي حالة حافة الهاوية التي نعايشها، والتي ينخرط فيها العالم أجمع، من دون أن يكون وراءها – في حدود المعلوم حتى الآن – فاعل عاقل، إلى بزوغ أنماط من الوعي بضرورة إجراء تغييرات جادة، وبخاصة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ـ الصحية والبيئية، بوصفها النظم الأوثق صلة بالأزمة الصحية الكوكبية الراهنة، ولن يفضي الاستمرار في انتهاج الرؤى والسياسات والقيم والممارسات نفسها إلى حلول بقدر ما ستتولد منه أزمات أخرى أكثر تعقدًا وغموضًا.

لقد كشفت الأزمة عن مدى هشاشة المنظومة الرأسمالية الحاكمة كوكبيًا، وما تبدّى من مخاطر متعددة مركبة في ارتباط بسياساتها وممارساتها الهيكلية، أبرزها التوقف التام أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية، وتسجيل معدلات نمو بالسالب، والعصف بمقدرات شرائح اجتماعية متعددة؛ لتشهد وتعايش حالة الإفقار والبطالة واسعة النطاق... إلخ. إنها الحالة/ الأزمة التي كشفتها وعمّقتها

الجائحة الصحية الكوكبية، رغم أنها كانت موجودة قبلها بفعل تأثير سياسات الليبرالية الجديدة المتبناة والمنتهَجة لدى نخبة القوة الرأسمالية متعدّية الجنسية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين.

إن مفهوم التنمية المستدامة ما هو إلا نسخة محدثة من مفاهيم ونظريات التنمية والتحديث الرأسمالي، تلك التي بالإمكان تتبعها منذ الخمسينيات من القرن العشرين، والتي استهدفت بكل تنوعاتها ومصادرها واختلاف مسمياتها، الإبقاء على المنظومة الرأسمالية، وإعادة إنتاجها.

لقد وقعت الأزمة الصحية الكوكبية والمفهوم التنموي المهيمن على العالم أجمع تقريبًا، هو مفهوم التنمية المستدامة، فإلى أي حد يصير ممكنًا استمرار تبنّي ذلك المفهوم، بمضامينه المختلفة التي كرستها الرأسمالية الكوكبية، بعد المرور بالخبرات العميقة لهذه الأزمة، من دون أن يتعرض لمراجعة نقدية شاملة؟

وفيما وراء هذا المفهوم تقع المنظومة الكوكبية التي أنتجته؛ أعني المنظومة الرأسمالية، تلك التي تحتوي على شروط ومعايير وقيم العمل والإنتاج والاستهلاك، وهي ليست شروطًا ومعايير اقتصادية فقط، كما قد تبدو أول وهلة، بل هي سياسية واجتماعية وثقافية وبيئية أيضًا. هذه المنظومة الرأسمالية التي أبرزت الأزمة الصحية الكوكبية انطواءها على عدد من أوجه الضعف والقصور إلى الحد الذي يدفع فيه البعض بضرورة استبدالها بمنظومة أخرى مغايرة تمامًا، في مقابل من يتمسك بها كما هي، أو يقبل ببعض الإصلاحات الجزئية التي من الممكن أن تدخل عليها، من دون أن تصل إلى حدود تحويلها جوهريًا.

ثانيًا: الأزمة الصحية العالمية وضرورة المراجعة النقدية للمنظومة التنموية الرأسمالية

أول وهلة، يبدو مفهوم التنمية المستدامة مفهومًا إيجابيًا جداً، حيث ينطوي على السعي إلى أن تكون عملية التنمية متسمة بالاستمرارية والتواصل والديمومة، وتضع في حسبانها البعد الاقتصادي جنبًا إلى جنب الاجتماعي والبيئي، وكما أنها تهتم بالجيل الحالي من دون أن تهمل حقوق الأجيال المقبلة[1]. إلا أن المدقق – على الجانب الآخر ـ يجد أن جوهر عملية التنمية ذاتها، التي من المستهدف أن تكون مستدامة، لا يتعرض لمراجعة نقدية متطلبة، تقف على نوعية هذه التنمية، ومدى التوافق المجتمعي حولها، وقدر التغيير الذي من الممكن أن تحدثه على مستوى

(1) «Take Action for the Sustainable Development Goals,» <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>.

البنى الطبقية في المجتمعات التي تتبناها، ومدى ملاءمة المنظومات القيمية المصاحبة لها، إيجابًا وسلبًا، وبالتالي مدى إمكان مقاربة شبكات المصالح المرتبطة بها في الراهن ومستقبلًا.

إن مفهوم التنمية المستدامة ما هو إلا نسخة محدثة من مفاهيم ونظريات التنمية والتحديث الرأسمالي، تلك التي بالإمكان تتبعها منذ الخمسينيات من القرن العشرين، والتي استهدفت بكل تنوعاتها ومصادرها واختلاف مسمياتها الإبقاء على المنظومة الرأسمالية، وإعادة إنتاجها، وصولًا إلى الزعم بأن لا سبيل أمام المجتمعات كافة حول العالم إلا بالاندراج فيها، وتبني سياساتها؛ كما لو كانت تمثل الخيار الأوحد[2].

إن السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال منظومة الرأسمالية العالمية النيوليبرالية، يفرغ أهداف تلك التنمية من مضمونها، ولا يصيغ التساؤلات اللازمة حول المسببات الجوهرية للأزمات الاقتصادية والمالية الهيكلية حول العالم.

ومن ثم، واستمرارًا للنهج التنموي نفسه، فإن حالة الاستدامة تعني – ضمنًا – السعي إلى استمرار الأوضاع على ما هي عليه، والامتداد الخطي الممنهج من أوضاع الحاضر إلى المستقبل، ومن ثم المحافظة على الأوضاع كافة القائمة بالفعل، بما تنطوي عليه من بنية قوة ومصالح محققة، وبالتالي المصادرة على التغيرات والتطورات في صيغتها الجذرية التحويلية. إن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم ينطوي على قدر واضح من المحافظة في صيغتها التقليدية، والإصلاحية في المنظور الأكثر تفاؤلًا!

إضافة إلى ما سبق، ورغم الإيجابية البادية على هذا المفهوم، وجاذبية أهدافه وشموليتها، يظل التساؤل قائمًا: إلى أي مدى تتحقق الإفادة من تبني دولة من الدول لهذا المفهوم في ظل هيمنة المنظومة الرأسمالية العالمية؛ بتوجهاتها الاقتصادية النيوليبرالية؟ ما مدى الوعي بأن الانطلاق إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتم من قاعدة اللاتكافؤ الاقتصادي – الاجتماعي بين بلدان العالم ضمن هذه المنظومة الرأسمالية العالمية؟ هل يسعى هذا المفهوم للعمل من داخل المنظومة الرأسمالية العالمية الراهنة، أم أنه يستهدف صوغ نظام عالمي جديد، يتجاوز النظام الرأسمالي القائم؟

إن السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال منظومة الرأسمالية العالمية النيوليبرالية، يفرغ أهداف تلك التنمية من مضمونها، ولا يصيغ التساؤلات اللازمة حول المسببات الجوهرية للأزمات الاقتصادية والمالية الهيكلية حول العالم، والتفاوتات الطبقية الشاسعة بين نخب وجماهير، وحالات

(2) في شأن نظريات التحديث الرأسمالي، انظر على سبيل المثال: W. W. Rostow, *Stages of Economic Growth: A Non-communist Manifesto* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1960); Peter Wagner: *Modernity as Experience and Interpretation: A New Sociology of Modernity* (London: Polity Press, 2008), and Theorizing *Modernity: Inescapability and Attainability in Social Theory* (London: SAGE, 2001); Prateek Goorha, «Modernization Theory,» in: *Oxford Research Encyclopedia of International Studies* (New York: Oxford University Press, 2010), and Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

الاستبعاد الاجتماعي، والأزمات المناخية والبيئية والصحية الناتجة من سوء استخدام الموارد والانبعاثات الكربونية الملوثة للبيئة والمتسببة في الكوارث الطبيعية، وحالات استغلال البلدان الأكثر فقرًا، وانتهاك سيادتها... إلخ[3].

وإذا ما كانت الأزمات الهيكلية الدورية تعد صنوًا تاريخيًا للنظام الرأسمالي العالمي، فإن ما فاقمها جذريًا هو المرور الأليم بالجائحة الصحية الكوكبية، تلك الأزمة التي، رغم قسوتها على بلدان المركز الرأسمالي، سواء في حضورها المباشر في هيئة الإصابة بالمرض والوفاة بسببه بآلاف الحالات، تتعدى هذا النطاق بآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تكون أكثر خطورة وأعمق أثرًا. هذه الآثار التي تتباين الدول والمجتمعات المندرجة ضمن المنظومة الرأسمالية الكوكبية في درجة تحملها، كمًا ونوعًا. فإذا كانت بلدان المركز الرأسمالي تتمتع ببنى اقتصادية وسياسية واجتماعية وعلمية بإمكانها تلقي صدمات من هذا القبيل، ومن ثم استيعابها، بل والإفادة منها بتحويل وتصدير تداعياتها السلبية إلى خارجها، وتحديدًا إلى البلدان النامية، والعربية في بؤرتها، وذلك كله لا بد من أن يترتب عليه مراجعة نقدية جذرية للوضع الراهن لتلك البلدان النامية، وخصوصًا توجهاتها الاقتصادية؛ الريعية بالأساس، التي تنبني عليها معظم علاقات تبادلها اللامتكافئ داخل هذه المنظومة، ويرتب عليها قيودًا والتزامات، بل وتهديدات ترتبط برغبة قوى المركز الرأسمالي على تحميلها أعباء تعويضها عمّا فاتها من كسب بسبب الجائحة الصحية العالمية، وما ترتب على ذلك من خسائر اقتصادية، وحالات فقر وبطالة... إلخ.

وبالترتيب على كل ما سبق، فقد يكون من الملائم التعامل مع هذا المفهوم الكوكبي للتنمية على أساس من عموميته، دون التقيد بمضامين وقيم قد تلائم بعض المجتمعات في حين تتعارض مع مصالح غيرها، وفقًا لمستويات التطور التنموي لكل منها. وبما أن هناك منظومات قيمية تصاحب كل خيار تنموي، وبالتالي استراتيجياته وخططه، يصير ممكنًا لكل مجتمع محلي ضمن المنظومة الكوكبية أن يقوم بتضمين وتحميل تجربته التنموية بمنظومات قيمية تنموية يتم تبنيها على أوسع نطاق مجتمعي، بحيث تمثل هذه المنظومات القيمية التنموية المستدامة المستقبل المستهدف للمجتمع ككل، تحت مظلة المفهوم العام للتنمية المستدامة المعمم أمميًا. وهو ما يعني أنه ليس شرطًا محتمًا أن تكون المنظومة القيمية النيوليبرالية هي الحاكمة في كل الخيارات والتجارب التنموية، بما تحمله من نزوع شديد نحو التراكم والاستغلال والربح والاحتكار والاستبعاد والتهميش الاجتماعي... إلخ، حيث تتبلور الإمكانية لتخليق منظومة قيمية تنموية تنحاز إلى العمل، والإنتاج، والتصنيع، والعلم، والتعليم المتقدم، جنبًا إلى جنب العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والاقتصاد التشاركي، والتضمين الاجتماعي، والتنافس الخلّاق، والتعاون.

وبناء عليه، فإن الإمكانات ما زالت، وستظل، قائمة من أجل طرح البدائل التنموية، من دون وصاية أو هيمنة. وفي هذا الصدد، لا بد أن يَقر في أذهاننا أن الوعد الذي تقدمه مراحل التحول العالمي التي نعايشها في الراهن يتمثل بأن للجهود الاستشرافية؛ الاستطلاعية والاستهدافية،

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2020، أفق جديد: التنمية البشرية والأنثروبوسين** (بيروت: البرنامج، 2020)، ص 14ـ3.

التي تبذل خلال هذه المراحل مشروعية التأسيس لاتجاهات ومعايير وقيم بعينها، شرط الوعي بالقدرات المتاحة والممكنة لمسارات واتجاهات عميقة تتكوّن بدرجات متفاوتة من السرعة وعلى نطاق واسع، إلى جانب قدرات كامنة وتراكمات على صعد مختلفة، قد يؤدي تضافرها عبر الزمن إلى تحولات كيفية، فضلًا عن نوعيات البشر، وإمكاناتهم، واستعداداتهم، وردود أفعالهم الممكنة من ناحية، والمرغوب فيها من ناحية أخرى إزاء التطورات المستحدثة والمتسارعة، وتطلعاتهم، ورؤيتهم لذواتهم، وصورة الآخر لديهم، ومدى وعيهم بدورهم ومكانتهم داخل أنساق تراوح بين الضيق والاتساع على نطاق عالمي- كوني[4].

ثالثًا: السيناريوهات الممكنة للمنظومة الرأسمالية في ظل الجائحة العالمية

يمنحنا حقل الدراسات المستقبلية عمومًا وسوسيولوجيا المستقبليات على وجه الخصوص، القدرة على بناء سيناريوهات متعددة للمستقبلات الممكنة، والمحتملة، وكذا المفضَّلة. وكل سيناريو من هذه السيناريوهات محمَّل بمجموعة من الاتجاهات ذات الخصائص المتسقة ذاتيًا، والمحملة بمنظومات قيمية مركزية حاكمة. صحيح أن بالإمكان دائمًا صوغ كل سيناريو منها خالصًا محضًا يسير في خط على امتداده، إلا أن السيناريو الأكثر نجاعة هو ذاك الذي يتسم بديناميته، حيث الاعتماد على طرح التساؤل الافتراضي: ماذا يحدث لو...؟ حيث لا وجود للخطية (Linearity)، بل التعقُّد (Complexity) الذي هو أقرب ما يكون إلى طبيعة المجتمع الإنساني؛ بتفاوتات بناه الاجتماعية كمًّا ونوعًا.

رغم أن الجائحة الصحية تمثل [...] حدثًا محوريًا تدور حوله السيناريوهات المستقبلية المختلفة، فإن حضورها الطاغي على مستوى عالمي، يجعلنا نغفل عن المهمة الأساس المتعلقة بنقد المنظومة الرأسمالية التنموية العالمية.

وفي حين تنتمي سيناريوهات الممكن والمحتمل إلى النمط الاستطلاعي (Exploratory Type) الذي يكتفي بتوقعات واسقاطات تمتد من الحاضر إلى المستقبل/المستقبلات، معتمدة في الغالب على الأسلوب المنهجي المستقبلي المسمى: الاشتقاق المستقبلي للمسار (Trend Extrapolation)، فإن السيناريو المفضل أو المرغوب فيه يعتمد على النمط الاستهدافي/المعياري (Normative Type)، حيث تكون البداية مع تحديد مستقبل مرغوب فيه، ومن ثم الارتداد إلى الحاضر من أجل ترسيم الخطوط والسبل المفترضة من أجل تحقيق هذا المستقبل.

(4) محمد عبد المنعم شلبي، «الدراسات المستقبلية العربية: تقييم نقدي وتصورات مقترحة،» **شؤون اجتماعية** (جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية بالشارقة)، السنة 23، العدد 91 (خريف 2006)، ص 105 – 106.

1 ـ تعريف السيناريو

«هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقًا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض»[5].

ـ عند صوغ السيناريو، لا بد من أن يكون هناك حدث ما محوري، تدور حوله بقية الأحداث وتتفاعل معه أخذًا وردًا، قوى للفعل الإيجابي وأخرى للتلقي السلبي، مسارات اعتيادية وأخرى حاسمة تمثل نقاط تحول.

بناء عليه، تمثل الجائحة الصحية العالمية بفعل فيروس كورونا، الحدث المحوري في صوغ السيناريوهات المستقبلية التالية، التي تنقسم إلى ثلاثة سيناريوهات تحاول استشراف الممكن. هذه السيناريوهات جميعها تنطلق بالأساس من تساؤل رئيس مفاده: ماذا يحدث لو...؟ وتعتمد في صوغها على منهجية الاستشراف المستقبلي.

ورغم أن الجائحة الصحية تمثل – في هذا الصدد – حدثًا محوريًا تدور حوله السيناريوهات المستقبلية المختلفة، فإن حضورها الطاغي على مستوى عالمي، يجعلنا نغفل عن المهمة الأساس المتعلقة بنقد المنظومة الرأسمالية التنموية العالمية، وفي القلب منها مفهومها المتعلق بالاستدامة وما يحيط به من تهويمات تحتاج إلى مراجعة. إن تعاملنا مع هذا المفهوم لن يكون مجرد تعامل عام وسطحي، بل من منطلق مجال علمي بازغ، يطلق عليه علم الاستدامة، يتم النظر من خلاله إلى حالة الاستدامة بقدر من الشمول، والتعقد حيث يحدده سوارت وزملائه بأنه: «العلم الذي سيحدد سلوك الأنساق المعقدة المنظمة ذاتيًا، واستجابة النسق الطبيعي ـ المجتمعي المشترك للضغوط المتعددة والمتفاعلة في ارتباطها بالفاعلين الاجتماعيين المختلفين»[6].

ومن ثم، فإن إعادة النظر في هذا المفهوم في إطاره العلمي الأكثر عمقًا ورصانة يجعل من الممكن التعاطي بكفاءة مع مجالات علمية تتقاطع بينيًا لتتفاعل خلالها الرؤى التنموية، والمستقبلية من منظور سوسيولوجي نقدي. وفي ضوء هذا المنظور الشامل تصاغ السيناريوهات المختلفة للدراسة، ما بين الممكنة والمرغوب فيها. تلك السيناريوهات التي يتم استعراضها في هيئة ثلاثة مستقبلات ممكنة، في حين يصاغ سيناريو واحد للمستقبل المفضل «المرغوب فيه» بوصفه يمثل بديلًا.

2 ـ سيناريوهات الممكن

تتعاطى السيناريوهات التالية مع المستقبلات الممكنة مراوحة بين حالتي التفاؤل والتشاؤم، حيث ينطلق السيناريو **الأول** من فرضية تغلب عليها السلبية والفشل في مواجهة الأزمة إلى حد

---

(5) إبراهيم العيسوي، **السيناريوهات: بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر 2020**، أوراق مصر 2020؛ 1 (القاهرة: منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، 1998)، ص 7.

(6) R.J. Swart, P. Raskin and J. Robinson, «The Problem of the Future: Sustainability Science and Scenario Analysis,» *Global Environmental Change*, vol. 14 (2004), p. 138.

بعيد، في حين يتسم السيناريو **الثاني** بقدر من التفاؤل الحذر ومحاولة التكيّف مع الأوضاع المستجدة ما دامت البدائل الجوهرية غير موجودة. أما السيناريو **الثالث** والأخير فينطوي على قدر من التفاؤل، إلا أنه محدود بسقف الإصلاح من دون أن يتجاوزه؛ فالبديل المطروح ينطلق من الأرضية نفسها تقريبًا.

وللتعبير عن محتوى كل سيناريو، كان هناك عنوان للسيناريوهات الثلاثة يشي عن طبيعة محتواها. ونقدم في ما يلي استعراضًا لتلك السيناريوهات بقدر من التفصيل:

أ ـ السيناريو الارتدادي «الهوبزي»

ماذا يحدث لو ساد سيناريو تستمر فيه الجائحة وتتجدد بخصائص أكثر تعقدًا من دون تحقيق نجاح حاسم في إنتاج المصل الواقي من الإصابة به، أو العلاج الشافي من المرض، بل ظهور أمراض فيروسية أخرى مستجدة في ارتباط بالفيروس الأساسي، بل أكثر خطورة، تتحول بدورها إلى جوائح عالمية؟

ـ يفتح الستار في هذا السيناريو على حالة فشل معممة للبحوث العلمية الطبية والأنظمة الصحية العالمية في مواجهة هجمات الإصابة بالعدوى الفيروسية المتجددة لملايين البشر وحالات الوفاة بعشرات الألوف يوميًا، حيث يتحول العالم أجمع إما إلى مصابين بالفيروس القاتل أو متعافين منه، لكنهم معرضون للإصابة من جديد بأجيال متحورة منه.

ـ تستمر حالة الإغلاق الاقتصادي، ما بين تام وجزئي، محلي وعالمي، وتنكمش إلى حد بعيد التبادلات على المستوى العالمي للخامات والسلع والخدمات، وكذا الحراك الجغرافي وانتقال الناس بالسفر عبر حدود دولهم، برًا وبحرًا وجوًا. وبالتالي يرتد النظام الرأسمالي العالمي إلى نظم إنتاج محلية ما قبل رأسمالية.

ـ رغم التفاوتات بين بلدان العالم في درجة الإصابة بالمرض والوفاة بسببه، ومدى قدرتها على التعاطي بفاعلية مع الأزمة، فإن ظاهرة الاقتصاد الرأسمالي المعولم لن يكون لها وجود تقريبًا، بل اقتصادات محلية تعتمد على مواردها الطبيعية، وقوة عملها المحلية وفق أنماط من الإنتاج المعيشي دون التبادلي. ومن ثم، فإن البلدان الأكثر حظًا هي تلك التي تتمتع بموارد طبيعية وبشرية أكبر وأكثر تنوعًا، والعكس صحيح.

ـ تحتل أنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني صدارة الأنشطة الاقتصادية، تليها الأنشطة الصناعية التقليدية، في حين تتوارى الأنشطة الاقتصادية البالغة التقدم والتي تقوم بإنتاج التقنيات الحديثة. الهدف الرئيس من الإنتاج هو إشباع الحاجات الأساسية على المستوى المحلي، حيث لا توجد حركة تبادل تجاري خارج الحدود، خشية تفاقم حالات الاصابة بالمرض والتعرض للموت.

ـ يشهد العالم هجرات ونزوحًا جماعيًا من مناطق وبلدان موبوءة بالكامل إلى أخرى أكثر أمانًا، ومن ثم فعلى الرغم من مقاومة أولية من أجل المحافظة على الحدود الدولية الرسمية المعترف بها، فإن ذلك لن يستمر طويلًا أمام تزايد حدة الوباء والرغبة لدى الجميع في النجاة بالحياة.

ـ تزداد نسب الفقر وتزداد معدلاته ليشمل أغلبية سكان العالم، ومن ثم تسود قيم البقاء، والصراع من أجل إشباع الحاجات البشرية الأساسية، ذات الطابع المادي. وبالتالي تتولد قيم

وممارسات العنف، سواء المادي الفيزيقي المباشر أو البنيوي غير المباشر، وتزداد حدة الجريمة بكل أنواعها، وبخاصة السرقة والقتل. وفي المقابل تشهد معدلات الإنجاب ارتفاعًا ملحوظًا كفعل مقاومة ضد حالة الإفناء بفعل الجائحة وحصدها لملايين البشر حول العالم.

ـ تهيمن أنماط المعارف اللاعلمية على قطاعات واسعة وغالبة من الناس، حيث تترسخ الاعتقادات في أنماط من الفكر والممارسات الخرافية والأسطورية والدينية، جنبًا إلى جنب بعض الفلسفات العدمية والعبثية واللاأدرية.

ـ تتفكك معظم المؤسسات الكبرى؛ كالشركات المتعدية الجنسية، والأحزاب السياسية، والجيوش النظامية. حيث تنشأ ميليشيات مسلحة تحمي الإقطاعيات الزراعية، جنبًا إلى جنب شباب مسلحين من أجل حماية أسَرهم أو مجموعة من الأسَر في نطاق جغرافي واحد.

ـ تمارس الدول الكبرى التي تمتلك سلاحًا متقدمًا، وبخاصة النووي والكيميائي والبيولوجي، أنواعًا من التهديدات والإرهاب لبلدان أخرى أقل قوة على هذا الصعيد، لكنها تمتلك موارد طبيعية، وذلك من أجل أن تقبل بالسيطرة على تلك الموارد، أو أن تقوم بإفناء شعوبها تمامًا لتحتل أراضيها وتستولي على مواردها الطبيعية. جنبًا إلى جنب، حروب وصراعات بين معظم البلدان والشعوب، كل بحسب ما يمتلك من مقومات القوة، كمًّا ونوعًا، إما دفاعًا لحماية موارده المحلية، وإما هجومًا طمعًا في السيطرة والاستحواذ على الموارد الطبيعية لدى الآخرين، وهي الصراعات التي تضيف الآف الضحايا من البشر إلى غيرهم ممن يفنيهم المرض!

ب ـ السيناريو التعايشي «المحافظ»

ماذا يحدث لو استمر وجود الفيروس منتشرًا حول العالم، بدرجات متفاوتة من الحدة، سواء في أعداد الإصابة به أو الوفاة بسببه، وظل التعاطي العلاجي معه غير حاسم بالقدر الكافي، وبالتالي أصبح من المتوافق عليه عالميًا التعايش مع وجوده، مع ضرورة فرض الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالتطهير المستمر، والتباعد الفيزيقي – الصحي بين البشر، وأن تستأنف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية... إلخ في ظل هذه الإجراءات، فضلًا عن تعديلات وابتكارات متعددة تشمل كل أوجه حياة البشر من أجل تلافي العدوى والإصابة بالفيروس؟

ـ في ظل هذا السيناريو تستأنف المنظومة الرأسمالية العالمية نشاطها، وإن يكن انطلاقًا من واقع الأزمة الهائلة وما ترتب عليها من مشكلات ضخمة وشاملة تشبه كثيرًا الفترات التي تلي الخروج من الحروب العظمى! حيث تستفيق بلدان العالم أجمع، وبخاصة تلك التي تعرضت لخسائر نسبية أكبر، سواء على المستوى الاقتصادي أم الإنساني، على وقع الأزمة الاقتصادية التي خلفت ملايين من الفقراء وجيوش العاطلين، وكلما أرادت الحكومات إعادة النشاط الاقتصادي إلى ما كان عليه خلال مرحلة ما قبل الأزمة الصحية، اصطدمت بحالة الركود العالمي الشامل في ظل تخوفات من هجمات متجددة للفيروس، إلى جانب تلك التخوفات المرتبطة برأس المال وعدم رغبة النخبة الرأسمالية في المغامرة بإعادة النشاط، إلا بشروط تلتزم من خلالها حكومات دولهم بتقديم الحماية والدعم والتسهيلات التي يرونها ملائمة. وعلى جانب آخر يشهد عدد من المجتمعات حراكات وتظاهرات تضم المتضررين اقتصاديًا واجتماعيًا كافة من جراء الأزمة الصحية، تلك التي

فاقمت من سوء أوضاعهم الهشة بالفعل، حتى من قبل وقوع تلك الأزمة، وهو ما يقابل بقدر من السماح النسبي أحيانًا، وبمزيد من القمع والعنف الأمني في الغالب، توقيًا لحالة تنقلب فيها أوضاع المنظومة الرأسمالية؛ بنخبها المهيمنة، رأسًا على عقب.

ـ على صعيد الاقتصاد السياسي، يشتعل الصراع على زعامة العالم بين كتلتين متمايزتين داخل المنظومة الرأسمالية العالمية، الكتلة الأولى تضم البلدان الرأسمالية الكلاسيكية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أما الكتلة الأخرى فتضم البلدان الرأسمالية البازغة بزعامة الصين. في هذا الصراع، الذي لن يفضي على الأغلب إلى حرب عسكرية مباشرة، تنجح الولايات المتحدة وحلفاؤها في تعليق الجرس في رقبة القط الصيني، حيث تحميله مسؤولية نشأة الفيروس وانتشاره حول العالم وما تسبب فيه ذلك من خسائر اقتصادية ضخمة، ومن ثم فرض العقوبات عليها، ومطالبتها بتقديم تعويضات إلى البلدان المتضررة، وهو ما يتم في الأساس بهدف تقزيمها وإعاقتها عن كسب معركة زعامة العالم الرأسمالي وإزاحة الولايات المتحدة عن القمة.

ـ تشرع الولايات المتحدة وحلفاؤها في إثارة صراعات مسلحة، بشكل مباشر وغير مباشر، في عدة مناطق حول العالم، حيث تدور الحروب بين دول، أو حروب أهلية بين قوى وجماعات متنازعة داخل الدولة الواحدة. الهدف، فرض مزيد من السيطرة على بعض المناطق الاستراتيجية في العالم كالشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، والبلدان المحيطة بالصين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مزيدًا من مبيعات السلاح بمليارات الدولارات لتعويض اقتصاداتها عما فاتها من كسب بسبب الجائحة العالمية.

ـ البلدان ذات الاقتصاد الريعي، البلدان العربية تحديدًا، التي تعتمد على مصادر غير إنتاجية؛ كالغاز والنفط والسياحة وتصدير العمالة...، تشهد حالة من الضعف والاستنزاف الاقتصادي وفقدان الأرصدة المالية الاستراتيجية، فضلًا عن ظواهر البطالة الواسعة والفقر، إضافة إلى تهريب رؤوس الأموال التي تملكها نخبها الاقتصادية والسياسية إلى خارج حدودها، سواء إلى بلدان القوى العالمية الغالبة، وبخاصة الولايات المتحدة، أو إلى الملاذات الآمنة التي توفر لهم الحماية والسرية المتعلقة ببياناتهم وعدم الإفصاح عنها.

ـ بناء عليه، تشهد الكثير من مناطق العالم، سواء لأسباب وعوامل داخلية أم خارجية، اضطرابات وصراعات بالغة العنف، حتى داخل بلدان المنظومة الرأسمالية العالمية المتقدمة، وذلك نتيجة للفقر والبطالة بين شرائح اجتماعية متعددة، وعدم قدرة حكومات تلك الدول على تلبية الحاجات الأساسية لهذه الشرائح والجماعات الاجتماعية، وعدم رغبة أقسام مقدرة من الطبقات الرأسمالية في التنازل عن ما تعده مكتسباتها وحقوقها وامتيازاتها، وكذلك تخوفاتها من أن تنزلق إلى هاوية اقتصادية قد لا تتمكن من النجاة منها في حال استجابتها إلى المطالبات بالتخلي عن نصيب أكبر مما تحصله من فائض قيمة متعارف عليه!

ـ دور أكبر وأعمق للدولة وتدخلها في الاقتصاد والأمن لصالح بقاء المنظومة الرأسمالية والحؤول دون تحللها إزاء مطالبات وحراكات وتظاهرات عنيفة ذات مطالب راديكالية مضادة للنخبة المهيمنة، والفساد الاقتصادي – السياسي المرتبط بها، واحتكارها للمجال العام. حيث يصير تدخل «الدولة» هنا – اقتصاديًا وأمنيًا ـ في سبيل الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للنخبة الرأسمالية،

تلك النخبة التي تعد نخبة الحكم «السياسي» جزءًا أصيلًا منها. وفي هذا الصدد أيضًا، هناك دور بالغ الأهمية للجيوش الوطنية في حماية الأمن القومي للدول، وردع الآخرين عن المغامرة بالاعتداء العسكري المباشر.

ـ مزيد من تطوير التقنيات التي تتيح وتيسر التواصل غير المباشر بين البشر، سواء اجتماعيًا أم لإنجاز الأعمال بأنواعها كافة. ومن ثم، ازدهار التعليم من بعد في المدارس والجامعات وأكاديميات التدريب، والتسوق الإلكتروني، ومندوبي توصيل الطلبات والخدمات، ومبتكري الألعاب والتطبيقات الإلكترونية ... إلخ. كذلك تزدهر البرامج والتطبيقات الخاصة بمحاكيات الواقع الخاصة بالسياحة، وكذلك الجنس.

العالم بأسره يمر بحالة من المراجعة وإعادة النظر في شأن ما مر به من أزمة الصحة والمرض، ومدى نجاعة ما كان سائدًا من نظم، بداية من تلك المتعلقة مباشرة بالصحة والبحوث العلمية المتعلقة بها، أو تلك الخاصة بالبيئة الطبيعية وكيفيات التعاطي معها، وصولاً إلى كامل المنظومة الرأسمالية.

ـ ارتفاع معدلات الجريمة، ومزيد من الصعوبات التي تواجه الأمن في التعرف إلى مرتكبيها نظرًا إلى ارتداء الكمامة والقفاز كجزء أساسي من مستلزمات التفاعل المباشر بين جميع البشر على مستوى العالم، ومن ثم صعوبة التتبع سواء من خلال الوجه أو بصمات اليدين. إضافة إلى جرائم السطو الإلكتروني والغش التجاري.

ـ على مستوى البنية الطبقية، مزيد من تركز رأس المال لدى النخبة التقليدية، نظرًا إلى تعطش الأسواق للعمل، وتفاديًا للبطالة والفقر، وكذا التعطش للسلع والخدمات المختلفة، فضلًا عن عامل سيكولوجي فاعل يتمثل بالرغبة الجارفة لدى جميع البشر في استئناف الحياة بعد حالة سكون وشلل وموات. أضف إلى ذلك، فإن رأس المال سيكون في موقع قوة أكبر نظرًا إلى أن حكومات الدول ستكون ظهيرًا معتبرًا له ضمن خطة إنعاش اقتصادي عالمي.

هذا التركز المفرط لرأس المال، والشعور المبالغ فيه بالأهمية النسبية لدى نخبة رأس المال، سيتولد منه المزيد من استغلال شروط الإنتاج إلى حد الانتهاك الفعلي لحقوق أغلبية العاملين، بحيث لن ينجو من هذه الحالة تقريبًا سوى بعض الجماعات والفئات الطبقية الوسطى التي تنتمي بالأساس إلى الشريحة العليا من الطبقات الوسطى، نظرًا إلى الأهمية النسبية الأعلى لما يقدمونه من منتجات وخدمات ذات طبيعة فنية وتقنية مركبة. ومن ثم، فإن تلك الحالة، بفرض استمرارها، ستكون مصدرًا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وما يصاحب ذلك من مظاهر عنف من الصعوبة بمكان السيطرة عليها كما كان عليه الحال في السابق. وقد تكون لخبرات معايشة المرض ومفارقة الحياة دور معتبر لدى أغلبية الناس، تدفعهم إلى مراجعة الذات والآخر، وأهمية حيواتهم كبشر يستحقون أن يعيشوا في مستويات أفضل؛ فهذه الأجيال بتنوعات انتماءاتها، عايشت وما تزال خبرة الحياة الفعلية في مجتمع المخاطر.

ج ـ السيناريو الإصلاحي «الكينزي» أو «السلام الصيني» (Pax- China)

ماذا يحدث لو تم التوصل إلى دواء فعّال نسبيًا لمعالجة المصابين بالمرض، أو لقاح يقي من الإصابة به. ومن ثم هدأت المخاوف الهائلة على مستوى العالم بشأن التهديدات المميتة للفيروس؟

ـ يبدأ المشهد في هذا السيناريو على صراع محموم بين الدول للحصول على العلاج/ اللقاح الذي تم التوصل إليه بسعر ملائم يجعله متاحًا أمام الجميع. ورغم سيطرة النزعة الرأسمالية الاحتكارية على الدولة/ الدول صاحبة الابتكار، فإن ذلك لن يستمر كثيرًا بسبب عوامل متعددة، لعل أهمها: ضغوط تمارس عالميًا عبر منظمة الصحة العالمية، والأمم المتحدة، ومنظمات حقوقية متعددة المشارب والاهتمامات تنادي بالإتاحة وفقًا لحق الإنسان في الصحة والسلامة، كذلك لضغوط برغماتية تتعلق بضرورة عودة عجلة الاقتصاد الرأسمالي إلى الدوران، وارتباط ذلك بتأمين الناس كافة، حتى يعود العمل والإنتاج والاستهلاك والسفر والانتقال والسياحة... إلخ. وعلى جانب آخر، فإن تركيبة الدواء/ اللقاح المبتكرة «المحتكرة» سرعان ما سيتم اختراق وتفكيك سريتها، ومن ثم إعادة إنتاجها تحت أسماء متعددة مختلفة حول العالم.

ـ العالم بأسره يمر بحالة من المراجعة وإعادة النظر في شأن ما مر به من أزمة الصحة والمرض، ومدى نجاعة ما كان سائدًا من نظم، بداية من تلك المتعلقة مباشرة بالصحة والبحوث العلمية المتعلقة بها، أو تلك الخاصة بالبيئة الطبيعية وكيفيات التعاطي معها، وصولًا إلى كامل المنظومة الرأسمالية، وفي جوهرها الاقتصاد؛ بعلاقات إنتاجه المكرسة عالميًا منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين كصيغة توافقت عليها نخبة القوة الرأسمالية المتعدية الجنسية منذ ذلك التاريخ.

ـ المراجعة الشاملة للمنظومة الرأسمالية في حد ذاتها لا تتسم بالراديكالية، بل بالإصلاحية التي تسعى إلى ادخال تعديلات وتحسينات على المنظومة القائمة دون استبدالها بغيرها مختلفة جذريًا. إنما الصراع الأشد قوة فسيكون متركزًا على بناء القوة داخل تلك المنظومة؛ من يقود في المستقبل؟ هل تستمر القيادة الأمريكية وحلفاؤها التقليديون، أم أن القوى الرأسمالية البازغة بقيادة الصين ستكون في موقع قوة أكبر يؤهلها لأن تتولى القيادة؟

في السيناريو السابق، نجحت الولايات المتحدة في تحميل الصين مسؤولية الأزمة الصحية التي أفضت إلى أزمة اقتصادية على مستوى كوكبي، فماذا يحدث لو لم تنجح الولايات المتحدة في ما تسعى إليه، ونجحت الصين في تولي زمام المبادرة، وقدمت إلى العالم عروضًا فعالة وعملية لإعادة البناء، والتشغيل واسع النطاق على أسس أكثر عدالة؟ ذلك مع الوضع في الاعتبار لحالة الإنهاك التي تعرضت لها مراكز الرأسمالية العالمية على المستويات كافة، وما أصاب بناها المختلفة من ضعف، وهو ما لم تخبره الصين بالقدر نفسه؛ فقد سيطرت وتعافت بسرعة ملحوظة من الأزمة الصحية، بل وبادرت بتقديم يد العون للآخرين.

ـ عالم جديد نسبيًا؛ عالم السلام الصيني، إذ لم تفرض فيه الصين زعامتها الكاملة، فإن حضورها في المشهد العالمي سيكون الأقوى، لكن من دون سعي إلى صدامات عنيفة مباشرة، بل

تعاون وفق مبدأ اكسب ودع الآخرين يكسبون. ولكن، ورغم أن الصدامات الخشنة ليست مرجحة بقوة على مستوى صيني- عالمي، فإنها قد تحدث في المحيط الإقليمي للصين، نتيجة لنزعات استقلالية لبعض البلدان التي تتبع الحكم الصيني، حيث يتم تأجيج الصراع بفعل تدخلات الخارج من أجل ممارسة الضغوط على الصين وجعلها في موقف الدفاع وارتكاب الأخطاء.

ـ التنافس، الذي يصل حد الصراع أحيانًا، يتم من داخل المنظومة الرأسمالية العالمية وعلى أرضيتها، وليس من خارجها، من خلال بدائل تحل محلها، ومن ثم فإن أبرز ما يمكن أن يطرأ من تغيير داخل هذه المنظومة ينصب على التخلي عن الصيغة الرأسمالية المتطرفة، التي تم تبنيها لعدة عقود تحت مسمى الليبرالية الجديدة، واستعادة صيغة محدثة من الكينزية. حيث تقوم الكينزية الجديدة على:

■ تدعيم أكبر من قبل الصين ومحيطها الآسيوي للعولمة الرأسمالية وفتح الأسواق، في مقابل تبني المراكز الرأسمالية الكلاسيكية للسياسات الحمائية.

■ دور أكبر للدولة في الاقتصاد، وسياسات تشغيل واسع النطاق ومتعدد المستويات لمواجهة البطالة، وهوامش ربح أكثر انضباطًا.

■ تفكيك للاحتكارات العظمى التقليدية لصالح مؤسسات عمل وسطى وصغيرة الحجم.

■ تفضي مجمل السياسات الاقتصادية إلى إنعاش الشرائح الطبقية الوسطى وتغذية الحراك الصاعد إليها من المواقع الطبقية الأدنى؛ العمالية تحديدًا، جنبًا إلى جنب الأدوار التي ستقدم عليها الطبقة الرأسمالية في الإنفاق الرأسمالي في اتجاه التشغيل وتحسين شروط العمل، فضلًا عن الدور الاجتماعي، أو ما يطلق عليه المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك كله بدفع وإيعاز من الدولة، وكذا عقلاء نخبة القوة بتشكيلتها الثلاثية؛ الاقتصادية والسياسية والمعرفية.

■ تبني مبدأ عدم التدخل السياسي المباشر «المعلن» في الشؤون الداخلية للدول، وبخاصة الحليفة وذات المصالح الاقتصادية المتبادلة مع الصين.

■ تقنيات اتصالية أكثر تقدمًا تتيح منظومات معلوماتية كاملة بالخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية بشأن مستخدميها حول العالم، تغري بالسيطرة عليهم وعلى توجهاتهم وتفضيلاتهم الاستهلاكية، إضافة إلى قدرات متنامية تتعلق بالتأثير في الرأي العام والخاص، والتوجيه السياسي والأيديولوجي.

■ على مستوى البلدان النامية، ومن بينها بلداننا العربية، تتولد الفرص لدى من يمتلك الرؤية والطموح والقدرات المادية والبشرية المتنوعة، والرغبة في الالتحاق بأسواق عمل واستهلاك في مرحلة انتعاش اقتصادي رغبة في تجاوز مرحلة الأزمة، ووعود من قوى عظمى في التعاون وبناء التحالفات القوية على أساس من المصالح المشتركة.

■ تتنامى مخاطر بيئية غير مسبوقة!

رابعًا: السيناريو البديل: التنمية المستدامة من منطلق المشاركة في القوة

ينتمي هذا السيناريو منهجيًا إلى نمط الدراسات المستقبلية الاستهدافية (Normative Type)، حيث يطرح هذا النوع من السيناريوهات تصورًا متماسكًا بشأن مستقبل مفضل ما، قد يختلف تمامًا ونوعيًا عن المستقبلات الممكنة التي يتم السعي من خلالها إلى استشراف الاتجاهات والمسارات في امتداداتها والتفاعلات بين أحداثها (Events) من ناحية، والتصرفات والأفعال إزاء هذه الأحداث من ناحية أخرى، وذلك من دون أن يتدخل القائم على صياغة السيناريو في طرح ما يفضله أو ما يرغب في أن يكون متحققًا في المستقبل.

وبناء عليه، وعلى الرغم من الحضور الواضح للميل الذاتي في هذه النوعية من السيناريوهات الاستهدافية، حيث يطرح التساؤل المنطقي: لماذا هي مفضلة، وبالنسبة إلى من؟ فإن هذه السيناريوهات تظل متمتعة بقدر من الأهمية التي تجعلها تتجاوز هذه السمة التي قد تصنف كسلبية. تنبع هذه الأهمية من طبيعة الدراسات المستقبلية ذاتها والتي هي – في الجوهر – دراسات يتجادل فيها الذاتي مع الموضوعي، وذلك بحكم أن المستقبل – في كل الأحوال – لم يتكون بعد. إضافة إلى ذلك، فإن من أهم ما يميز هذا النوع من السيناريوهات «المفضلة» هو طرحها بدائل لما هو قائم، متحررة من فكرة الإسقاطات والتفكير الخطي الذي قد يحكم بدرجات متفاوتة صوغ سيناريوهات المستقبلات الممكنة. ومن ثم، فإن إطلاق الخيال وتحريره في سبيل رسم وصوغ مستقبل/ مستقبلات مرغوب فيها، بغض النظر عن ميلها الذاتي، إنما هو يمثل جوهر الفلسفة التي قامت عليها الدراسات والبحوث المستقبلية منذ البداية؛ أعني تحرير عقل الإنسان ومخيلته وطرح البدائل والنقاش حولها، في محاولة لجعل مستقبل الإنسان أفضل من حاضره.

في هذا السبيل، قد تفضي الاستعانة بالدراسات المستقبلية، وجهود البحث والتطوير والإسهامات العلمية المقدرة والمميزة في إحداث نقلة نوعية في درجة تطور مجتمع من المجتمعات، بحيث ينتقل إلى مصاف البلدان المتقدمة، إلا أن ذلك التطور ربما لا تصاحبه قيم اجتماعية تنتصر للعدالة الاجتماعية، والتضمين الاجتماعي، والاقتصاد التشاركي... إلخ، فالتقدم العلمي والتقني، والنجاح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ربما لا يفيد منه سوى نسبة ضئيلة من المجتمع ذاته، بالنظر إلى الرؤية والخيار التنموي الحاكم، ونوعية الانحيازات الاجتماعية – الطبقية المهيمنة، وبالتالي سياسات التوزيع، بل والأهم الفلسفة التي تقف وراء ذلك كله بخصوص الاستحقاق والجدارة؛ من هو الإنسان، سواء كان فردًا أو ضمن فئة أو جماعة أو طبقة... إلخ، الذي يستحق التمتع بكامل الحق في الحياة في أعلى مستوياتها المتوافرة بمجتمعه وبالعالم، ومن لا يستحق إلا أدناها؟ ما شروط وآليات الحراك الاجتماعي الطبقي المشروعة من ناحية، وغير المشروعة من ناحية أخرى، وما مدى فاعلية كل منهما؟ ما طبيعة النخب الاجتماعية، وما نطاقات هيمنتها؟ ما الأهمية النسبية التي يمثلها المكون المعرفي العلمي في المجتمع مقابل أنماط من المعارف اللاعلمية (دينية – خرافية – أسطورية – ميتافيزيقية)، وبالتالي ما الدور الذي تؤديه هذه التكوينة المعرفية في التعاطي مع قضايا وإشكاليات المستقبل والاستدامة التنموية؟

ماذا سيحدث لو تم التوصل إلى علاجات ولقاحات فعّالة لمواجهة الفيروس، في حين استمر سعي القوى الرأسمالية المتنفذة عالميًا؛ كلاسيكية «الولايات المتحدة وحلفاؤها» وبازغة «الصين وحلفاؤها» إلى الإبقاء على المنظومة الرأسمالية الكوكبية قائمة على نفس شروطها الأساسية، تلك التي ينتج منها حالات الإفقار الواسعة النطاق، والاحتكار، والربح الناتج من اعتصار متفاقم لفائض قيمة العمل، والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، والمشاركة السياسية الشكلية، وتزايد وتيرة التدهور البيئي، والتهديد المستمر بهجمات مرضية فيروسية تجتاح الكوكب في ظل عجز واضح عن مواجهتها بفعالية؟

تشهد مجتمعات متعددة على مستوى العالم، متقدمة ونامية، حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، والحراك السياسي ذي المنشأ الاقتصادي – الاجتماعي، في ظل سيادة قناعة بفشل المنظومة الرأسمالية الكوكبية برمتها في التعاطي الفعال مع مطالب وحقوق الناس العادية.

في ظل ذلك كله، ما **البديل** الذي قد يطرح كسيناريو مستقبلي مفضل ومرغوب فيه؟

(أ) يفتح الستار في هذا السيناريو على مشهد فشل التوافق الرأسمالي الكوكبي الجديد بين الولايات المتحدة والصين، نظرًا إلى تقليدية الطرح الذي ينطلق من نفس الأرضية الرأسمالية وشروطها المعلومة، وبالتالي عدم قدرته على تلبية مطالب أغلبية الناس من ناحية، ومن ناحية أخرى، كذا سيادة حالة من الشك وعدم القبول المضمر والظاهر، على حد سواء، بين القوتين ورغبة كل منهما في إزاحة الآخر عبر التآمر وتأجيج الصراعات الداخلية... إلخ.

(ب) تشهد مجتمعات متعددة على مستوى العالم؛ متقدمة ونامية، حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، والحراك السياسي ذي المنشأ الاقتصادي – الاجتماعي، في ظل سيادة قناعة بفشل المنظومة الرأسمالية الكوكبية برمتها في التعاطي الفعال مع مطالب وحقوق الناس العادية، وكذا تفشّي حالات الاستغلال، وانفصال النخبة السياسية والاقتصادية، في الوقت الذي يتبلور فيه وعي عام بضرورة التغيير الجذري وانتزاع الحقوق بديلًا من المطالبة بها، ممن لا يملكونها في الأساس، وهو الأمر الذي تواجهه سلطات الحكم بالعنف الفيزيقي المباشر الذي تكون نتائجه متمثلة بحالات قتل وإصابة واعتقال واسع النطاق، وبالتالي، ومع استمرار وتنامي حالة الاحتجاج والرفض والعصيان المدني، تفقد نظم الحكم القائمة شرعيتها في عدد من البلدان المركزية، ومن ثم تتدحرج الحالة ذاتها ككرة ثلج لتشمل أغلبية دول العالم.

(ج) ونتيجة لأزمة تآكل شرعية نظم الحكم؛ ونخبة القوة الرأسمالية المتعدية الجنسية، تتولد وتتبلور الرؤى والتصورات لمنظومة عالمية جديدة بديلة، هذه المنظومة التي تقوم في جوهرها على رؤية وتوجهات وقيم تتأسس على مبدأ المشاركة الحرة – العادلة في القوة، هذه الأخيرة التي تنطوي على مكونات ثلاثة رئيسة هي رأس المال والسلطة والمعرفة. حيث يصبح مفهوم التشاركية

مركزيًا في هذه المنظومة الكوكبية البازغة، في افتراق عما ساد في السابق من استغلال واحتكار واستبعاد ونخبوية:

(1) في هذه المنظومة العالمية البازغة يتم تبني تطبيق للنظام الديمقراطي أكثر واقعية، وأكثر تلبية لمطالب الناس، فبعدما فقدت الديمقراطية التمثيلية صلاحيتها بعد تجربتها – في صيغها الحديثة ـ على مدى عقود طويلة، وما أفرزته من تخليق لنخب سياسية منفصلة عن أغلبية الجماهير ومصالحها، وبالتالي أفرغت الديمقراطية من مضمونها، يتم الاعتماد على الديمقراطية التشاركية، تلك التي تعيد إلى الناس كافة، دون تمييز أو استبعاد، المشاركة المباشرة الفاعلة في صنع القرار ومراقبة تنفيذه، وهو ما تتيحه وسائط تقنية متعددة أصبحت متوافرة ويتم تطويرها وتحديثها باستمرار، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى الأحزاب السياسية والبرلمانات والمؤسسات كافة ذات الطابع السياسي التقليدي التي كانت موجودة في الماضي.

(2) ومن ثم، يشتبك هذا الفهم للديمقراطية مع أكثر أشكال المشاركة تعقيدًا وصعوبة؛ أعني الاقتصاد، حيث التشديد – في هذا الصدد – على تفعيل نموذج للاقتصاد التشاركي (Participatory Economy)، المستلهم والمطور في جوهره من مبادرات سابقة قامت على التعاونيات، ومن هنا يتم تطوير وبلورة المؤسسات الرئيسة المتطلبة لإنجاز الديمقراطية الاقتصادية، والعدالة الاقتصادية، والتضامن البشري في الوقت الذي تحمى فيه البيئة من سياسات الهدر والانتهاك والتدمير. إن الحديث هنا ليس عن الاقتصاد بمفهومه الضيق؛ الربح والتراكم والاحتكار، بل الاقتصاد الإنساني (Human Economy)، حيث حق الناس جميعًا ودون تمييز في النفاذ العادل إلى الوسائل المادية ليحيوا حياتهم بما يحفظ عليهم كرامتهم وحريتهم.

(3) تأسيس منظمات عالمية بديلة لما كانت قائمة في السابق، حيث تقوم هذه المؤسسات البازغة على مبادئ العدالة والمساواة والتبادل المتكافئ بين جميع دول العالم، دون تمييز أو هيمنة أو وصاية. كما يتم تدشين مشروع عالمي لإعادة التنمية والبناء، بدءًا بالبلدان الأقل نموًا على مستوى العالم.

(4) التخلص من أسلحة الدمار الشامل كافة، وخفض أعداد الجيوش إلى أدنى حد ممكن، والسعي إلى حل النزاعات والصراعات الدولية كافة بالسبل السلمية.

(5) مضاعفة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي وتنمية المعارف والفنون والآداب.

خاتمة

ليس الهدف من الدراسات المستقبلية، وما قد تقدمه من سيناريوهات ممكنة من ناحية، ومرغوب فيها من ناحية أخرى، طرح تنبؤات تتسم بالضبط والإحكام الكامل، بل محاولة بذل الجهد العلمي والخيال السوسيولوجي من أجل عصف ذهني يُفعّل خيار البدائل والممكنات، ومن ثم يكون الحديث ـ في هذا الصدد ـ عن مستقبلات بديلة وليس مستقبلًا وحيدًا لا بد منه.

إن ما تسعى إليه الدراسات المستقبلية هو خلخلة مبادئ ومسلّمات الحداثة، تلك التي تنتصر للحتميات والإطلاقيات والسرديات الكبرى، حيث انتهاج سبل أكثر تواضعًا في التعاطي

مع الحاضر وتفاعلاته وما قد يفضي إليه من مستقبلات، موضوعًا في الاعتبار مدى الأهمية النسبية التي باتت تتمتع بها الأحداث والمفاعيل الصغرى، غير المتوقعة إلى حد بعيد، وما قد تتسم به من فوضى، غير مفسرة في معظم الأحيان وعلى نطاقات واسعة، وكذا التعقد الذي أصبح يمثل إحدى سمات المشهد بتفاعلات أبعاده، وتقاطع عوامله، عبر مرورها بخبرات متباينة من الإدراكات وأنماط الوعي.

فضلًا عن ذلك، ليس من المفترض أن يحيط كل سيناريو مستقبلي علمًا بكل كبيرة وصغيرة؛ فالمعطيات الراهنة بشأن اتجاهات المستقبل المختلفة ربما لا تتوافر، كمًا ونوعًا، بما يمكّن من اجتيازها، كما أن فرط الحرص على الشمول والإحاطة قد يفضي ـ في نهاية الأمر ـ إلى صوغ تصورات مائعة وغير متماسكة، وبذا يفقد السيناريو الهدف الذي صيغ من أجله بالأساس.

بناء عليه؛ فإن الوعد الذي تقدمه الدراسات المستقبلية عامة، وما قد يصاغ في ضوئها من سيناريوهات للمستقبلات الممكنة أو المرغوب فيها، يتمثل بخلق حالة من التحسب إزاء الاحتمالات التي قد نعايشها، بإيجابياتها وسلبياتها، وكذا بلورة وعي ما بإمكان صوغ وترسيم مستقبلات بديلة، شرط توافر الإمكانات والقدرات اللازمة لإنجاز المهمات المطلوبة في هذا الصدد.

ومن ثم، وفي ضوء ما سبق، تم صوغ نوعين من سيناريوهات المستقبل، انطلق **الأول** من خلال فرضية الممكن، الذي يفترض استمرارية ما لبعض الاتجاهات والمسارات، تلك التي قد تفضي إلى مآلات سلبية ومتشائمة جدًا، أو إلى نوع **آخر** من المآلات الأكثر نزوعًا نحو الإيجابية والتفاؤل. ما يقوم به الباحث هنا مجرد مد لهذه الخطوط والمسارات على استقامتها، من دون تدخل معياري يستهدف المفضلات، في حين كان النوع الآخر من السيناريوهات ذا طابع معياري واضح، حيث هو بمنزلة المستقبل المفضل أو المرغوب فيه. ومن ثم فقد جاء، كما هي حال السيناريوهات الاستهدافية كافة، محملًا بقدر من الذاتية، التي يمثل تمتعها بالاتساق الداخلي، فضلًا عن توافر قدر من شروط تحققها، مبررًا لصوغها على هذا النحو أو ذاك.

بناء على ما سبق، فقد يكون في تنوع السيناريوهات المطروحة في هذه الدراسة، سواء للمستقبلات الممكنة أم لتلك المرغوب فيها، فرصة لاستشراف احتمالات متعددة لمسارات تنطلق من نقطة الحاضر. وإذا ما كانت السيناريوهات قد صيغت بناء على افتراضات متباينة (ماذا يحدث لو... إلخ)، فإن فرص تحقق سيناريو مستقبلي ما تظل رهنًا بتوافر شروط تحققه، انطلاقًا من لحظة الحاضر، بتفاعلاته وقراراته الحاسمة وما يترتب عليها من نتائج تدعم مسارًا محددًا بعينه. ونظرًا إلى التغاير المطرد الذي يطرأ على ديناميات التفاعل الراهنة، بمجالاتها ومستوياتها وصعدها كافة، فقد يكون من الأوفق الانتباه إلى القدرة الدائمة لتخلق بعض المسارات المستقبلية ضمن سيناريو مستقبلي ما، من دون أن يتحقق هذا السيناريو بالكامل، كما تم صوغه؛ فما تحقق من السيناريو هو فقط ما توافرت بالفعل شروط تحققه، كما سبق وأشرنا.

لقد صيغت السيناريوهات في هذه الدراسة لتستشرف مآلات ممكنة، وكذا مرغوبًا فيها، لعلاقة معقدة بين جائحة صحية عالمية من ناحية، ومنظومة تنموية رأسمالية مهيمنة منذ عقود على العالم أجمع من ناحية أخرى، موضوعًا في الحسبان الحضور الملموس للأزمة الهيكلية التي تخبرها هذه المنظومة، حتى ما قبل وقوع الأزمة الصحية ذاتها، تلك الأخيرة التي عملت على إبراز سوءاتها،

وجعلت النقاش بشأن تغييرات تشملها، أمرًا ممكنًا ومتطلبًا وبقدر أكبر من الجد. أي أن البحث في أمر الجائحة الصحية هنا كان بمنزلة الثانوي، في حين أن التعاطي مع أمر المنظومة التنموية الرأسمالية هو الأساسي والجوهري. كيف لأزمة صحية عالمية بهذه الحدة والخطورة أن تكون محفزًا على نقد ومراجعة منظومة عالمية شاملة، سعيًا إلى إصلاحها، في أقل التقديرات طموحًا، أو تبديلها في أقصاها؟

لقد صيغت السيناريوهات، الممكنة والمرغوب فيها، سعيًا إلى إجابة عن التساؤل، إلا إنها ليست بالقطع الإجابة الوحيدة، بل هي تمثل اجتهادًا يحتاج إلى طروح أخرى متنوعة. ومن خلال هذا السبيل تتعزز القدرات الساعية إلى الوعي بالمستقبل/المستقبلات، وتتراكم القدرات من أجل خلق تصورات قادرة على استهداف المستقبلات عبر منصات علمية حرة وديمقراطية □

المغرب العربي وإشكالية التحول من موضوع إلى فاعل إقليمي ودولي

زاوي رابح(*)

أستاذ محاضر ب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو – الجزائر.

مقدمة

تسببت موجة الحراك العربي مطلع سنة 2011، في إعادة تكوين جغرافيا سياسية جديدة وكذا إثارة الكثير من القلق في الغرب وفي أمكنة أخرى، فعلى خلفية وجود القوى العظمى يمكن القول إن هناك إعادة توزيع للقوى في واحدة من أكثر المناطق المرغوبة في العالم، حيث إن ظهور لاعبين إقليميين جدد، في كل مكان يتم التعبير عنه، لإعادة بناء العلاقة بين المغرب العربي وشركائه التقليديين كما يعيد إطلاق جميع الأسئلة حول مستقبل النظام الجيوسياسي. فمع إنزال 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1942، اكتشف الأمريكيون بسرعة اهتمامًا استراتيجيًا تجاه منطقة المغرب الكبير، في سياق الحرب الباردة، فرأى الاستراتيجيون الأمريكيون أن المنطقة المغاربية هي بمنزلة نظام فرعي للنظام الإقليمي المتوسطي الكبير الذي يمثل الجزء غير الأوروبي (الآسيوي والأفريقي) من منطقة هامشية كانت موضع خلاف بين القوتين العظيمين.

لقد تطور التفكير في المغرب العربي حول كيفية التعامل مع التحديات الجيوسياسية الجديدة أكثر فأكثر في السنوات الماضية، حيث ساعدت التطورات الأخيرة على تغيير مفهوم القوى المغاربية. وبحثًا عن دور إقليمي، بغض النظر عن التحولات التي حدثت في المنطقة المغاربية، فإن السنوات التي مرت قد تميزت بارتفاع قوة القوى الإقليمية. وعليه، فإن فهم القضايا الجيوسياسية في المستقبل يجعلنا لا نستطيع الاستغناء عن تحليل شامل للطموحات الإقليمية لدول مثل تركيا والسعودية وقطر وإيران.

بناءً عليه، تكون **الإشكالية** المطروحة على النحو التالي: كيف يمكن للمنطقة المغاربية أن تنتقل من كونها موضوعًا للمشاريع الغربية التي تستهدفها إلى كونها طرفًا فاعلًا ومحوريًا قادرً على إحداث التغيير الذي يتواكب مع أهدافها ومصالحها؟

(*) البريد الإلكتروني: rabah.zaoui@ummto.dz.

أولًا: المغرب العربي في مواجهة الأطماع الخارجية: التعاون هو الخيار الأفضل

إن الفرص التي يوفرها الوضع الجيوسياسي الجديد (انحسار القوى التقليدية وظهور القوى الإقليمية الجديدة) تحمي النخب الجديدة في المغرب العربي من خطر الاعتماد، كليًا أو جزئيًا، على الجهات الفاعلة ذات النفوذ التاريخي في المنطقة، كما أن القادة الجدد للمنطقة المغاربية سيكونون في واقع الأمر في موقع قوة لكي ينفصلوا عن تخطي الأنظمة المنهارة وإعادة التفاوض بشأن التحالفات السابقة على أسس جديدة[1]. وفي البلدان المغاربية التي تمر بمرحلة انتقالية، تمتلك النخب الجديدة مجالاً للمناورة لإعادة توجيه علاقاتها الخارجية، حيث تستفيد من رأسمال كبير من التعاطف والشرعية (ديمقراطي، ثوري)، كما من وجودها في مرحلة الشروع في المسار الديمقراطي، وهنا لن تكون هذه الحكومات خاضعة لضغوط وشروط القوى العظمى.

تبرز المنطقة المغاربية كأحد الفضاءات الجيوسياسية المهمة، التي بدأت تشهد حركية متنامية تجاه التفاعلات نظرًا إلى خصوصياتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية. سيكون من الجيد أن تتركز الشراكة الأمنية بين الدول المغاربية في سبيل مواجهة التحديات الأمنية القائمة على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية، ويمكن أن تتجسد عمليًا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم، وهي التي تنشأ عن تبلور إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لخفض العنف وتعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة عبر تفعيل مختلف أشكال الاتفاقيات مثل معاهدات الأمن الرسمية، واتفاقيات العمل المشترك... إلخ[2].

الملاحظ في الحالة المغاربية هو أنه في ما يتعلق بالوضع الأمني فيها لجأت الدول المغاربية إلى تبني خيار التعامل الثنائي المباشر من أجل مواجهة التحديات الأمنية الراهنة، على الرغم من حالة اللبس والغموض التي تميز سلوكيات بعض الدول ومواقفها تجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم، وكذا مدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تنتجها التهديدات الجديدة والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة[3]. هنا يمكن الاستشهاد بالزيارات والأنشطة المكثفة للمسؤولين المغاربة فيما بينهم بغرض تفعيل العمل الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية:

ـ بالنسبة إلى **تونس**: زار كل من رئيس الحكومة المؤقتة ياجي قائد السبسي الجزائر في 15 آذار/ مارس 2011، ثم راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وتلتها زيارات أخرى انتهت بإعلان وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي

---

(1) Smail Kouttroub, «Printemps arabe et nouvel ordre géopolitique au Maghreb,» *L'Année du Maghreb*, vol. 9 (2013), p. 153.

(2) حسام حمزة، «الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،» (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ـ الجزائر، 2011ـ2010)، ص 47.

(3) ياسين سعيدي، «اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 462 (آب/أغسطس 2017)، ص 52.

وجامعة الدول العربية الجزائري عبد القادر مساهل في آذار/مارس 2017 بالجزائر عن توقيع 7 اتفاقيات بين الجزائر وتونس تخص مختلف مجالات التعاون، منها التعاون الأمني وضبط الحدود البحرية بين البلدين.

ـ بالنسبة إلى **المغرب:** على الرغم من حالة الجمود التي تعرفها العلاقات الجزائرية – المغربية منذ مراحل زمنية طويلة جدًا، إلا أن السنوات الأخيرة أبانت عن حركية جديدة، حركية تحاول إحياء العلاقات من خلال مداخل يشترك فيها الطرفان، وتدفع التطورات الأخيرة الجانبين معًا إلى ضرورة التنسيق المشترك لمواجهتها والتعامل معها. هنا يمكن الإشارة إلى زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني للجزائر في 22 كانون الثاني/يناير 2012، وهي الزيارة التي مهدت لتنسيق عالي المستوى بين الطرفين، وكان للتنسيق الأمني النصيب الأكبر، حيث يمكن رؤيته تنسيقًا موجودًا من الناحية العملية والميدانية، لكنه غير مترجم في صورة شراكة أو استراتيجية حقيقية معلنة.

وفي الجانب نفسه على العلاقات المغاربية، حصلت زيارات تنسيقية موسعة متبادلة بين كل من المملكة المغربية وتونس، وحتى ليبيا، إذ زار مثلًا رئيس المؤتمر الوطني الليبي تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ثم زار رئيس الحكومة التونسي ليبيا في كانون الثاني/يناير 2013، وكلها زيارات كان محورها التنسيق الأمني الحدودي وكذا مكافحة الإرهاب وغيرها.

في ظل التطورات الحالية وجب على دول المغرب العربي الانتقال في علاقاتها من النمط الصراعي – الاستقطابي، إلى تفعيل فرص التكامل والتعاون بما يمكّن المنطقة من الانتقال من كونها موضوعًا إلى طرف فاعل في رسم المبادرات في المنطقة. وكل ذلك لن يحدث إلا من خلال إدراك تلك الدول لحتمية التوجه نحو توحيد الرؤى والجهود، التي لن تكون وثيقة ومثمرة ما لم تترجم في عمل جماعي يتضمن استراتيجية واضحة المعالم. ويمكن في السياق نفسه اقتراح الاعتماد على تفعيل العناصر التالية:

ـ إنشاء مجلس أمني مغاربي، توكل إليه المهمات الرئيسية في نظام الأمن المغاربي، وإن كانت تفصيلات تأليف هذا المجلس، وحتى نظام التصويت فيه وحدود صلاحياته واختصاصاته، هي أمور تحتاج إلى دراسات[4]. ولكن يجب أن يكون هذا في سبيل تعزيز قدرة الرد السريع والتفاعل البناء بين دول المغرب العربي من أجل اتخاذ القرار الملائم.

ـ يمكن كذلك التوجه نحو التأسيس لإطار أمني يُعنى بمناقشة القضايا الأمنية والتعامل معها، ويكون متكونًا بالأساس من السلطات والمسؤولين العسكريين، الخبراء في مسائل الأمن والدفاع، إلى جانب توسيع المشاركة لتشمل الباحثين من الجامعات ومراكز البحوث، وهو الأمر الذي سيسمح بتوسيع الرؤى حول القضايا الأمنية والاستفادة القصوى من التجارب المتنوعة.

(4) المصدر نفسه، ص 64.

ثانيًا: اتحاد المغرب العربي
مدخل للتحول إلى طرف فاعل

خلافًا للتجمعات الإقليمية العربية الأخرى، فإن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكوّن سياسياً، إذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التشديد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال. وهنا يمكن للتكتل القائم المتمثل باتحاد المغرب العربي أن يمثل مدخلًا مهمًا من المداخل المفعَّلة لتحوّل المغرب العربي من موضوع إلى فاعل أساسي في الترتيبات الأمنية القائمة في الفضاء المغاربي والمتوسطي[5].

تأسس اتحاد المغرب العربي في 17 شباط/فبراير 1989 في مراكش بعد معاهدة وقعتها الدول الخمس الأعضاء (الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس)، كانت هذه المعاهدة نتيجة للاجتماع السابق الذي عقده القادة المغاربيون الخمسة في زرالدة في 10 حزيران/يونيو 1988. ومنذ ذلك الحين صُدّق على 6 اتفاقيات فقط، كما أن بعض الاتفاقيات المصدق عليها غارقة إلى غاية الآن في الأطر الدولية أو الإقليمية الجديدة التي انضمت إليها بلدان الاتحاد المغاربي مثل منظمة التجارة العالمية أو الاتحاد الأوروبي.

الملاحظ أن الأحكام العامة لاتفاقية اتحاد المغرب العربي تعكس تصميمًا مطبوعًا براغماتيًا لا يخلو من العوائق[6]. ومن خلال الحفاظ على سيادة الدول على حالها، تحد معاهدة مراكش من إمكانات إنشاء حيّز وحدوي فعّال، حيث إن مجلس الرئاسة، المؤلف من رؤساء الدول الخمس، هيئة اتخاذ القرار الوحيدة في اتحاد المغرب العربي، ملزم بقانون الإجماع. لم يرغب مؤسسو اتحاد المغرب العربي في إنشاء مؤسسات قد تفلت من سيطرتهم، وهنا يكون التكامل سابقًا لأوانه بالنسبة إليهم، حيث فضلوا الحفاظ على سلطتهم في السيطرة على النزاع والتحرك ببطء من طريق إنشاء

---

(5) يشير الباحث المغربي محمد العربي المساري في تحديده لأسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية إلى ثلاثة أسباب رئيسية: اللاثقة، اللايَقين، اللاتواصل، وهذه اللاءات الثلاث تطرح الكثير من التساؤلات الصريحة داخل الكتلة المغاربية: «ظاهرة اللايقين» من جدوى المشروع المغاربي ومصير مؤسساته، و«مسألة اللاتواصل» الذي تفرضه ظواهر غلق الحدود والخلافات الشكلية وتراجع التعاون الاقتصادي البيني، و«حقيقة اللاثقة» التي تهدد كل أفق للتعاون ناهيك بالتكامل وفرصه. للمزيد انظر في: محمد العربي المساري، «أسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية،» المركز العربي للدراسات المستقبلية، تاريخ الاطلاع 12 حزيران/ يونيو 2016، على الرابط الإلكتروني التالي: <https://bit.ly/3wtdx6p>.

(6) تميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها، إذ لم يُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة. والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة «العربية» لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن «للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء». للمزيد انظر في: عبد النور بن عنتر، «الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع»، الجزيرة. نت، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004، <https://bit.ly/3hvZSax>. (تاريخ الإطلاع 19 حزيران/يونيو 2018).

منظمات يمكن توسيع مهاراتها المحدودة أثناء سيرها. لكن هذا الاتحاد المغاربي لا يمكن أن يكون دائمًا إلا إذا كانت هناك عناصر موضوعية، مستقلة عن نزوات القادة بصورة تضمن متانتها[7].

لقد كان من الطبيعي أن تتجه بلدان المغرب العربي بعد حصولها على استقلالها إلى العمل على بناء مؤسساتها السياسية والإدارية، وكذا محاولة إقامة قاعدة صناعية من أجل تكريس مبدأ السيادة على ترابها، أو بعبارة أخرى الاعتماد على النهج القطري وصرف النظر عن البناء الإقليمي رغم تأكيد بعضها في الدساتير والمواثيق كافة أنها جزء لا يتجزأ من المغرب العربي. بل يرى البعض أنه كان من الطبيعي أن تؤدي المواجهة مع الاستعمار والتفاعل معه إلى أن يكون الهدف القريب والمباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطرية[8]. من جهة أخرى، يمكن القول كذلك إن تدهور قدرة النخب الحاكمة في الدول المغاربية على فرض سيطرتها على المجتمع، وتعرض شرعيتها للاهتزاز نتيجة لسلسلة متراكمة ومتداخلة من الأسباب، أهمها فشل المشروع الوطني الذي قامت على أساسه شرعيتها، كل هذا أدى إلى اهتزاز القيم والآمال التي علقتها هذه الشعوب على حكوماتها منذ الاستقلال.

من بين التحديات الرئيسية الداخلية التي يواجهها اتحاد المغرب العربي، نجد:

ـ التنافس السياسي: يتم تأسيس التنافس السياسي في دول المغرب العربي على مستويين: على المستوى الفردي، وعلى مستوى الدولة. يمكن ملاحظة التنافس على المستوى الفردي بين قادة الدولة الذين يرون أن التغاضي عن نظرائهم في بلدان أخرى في اتحاد المغرب العربي، ومع ذلك، فإن التنافس على القيادة موجود بين دول معينة على غرار تونس والجزائر والمغرب. بينما تغيب موريتانيا عن هذه المنافسة ربما بسبب ضعف المكانة الاقتصادية للبلاد مقارنة بالآخرين في المنطقة.

ـ غياب الإرادة: عدم وجود إرادة قوية لرؤساء الدول في تشكيل موقع الأمانة ووظيفة الأمين العام، حيث إن قادة اتحاد المغرب العربي لديهم التزامات ضعيفة تجاه تأسيس الاتحاد، على سبيل المثال، لم يكن لاتحاد المغرب العربي، منذ تأسيسه، أمين عام له السلطة لتوجيه الاتحاد.

ـ الهاجس الأمني: أحد النقاط الأساسية لمعاهدة مراكش هو عدم الانحياز إلى الشؤون الداخلية لكل دولة وعدم السماح لأي نشاط يهدد أمن أو سيادة أي دولة عضو. وهنا افترضت المعاهدة أن أي عمل عدائي ضد أي دولة عضو سيُعَدّ عملًا عدائيًا ضد جميع الدول الأعضاء، ولا يتمشى مع الشؤون الداخلية مطلقًا ويُعَد الدعم واجبًا، والتعاون هو التزام واضح بين الدول الأعضاء.

---

(7) Mohamed Mahmoud Ould Mohamed Salah, «Les Limites de l'Union du Maghreb arabe,» *Le Monde diplomatique* (juillet 1991), <https://bit.ly/36quPq6>.

(8) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، منسق الدراسة ومحرر الكتاب عبد الباقي الهرماسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 38.

ـ التنافس بين الدول، مستوى المنافسة بين الدول قد أصبح ناضجًا بين دول المغرب العربي، وعلى وجه الخصوص، ربما كان التنافس الملحوظ بين الجزائر والمغرب أكثر صراحة من أي منافسة أخرى للدول في المنطقة.

ثالثًا: توسيع شبكة التفاعلات المغاربية مع القوى الجديدة

يمكن القول بوجود خمسة أقطاب دولية كبرى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي. ومن غير المتوقع أن تحوز هذه الأقطاب على أوزان متساوية القوة والتأثير في الوقت الراهن، ولكنها ستكون متفاوتة القوة ومتغيرة أيضًا طبقًا لعوامل متعددة لعل أبرزها أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا لا تزال هي القوة الأولى عالميًا من الناحية العسكرية، وما زالت الصين تحتل المرتبة الثالثة عالميًا كقوة عسكرية بعد الولايات المتحدة وروسيا، ويعَدّ سعيها لتوسيع نفوذها وحضورها العسكري في بحر الصين الجنوبي من أهم العوامل التي أثارت قلق الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين مثل اليابان والفيليبين[9].

من جهة أخرى، يمكن كذلك الإشارة إلى عودة القوى التقليدية وانخراطها في أزمات المنطقة المغاربية، إلى جانب تصاعد ميزان الشراكة المغاربية مع القوى الصاعدة في صورة الصين، وكذا اندماج روسيا على نحو متزايد في المنطقة، كل هذا يمكن أن يمثل عاملًا إيجابيًا لدول المغرب العربي كونها تدفع في اتجاه تأسيس شبكة علاقات أكثر توازنًا وبإمكانها أن تمنحها كذلك فرصة مأسسة علاقات أكثر ربحية.

إن عودة القوى التقليدية للانخراط في أزمات المنطقة المغاربية يمكن أن تفسّر في إطار اعتبارات متعددة، يتمثل أهمها بما يلي[10]:

1 ـ وصول الارتدادات المباشرة لتلك الأزمات إلى حدود تلك الدول، حيث بدأت مثلًا الدول الأوروبية تواجه مجموعة من الضغوط الداخلية، بسبب انتقال تداعيات الأزمات الإقليمية إلى داخل أراضيها، وذلك من خلال مستويين: **الأول** هو ارتفاع حدة تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من المنطقة المغاربية إلى الدول الأوروبية. و**الثاني** يتمثل بتصاعد عدد العمليات الإرهابية التي قامت بها جماعات تابعة لتنظيمات إرهابية.

2 ـ إدراك بعض القوى أن عدم التدخل في بعض الأزمات أسهم في استفحالها وانتقالها إلى دول أخرى، ربما هذا يبدو واضحًا في الحالة الروسية، هذه الأخيرة التي رأت أنها وقعت ضحية لخديعة الدول الغربية، عندما وافقت على قرار مجلس الأمن الرقم (1973) الخاص بالأزمة الليبية وفتحه الباب واسعًا أمام تدخل حلف شمال الأطلسي هناك.

---

(9) تنظر اليابان والولايات المتحدة وحتى الهند بقلق إلى التطور العسكري الصيني، وإلى النمو المتزايد في الميزانية العسكرية الصينية، حيث زادت هذه الميزانية بمقدار 500 بالمئة منذ عام 1995 حتى الآن، ومؤخرًا اتجهت الصين لتطوير إنتاج عدد من الأسلحة التي حظيت باهتمام بالغ في الأوساط العسكرية العالمية.

(10) «انخراط متصاعد: دوافع عودة القوى الدولية القديمة إلى خريطة التفاعلات الإقليمية،» في: **التقرير الاستراتيجي العربي 2016** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017)، ص 217ـ215.

3 ـ تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية وانسحابها التدريجي من مناطق الأزمات. وربما شكل هذا الأمر أحد أهم معالم السياسة الخارجية الأمريكية خلال حقبة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما وحتى خلال فترة الرئيس الحالي دونالد ترامب.

خاتمة

هل يمكن لدول المغرب العربي أن تتحول من الحلقة الأضعف في المعادلة الإقليمية والدولية إلى طرف فاعل في مواجهة تحالف ثلاثي القوى: الاتحاد الأوروبي؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ والقوى الصاعدة؟ في حقيقة الأمر، وبالنظر إلى الواقع الجيوسياسي العام في المنطقة، ليس بمقدور دول المغرب العربي تجاوز تناقضاتها واختلافاتها، حيث إنها وعلى الرغم من امتلاكها كل الوسائل لإحداث تحرك موحَّد، ولكنها بتصرفاها المتشتتة والأنانية التي تطغى على النهج السيادي لديها شجعت على ظهور تنافس في ما بينها. كما أن حالة الضعف في الجانب السياسي، التي أنتجت ديمقراطيات ضعيفة، جعلت تلك الدول تبحث عن شرعيتها في الخارج، وهذا ربما لوحده يعَدّ عاملًا كافيًا لإحداث شرخ وصراع على المستوى الداخلي، وهو ما يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى عدم قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يمكن أن يوفرها الاتحاد. والأمر الأكيد هو أن هذا الوضع القائم يخدم بدرجة كبيرة القوى الأخرى المهتمة بالمنطقة وبمصالحها.

بسبب التنافس، لم تستطع البلدان المغاربية أن تستفيد بصورة جماعية من الفرصة التي يوفرها الاهتمام الأمريكي والأوروبي المزدوج بالمنطقة المغاربية، حيث إن الإعانات القليلة التي يمكن للمنطقة المغاربية أن تستمدها على نحو منفصل من «إخلاصها» لأي من الجانبين، لا تمثل أي شيء أمام العجز الحاصل في البلدان غير المغاربية، فهي ممزقة بين النموذج الأوروبي الكلاسيكي والنموذج الأمريكي الجديد، حيث نادراً ما تمكنت من تبني مواقف منسقة تجاه محاوريها من جميع أنحاء البحر المتوسط وعبر المحيط الأطلسي. هذا الأخير لا يطلب الكثير، لأنه من خلال الاقتراب من البلدان المغاربية بصورة فردية، يكون من الأسهل عليهم خدمة مصالحهم الخاصة والسيطرة على المنطقة، إن هذه الصعوبات في الظهور كوحدة واحدة، تجعل من الضروري إضافة أن دول المغرب العربي عليها مواجهة الرأي العام الرافض بوجه عام للسياسة الخارجية الأمريكية.

إن مثل هذا السيناريو، الذي قد يبدو خيالياً اليوم، سوف يفتح أمام البلدان المغاربية شروطًا أفضل للتعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، أو حتى للقوى الصاعدة. لكن هذا لا يزال مشروطًا من جهة بتعبئة حقيقية للدول الخمس التي يجب أن تتحد وتتجاوز خلافاتها من خلال التركيز على العوامل الموحدة، ومن ناحية أخرى على الموقف الذي الأقطاب الأخرى في ما يتعلق بالحلم المغاربي ومسألة الصحراء الغربية. في ظل هذه الظروف، يمكن للمغرب العربي أن يدعي أنه يلعب في ملعب الكبار □

Hassan Rachik

Éloge des identités molles

(Casablanca: Éditions la Croisée des Chemins, 2016). 128 p.

مديح الهويات الرخوة

عبد الواحد خواضي(*)

باحث في العلوم الاجتماعية ـ المغرب.

ـ 1 ـ

يمثّل كتاب **مديح الهويات الرخوة** محطة أساسية ضمن مسار الباحث الأنثروبولوجي حسن رشيق الحافل بالإصدارات العلمية المتنوعة، التي تعالج موضوعات متعددة يمكن إجمالها في ثلاثة أساسية: تأويل الطقوس والتغيرات الاجتماعية بالأوساط القروية، سوسيولوجيا المعرفة الأنثروبولوجية، ثمّ دراسات حول الأيديولوجيات وسياقات أدلجة الدين، التي يندرج ضمنها هذا الكتاب.

يحاول هذا العمل التمييز بين شكلين من الهوية: الهويات الصلبة (Identités Dures) والهويات الرخوة أو الناعمة (Identités Molles). فمنذ الصفحات الأولى يسعى حسن رشيق إلى تحقيق هذا الفصل، والدفاع عن الهوية الرخوة في مقابل نقد الهوية الصلبة. ومن ثم فهذا التمييز هو السبيل إلى نقد التصورات الصلبة والمغلقة للهوية، التي تؤدي إلى ما يسمى الهويات القاتلة، ويمكّن كذلك من ترسيخ مفهوم جديد للهوية يتسم بالانفتاح والتعدد، ويترك الحرية للأفراد من أجل الحسم في انتماءاتهم الهوياتية.

تجد **إشكالية** استعمالات الهوية حضورًا لافتًا في المسار البحثي لحسن رشيق، حيث نجده يتساءل في كتاباته الأولى عن الهوية الوطنية للمجتمع المغربي من خلال مفارقة التجانس والتنوع، وذلك من خلال التساؤل عن العلاقة بين الحدود السياسية (الدولة الوطنية) والحدود الثقافية (الهوية الوطنية) ومدى انسجامهما[1]. أما في الكتابات التي جاءت بعد سنة 2005 فقد بدأ في التمييز بين الهويات المنغلقة (الصلبة) والمنفتحة (الرخوة)، وبخاصة من خلال التركيز على

(*) البريد الإلكتروني: abdelwahidkhouadi@gmail.com.

(1) Hassan Rachik, *Symboliser la nation: Essai sur l'usage des identités collectives au Maroc* (Casablanca: Éditions Le Fennec, 2003).

الانتقال من الهوية المعاشة إلى الهوية المبنية أو المؤدلجة، كالهويات الدينية المتطرفة أو الهويات الإثنية على سبيل المثال.

من أجل مناقشة هذه الثنائية اعتمد الكاتب منهجية **جدلية**، حيث بدأ بتحديد الخصائص التي تميز التصور المنغلق للهوية، لينتقل بعد ذلك إلى تحديد تلك الخاصة بالهوية الرخوة، وهذا لا يعني أن الكتاب مقسم إلى جزأين، بل هو بناء استدلالي سعى فيه الكاتب إلى تطوير رؤيته الفردانية للهوية، القائمة على الانفتاح والتعدد.

ـ 2 ـ

لتعريف مفهوم الهوية، ينطلق رشيق من محددين رئيسيين: التشابه والاختلاف؛ التشابه بين المكونات الداخلية التي تمثل نفس الهوية، والاختلاف بينها وبين مكونات هوية أخرى. فالهويات الجماعية تقوم على رفض الاختلاف بين مكوناتها، وضرورة هذا الاختلاف بينها وبين هويات أخرى. هنا يمكن الإشارة إلى التمييز الذي قام به الكاتب بين شكل الهوية ومحتواها. فقد أكد منذ البداية، أن موضوع هذا الكتاب هو شكل الهوية وليس محتواها، لذلك فقد وضع المؤلف سلّمًا للهوية، يمكّن من قياس درجة انفتاح الهوية ويتكون من: الهوية المغلقة؛ المنفتحة نسبيًا؛ المنفتحة.

اشتمل الكتاب إضافة إلى المقدمة والخاتمة وقائمة المراجع على تسعة فصول نعرض محتوياتها بإيجاز فيما يلي:

ـ يتعلق الفرق الأول بمسألة الأدلجة، وهي الانتقال من هوية مُعاشة بصورة ضمنية عند الأشخاص العاديين، إلى هوية مفكَّر فيها بوضوح من طرف المثقفين والأيديولوجيين. ويتم هذا الانتقال من خلال الكتابة. فالهويات الصلبة هي التي ترتكز على الأدلجة، حيث تحدد للأفراد كيف يفكرون وكيف ومتى يفرحون ويحزنون، كما تضع محددات الهوية كالرموز والقيم والتاريخ... إلخ.

ـ يقوم التمييز الثاني على مبدأ الأحادية الذي يعني الانغلاق، أي أن تكون (أ) ولا شيء غير (أ) (ص 29). تمثل الأيديولوجيا الإسلاموية مثالاً بارزًا على الهوية الأحادية، لكونها تقصي جميع الهويات الأخرى وتعدُها دخيلة ومنافسة تقسم الجماعة وتشتت وحدتها. يميز الكاتب بين نوعين من الهوية الأحادية: الهوية الأحادية المطلقة التي تتسم بالرفض القطعي للتعدد الانتماءات، والهوية الأحادية النسبية التي لا ترفض بصورة مطلقة الارتباط بهوية أخرى.

ـ ثالثاً نجد الهوية التراكمية والتي تظهر بوضوح في العبارة التالية: الإسلام أولاً ثمّ (...)، أو العروبة أولاً ثمّ (...) (ص 42)، أي أنه يتم تحديد الخاصية الأصلية وبعدها تضاف إليها محددات أخرى فرعية. ففي الحركة الوطنية المغربية على سبيل المثال، يتم اعتبار الإسلام محددًا مركزيًا في الهوية، ولكنه ليس محددًا إقصائيًا، أي لا يقصي ولا يمنع وجود محددات أخرى.

ـ يتعلق المستوى الرابع بالهوية المحدَّدة أو الموصوفة، هنا يتناول الكاتب الهوية الموروثة، التي تنقسم إلى صنفين اثنين: تقوم الأولى على القطيعة، كما في الحركات السلفية مثلاً، التي تنطلق من القطيعة مع الدين الموروث من الأجداد والسلف القريبين، وتُلحُّ في المقابل على العودة إلى الأصل. يقوم الصنف الثاني عكس ذلك على الاستمرارية، وهذا ما يميز الحركة الثقافية الأمازيغية (ص 50)، التي تؤسس هويتها على تاريخ ثقافي عريق.

ـ إذا كانت الهوية الموصوفة ترتبط بالمجتمعات التقليدية، فالمجتمعات الحديثة تتميز بالهوية المكتسبة حيث يقطع الأفراد مع أوضاع آبائهم (ص 59). هنا يندرج التصور الذاتي للهوية، والذي يرتبط بإرادة الأفراد، وميولهم. ومن ثم، يصير الفرد هو محور الهوية، حيث له الحرية في الانتماء، ويصبح بذلك (أ) كل من له الرغبة في ذلك.

ـ يتعلق المستوى السادس بالهوية الشمولية التي تتميز ليس فقط بكونها تحدد من نكون ولكن كذلك ما يجب علينا أن نفعله، حيث تفرض نسق القيم الذي يجب اتّباعه في حياتنا اليومية، فنجدها تفرض نمط اللباس، وكيفية إلقاء التحية، كيف نسكن، وكيف نحتفل... إلخ. وبالتالي فإنها تحدُّ من الاستقلالية الفردية.

ـ على عكس الهوية الشمولية، نجد الهوية الانتقائية التي تشير إلى من يكون المنتمون إليها، وما يجب عليهم فعله في مناسبات بعينها، وفي سياقات محددة في الحياة اليومية (ص 79). وبذلك فالهوية الانتقائية تتميز بالنسبية والسياقية والانفتاح.

ـ يتعلق المستوى الثامن بالعلاقة بالآخر، يؤكد الكاتب في هذا المستوى النتائج الواقعية للهوية، أي تأثيرها في الحياة الواقعية للأفراد والجماعات، وبخاصة من خلال العلاقة بالآخر. هناك طريقتان من أجل إبراز الاختلاف مع الآخر: **أولهما** الرفض الجزئي كأن يتم رفض الثقافة الغربية وحضارتها، وقبول العلوم والتقنيات التي تنتجها. و**الثانية** هي الرفض الكلي حيث يتم استبعاد كل ما يأتي من الآخر، وهنا تندرج الأيديولوجيات الجهادية (ص 90).

ـ بعد تحديد كل هذه الأشكال، يمكن أن نرسم جدولاً تبسيطيًا نميز فيه بين خصائص كل شكل من هذين الشكلين:

الهويات الصلبة	الهويات الرخوة
الأحادية (تتميز بالانغلاق والانسجام، وليس هناك حرية الاختيار) الجوهرانية (تقدم الهوية الجماعة كمعطى موضوعي وطبيعي، أي أنها مفروضة) الشمولية (الإقصاء التام للفرد، والتحكم في مختلف مناحي حياته العامة والخاصة)	التراكمية (تأخذ في الحسبان التعدد الثقافي والسياسي، ولكل فرد الحق في اختيار وترتيب انتماءاته) الذاتية (وتعطي الحرية للأفراد لاختيار هوياتهم) الانتقائية (تقتصر على مناسبات ومناحٍ محددة من الحياة الاجتماعية)

يبيّن هذا الجدول تمييز حسن رشيق بين كل من الهويات الصلبة والهويات الرخوة، ويجعل هذه الأخيرة أكثر مرونة وسياقية، حيث تُترك للأفراد حرية اختيار انتماءاتهم وارتباطاتهم الهوياتية، ما يمثل مصدر غنى، ويجنب الأفراد من الانغلاق في «غيتو» هوياتي. وهذا ما يحيلنا مباشرة على مفهوم سلم الهويات (Échelle des Identités) الذي نجده في مفهوم النسبة عند كليفورد غيترز[2]، حيث يحدد الفرد انتماءه بحسب السياق. والمثال البارز على هذا التحديد السياقي للهوية بحسب إرنست غلنر هو الأسماء التي يستعملها الأفراد في الجماعات

(2) حسن رشيق، **القريب والبعيد: قرن من الأنثروبولوجيا بالمغرب**، ترجمة حسن الطالب (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2018)، ص 313.

القبلية بالمغرب[3]، حيث تختلف من سياق إلى آخر: فيمكن للشخص أن يلقب باسم عائلته أو سلالته، كما يمكن أن يسمَّى القرية أو القبيلة أو الجهة التي ينتمي إليها. فالاسم هنا ليس ثابتًا كما يستخدم اليوم، فاختياره يرتبط بالسياق الاجتماعي الذي يستعمل فيه. ففي القرية يمكن استعمال عبارة (فلان بن فلان)، وفي السوق يضاف إليها اسم القرية التي ينحدر منها، كما يتم الاعتماد على القبيلة أو الاتحاد القبلي. وهنا فالفرد لا يحمل اسمًا واحدًا ونهائيًا، بل خزانًا منها. وبذلك فالغنى يرتبط بتعقد التكتلات التي ينمتي إليها الفرد. كل هذا يبيّن مدى أهمية التصور المنفتح والمتعدد الذي أتى به مفهوم الهويات الرخوة، والذي يستطيع تجاوز الأيديولوجيات المغلقة والقاتلة، ومن ثم إعطاء المزيد من التنوع والغنى لحياة الأفراد.

ـ 3 ـ

إن هذا التصور المتعدد للهوية ينسجم مع الأطروحة التي دافع عنها كل من أمارتيا صن[4] وأمين معلوف[5]، وبخاصة أنهما ينحدران من بلدين (الهند ولبنان) يطبعهما تنوع كبير في الثقافات والأديان والطوائف، وعرفا في وقت من الأوقات بروز إشكالات هوياتية كبيرة وصلت إلى درجة الحروب الأهلية وصراعات دموية قائمة على كراهية الآخر وإقصائه. بالنسبة إلى كِلا الكاتبين، عندما تعرَّف الهوية بناء على محدد واحد يتم اللجوء إلى العنف، فالمفهوم «الذي يختزل الهوية إلى انتماء واحد، يضع الرجال في موقف متحيز ومذهبي ومتعصب ومتسلط، وأحيانًا انتحاري، ويحولهم في أغلب الأحيان إلى قتلة أو إلى أنصار للقتلة»[6].

يذهب حسن رشيق من خلال مقاربته الأنثروبولوجية، التي تستوحي رؤيتها المتعددة للهوية من الميدان، إلى النتيجة نفسها التي خلص إليها كل من أمارتيا صن وأمين معلوف، إذ يؤكد بدوره أن الهوية الأحادية والشمولية تؤدي إلى التطرف والعنف. في حين تمنح الهوية الرخوة إمكانات للأفراد من أجل اختيار انتماءاتهم[7]، وبذلك تجنبهم الانغلاق والاقصاء الذي يؤدي إلى العنف تجاه الآخر المختلف.

إن هذا التحليل المبدع الذي قدمه رشيق في هذا الكتاب، والذي راكمه منذ سنوات، جعله ينجح في تفكيك مفهوم الهوية، وتكثيف التنوع الهائل في الانتماءات الهوياتية في شكلين أساسيين. كما أن لغته الدقيقة والواضحة تسهل على القارئ التمييز الدقيق بين الهوية الرخوة والهوية الصلبة. من هنا فإن ما يميز هذا العمل عن الكتابات الأخرى لحسن رشيق حول الموضوع إيّاه، هو طابعه التركيبي، حيث يمكن عدّه خلاصة لعدد كبير من الدراسات حول إشكالية الهوية □

(3) Rachik, *Symboliser la nation: Essai sur l'usage des identités collectives au Maroc*, p. 122-123.

(4) أمارتيا صن، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة؛ 352 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008).

(5) أمين معلوف، **الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة**، ترجمة نبيل محسن (دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).

(6) المصدر نفسه، ص 31.

(7) Rachik, *Symboliser la nation: Essai sur l'usage des identités collectives au Maroc*, p. 24.

عمار حمداش

النساء السلاليات بالمغرب: أوضاع ومطالب (تقرير دراسة سوسيولوجية)

(الرباط: منشورات القرويين للنشر والتوزيع، 2020). 172 ص.

محسن أموعسان(*)

باحث في سلك الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع،
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل ـ المغرب.

ـ 1 ـ

لهذا الكتاب أهمية على أكثر من صعيد، بيداغوجيًا وعلميًا وحقوقيًا.

فعلى الصعيد البيداغوجي، تكمن أهمية الكتاب في كونه يمثل نوعًا من الدليل والمرشد المنهجي الذي يستعرض كيفية إنجاز البحوث الميدانية والتقارير المتصلة بها، وبخاصة بالنسبة إلى الباحثين الصاعدين المقبلين على إنجاز أبحاثهم الإمبيريقية في العلوم الاجتماعية، وحتى بالنسبة إلى المقبلين على إنجاز بحوث خبرة ممولة من طرف الدولة أو من طرف منظمات دولية أو غيرهما.

إن الكتاب بالرغم من كونه ليس في المنهج، فهو يبين مراحل إنجاز دراسة سوسيولوجية، انطلاقًا من الإعداد القبلي لها، وجمع مادتها الببليوغرافية وتصميم الخطة الميدانية لتنفيذها وإغنائها ـ أو تطويرها إذا لزم الأمر ـ لاستكمال جمع المعطيات الضرورية والمفيدة لإغناء البحث وتحقيق أهدافه، وصولًا إلى تقديم نتائج التحقيق الميداني وصوغ تقرير الدراسة... إلخ.

أما الأهمية العلمية للكتاب فتكمن في طبيعة الموضوع المدروس وهو «مطالب النساء السلاليات وأوضاعهن في الأراضي السلالية»؛ هذا الموضوع الذي لا يمكن فصله عن موضوع أعمّ وهو «تطور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأراضي الجماعية أو القبلية في المغرب». إنه الموضوع الذي

(*) البريد الإلكتروني: oumouassan@gmail.com.

خبره الباحث منذ أزيد من ثلاثة عقود من الزمان، من خلال إنجاز دراسات عن الوضعية السوسيوقانونية للأراضي الجماعية، وكذا التحولات السوسيواقتصادية والمجالية المرتبطة بهذا النظام العقاري، ثم عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين بالأراضي الجماعية وبخاصة في منطقة الغرب.

ما يؤكد أهمية الكتاب على الصعيد العلمي هو كونه يمثل مرجعًا أوليًا، إن لم نقل مؤسسًا، لتناول بعض تطورات التوترات الاجتماعية بالأراضي الجماعية، وبخاصة منها مسألة مطالب النساء السلاليات في المغرب. ونسجل بالمناسبة أن هذا الموضوع لم ينل حظه من الاهتمام والمتابعة العلمية، وإن كانت هناك بعض الدراسات القليلة قد تابعت مسألة النساء السلاليات وبالأخص حركتهن الاحتجاجية أو المطلبية في منطقة الغرب خلال العقد الأخير[1].

على صعيد ثالث، فإن للكتاب أهمية حقوقية لكونه يستجيب لمطلب منظمة حقوقية ترغب في الترافع عن قضايا النساء السلاليات بالمغرب، اعتمادًا على معطيات علمية تَكَلَّفَ الباحثُ في إنجازها وتقديمها من خلال تقرير الدراسة السوسيولوجية الذي يعرضه الكتاب قيد التعريف به الآن.

إن هذا الكتاب لهو بحق مرجع أساسي لما يقدمه من معطيات في الموضوع، وما يغني به هاته المعطيات من تحليلات واجتهادات معرفية، وبخاصة أن للباحث أطروحة يدافع عنها بخصوص موضوع الأراضي الجماعية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتعد المرأة السلالية حلقة من حلقات دفاعه عن أطروحته التي تذهب إلى أن الاستعمار هو من قام بخلق نظام الأراضي الجماعية وتثبيته بعد أن كان متجهًا نحو الزوال من طريق التمليك العائلي والفردي[2]، وما ظهور قضايا المرأة السلالية إلا تعبير عن حالة أزمة لذلك التثبيت القانوني والإداري لمسار من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، امتدت إلى ما يربو على قرن من الزمان، لم يكن الوعاء القانوني وحده كفيلًا باستيعابها أو معالجة تداعياتها.

ـ 2 ـ

يتكون الكتاب من قسمين إضافة إلى التقديم والتصدير، وتصل مجموع صفحاته إلى 182 صفحة من الحجم المتوسط. يبين الباحث في التصدير السياق الذي أنجزت في إطاره الدراسة الميدانية، التي تستجيب لحاجة منظمة حقوقية في التعرف أكثر بأوضاع ومطالب النساء السلاليات في المغرب. وقد عبّر الباحث في هذا الصدد عن الحاجة الملحة

(1) Fadma Aït Mouss et Yasmine Berriane, «Femmes, droit à la terre et lutte pour l'égalité au Maroc: Le Mouvement des soulaliyates,» dans: Hassan Rachik, *Contester le Droit, communautés, familles et h'éritage au Maroc* (Casablanca : La Croisée des chemins, 2016), pp. 87-175.

انظر أيضًا: Ángeles Ramírez, «Las otras Soulaliyates: tierra y movilizaciones legítimas e ilegítimas en Marruecos,» *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*, vol. 23 (2017), pp. 15-28.

(2) حمداش عمار، «مقاربة سوسيوقانونية لنظام الأراضي الجماعية بالمغرب،» في: «التحولات الاجتماعية وإشكالية تحديث المناطق القروية بالمغرب،» (أطروحة السلك الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1995).

إلى روح التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة والتنظيمات المدنية من أجل القيام بمثل هذه الدراسات التي ستخدمُ وتفيدُ لا محالة في صياغة سياسات عمومية ناجعة، والمساعدة كذلك على إنتاج تشريعات تستجيب للحاجة المجتمعية المتجددة، نظرًا إلى ما لذلك من مكاسب تفيد الجميع بما فيها الوطن أولًا (ص 8).

أما لجهة التقديم الذي خص به الباحث هذا العمل، فقد تمثل بورقة علمية تُقدم قراءة نظرية في المسار العام لبروز حركة مطلبية خاصة بالنساء السلاليات عنوانها «النساء السلاليات في واجهة الحركات الاحتجاجية بمغرب اليوم، أو 100 سنة من الأثر الاجتماعي لظهير 27 أبريل 1919»، هذا التقديم كان في الأصل مداخلة من مداخلات الباحث في الملتقيات العلمية التي يشارك فيها بانتظام كفاعل منفتح على قضايا مجتمعه. إنه تقديم يؤصل فيه لذلك المسار الذي قطعته الأراضي الجماعية؛ مستحضرًا نتائج هذه الدراسة الميدانية، وكذا الأبحاث والدراسات التي قام بها منذ ثمانينيات القرن الماضي. إنه مسار يكشف عن التداعيات التي أحدثها ظهير 27 أبريل 1919، من خلال إيقاف الاتجاه الذي كانت تتجه إليه الأراضي القبلية الجماعية بالمغرب، بعدما كانت تسير نحو التملك العائلي والفردي، وبالتالي فالاستعمار هو من خلق وكرّس نظام الأراضي الجماعية بالمغرب وهو الذي أرسى نظامًا عقاريًا خاصًا بتدبير الأراضي القبلية، ما تزال تداعياته جارية إلى اليوم رغم اختيار الدولة سياسة التمليك التدريجي لحيازتها لفائدة ذوي الحقوق بها (ص 14).

ـ 3 ـ

يتساءل الباحث هل يمكن لنص قانوني عمّر قرنا من الزمان أن يستوعب مجمل التطورات والديناميات التي عرفها المجتمع المغربي، ديمغرافية كانت أو اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية أو ثقافية. لقد ارتكزت عناصر الإجابة عنده على ثلاثة قضايا أساسية تبين قصور الضابط القانوني المنظم للأراضي الجماعية والانعكاسات الاجتماعية المقلقة التي تَسبب فيها، وبخاصة ما وفره من أرضية خصبة للاحتجاج. إنه احتجاج سمته الأساسية توترات أفقية وعمودية تسير في جميع الاتجاهات ومتوالدة عبر الزمن، احتجاج بين المكونات الداخلية للقبيلة، وبين الأسر داخل الجماعة الواحدة، وكذا بين الأطراف الداخلية للجماعة وغيرها من الأطراف الخارجية كالدولة (الجماعات الترابية) والخواص (المستثمرين) (ص 13).

إضافة إلى النقطة الأولى المذكورة (تعطيل مسار التمليك الذي كانت تسير فيه الأراضي الجماعية قبل الحماية بالمغرب وما صاحبها من توترات)، تسلّط الورقة التقديمية الضوء على قضية ثانية تهم ما وقع من تعديلات على الظهير بغاية إدراج الأراضي الجماعية في برامج ومخططات التنمية خلال المرحلة الاستعمارية (تجربة التحديث القروي التي أطلقتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية) أو خلال الاستقلال (تجربة المكتب الوطني للري أو المقترحات التي تضمنها مشروع سبو) وصولًا إلى المذكرات الصادرة سنوات 2010 و2012

التي كان الهدف منها الاستجابة لبعض مطالب النساء السلاليات بالأراضي الجماعية (ص 17).

أما **ثالثة** القضايا فتهم الحركة الاحتجاجية للنساء السلاليات بوصفها محطة دالة على مسار جديد من المطالب والتوترات والنزاعات التي همّت الأراضي الجماعية. إنها محطة جديدة مرتبطة ببروز جيل جديد من المطالب في الأراضي الجماعية يخص الجيل الثالث من النساء والشباب.

ـ 4 ـ

يمكن القول إن متابعة الباحث لهذه القضايا يمثل نوعًا من الامتداد المعرفي لما أنتجه باحث قدير متخصص في الموضوع وهو نجيب بودربالة[3].

يوضح الباحث أن مطالب واحتجاجات المرأة السلالية تمثل جيلًا ثالثًا من التوترات التي عرفتها الأراضي الجماعية بالمغرب ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي بعد اختناق الأراضي الجماعية (تفكك المجال، وتغيُّر نمط العيش، ونهاية القبيلة والجماعة وبروز مكوناتها الداخلية الصغرى والفرد)، أي بعد التحولات المجالية والاقتصادية والاجتماعية بالأراضي الجماعية، وبالتالي فإن مطالبها ليست مجرد مطلب قانوني ـ حقوقي بل هي أعمق من ذلك معبرة عن أزمة اجتماعية[4].

لقد طالبت النساء السلاليات بالاستفادة من الأراضي الجماعية من مدخل توظيف قاعدة الإرث، وبالضبط حينما يكون للهالك أرض جماعية يستغلها الذكور فقط. هذا المطلب أجّج الصراع والمواجهة بين المرأة وإخوتها من الأبناء الذكور. ومع تطورات الوضع ستطالب النساء بالتسجيل في لوائح ذوي الحقوق وسيكون الاصطدام هذه المرة مع نواب الجماعة السلالية. صدام كان قويًا بالنظر إلى أن القيمة المالية للأراضي الجماعية قد ارتفعت نتيجة التوسع الحضري لبعض المدن ونطاقاتها، والانتقال بعد ذلك إلى المواجهة مع أطراف خارج الجماعة، وأحيانًا مع الخواص كشركات الإنعاش العقاري والتعمير أو مع الدولة في شخص الجماعات الترابية، أو في شخص قطاعاتها الحكومية أحيانًا أخرى.

بعد الإطلالة على هذه الإشارات من المسار العام الذي قطعته الأراضي الجماعية، وضمنه مسار بروز مطالب المرأة السلالية وبحثها عن هوية سوسيوقانونية خاصة بها، يدعو عمار حمداش كباحث خبر شؤون الأراضي الجماعية بالمغرب إلى أهمية تعديل ظهير 27 أبريل 1919 الذي لم يعد يستوعب مجمل التطورات التي عرفها ويعرفها المجتمع المغربي، بما في ذلك طبعًا تحولات واقع المرأة القروية السلالية وغير السلالية.

---

(3) Négib Bouderbala, *La Loi entre Ciel et Terre*, série études et Essais; no. 59 (Rabat: Université Mohamed V Agdal, 2013).

(4) عمار حمداش، «اختناقات التحول بالأراضي الجماعية لهوامش المغرب،» مجلة **البادية** المغربية، العدد 2 (2008).

ـ 5 ـ

أما لجهة نص الكتاب الذي تم ترتيب مادته في قسمين؛ **الأول** لتقديم التقارير الجهوية، و**الثاني** لتقديم التقرير الإجمالي للدراسة. فقد تضمن القسم الأول منه التعريف بالدراسة منهجيتها ومراحل إنجازها ثم التقارير الجهوية لخمسة مناطق تم إجراء التحقيق الميداني بمجالاتها، مع توضيح مجمل الخطوات المنهجية المعتمدة في هذا التحقيق الميداني، وهو ما يمكن أن يجد فيه الباحث المبتدئ ضالته.

ارتكزت منهجية العمل الميداني على تنظيم مجموعات حوارية (بؤرية) مع النساء السلاليات المعنيات بالدراسة ابتداءً بمجموعة سلا-القنيطرة، ثم المجموعة الحوارية لأهل تارودانت وتقرير المجموعة الحوارية لبني مطهر-جرادة، وصولًا إلى المجموعة الحوارية لسلاليات بني ملال، إضافة إلى إرفاق هذه المنهجية بتقديم نماذج من المسارات النضالية لبعض النساء القياديات في جماعتهن السلالية.

إذا كانت التقارير الجهوية قد كشفت عن بعض الخصوصيات المحلية الخاصة ببعض المجالات الترابية ذات النظام العقاري الجماعي، فإنها كذلك قد كشفت عن عدد من القواسم المشتركة في وضع النساء السلاليات، وفي مطالبهن. ولكي لا نأخذ مقام القارئ وننوب عنه في قراءة الكتاب، فإننا لن نقدم تلخيصًا لما جاء في المجموعات الحوارية، لعدة اعتبارات متمثلة أساسًا بحجم المعلومات والمعطيات الدالة على أوضاع ومطالب النساء السلاليات بالأراضي الجماعية للجماعات السلالية المنتمية إليها، وإن كان مفيدًا أن نسجل عناصر الحرمان والخصاص والفقر كسمات مشتركة تزكي مطالب النساء السلاليات في أحقيتهن للاستفادة من الأراضي الجماعية التي تنتمين إليها، وبخاصة منهن: النساء المسنّات من دون معيل والأرامل والمطلقات ممن ليس لهن أبناء والمتزوجات المقيمات خارج الجماعة أو المنتسبات إلى الجماعة السلالية من أصول غير سلالية (ص 46).

لعل التميز الذي يصيب المرأة المغربية قانونيًا، له من الانعكاسات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما يجعل النساء يحتللن درجة أدنى في سلم تكافؤ الفرص بينهن وبين الرجال، ويظهر ذلك بجلاء أكبر لدى النساء السلاليات، مع حرمانهن في الاستفادة من الأصول العينية للأرض الجماعية ومن العائدات المالية والانتفاعية الأخرى، وهو ما أطلق دينامية احتجاجية استمرت لأزيد من عقد من الزمان.

ـ 6 ـ

في القسم **الثاني** من الدراسة، يواصل الباحث تقديم المعطيات المشتركة بين النساء السلاليات عبر ربوع التراب الوطني، اعتمادًا على المعطيات الكمية المشخصة لأحوالهن العامة، الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، وكذا ارتباطهن بالتنظيمات الحقوقية أو السياسية المدافعة عن مطالبهن.

هكذا تضمن التقرير الإجمالي عرضًا لمجموع هذه الخصائص كما كشف عنها

الاستطلاع الكمّي المنجز بموازاة اللقاءات الحوارية، مفترضًا أن ما يجمع النساء السلاليات أكثر مما يفرقهن من دون أن يعني ذلك أنهن يمثلن فئة متجانسة من حيث الأوضاع والخصائص (ص 107).

تبعًا لما سبق، فقد جمع الباحث معطيات كمية عن أحوال وأوضاع النساء السوسيوديمغرافية، منطلقًا من متغيرات مساعدة على الفهم والتفسير، كالسن والحالة العائلية والمستوى التعليمي وجماعة الانتماء ومكان الإقامة. جمع إلى جانب ذلك معلومات عن أوضاعهن السوسيواقتصادية؛ كالمهنة ومورد العيش والتحولات العائلية وكذا الرابط الأسري العائلي؛ إضافة إلى المعلومات الخاصة بمدى انخراط النساء في حركة المطالب النسائية بجماعتهن السلالية ومدى مشاركتهن في تظاهراتها الاحتجاجية وارتباطهن أيضًا بتنظيم حقوقي أو غيره يساهم في تأطيرهن (ص 108).

بعد أن كوّن عمار حمداش صورة إجمالية عن أوضاع وأحوال النساء السوسيوديمغرافية والاقتصادية العامة، فقد ارتأى أن يكون تقرير الدارسة الميدانية التي يعرضها هذا الكتاب، تقريرًا إجماليًا، يُذكّر فيه بمشروع الدراسة، ثم رصد المشترك في أوضاع النساء السلاليات وما تعانينه من تصدعات في مجتمعاتهن، وهو ما كان سببًا في بروز الاحتجاجات الخاصة بالنساء السلاليات وما استتبعها من دينامية مطلبية، حتى تشكلن، كفعل جماعي منظم، مؤشراته الأساسية بروز قائدات للنساء السلاليات في حركاتهن الاحتجاجية، وتأسيس جمعيات للنساء السلاليات من أجل التأطير والمواكبة.

ـ 7 ـ

يكشف إن التقرير الإجمالي لهذا الكتاب، عن حالة الأزمة التي تعيشها الأراضي الجماعية بالمغرب بصفة عامة، وفي المجال الذي خصه الباحث لإجراء الدراسة الميدانية بصفة خاصة، مع تفاوتات من حيث الحدة ومن حيث تداعياتها. ضمن خانة الأزمة هذه ما أتينا على ذكره بخصوص وضع النساء السلاليات في أراضيهن السلالية. أزمة كرستها القوانين الاستعمارية، واستمرارها في المرحلة اللاحقة (مرحلة الاستقلال). أزمة كرسها أيضًا وضع المرأة في المجتمع القبلي المتسم بأعراف إقصائية للمرأة في هذا الباب، إضافة إلى الحيف السياسي والقانوني الذي يحدّ من مشاركتها في مراكز اتخاذ القرار المساعد على تحسين وضعها.

تسير الأزمة المتصلة بالأراضي الجماعية بالمغرب نحو التفاقم، بسبب تراكم أجيال من ذوي الحقوق المطالبين بنصيبهم من الأراضي الجماعية، تراكم بدت ملامحه جلية منذ اختناق الأراضي الجماعية، وتطور ذلك مع جيل الآباء والأبناء، وصارت نحو مزيد من التعقيد مع بروز النساء السلاليات المطالبات بحقهن من الأراضي الجماعية سواء أكان عينًا أو نقدًا. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل استفحلت قياسًا على سابق عهدها بظهور فئات بحاجة أكثر إلى الأرض الجماعية وعائداتها، وهذه الفئات هن الفتيات في وضع إعاقة بدنية أو نفسية وعقلية، أو الخادمات في المنازل بالمدن أو التلميذات والطالبات، بوصفهن حالات تحتاج

إلى مصادر تمويل مستلزمات عيشهن (ص 151).

إن هذا الوضع المعطوب يستدعي بحسب الباحث التدخل من أجل إنصاف ذوي الحقوق بالأراضي الجماعية بوجه عام. وإنصافًا أكثر للفئات التي تعيش الحرمان والتهميش والإقصاء من النساء بوجه خاص. بالنظر إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المرتبطة بالأراضي الجماعية لم تعد مستوعبة وقابلة للتأطير والتنظيم بظهير 27 أبريل 1919. ظهير مُكرس للأعراف البالية التي تكبح المرور من الدولة التقليدية إلى دولة حداثية ديمقراطية، دولة تسع لكل مواطناتها ومواطنيها (ص 151).

إذا كان الباحث دعا ونافح لتعديل ومراجعة الظهير المنظم للأراضي الجماعية، فإن الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان قد سارت على هذا الطريق، وصاغت بناء على نتائج هذه الدراسة الميدانية، مذكرة قانونية (مدرجة بملحق الكتاب)، توضح فيها أهم الإجراءات التي ينبغي القيام بها لتجاوز قصور ظهير 27 أبريل 1919، إنصافًا للمرأة السلالية في الأراضي الجماعة أسوة بالرجال. كما أن المذكرة القانونية تحدد بعض الإجراءات التي من خلالها سيتم تمليك الأراضي الجماعية لذوي الحقوق وإيجاد السبل الكفيلة من أجل استثمار ما تبقى منها عبر تدبير خاص تقوم به الدولة، وبخاصة منها الأراضي الجماعية الغابوية والأراضي الجماعية المنجمية.

ـ 8 ـ

مجمل ما يمكن أن **نختم** به هذه الورقة التعريفية الخاصة بالكتاب، هو التذكير بالتوصيات التي استخلصها الباحث من هذه الدراسة الميدانية ذات القيمة العلمية والعملية. إنها أربع توصيات أساسية موجهة إلى أطراف لها علاقة بهذا النظام العقاري، ويهم الأمر بالدرجة **الأولى** ذوي الحقوق، سواء من حيث الاستفادة المباشرة منها، أو من ناحية السعي نحو تطويرها. ويهم الأمر بالدرجة **الثانية** الهيئات الحقوقية والجمعيات النسائية والتنظيمات المدنية العاملة في هذا المجال. كما يهم من جهة **ثالثة** الأطراف الإدارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالأراضي الجماعية بوصفها أطرافًا مؤثرة سلبًا في أغلب الأحيان على أوضاعها، ثم **رابعًا** وأخيرًا دعوة الأطراف العلمية في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية للاهتمام بهذا الموضوع.

في ما يخص التوصية **الأولى** الموجهة للسلاليين والسلاليات فمطلوب منهم ألّا يقوموا بخندقة ملف الأراضي الجماعية ضمن الحسابات السياسية المساومة على إيجاد حلول ظرفية للمشاكل المعلقة من دون تعامل شمولي مع ملفها، كون هذا الملف لن يجد المخرج المناسب بمثل هذه الإجراءات الظرفية. أما التوصية **الثانية** الموجهة للهيئات الحقوقية والجمعيات النسائية والتنظيمات المدنية، فتشير إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد من أجل تحصيل المعرفة القانونية اللازمة في مسألة الأراضي الجماعية حتى ينضج الفعل المدني بخصوصه. وتدعو التوصية **الثالثة** الموجهة للمؤسسات الإدارية

ذات الصلة بالأراضي الجماعية، إلى أن تعمل تلك المؤسسات على التعجيل بطي هذا الملف نهائيًا وإدراجه ضمن نظام الملكية الخاصة. بوصولنا إلى التوصية **الرابعة** والأخيرة الخاصة بالأطراف العلمية من مؤسسات وباحثين، فإنها تنبه إلى أهمية مواكبة ما يجري بخصوص الأراضي الجماعية علميًا، وذلك بإنجاز دراسات متعددة الاختصاص قانونية واجتماعية وسياسية واقتصادية ومجالية وغيرها.

ولتحقيق هذه الغاية يدعو الباحث إلى خلق مؤسسة أو هيئة وطنية مستقلة وذات صلاحيات واسعة، تنسق عملها مع مختلف المؤسسات والقطاعات الوطنية المعنية بهذا الملف، ومع مختلف الهيئات والأطراف الممثلة للسلاليات والسلاليين. مع مرصد وطني من شأنه متابعة ملف أراضي الجموع، وتوثيق مختلف مستجداته وتطوراته على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، يضم خبراء ونشطاء في مجال حقوق الإنسان ممن راكموا تجربة في الترافع على الحقوق النسائية وغير النسائية، وهو ما اقترحته الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان في نهاية الدراسة (ص 167) □

محمد الحسن ولد لبات

السودان على طريق المصالحة

(بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2020)، 424 ص

عبد الحسين شعبان(*)
أكاديمي ومفكر عربي من العراق،
ونائب رئيس جامعة اللاّعنف وحقوق الإنسان (أونور) – بيروت.

ـ 1 ـ

«لقد جمعت السيمفونية كل النغمات المتعارضة والمتكاملة والمتخالفة والمُتّحدة في آنٍ معًا لتعطي قصيدة ملحمية تضاهي نشيد رولاند في نسخة سودانية، وبهذا أصبحت الحركة تيارًا جارفًا لا يمكن صدّه». هذا ما كتبه البروفيسور محمد الحسن ولِدْ لبات، في وصف حركة الاحتجاج السودانية التي أطاحت الرئيس عمر حسن البشير الذي حكم السودان 30 عامًا (1989ـ2019)، حيث أنعشت أغنية «أنا سوداني» ليالي المعتصمين لتضيء حلكة الظلام وتنشر الضياء... لتصنع توليفة تبعث روحًا جديدة تبشّر بعصر جديد، كما يقول.

ولِدْ لبات خبير دولي مختص بقضايا الوساطة وحلّ النزاعات في مناطق الحروب الأهلية والعدالة الانتقالية، وعمل في عدد من الدول الأفريقية مكتسبًا خبرة واسعة وتجربة غنية، ولا سيّما من خلال تولّيه عدّة مناصب منها: وزيرًا للخارجية وسفيرًا ورئيسًا لجامعة نواكشوط، وفوق كل ذلك فإنه يمتلك لغة عربية صافية، إضافة إلى إتقانه اللغتين الفرنسية والإنكليزية ومعرفته بلغات محلية متعددة، ناهيك بكونه قانونيًا ضليعًا وفقيهًا دستوريًا ذا أفق فسيح مثل صحراء موريتانيا بلاده الفسيحة.

ـ 2 ـ

لقد وظّف الكاتب ولِد كل مؤهلاته تلك من أجل التوصل إلى مصالحة بين الأفرقاء السودانيين، مدنيين وعسكريين، وحاول أن يعكس تجربته الباذخة تلك في كتاب مهم بعنوان **السودان على طريق المصالحة**. الكتاب سردية جميلة أقرب إلى رواية بحبكة درامية طعّمه بحكايات وقصص ومقابلات وحوادث وأسرار وتاريخ وخفايا وخبايا، دلّت

(*) البريد الإلكتروني: drhussainshaban21@gmail.com.

على معرفة عميقة بالأوضاع السودانية من دون أن يبتعد من المعايير الأكاديمية والبحثية.

وكان قد كُلّف من جانب الاتحاد الأفريقي وبدعم من إثيوبيا، في إثر اندلاع أزمة سياسية عميقة في السودان حول المستقبل بين القيادات المدنية التي فجّرت الشرارة الأولى للثورة والقيادات العسكرية التي ساهمت في حسم مسألة التغيير، وكادت الأزمة تؤدي إلى الصدام بين المجموعتين، حيث تشبّث العسكريون بمواقعهم في النظام الجديد، في حين أراد المدنيون عملية التغيير شعبية بامتياز لإنجاز التحوّل الديمقراطي.

لم تكن عملية التغيير يسيرة أو حتى مضمونة النتائج، وخصوصًا أن المجتمع السوداني قد عاش فترات طويلة في ظل أنظمة استبداد وحكم عسكري، حيث حكم محمد جعفر النميري من عام 1969 حتى أطاحته شعبية عام 1985 وهي امتداد لثورة أكتوبر الشعبية التي أطاحت حكم الجنرال عبود عام 1964، لكن انقلابًا عسكريًا جديدًا تسلّم مقاليد الحكم في عام 1989 وتعتّق فيه، وخلال العقود الثلاثة من حكم الرئيس البشير فيها شهدت البلاد حركات تمرّد وأعمال عنف، ناهيك بانشطارها وانفصال جنوب السودان عام 2011 باستفتاء شعبي بعد حروب دامت من عام 1956 دفعت البلاد أثمانها الباهظة بشريًا وماديًا ومعنويًا، كما تعرّض فيها الشعب السوداني لأعمال قمع شملت قطاعات واسعة من النساء والمثقفين والفنانين والمجموعات الثقافية «الأقليات» والشرائح الاجتماعية المهمّشة فضلًا عن محاولات «تديين» المجتمع ومصادرة الحريات وتقليص الحواشي الديمقراطية وهجرة أصحاب الكفاءات والأدمغة.

ـ 3 ـ

يطلعنا الكاتب بأسلوب شائق وشفّاف ولغة متوهجة بالشعر على فكرة الوساطة وسياقاتها وإنضاج ظروفها ومساراتها وتحدّيات المرحلة الانتقالية، ويتناول بعض التساؤلات حول المستقبل. هذه المفردات مثلّث العناوين الأساسية للكتاب، ومن خلاله نتعرّف إلى الدور الذي قام به في الوصول إلى النتائج المرجوة من دون ادعاء أو غرور، بل بالوقائع والأسماء والمحصّلات، بما فيها من توترات ومحاولات عرقلة أو وضع عقبات من شأنها الحؤول دون منع التوصل إلى توافق يؤدي إلى المصالحة عبر الوساطة.

والوساطة تعني حل الخلافات بطريقة سلمية وعبر أشخاص أو جهات تقوم بهذه المهمة يثق بهم المتصارعون، وهي فرع جديد يدرّس في الجامعات والمعاهد العليا، وقد اعتمدناه في جامعة اللاعنف (بيروت) وهو يجمع بين القانون والسياسة والإدارة والثقافة والاجتماع والدبلوماسية وفن التفاوض، وذلك في إطار توفيقي وجامع بحثًا عن المشتركات، بحيث يصل الجميع إلى الاعتقاد أن الكل رابح، ومثل هذا الاختصاص يستخدم في حل الأزمات الدولية الكبرى مثلما يمكن تطبيقه على الأزمات والنزاعات الأهلية الداخلية، بما فيها بين جماعات وأشخاص أحيانًا.

ومن النتائج المهمة في التجربة السودانية هو أن أفريقيا هي التي تولّت هذه المسؤولية وتمكنّت من النجاح فيها بالتعاون مع شركاء دوليين، ويعود ذلك لأسباب منها أنها تعرف مشاكل الإقليم وهي منحازة لمصلحته وتشعر بمسؤولية إزاءه على خلاف بعض الوساطات البعيدة فكريًا واجتماعيًا ونفسيًا من أجواء الصراع ومشاكل المجتمعات التي تريد التوفيق

بين أفرقائها المتصارعين، ناهيك بأغراضها السياسية أحيانًا.

ـ 4 ـ

وبتقديري أن كتاب **السودان على طريق المصالحة** يصلح أن يدرّس في الجامعات العربية وفي جامعات البلدان النامية عمومًا، وخصوصًا تلك التي عانت أزمات وحروبًا أهلية، بهدف تهيئة مستلزمات التحوّل الديمقراطي، وبالطبع ليس لاستنساخ التجربة أو اقتباسها، وإنما للإفادة منها كقواعد عامة ودروس بليغة، مع الأخذ في الحسبان ظروف كل مجتمع وشعب، وفي كل الأحوال وحسب معرفتي المتواضعة، يبقى الكتاب مرجعًا نظريًا وعمليًا مهمًا، علمًا بأن المراجع الأكاديمية والعلمية قليلة على هذا الصعيد، ولا سيّما تلك التي تضمّنت تجارب عملية ميدانية قريبة من واقع مجتمعاتنا. ولعلّ تقويم رئيس جمهورية مالي الأسبق عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الأسبق يعطي القارئ فكرة موضوعية عن مثل هذا الدور الوسيط الذي صاغه مؤلف الكتاب والمفاهيم التي قدّمها وتمكّن من خلالها من الوصول إلى حلول جنّبت السودان الانزلاق إلى نزاع أهلي، ولا سيّما بعد قناعة الأفرقاء جميعهم.

على الوسيط أن يصغي إلى جميع الأفرقاء وأن يستمع إلى الكثير من الشهادات الشفوية والمكتوبة ويقرأ عددًا من الوثائق ويطّلع على المعطيات من مصادرها الأصلية، وهو ما فعله المؤلف حين حاور المجلس العسكري الانتقالي وكذلك إعلان قوى الحرية والتغيير، إضافة إلى تجمع المهنيين ومنظمات سياسية ومهنية واجتماعية متعددة، غطّت الطيف السوداني الاجتماعي والسياسي والثقافي، وهو ما وفرّ له زادًا سمينًا حاول أن يقسّمه على أطباق متساوية وبتكافؤ بعد أن طبخه على نار هادئة من دون استعجال أو تسرّع، وحسبما يقول: على الوسيط أن ينثني من دون أن ينكسر، مثلما عليه التحلّي بالتواضع والصبر.

لقد تعلّم ولِد لبات كما يقول من نيلسون مانديلا الذي عمل معه ومع عدد من قادة أفريقيا، فضائل التعالي على الضعف البشري المتمثّل بالأنانية والعجز عن التسامح وروح الانتقام وجدارة المصالحة خدمة للأمة، وحاول أن يوظفها من خلال وساطته السودانية، مبتعدًا من كل ما له علاقة بالغطرسة أو التكبّر أو ادعاء المعرفة أو الانحياز أو الانجرار إلى المغريات أو فقدان الثقة بالأطراف المتصارعة، أو التسّرع للوصول إلى النتائج، فالجهل صنو للغرور، أما المعرفة قرينة التواضع وذلك يعني الاقتراب من الموضوعية والابتعاد من الذاتية والأحكام المسبقة.

أدركُ أن الوساطة عملية شاقة ومعقدة وتحتاج إلى باع طويل لتحديد معالمها ومراحلها وإجراءاتها وصولًا إلى إعلان نتائجها بقناعة من جميع الأفرقاء، كما تستوجب التعرّف العميق إلى الأطراف واحترامها وكسب ثقتها، مثلما تقتضي «التحكم باللسان وفي الجَنان» أي الحركات والإشارات، أما **المصالحة** فهي ضرورة اقتناع الجميع بأنه لا أحد يستطيع بناء البلد لوحده، الأمر الذي يقتضي قبول الآخر واحترامه وضرورة وجوده، فضلًا عن التسامح والاعتراف بالخطأ وهو ما اعتمده ولد لبات بمهارةٍ وحكمةٍ وبعد نظر، وبقدر ما يتم اعتماد قواعد علمية وأكاديمية ووسائل إقناعية، فإنه يحتاج إلى فهم اجتماعي وثقافي وديني لطبيعة المجتمع

وتراكيبه المختلفة بطبقاته وفئاته الاجتماعية وأديانه وقومياته ولغاته وتاريخه بما فيه نقاط قوته وضعفه في الآن، أي وضع خريطة مشاكله على بساط البحث، القديمة منها والراهنة، إضافة إلى تصور بعض تضاريسها المستقبلية، وهو ما فعله الكاتب بجدارة في وساطته السودانية الملقّحة بتجارب كونية.

ـ 5 ـ

ذكّرتني اللغة الموسوعية التي كتب بهذا السفر بالصديق باهي محمد الذي سمَّاه الروائي عبد الرحمن منيف «عروة الزمان»، الصحراوي الجميل التي تنقّل في الوطن العربي حاملًا لواء العروبة والوحدة والتحرر: من موريتانيا إلى الجزائر ومنها إلى بغداد ودمشق، فالمغرب وكان مستقره باريس التي كان يجوبها مشيًا على الأقدام، متاعه بضعة كتب وحفنة قصائد وذاكرة ذهبية، ولكن قبل أي شيء محبة لا حدود لها للناس والأصدقاء والثقافة، مثلما هي محبة الأصدقاء له، وحاول ولد لبات كسب ثقة الأفرقاء، بل ومحبتهم وإقرارهم بالدور الإيجابي النزيه الذي يقوم به.

المصالحة هي ما نحتاج إليه في وطننا العربي، وهي تبدأ من رياضة روحية مع النفس لتنتقل إلى الآخر، جوهرها التسامح وقبول الآخر وحلّ الخلافات باللاعنف، ولو قدّر لي أن أرشح كتابًا للقراءة قبل كل حركة تغيير أو احتجاج شعبي يستهدف التحوّل الديمقراطي، لرشّحت كتاب **السودان على طريق المصالحة**، الذي هو بمنزلة دليل عمل ومرشد بما قدّمه من إطارات لحلول بعضها كان مستعصيًا أو أن التوصل إليها كان صعبًا ومعقدًا ولم يمرُّ بسلاسةٍ، بل هو أقرب إلى الاستحالةِ كما تصوّره البعض، وإذا به من خلال التفاهمات والتوافقات والثقة يصبح ممكنًا، بل واقعًا □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

علي خليفة الكواري. **الديمقراطية: طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 224 ص.

يعكس هذا الكتاب اهتمام المؤلف المستمر بموضوع الديمقراطية منذ تسعينيات القرن الماضي وانشغاله بسبل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في البلدان العربية كهدف وطني كبير يستحق العناء والتضحية لتحقيقه من خلال المشاركة السياسية الفعالة للشعوب التي تستدعي الإصلاح والمشاركة في رسم السياسات العامة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على تعزيز المواطنة وحكم القانون، وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وتأمين شروط العيش الكريم والأمن الاجتماعي، بما في ذلك معالجة مظاهر الفقر والبطالة، إضافة إلى مكافحة الفساد وتركيز الثروة في أيدي القلة.

من هنا يقدم الكتاب في ثلاثة أقسام مجموعة من الدراسات التي تسهم في تعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية؛ فيتناول **القسم الأول** مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، وأهمية التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة ـ وليس أي شيء آخر عداها ـ هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات لكل من يحمل جنسية الدولة من دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس. ويؤكد أهمية ترجمة ذلك التوافق في دستور ديمقراطي، ومراعاة الدولة لمبدأ المواطنة من خلال زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة وتحرير الدولة من التبعية لشخص الحاكم، واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات تتوافر لكل منهم ضمانات قانونية وإمكانات اجتماعية لممارسة حقوقهم في المشاركة السياسية وتولي المناصب العامة.

كما يقدم هذا القسم دراسات تتعلق بمقومات نظم الحكم الديمقراطية، التي تستند إلى عدة مبادئ أساسية، أبرزها، مبدأ الشعب مصدر السلطات، ومبدأ المواطنة الكاملة والفاعلة، ومبدأ التعاقد الاجتماعي، ومبدأ قيام الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني عامة على قاعدة المواطنة وممارسة الديمقراطية داخلها

وفيما بينها، والاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي. ويتناول إشكاليات الديمقراطية، والديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، وإشكالية قيام الديمقراطية في ظل حكومة دينية والتوفيق بين جوهر الديمقراطية وجوهر الإسلام، وذلك في ظل الجدل حول ربط الديمقراطية بالعلمانية، بوصفه ربطًا تعسفيًا في المجتمعات العربية، والتوقف عند مفهوم الديمقراطية المعاصرة كمجرد منتج ليبرالي من دون الإحاطة بجوهرها كمنتج إنساني قبل أي شيء آخر.

كذلك يتناول هذا القسم أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى تأخر البلدان العربية في الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، ألا وهو غياب «الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية». ويقصد بالكتلة التاريخية هنا وجود ائتلاف من أجل الديمقراطية بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير السلمي في كل بلد عربي، والتي تعمل مجتمعة من أجل الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في دولة معينة، ملتزمة في ذلك بممارسة الديمقراطية داخلها وفيما بينها. ويختم هذا القسم بتناوله حالة الديمقراطية في قطر من خلال قراءة فاحصة لمضمون «دستور قطر الدائم لعام 2004».

أما **القسم الثاني** من الكتاب، فيُعنى بآفاق الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية وتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية. وفي هذا السياق، يقدم رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي، متناولًا المؤشرات والفرص المتاحة لتعزيز الانتقال الديمقراطي في دول المجلس، وأبرزها، تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بأداء مقتضياتها من حقوق وواجبات، وتزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة، والإفادة من التوجه العالمي نحو الديمقراطية. وفي المقابل هناك عقبات وعوامل معيقة للانتقال الديمقراطي، يأتي في مقدمتها ضخامة مصالح الأسَر الحاكمة، وضخامة المصالح النفطية والتجارية والمالية الأجنبية في المنطقة والدور العسكري والأمني للحكومات الغربية المهيمنة في المنطقة وتأثيره في عملية اتخاذ القرارات الوطنية، ناهيك باستمرار الخلل السكاني الذي يتجه نحو تهميش دور قوة العمل المواطنة وإبعادها عن مواقع الانتاج، وكذلك استمرار الخلل الانتاجي والاعتماد على الريع من صادرات النفط واستخدامه لتعزيز آلية الضبط السلطوي. ولا بد من إضافة عائق آخر يصعب تجاهله، ويتمثل بعدم وجود توافق بين أصحاب المصلحة من الأفراد والجماعات في الديمقراطية على مضمون الديمقراطية، وفي غياب ممارسة العمل الديمقراطي على أرض الواقع، إذ إن ممارسة الديمقراطية من قبل تنظيمات المجتمع المدني لا تزال تعاني الكثير من أوجه النقص والتنسيق. ويختم هذا القسم من الكتاب بتقديم مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين، وآفاق الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية.

ويتمحور **القسم الثالث** من الكتاب حول دواعي البحث عن مداخل الانتقال إلى الديمقراطية بوصفها طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية، وبخاصة بعدما وصلت الشعوب العربية ـ نتيجة نظم حكم الغلبة والاستبداد السافر والتسلط ـ إلى حالة من التأزم الشديد والعجز عن إدارة الشؤون الوطنية والأزمات الداخلية، فضاعت فرص التنمية، وتآكلت الإرادة الوطنية وانكشف الأمن القومي مع تمزق النسيج الوطني، وانتشر

الفساد والمحسوبية فيما استمر هدر المال العام وتبديد الأملاك والثروات العامة.

من هنا يتناول الكتاب تحركات الشارع العربي من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، بوصفها ظاهرة جديدة نامية من أجل الخبز ومطالب معيشية ووطنية عامة، ومن أجل الاستقلال ومقاومة الاحتلال، وضد ظلم الحكام وفسادهم. وقد أسقطت تحركات الشارع العربي والانتفاضات بعض الأنظمة العربية، لكن الصراع على السلطة بين القوى الصاعدة والتدخلات الإقليمية والدولية غير البريئة والتي تفضل بقاء قوى الاستبداد في السلطة، حالت دون التوافق على مضمون الديمقراطية، وإجراء إصلاح سياسي شامل، وهو ما أدى إلى تعثر الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية مستقرة بعد الانتفاضات الشعبية، بما في ذلك الانتفاضات الناجحة في تونس ومصر.

وفي الختام يقدم المؤلف ملحقًا يتضمن مخططًا عامًا لمشروع دراسات مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، وذلك من أجل تنمية فهم مشترك أفضل لعقبات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي والتعرف إلى الفرص المتاحة من أجل تحقيقه.

ـ 2 ـ

زهراء عباس هادي. **الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 224 ص.

يُعنى هذا الكتاب بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط لما لها من مكانة استراتيجية مهمة، إذ تتوسط القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) وتؤدي دورًا بارزًا في خطوط التجارة الدولية وفي مجال نقل الطاقة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى. وقد كانت هذه المنطقة، ولا تزال، عرضة للطموحات الأجنبية والقوى الاستعمارية التي سعت للسيطرة على موقعها الاستراتيجي واستغلال مواردها، وبخاصة مع الاكتشافات الجديدة لمصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في المياه العميقة بشرق المتوسط.

وعليه، يناقش الكتاب الأهمية الجيوسياسية لاكتشافات النفط والغاز بشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، والآثار الاقتصادية لهذه الموارد على دول المنطقة وجوارها، إضافة إلى تدخلات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة والصراعات المصاحبة لاكتشاف هذه الموارد، بما في ذلك موضوع ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة ودور الكيان الصهيوني في خدمة المشاريع الاستعمارية.

يتضمن الكتاب أربعة فصول، يتناول **الأول** الخصائص الجغرافية لمنطقة شرق المتوسط، بينما يتناول **الثاني** التوزيع الجغرافي للنفط والغاز الطبيعي في المنطقة التي تشمل مصر وإسرائيل وقبرص والسلطة الفلسطينية، ولبنان وسورية. ويتناول الفصل **الثالث** الصراع على موارد الطاقة في المياه الإقليمية لشرق المتوسط، بينما يسعى الفصل **الرابع** إلى استكشاف آفاق التعاون في المنطقة في ظل اكتشافات النفط والغاز والصراعات المحتملة في ظل استمرار الصراع مع الكيان الصهيوني.

يفيد الكتاب أن موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط تتوزع على ثلاثة أحواض رئيسية هي حوض ليفانت وحوض دلتا النيل، وحوض هيرودوتس. وأهم هذه الأحواض من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي هو حوض

دلتا النيل الذي يحتوي 6.310 تريليون م^3 من الغاز الطبيعي، يليه حوض ليفانت الذي يحتوي 3.46 تريليون م^3 من الغاز الطبيعي. ويعد حقل ظهر في حوض دلتا النيل على السواحل المصرية أكبر حقل للغاز في المنطقة، إذ تبلغ احتياطياته 849.5 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، يليه حقل ليفياثان 510 مليارات م^3 وحقل تامار 283 مليار م^3.

وقد ساهمت اكتشافات الغاز والنفط في ترسيم الحدود البحرية بين بعض الدول في شرق المتوسط التي لم تكن مرسمة من قبل، مثل ترسيم الحدود بين الجمهورية القبرصية وعدد من دول المنطقة، وذلك من خلال اتفاقيات ثنائية، فيما أثارت هذه الاكتشافات صراعات إقليمية على ترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة وبخاصة بين الكيان الصهيوني ولبنان وتركيا وقبرص. كما زادت اكتشافات موارد الطاقة في المنطقة من حدة التنافس بين القوى الكبرى ـ الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي وبدرجة أقل الصين ـ؛ إذ إن هذه القوى سعت على الدوام إلى تثبيت موطئ قدم لها في شرق المتوسط، سواء من خلال شركاتها النفطية أو من خلال وجودها العسكري، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا.

وإذ تقف الكاتبة عند الإشكاليات التي تواجه استثمار موارد الطاقة لشرق المتوسط، وأبرزها إشكالية الصراع القائم بين عدد من دول المنطقة على المياه الإقليمية، وإشكالية التصدير، ترى أن المفاوضات والوسائل الدبلوماسية يمكن أن تؤدي إلى تسوية النزاعات على موارد الطاقة في الحوض الشرقي للمتوسط، وذلك من خلال اللجوء إلى الأمم المتحدة أو من خلال الاستثمار المشترك للموارد، ووضع خيارات لتصدير غاز شرق المتوسط إلى أوروبا عبر أنابيب تحت مياه البحر أو انشاء محطات للغاز الطبيعي المسال أو اعتماد الغاز المضغوط أو خط الربط بين الكيان الصهيوني وقبرص واليونان أو من خلال استعمال قدرات إسالة الغاز المصري الفائض. وقد تصبح منطقة شرقي المتوسط محورًا مهمًا في نقل الطاقة إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية إذا ما تم إنشاء مركز إقليمي لتجارة غاز شرق المتوسط. مع ذلك، تستبعد الكاتبة تحقيق تعاون إقليمي حقيقي في المنطقة من دون تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ـ 3 ـ

ماريا خودينسكايا – غولينيشيف. **سورية الطريق الصعب من الحرب إلى السلم**. ترجمة عيّاد عيد. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2021. 944 ص.

تتابع الدبلوماسية الروسية والمستشارة في وزارة الخارجية ماريا خودينسكايا – غولينيشيفا الأزمة السورية في هذا الكتاب ليس فقط من زاوية محلية، بل باعتبارها نقطة اشتباك بين مصالح الدول المنخرطة فيها أيضًا. وهي ترى في الأزمة منذ بدايتها مرآة تعكس من ناحية، رفض عدد من الدول نظام القطبية الأحادية الذي سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ناحية ثانية، تنامي دور الدول الإقليمية في حل الأزمات الناشئة وازدياد قدراتها على الدفاع عن مصالحها. وضمن هذا الإطار تعرض الكاتبة للدور الروسي في تسوية الأزمة السورية وما يعتريها من تجاذب وتناقضات.

يعرض الكتاب لتطور الأزمة السورية وخلفيتها والمساعي التي اعتمدت لتسويتها،

وأبرزها المساعي الدولية التي أفضت إلى إصدار قرارات مجلس الأمن الدولي وأنشطة مجموعة الدعم الدولية لسورية برئاسة روسيا والولايات المتحدة، إضافة إلى المساعي الثنائية بين روسيا والولايات المتحدة التي أدت – على سبيل المثال ـ إلى معالجة أزمة السلاح الكيميائي في سورية عام 2013 في ظل الرقابة الدولية، وإلى اتفاق على إدخال نظام وقف الأعمال العدائية في سورية عام 2016.

لكن هذا التعاون الثنائي بين موسكو وواشنطن ما لبث أن انتكس بصورة دراماتيكية عندما أقدمت الجماعات المناهضة للحكومة السورية على احتلال الجزء الشرقي من مدينة حلب، ودارت مفاوضات صعبة بين الوفود الروسية والأمريكية حول سبل تسوية الوضع في شرق المدينة استمرت في جنيف طوال عام 2016، ولم تسفر سوى عن اتفاق في أيلول/سبتمبر 2016 لتسوية المسألة من خلال انسحاب متماثل من طريق كاستيلو الدائري للقوات المسلحة السورية والوحدات الموالية للحكومة من ناحية، والمسلحين من ناحية أخرى. وبينما ضمنت روسيا ثلاث مرات تنفيذ القوات الحكومية للاتفاقيات، لم يتمكن الجانب الأمريكي من إقناع القادة الميدانيين بسحب القوات الخاضعة لسيطرتهم من الطريق. وبحسب الكاتبة، تبين أنه على الرغم من حقيقة تمتع واشنطن بثقل جيوسياسي مهم، إلا أن الولايات المتحدة لم يكن لديها نفوذ كاف على الجماعات المسلحة لضمان تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار. وقد مثل ذلك نقطة تحول في السياسة الروسية في سورية، وقررت موسكو في نهاية عام 2016 الاعتماد على دول المنطقة ـ عندما يتعلق الأمر بحل قضايا محددة «على الأرض» بما في ذلك التفاعل مع الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة السورية.

وعليه أجرت روسيا اتصالات مع تركيا في أواخر عام 2016 وبداية عام 2017 أدت إلى اتفاق على إجلاء مسلحين متشددين من شرق حلب إلى إدلب برفقة الشرطة العسكرية الروسية. ونال الاتفاق وما تلاه من اتفاقات مماثلة دعمًا من الأمم المتحدة. وتوسع التفاعل الروسي التركي في سورية ليصل إلى ما يعرف بـ«مثلث أستانا» الذي يضم كل من روسيا، تركيا وإيران. وأسفرت المحادثات التي دارت في إطار أستانا عام 2017 عن عدة اتفاقيات لوقف إطلاق النار على مستوى البلاد، إضافة إلى إنشاء أربع مناطق خفض تصعيد، وهو ما سمح بعودة القوات الحكومية إلى عدة مناطق كانت تحت سيطرة المسلحين – باستثناء إدلب ـ وبتقليص الأعمال العدائية والتوجه نحو العملية السياسية لحل الأزمة. شاركت بلدن عربية خليجية بما لديها من تأثير على التنظيمات المسلحة غير الشرعية في جهود روسيا الدبلوماسية في سورية.

وترى مؤلفة الكتاب أن الجهود الدبلوماسية الروسية أسهمت في إنقاذ الدولة السورية من الانهيار، وأكسبت روسيا والدول الأخرى التي انخرطت في تسوية الأزمة خبرة لا يستهان بها في مجال التعاون الدبلوماسي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه والذي يتطلب مزيدًا من البحث والتدقيق، يبقى مرتبطًا بدور الولايات المتحدة في سورية. فهل كانت الولايات المتحدة غير قادرة فعلًا على ممارسة نفوذها على الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية لضمان تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار، أم أن لها أجندة مختلفة عن الأجندة الروسية في سورية تحول دون الذهاب بالتنسيق الكامل مع موسكو؟

إن إصرار الولايات المتحدة على الوجود العسكري في شمال شرق سورية تحت شعار حماية آبار النفط، وسعيها للتحكم بإدارة التناقضات بين الأكراد وتركيا من جهة، وبين الأكراد والحكومة السورية، من جهة أخرى، إضافة إلى سعيها للتحكم بمناطق الحدود المشتركة بين سورية والعراق وتركيا، من الأمور التي تشير إلى وجود أجندة أمريكية لا تتوافق والدور الروسي كما لا تتناسب ورؤية الحكومة السورية لتسوية الأزمة.

ـ 4 ـ

عقل صلاح وكميل أبو حنيش. **إسرائيل: دولة بلا هوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 240 ص.

هذا الكتاب ـ كما يقدمه الأسير المناضل أحمد السعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ محاولة لسبر أغوار المجتمع الصهيوني الذي أقيم على أنقاض الشعب الفلسطيني، وقراءة تناقضاته الملموسة، ومعاينة الفرضيات التي طرحتها الحركة الصهيونية، بدءًا من اعتبار اليهود أمة وشعبًا بالمعنى السياسي، يراودها الأمل والحلم بالعودة إلى أرض الميعاد، وإحياء تراثها القومي، مرورًا بأن هذه الدولة «الإسرائيلية» ستمثل مصدر إلهام للعودة إلى الحضارة الأوروبية التي انطلقت من رحم اليهودية في مواجهة حضارة الشرق البربرية، وصولًا إلى توقعات ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية «بأن الدولة ستشكل آلة جبارة لعهد اليهود؛ لصهر يهود الشتات في أمة عصرية تحيي تراثها القديم، وتغنيه في دولة ديمقراطية وعلمانية بامتياز لها هوية، والحل الجذري للمسألة اليهودية، ومعاناة اليهود بشكل عام».

وهذا الكتاب بما يضم من محاور ومحاكاة للمجتمع الكولونيالي الصهيوني الناشئ بعد أكثر من سبعة عقود، يضع علامة استفهام على هوية الدولة، ويظهر أن كل الفرضيات التي تحدث عنها هرتزل ليست إلا فرضية واحدة، وهي الدور الوظيفي الإمبريالي الذي أدته على مدار وجودها وما زالت تؤديه، والذي يمثل المصدر الوحيد لقوتها، واستمرارها.

ويتضح ـ على المستوى الداخلي ـ أن تناقضات الهوية، والصراعات الإثنية تتسع بين المجموعات السكانية التي تم تجميعها في فلسطين. كما أن العلمانية التي جاءت متناقضة بسبب المرتكز الديني الذي أسست عليه الحركة الصهيونية الأم مؤسسة الدولة، تعيش اليوم في حالة حصار بفعل التناقض الذي يتسع بين التيار الديني والتيار العلماني. وبطبيعة الحال تتناقض فرضية ديمقراطية الدولة مع الأساس الديني للحركة الصهيونية، أو الاستعمار الاستيطاني، كما تتنافى فرضية الدور الحضاري للدولة مع الحروب البربرية التي شنتها على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ودورها التخريبي في غير مكان من العالم.

يبقى أن العامل الموحد للمجتمع الصهيوني الذي توصل إليه الكتاب هو ذاك الإحساس المشترك بالخطر الذي يتم تضخيمه من خلال مؤسسة الدولة، الأمر الذي جعل مؤسسة الجيش والأمن، بوجه عام، مصدر إجماع من كل السكان المستوطنين اليهود.

استند مؤلفا الكتاب إلى مجموعة من الحجج التاريخية والحقائق والوقائع لإثبات أن إسرائيل التي تأسست قبل أكثر سبعة عقود هي دولة بلا هوية. وعليه تطرقا إلى تعريف عدد من المفاهيم مثل مفهوم الهوية وهوية الدولة والمواطنة وغيرها. وتناولا التناقض بين

مركبات الهوية في «دولة إسرائيل». وتشمل هذه المركبات، الصهيونية واليهودية والقومية والديمقراطية. كما سعى المؤلفان إلى دراسة النزاع بين التيارين الديني والعلماني في إسرائيل، وتناولا أيضًا القوميات المختلفة التي تتكون منها «دولة إسرائيل» وظروف كل منها والانقسامات فيما بينها. كذلك تناولا موضوع يهودية الدولة وسعي المسؤولين الإسرائيليين المستمر للحصول على اعتراف العالم بيهودية دولتهم، بهدف تجريد الفلسطينيين من حقوقهم التاريخية في أرضهم.

وقد بحث المؤلفان في الركائز التي اعتمدتها الحركة الصهيونية ومن بعدها الدولة الإسرائيلية من أجل تثبيت أقدامها على أرض فلسطين، بدءًا باستخدام إسرائيل المرجعية والرموز الدينية في التصور اللاهوتي اليهودي من أجل إضفاء الشرعية على الاستيطان، التي تتلخص بمقولة أرض إسرائيل، مرورًا بمحاولة إيجاد هوية جامعة للقوميات المختلفة التي هاجرت إلى إسرائيل من خلال استراتيجية بوتقة الصهر، والحصول على الدعم الدولي للدولة الإسرائيلية ابتداءً من وعد بلفور وانتهاءً بوعد ترامب، وصولًا إلى استحضار الخطر والتهديد الخارجيين المتمثلين بالمقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية وحليفتهما الاستراتيجية إيران.

ومن خلال البحث في الركائز التي اعتمدتها الحركة الصهيونية ومن ثم دولة إسرائيل، لتثبيت ادعائها بحقها التاريخي في فلسطين، يكشف المؤلفان ما تنطوي عليه مكونات هوية الدولة العبرية من تناقضات وتصدع وهشاشة والمحاولات التاريخية التي بذلها قادة الحركة الصهيونية من أجل خلق واختراع «الشعب اليهودي» وهويته القومية.

يوضح المؤلفان كيف فشلت محاولات الدولة العبرية في تنفيذ سياسة بوتقة الصهر لمختلف الجماعات المهاجرة والمكونة للمجتمع الصهيوني، وذلك بعدما فشلت الجماعات الاشكنازية المهيمنة في فرض طابعها الأوروبي وهويتها الثقافية على سائر الجماعات المهاجرة. واضطرت الدولة العبرية إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية للمهاجرين الذين لم يتخلوا عن هوياتهم الأصلية، والذين لا يترددون في القيام بهجرة معاكسة. وهكذا، تمكن القادة الصهاينة من إقامة دولة يهودية، لكنهم فشلوا في اختراع قومية يهودية.

وانكشف زيف الادعاء الإسرائيلي بأن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية وعلمانية، وذلك نظرًا إلى ما تحمله هذه المقولة من تناقضات تترجمها قوات الاحتلال الإسرائيلي في استمرار سياسة الاستيطان وعدوانها على الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها للقانون الدولي والإنساني، ناهيك باستمرار النزاع بين التيار الديني والتيار العلماني في المجتمع الصهيوني.

وعلى الرغم من استمرار الدعم الأمريكي اللامحدود الذي تحظى به إسرائيل، وتطبيع علاقاتها مع بعض الحكومات العربية، فإنها لم تحظَ بقبول المحيط العربي لها ولا بالاعتراف بيهودية دولتها.

من هنا، يؤكد الكتاب أن الدور الوظيفي الإمبريالي الذي تؤديه الدولة الإسرائيلية يبقى المصدر الوحيد لقوتها، واستمرارها. وعلى المستوى الداخلي، لم تجد مؤسسة الدولة سوى استحضار الخطر الخارجي وتضخيمه كعامل موحد للمجتمع الصهيوني.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Saad N. Jawad

Iraq after the Invasion: From Fragmentation to Rebirth and Reintegration

London: Palgrave Macmillan, 2021. 219 p.

يعرض الأكاديمي والكاتب العراقي سعد ناجي جواد في هذا الكتاب لأبرز الأحداث الكبرى التي شهدها العراق قبل الغزو الأمريكي البريطاني لبلاد الرافدين عام 2003، والحقبة التي أعقبت الغزو، مسلطًا الضوء على فشل السياسات الأمريكية في إعادة بناء الدولة العراقية على أسس ثابتة وبما يتوافق وتطلعات الشعب العراقي.

يوضح الكاتب أن إحدى النتائج الكارثية لغزو العراق واحتلاله كانت تفكيك الدولة وتدمير جميع هياكل الحكومة وعملياتها. ويرى أن القوى الغازية، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، كانت مهووسة بإسقاط نظام صدام حسين، الذي عدّته خطرًا واضحًا وتهديدًا خطيرًا لمخططات استراتيجياتها وفي المنطقة، فلجأت إلى تلفيق التهم والأكاذيب مثل قضية أسلحة الدمار الشامل لتبرير الغزو وارتكاب الفظائع دون مساءلة من المجتمع الدولي.

ويعيد التذكير بالعقوبات الشديدة والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق وشعبه على مدى 13 عامًا قبل الغزو، وهذا أدى إلى إفقار هذا الشعب على مرأى ومسمع المجتمع الدولي ومن خلال قرارات مجلس الأمن الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة. وساعدت الطبيعة الشمولية للنظام في العراق في خلق هذا الموقف.

وعقب احتلال العراق أصدرت الإدارة المؤقتة التي نصبتها الولايات المتحدة لإدارة شؤون البلاد العديد من القرارات التي كان لها نتائج كارثية، مثل الحل الكامل لقوات الأمن والقوات المسلحة العراقية وقانون اجتثاث البعث. وأدى الدستور الجديد الذي تم التوصل إليه على عجل إلى زيادة إرباك الوضع وأثر سلبًا في وحدة الدولة، وذلك نظرًا إلى ما شابه من غموض ولا سيّما ما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة الفدرالية في بغداد وإقليم كردستان الذي أصبح كيانًا مستقلًا بحكم الواقع. وبمرور الوقت، أصبحت الحكومة المركزية في العاصمة أضعف من الأطراف. وكان للسياسات الطائفية والعرقية القائمة على المحاصصة التي انتهجتها قوات الاحتلال والعراقيون المغتربون الذين أتوا معها تأثيرها البالغ في تفتيت المؤسسات مما زاد من تفكك الدولة العراقية. من هنا يرى الكاتب أن العراق الذي يعاني هذا التفكك هو الآن بأمسّ الحاجة إلى برنامج مصالحة وطنية يهدف إلى إعادة توحيد الشعب والوطن.

ـ 2 ـ

Andrea Ghiselli

Protecting China's Interests Overseas: Securitization and Foreign Policy

Oxford: Oxford University Press, 2021. 304 p.

انطلاقًا من اهتماماته بالسياسة الخارجية الصينية ودور الصين في «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، يتابع الأكاديمي والباحث أندريا غيزيلي في هذا الكتاب توسع الوجود العسكري الصيني في الخارج لتحقيق

الاستقرار في المناطق التي يكون فيها الوجود البشري والاقتصادي للصين أهمية؛ وإبعاد التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل القرصنة والإرهاب التي تستهدفه، وصولًا إلى البحث في التحديات التي تواجه صياغة سياسة صينية خارجية تمثل استراتيجية للدفاع عن المصالح الصينية في الخارج.

يبحث الكاتب في كيفية صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الصينية لحماية أصول الشركات وحياة المواطنين الصينيين في الخارج، ولا سيما في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ويرى أن ظهور استراتيجية الصين للدفاع عن مصالحها في الخارج كان مدفوعًا إلى حد كبير بالأزمات؛ إذ شكل إجلاء 36 ألف مواطن صيني من ليبيا عام 2011 لحظة حاسمة للتفكير في وضع سياسة خارجية مستدامة للدفاع عن المصالح الصينية بوصفها تهديدات لشرعية النظام والأمن القومي الصيني.

وتبذل الصين جهودًا كبيرة؛ لتعزيز القدرات والتنسيق بين مختلف الأجهزة الخاضعة لسيطرة القيادة الصينية، وبخاصة جيش التحرير الشعبي الصيني، وذلك لمواجهة الأزمات في البلدان التي لا تتوافر فيها حماية للمصالح الصينية.

وكان القادة في الصين توجهوا نحو التكامل مع الاقتصاد العالمي، والعمل على مبادرة «حزام واحد طريق واحد»، وتأمين وجود الشركات الصينية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط للوصول إلى الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، ومن ثم تأمين تدفق البضائع من الصين إلى أسواق أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط. لكنهم لم يدركوا تماماً ضرورة وضع سياسة خارجية مستدامة لتأمين عمليات الشركات الصينية في الخارج، إلا بعد اندلاع أحداث الربيع العربي وظهور حدود المصالح الصينية عقب إجلاء آلاف الصينيين من ليبيا.

ومع تزايد اهتمام الرأي العام الصيني بحماية المصالح الخارجية للبلاد، أصبح صناع السياسة الخارجية في الصين أكثر اهتمامًا بضرورة استخدام الأدوات العسكرية لدعم الجهود المبذولة لحماية الأرواح وأصول المواطنين والشركات الصينية في الخارج. ونظرًا إلى ما يثيره الانتشار العسكري من توترات متزايدة في الشؤون الدولية، لا بد لصناع السياسة الخارجية في الصين من تجاوز مثل هذه الصعوبات من خلال الأمم المتحدة ومعالجة المسائل التقنية والقانونية.

ـ 3 ـ

Carol Leonnig and Philip Rucker

I Alone Can Fix It: Donald J. Trump's Catastrophic Final Year

London: Penguin Press, 2021. 592 p.

يعرض هذا الكتاب الاستقصائي لأبرز الأحداث التي دارت في البيت الأبيض خلال السنة الأخيرة 2020 من عهد الرئيس دونالد ترامب، متناولًا قرارات الرئيس المختلة والمتعثرة، واللاعبين الرئيسيين المحيطين به، من أطباء، وجنرالات، وكبار المستشارين، وأفراد عائلته الذين كانوا يؤثرون في قراراته.

ويتحدث مؤلفا الكتاب عن فشل إدارة ترامب في احتواء فيروس كورونا على الرغم من هلاك أكثر من نصف مليون أمريكي، وعما دار في الكواليس لرفض ترامب التنازل عن انتخابات خسرها بوضوح ونشر مناصريه أكاذيب حول تزوير الانتخابات. ويتهم الكاتبان ترامب باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار مكاسبه الشخصية قبل مصلحة البلاد.

وفي هذا السياق يروي الكاتبان كيف كان ترامب متشوقًا لنشر الجيش في شوارع المدن الأمريكية لسحق الحركة الاحتجاجية عقب مقتل جورج فلويد، وذلك من أجل تعزيز صورته كرئيس قوي قبل الانتخابات رغم خطورة الموقف وتداعياته على الاستقرار في البلاد. كما يتناولان إصرار ترامب على رفضه أخذ تهديد فيروس كورونا على محمل الجد ـ حتى إلى درجة السماح لنفسه ومن حوله بالإصابة بالفيروس. ويرى الكاتبان أن الأمة الأمريكية تعرضت للتخريب ـ اقتصاديًا وسياسيًا ـ من جانب ترامب، وبلغت ذروة هذا التخريب في مبنى الكابيتول في 6 كانون الثاني/يناير 2021، عندما اقتحم أنصار ترامب قاعات المبنى بتحريض من ترامب الذي ادّعى أن الانتخابات سرقت منه في حين كان يسعى بشدة للتشبث بالسلطة.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Bilal Wahab, Joey Hood, Jane Arraf,
«A Strategy for Iraq: Guidelines for the Biden Administration,»
Policy Watch (The Washington Institute for Near East Policy) no. 3512 (16 July 2021).

في هذا الملخص للمنتدى السياسي الافتراضي الذي نظمة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والذي أعده **كالفن وايلدر**، يتابع كل من الباحث العراقي في المعهد بلال وهاب والمسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية جوي هود ومديرة مكتب بغداد لصحيفة **نيويورك تايمز** جين عراف التطورات الأخيرة في العراق في محاولة للخروج بما يشبه المبادئ التوجيهية التي يمكن لإدارة بايدن أخذها بالاعتبار لإعادة تقييم السياسة الأمريكية في العراق أو إعداد استراتيجية للعراق.

من هنا يتناول المشاركون في المنتدى الاحتجاجات الأخيرة في العراق لما لها من أهمية كونها تضم مجموعة واسعة من العراقيين من مختلف الانتماءات. لكن هذه الاحتجاجات تم قمعها بشكل فعّال وأُرغم من تبقى من قادتها على الاختباء، بينما استمر العراق يعاني المشاكل التي أثارت الاحتجاجات، وفي مقدمها عدم توفير الكهرباء وفرص العمل والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية التي أخفقت الحكومة العراقية حتى الآن في توفيرها، وذلك في وقت انتقلت فيه السلطة من الأحزاب السياسية إلى الميليشيات التي تمارس الآن نفوذًا كبيرًا داخل الحكومة.

ويرى المشارك **الأول** ـ وهاب ـ أن العديد من العراقيين يشعرون أنّهم ما زالوا يدفعون ثمن التطورات الجيوسياسية الخارجة عن سيطرتهم. وبناءً على ذلك، من الضروري أن تعمل الولايات المتحدة على بناء علاقات وثيقة مع العراق تتجاوز مكافحة الإرهاب والمناقشات التي لا تنتهي حول مستويات الجنود والمسؤوليات. وعلى وجه الخصوص، يجب على واشنطن الضغط على النخبة السياسية في العراق للاستثمار أكثر فأكثر في النجاح الاقتصادي المحلي والحوكمة الرشيدة. فالعراق لم يصبح بعد دولة ديمقراطية، لكن لديه سياسات تنافسية يمكن دفعها نحو إطار يخدم الناس بشكل أفضل. إلّا أن ذلك سيتطلب كبح جماح الميليشيات والحد من الفساد.

وتعدّ مواجهة الميليشيات مهمّة صعبة بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية. فالدولة العراقية ليس لديها راع دولي، خلافًا للميليشيات. ولا تشعر الدولة بالقوة الكافية

للرد بمفردها. ولكن مواجهة الميليشيات لا تكفي. فمن الضروري أيضًا أن يعمل المسؤولون الأجانب على توسيع فهمهم لما يمكن اعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان. فالفساد وسوء الإدارة والكسب غير المشروع في العراق يستهلكون كل شيء لدرجة أنها ترقى إلى حد انتهاك حقوق الإنسان. كما يجب ألّا ينسى المسؤولون الأمريكيون أن عراقًا مستقرًا وديمقراطيًا هو مفتاح السياسة الأمريكية في جميع أنحاء المنطقة. وقد أثبتت النماذج العراقية الأخرى – من دكتاتورية قوية إلى دولة ضعيفة وفاشلة – أنها مصادر عدم استقرار كبير.

ويركز المشارك **الثاني** في المنتدى جوي هود على هجمات الميليشيات على المواقع الأمريكية لتصويرها كقوة احتلال، ويرى أنه على الحكومة العراقية ردع الميليشيات، وإذا لم يقم العراقيون بتحديد الميليشيات والتعامل معها بالمثل، فلن تتمكن الولايات المتحدة من القيام بذلك نيابة عنهم.

أما المشارك **الثالث** جين عراف، فترى أن الشباب العراقي أظهر شجاعة خيالية في مواجهة قمع قوات الأمن، لكنهم يعبّرون اليوم عن توقهم لمغادرة البلاد أكثر من أي وقت مضى بعد أن تم قمع الاحتجاجات. كما وضع القانون الجديد للانتخابات حواجز كبيرة أمام الترشح، وبات من الصعوبة بمكان جمع الأموال الكافية وإيجاد مرشحين أقوياء بما يكفي لتأسيس حزب سياسي وطني. وقوّضت هذه المشاكل إلى حد كبير فرص إحداث تغيير ذي مغزى في العراق في الانتخابات المقبلة. من هنا، لا بد من فهم ومراجعة الأسباب التي أوصلت البلاد إلى هذا الحد للتمكن من معالجة المشاكل التي يعانيها العراق.

ـ 2 ـ

Rachel Ellehuus,

«NATO Future: Three Trajectories,»

The Center for Strategic and International Studies (CSIS) (21 July 2021).

يتناول هذا التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية المسارات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تتخذها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لناحية قدرتها على التكيف باستمرار مع البيئة الأمنية الخارجية المتغيرة باستمرار واحتياجات أعضائها على مدار العقد المقبل. ويرى التقرير أن قدرة الناتو على التكيف والبقاء على صلة بالمستقبل ستعتمد على الدوافع الخارجية والداخلية للتماسك والانقسام. وتشمل الدوافع الخارجية التهديدات والفرص التي تواجه التحالف وأعضائه الأفراد، وتوافر شركاء أمن ودفاع أكفاء آخرين، ودرجة تأثير المنافسين، بينما تشمل الدوافع الداخلية لحلف الناتو الهوية والقيم المشتركة، والتماسك السياسي حول المصالح المشتركة، ووجود أو غياب القيادة الأمريكية، ودرجة تقاسم المسؤولية في الناتو؛ وتوجه وتماسك الحكومات الوطنية مجتمعة. وتسهم هذه العوامل في إيجاد قوى طرد مركزي وجاذبة يمكنها بالتناوب دفع الدول الأعضاء في الناتو معًا أو تفكيكها وفقًا لثلاثة مسارات، كالتالي:

المسار الأول: بحسب هذا المسار، يبقى حلف الناتو على قيد الحياة ويظل مهمًا في العديد من المجالات، لكنه يفشل في القيام بالاستثمارات والإصلاحات اللازمة لتطوره مستقبلًا. وهذا المسار «مشوش» وقد يؤدي إلى مسار سلبي مع مرور الوقت.

المسار الثاني: وهو إيجابي، ويتوقع أن يقوم أعضاء الناتو بموجبه بتنشيط الحلف من خلال إرادة سياسية موحدة لتحقيق أهداف واحدة مع حشد للموارد المالية لإعادة الاستثمار في الحلف وتقويته وتطويره خلال العقد المقبل.

المسار الثالث: وهو سلبي، يُتوقع معه حل الناتو بعد أن يصبح بدون عمل أو هدف محدد نتيجة التآكل التدريجي لتماسكه وغياب الإرادة السياسية الموحدة وتراجع مصداقيته وقدرته العسكرية. ويعود ذلك إلى عدة عوامل؛ تشمل الانكماش الاقتصادي في الدول الأعضاء، وزيادة القومية والحمائية، وغياب القيادة الأمريكية، وتباين المصالح، والاختلاف في تقدير مخاطر التهديدات الخارجية، وتجاهل القيم والمصالح المشتركة، وإعطاء الدول الأعضاء الأولوية لاحتياجات الدفاع الوطني على الحلول المتعددة الأطراف. في كل الأحوال، ورغم أن المستقبل لا يمكن التنبؤ به بطبيعته، يبقى مفتاح بقاء الناتو مرتبطًا بقدرته على التكيف مع البيئة الأمنية الخارجية المتغيرة وبما يتماشى مع الاحتياجات الأمنية لأعضائه. أما مجرد رفع مستوى الطموح من دون ضمان التماسك السياسي والموارد الكافية والاستثمار في الابتكار للحفاظ على التفوق التكنولوجي، وكذلك الحفاظ على وحدة الهدف والقيم المشتركة، فلن يؤدي سوى إلى تقويض صدقية التحالف وأهميته للعقد المقبل □